المُسْتقبلُ العَربيّ

السنة 41 | العدد 482 | نيسان/أبريل 2019



مركز دراسات الوحدة العربية

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

المُستقبل العَربيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والأربعون | الثاني والثمانون والأربعمئة | نيسان/أبريل 2019

المحتويات

تعالج هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين الإنفاق على التسلح من جهة وإخفاقات التنمية في المنطقة العربية من جهة أخرى؛ وتعرض سياسات الإنفاق المتصاعد على التسلح في بعض دول المنطقة وبخاصة في بعض دول الخليج العربية، التي تسجل أعلى نسب إنفاق على التسلح في العالم. وترى الدراسة أن سياسات التسلح المبالغ فيه لدى هذه الدول تتحول من كونها استجابات لمصادر التهديد إلى مصدر تهديد في حد ذاتها؛ سواء بالتسلط والقهر أو بالاستحواذ على موارد التنمية، أو في الإخفاق في تحقيق الأهداف المرجوة، وبخاصة أن المنطقة باتت مفتوحة كلياً على الخارج إلى حد أن دول المنطقة فقدت داخلها، وبات كل شيء فيها مستباحاً أمام الخارج. تركز الدراسة على الحالة السورية، وكيف باتت الأزمة القائمة فيها تمثل «خط الصدع» في السياسات الإقليمية والدولية.



تبحث هذه الدراسة في أزمة السودان ومدى تأثير الحرب الأهلية في السودان في الاستقرار والتنمية في البلاد، وتتناول بالتحليل والخلفيات ظروف الحربين الأهليتين اللتين شهدتهما البلاد (1955 ـ 1972) و(1983 ـ 2005)، وأسبابهما والعوامل الداخلية والخارجية فيهما. تحاول الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات حول أسباب الحرب الأهلية وخلفياتها التاريخية وطبيعة أسباب الأزمة بين شمال البلاد وجنوبها، وحول الآثار والنتائج التي ترتبت على اندلاع الحرب في مناطق متعددة من السودان، وحول مستقبل الاستقرار والتنمية في البلاد في ضوء تلك الحرب وتداعياتها. تعرض الدراسة أيضاً لتاريخ العلاقة بين الشمال والجنوب منذ أيام الدولة المهدية إلى ما بعد الاستقلال وتأثير السياسات المتبعة من جانب الحكومة المركزية في العلاقة بين الجهتين.

تبحث هذه الدراسة في قضية سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على سباق التسلح بين العرب وإسرائيل، وعلى مسؤولية إسرائيل والولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية في زيادة وتيرة التسلح في المنطقة من خلال تقديم أحدث الأسلحة والتقانة العسكرية النووية إلى إسرائيل بهدف الحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة، وبالتالي في زيادة حدة التوتر وعدم الاستقرار فيها. وتشير الدراسة إلى ارتفاع وتيرة التسلح في إسرائيل بعد مؤتمر مدريد، وهو ما يظهر النيات والرؤى الحقيقية لدى إسرائيل تجاه العرب. وتناقش الدراسة أهمية امتلاك العرب

■ دراسات

■ كتب وقراءات

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: صورة لزهرة الترمس الزرقاء البرية، جنوب لبنان.

سنة على مسيرات العودة الكبرى

منير شفيق

أمين عام المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.

عندما أُعلن في الثلاثين من آذار/مارس 2018 انطلاق «مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة»، لم يتوقع أحد أن تستديم أسبوعياً لسنة كاملة. وها هي ذي الآن تستعد كي تستمر لسنة ثانية. هذا وكانت انطلاقتها مفاجأة للكثيرين (من المتشائمين)، ولا سيَّما شعارها الأول والأساسي «العودة الكبرى» متجاوزاً مرحلة التشديد على التمسك بحق العودة. وذلك من خلال التوجه إلى الحدود، وهز الشريط الشائك «مانع العودة» بزخم شبابي وتصميم معززين بتقديم عشرات الشهداء ومئات الجرحى. إنه الانتقال من الاستمساك بالحق إلى الفعل الذي يحمل رسالة للعدو وللعالم، وأيّ رسالة.

جاء انطلاق مسيرات العودة رداً على قرارين اتخذتهما إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب: أولهما الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة «إسرائيل»، والوعد بنقل السفارة إليها؛ وثانيهما قرار وقف المساعدة الأمريكية لتمويل وكالة الغوث (الأونروا). وقد اعتُبر القرار الأول المتعلق بالقدس، الخطوة الأولى التي تتخذها إدارة الرئيس الأمريكي في مشروعها لتصفية القضية الفلسطينية الذي سمي «صفقة القرن». واعتُبر القرار الثاني الخطوة اللاحقة في مشروع «صفقة القرن» لإنهاء قضية اللاجئين. ولهذا جاءت مسيرات العودة بكل هذا الحزم والتصميم الممهورَين بالاستشهاد والجرحى.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فقد انطلقت مسيرات العودة الكبرى لتؤكد الاستمساك بالثوابت المبدئية للقضية الفلسطينية وجوهرها التحرير والعودة. وقد تناسى البعض هذا الجوهر في ظل اتفاقية أوسلو و«المشروع الوطني» الذي لُخص بإقامة الدولة الفلسطينية في حدود 1967 وعاصمتها «القدس الشرقية» عبر المفاوضات والتسوية، وتعديل ميثاق م.ت.ف.

على أن أهم ما اتسمت به مسيرات العودة الكبرى، إضافة إلى ما تقدم، كان تأليف الهيئة العليا التي أعلنت عن إطلاقها، ومثلت وحدة وطنية شبه شاملة ضمت حماس والجهاد والشعبية

والديمقراطية وبعض فتح والفصائل الأخرى جميعاً إلى جانب الهيئات والاتحادات والجمعيات الشعبية والشخصيات الاجتماعية المعروفة.

هذا وأُقيمت غرفة مشتركة تضم فصائل المقاومة المسلحة إلى جانب كتائب عز الدين القسام وسرايا الجهاد الإسلامي. وبهذا انوجدت قيادتان تمثلان الوحدة الوطنية المؤلفة من وحدة شعبية، ووحدة عسكرية فصائلية. وكرست هذه الوحدة قيادة جماعية، وشراكة، بعيداً من استفراد تنظيم واحد بالقيادة. وذلك بغض النظر عن التفاوت في الحجوم والأدوار ودرجة الفاعلية. ولعل هذا واحد من التفسيرات التي يُعزى لها الفضل في الاستمرارية طوال العام المنصرم، كما الزخم والقوة، والصمود، وبداية كسر الحصار عن قطاع غزة.

ثمة إنجازان كبيران حققتهما مسيرات العودة الكبرى ميدانياً: **الأول**، التوازي والتكامل بين استراتيجية الانتفاضة الشعبية السلمية، واستراتيجية المقاومة المسلحة. وكانت هذه الأخيرة قد وصلت إلى مستوى بناء قاعدة عسكرية من مئات الكيلومترات من الأنفاق وعشرات الألوف من الصواريخ، ومئات الألوف من المقاتلين الأشدّاء، والقيادات العسكرية التي أثبتت رباطة جأش في الحروب وذكاءً عسكرياً مقدَّراً.

أما الإنجاز **الثاني** فإطلاقها لمبادرة شبابية ميدانية تمثلت بما سمِّي إبداع البالونات والطائرات الورقية حاملات اللهب، وراحت تحرق آلاف الدونمات في المستوطنات المحيطة. وقد عجز العدو طوال أشهر عن إيقافها بالتصدي لها، أو بالضغوط السياسية، أو بالعملية العسكرية التي أُريد لها أن تفرض معادلة جديدة غير التي فرضت على العدو الصهيوني بعد حرب 2014. أو بعد انطلاق المسيرات، وإذا بمعادلة اشتباك جديدة من نوع آخر تفرضها الغرفة المشتركة، تجسدت في الرد على كل غارة بعشرات قذائف الهاون والصواريخ. ولم تعد الضربة الأخيرة في الاشتباك قبل وقف إطلاق النار بيد الطيران الصهيوني وإنما بيد المقاومة.

وبهذا أثبت العام الممتد من 30 آذار/مارس 2018 إلى 30 آذار/مارس 2019 أن المواجهة في قطاع غزة انتقلت إلى الهجوم؛ شعبياً من خلال مسيرات العودة الكبرى أسبوعياً، وبالمواجهة الشبابية اليومية بطائرات وبالونات اللهب، إلى جانب المقاومة العسكرية التي فرضت قواعد اشتباك في غير مصلحة جيش العدو. الأمر الذي أودى تدريجاً بالحصار إلى التزعزع وبداية الانكسار.

وختاماً تبقى قضية القضايا التي تواجه الفلسطينيين كافة في السنة الثانية من سِنِيِّ مسيرات العودة الكبرى، والمقاومة في قطاع غزة، هي قيام وحدة وطنية من نمط الهيئة العليا لمسيرات العودة: من أجل إطلاق انتفاضة شعبية سلمية شاملة لتحرير القدس والضفة الغربية من الاحتلال والاستيطان والتهويد، وبلا قيدٍ أوشرط.

وهذا هو الطريق الذي يُفشل السياسات الأمريكية المسماة «صفقة القرن» ويسمح بفتح ملف تحرير فلسطين كل فلسطين من النهر إلى البحر ومن رأس الناقورة إلى أم الرشراش.

أما بالنسبة إلى الأمة العربية، فإلى جانب الخروج من الأزمات، والسعي إلى لملمة الجراح، واستعادة التضامن العربي، بعد وقف التطبيع، ينبغي أن يصار إلى مضاعفة الجهود لمناصرة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والاستيطان والتهويد وإفشال «صفقة القرن» □

خَلِّ السِّلاح صَاحِ! العسكرة والنزاع والتنمية في المنطقة العربية، مع التركيز على الأزمة السورية

عقيل سعيد محفوض(**)

كاتب وأكاديمي، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة دمشق ـ سورية.

مقدمة

يُحكى أن أحد مستشاري الخليفة العباسي هارون الرشيد نبهه إلى المخاطر المحتملة لزيادة إنفاقه على الجند، وكانت النصيحة على شكل حكاية قصيرة، قال: كان أحد الأعراب الذي يسكن في البادية يملك قطيعاً كبيراً من الأغنام والإبل، وكان يخاف من أن تفتك بها ذئاب البرية، التي كانت تهددها بالفعل، فقرر أن يربي عدداً كبيراً من الكلاب لحمايتها، ولم يمكنه دائماً توفير الطعام الكافي للكلاب، وحتى لا يصبح جوعها مصدر تهديد بدلاً من الذئاب، أخذ الأعرابي يذبح عدداً من الخراف والإبل وغيرها لإطعام الكلاب.

هذه الحكاية تختزل قصة الأمن في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وربما في مختلف مناطق وجهات العالم، وهي تحيل بكيفية أو بأُخرى إلى ميثولوجيا الراعي ـ القطيع أو الراعي ـ الرعية، التي ترد في أساطير العالم القديم وفي التوراة، على ما يقول ميشيل فوكو[1]، وتجد مثل ذلك في الأديان الأُخرى. ولكن منطقها العميق مستمر في فضاء السلطة والسياسة في المشرق على الأقل.

(*) في الأصل، أوراق هذا الملف قدمت إلى: ندوة «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي» التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية وعُقدت في فندق البريستول في بيروت بتاريخ 17 ـ 18 كانون الثاني/يناير 2019.

(**) البريد الإلكتروني: akeilmster@gmail.com.

(1) ميشيل فوكو، «من أجل نقد العقل السياسي،» تعريب حسونة المصباحي، **الكراس الفكري**، العدد 47 (تشرين الأول/أكتوبر 2005)، ص 3 ـ 23.

وعلى الرغم من أن الأمن هو هدف فوق كل هدف، ولا معنى لشيء من دون أمن[2]، إلا أن ثمة ما يجب التدقيق فيه والتحسب له، وهو أن تتحول الاستجابة لمدارك ومصادر التهديد إلى مصدر تهديد بحد ذاتها، سواء بالتسلط والقهر أو بالاستحواذ على موارد التنمية أو الإخفاق في تحقيق الأهداف المرجوة.

التسلح ليس عائقاً بذاته أمام التنمية، كما أن خفض الإنفاق على السلاح والجيوش لا يعني بالضرورة زيادة الإنفاق على التنمية، وبخاصة في بيئة إقليمية ودولية تضع فواعل المنطقة في حالة مواجهة دائمة فيما بينها.

تعد المنطقة العربية والشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم إنفاقاً على السلاح، مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وباعتبار نسبة ذلك من الناتج القومي الإجمالي[3]. وقد ضمت المنطقة سبعاً من الدول العشر ذات العبء العسكري الأكبر في العالم في عام 2017[4]، وفي مقدمتها السعودية وقطر والإمارات، إضافة إلى سورية واليمن كون الحرب الدائرة فيهما وعليهما منذ عام 2011.

قدر تقرير **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** لعام 2018 الذي يصدره معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي والذي سوف نشير إليه اختصاراً بتقرير سيبري (SIPRI)، أن الإنفاق العسكري لدول منطقة الشرق الاوسط التي تتوافر في شأنها بيانات زاد بنسبة 6.2 بالمئة في عام 2017 عنه في عام 2016، إذ وصل الى 151 مليار دولار في عام 2017، ارتباطاً بطفرة الإنفاق العسكري السعودي وبالزيادات في الإنفاق العسكري لدى إيران والعراق[5].

ويُظهرُ الإنفاق العسكري الإجمالي لدول المنطقة التي تتوافر حولها بيانات زيادات متواصلة بين عامي 2009 و2015 بلغ مقدارها 41 بالمئة، لكن مع هبوط أسعار النفط انخفض إنفاق تلك الدول بنسبة 16 بالمئة بين عامي 2015 و2016[6]، بينما قدر الانفاق العسكري العالمي بـ 1739 مليار دولار للعام نفسه، وهو الأعلى منذ نهاية الحرب الباردة[7].

تتألف الدراسة من مقدمة وأحد عشر محوراً، أولاً: في المقاربة، ثانياً: في أولوية السلاح والتنمية، ثالثاً: السياسة الدولية وتدفقات السلاح، رابعاً: السلاح والسياسة في المنطقة، خامساً:

---

(2) عقيل سعيد محفوض، **مفهوم الأمن: مقاربة معرفية إطارية** (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات، 2016).

(3) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018**، ترجمة عمر وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 192 ـ 193. وسوف يتم ذكر المصدر لاحقاً باسم **تقرير سيبري** (*SIPRI*).

(4) المصدر نفسه، ص 210.

(5) المصدر نفسه، ص 191.

(6) المصدر نفسه، ص 210

(7) المصدر نفسه، ص 190. ولمقارنة الإنفاق العسكري حسب المنطقة والعبء العسكري. انظر: المصدر نفسه، الجدول الرقم (4 ـ 1) ص 191 ـ 192.

الهيمنة والاختراق الخارجي، سادساً: الدولة وسياسات التسلح، سابعاً: بين التسلح والتنمية! ثامناً: سورية، صدوع الحرب، تاسعاً: سياسات التسلح في سورية، عاشراً: سورية، تحديات ماثلة، حادي عشر: شرايين سورية المفتوحة! وأخيراً خاتمة.

أولاً: في المقاربة

إن للجيوش والعسكر وقضايا الأمن والتسلح «أولوية» أو «قوامة» على ما عداها من قضايا السياسة في دول المنطقة العربية والشرق الأوسط اليوم، كما في تاريخها؛ كما تمثل المنطقة حيز تجاذب ومنافسة وصراع في النظام العالمي، ما يجعلها منطقة «مُدَوَّلَة»، و«لا داخل لها» تقريباً، إذ إن أي شأن من شؤونها أو شؤون أي من دولها وفواعلها هو شأن عالمي في آن، بما في ذلك الدفاع والأمن والسلاح والحرب والسلام والتنمية وغيرها.

تختلف عواملُ ودوافعُ التسلح بين دولة وأخرى، كما تختلف مداركُ التهديد أيضاً، وما يُمثّل فرصةً بالنسبة إلى طرف أو فاعل/دولة في المنطقة، يُمثِّلُ هو نفسه مصدرَ تهديد بالنسبة إلى فواعل أخرى، الأمر الذي يضع دول المنطقة أمام تحديات ومدارك تهديد دائمة.

التسلح وبناء مقدرات الأمن والدفاع هو حق وواجب من أجل مواجهة التحديات، ومقاومة العدوان واستعادة الأراضي المحتلة، ومقاومة مشروعات التسوية المفروضة وغير العادلة أو غير المتوازنة. مثلما أن تحقيق التنمية المتوازنة هو حق وواجب أيضاً، وهو لا يقل أهمية عن التسلح والأمن. وبين هذا وذاك ميزان بالغ التعقيد.

ثمة على الدوام، وفي أصل الموضوع، اختلافٌ كبير في «براديغم» الأمن والتنمية، وفي النظر لما يُمثل أمناً، فرصةً ـ تهديداً في المنطقة، وهل يمكن التوصل إلى اتفاق أو توافق متوازن ومستقر على ذلك؟

لا أحد من فواعل المنطقة يستطيع القول (أو الادعاء) بأن مدارك الأمن لديه كانت تُقرأ جيداً أو أن سياسات الأمن كانت تستشعر أو تستشرف أو تتحسب بالتمام لما يمثل تهديداً بالفعل.

إن ما يُعدُّ تهديداً ـ فرصةً في عالم اليوم يتجاوز البعد العسكري التقليدي بدرجة كبيرة، وفي الوقت الذي تبرز فيه عوامل وفواعل تهديد ـ فرصة غير مسبوقة، من خلال سيولة في التدفقات التي يصعب حصرها كما يصعب التحكم بها، مثل الهجرات وأزمات البيئة والأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية وصولاً إلى بروز تحديات جديدة لعلاقات الأسرة والعمل والقرابة، وكذلك مدارك هوية وانتماء تتجاوز الوطن والدولة إلى البعد العالمي، فإن مفاهيم الأمن، وبخاصة البعد العسكري منه، يشهد جملة من التغيرات، ذلك أن ثورة التكنولوجيا العسكرية وثورة المعلومات وإنتاج السلاح والقدرة على التدمير الفائق، أصبحت أكثر انتشاراً، كما برزت شبكات عمل عسكري عابر للدول، وشبكات الجريمة والمنظمات الإرهابية عالمية النشاط، وبروز أنماط جديدة من العمل أو التهديد مثل «الحروب الهجينة» و«الحروب اللاامتماثلة»، «والحروب الاستباقية»، و«الحروب المقدسة»، والتزايد الكبير في العنف والتهديد وضحايا الحرب على مستوى العالم.

ما الذي يدفعُ دولَ المنطقة، ومنها سورية، إلى وضع اعتبارات الأمن والعسكرة والسلاح في مقدمة أجندتها، وما الذي يدفعها إلى إعطاء «قوامة» أو «أولوية» للإنفاق العسكري على أنماط الإنفاق الأخرى مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل أن الإنفاق على السلاح زائدٌ على الحاجة أو «بلا معنى» أم أنه أمر لا بد منه وربما أقل من متطلباته بالفعل؟ وهل أن الإنفاق على السلاح والجيوش هو نتيجة «خطأ» في تقدير أولويات دول المنطقة؟ وهل يكون الإنفاق على السلاح على حساب التنمية دوماً؟ وهل ثمة خيار أمام المنطقة لأن تسلك سُبُلاً أخرى؟ وهل يمكن لأي دولة في عالم اليوم ألّا تضع اعتبارات الأمن والعسكرة في مقدمة أجندتها؟ وما هي سياسات الأمن والتسلح لدى سورية قبل الحرب وخلالها، وأي أولويات لديها وما هي التحديات المحتملة في مرحلة ما بعد الحرب؟

ثانياً: في أولوية السلاح والتنمية

تُمثّل أولويةُ الأمن، أو الاستجابة لمدارك الأمن، ما يمثل تهديداً ـ فرصةً، أحد بداهات أو مسلّمات السياسة في عالم اليوم. وأما أن تمتلك الوحدة الدولية/الدولة موارد كافية للإنفاق العسكري أم لا، فهذا أمر مختلف. صحيح أن متطلبات الأمن والتسلح تتفوق في هذه الحالة، وتستحوذ على المزيد من الموارد على حساب التنمية، إلا أنه «لا بد مما لا بد منه»! إذ لا معنى لأي تنمية في ظل التهديد. وهنا لا بد من أن تكون سياسات الأمن والدفاع هي بالمعنى الواسع أيضاً، أي أن تشمل ـ ما أمكن ـ متطلبات التنمية والمشاركة السياسية وعوامل القوة والاستقرار الأخرى. وهذا باب فيه نقاش كثير.

سياسات الأمن والدفاع «ممسوكة» أو «محكومة» بحدود وسقوف فواعل الهيمنة والاختراق الخارجي، كما أنها محكومة بتجاذبات وحدود القوى على مستوى الإقليم، وباعتبارات السيطرة داخل الدول نفسها.

في المقابل، إن امتلاك الوحدة الدولية للموارد يُمكّنها من الإنفاق على الأمن والتسلح، والموارد هي «شرط لازم»، ولكنه «ليس كافياً»، إذ إن امتلاك السلاح وحده لا يكفي، وبخاصة إذا افتقرت الدولة إلى إمكانات القوة الأخرى، مثل: رأس المال البشري، والخبرة والمكانة، وما يمكنها من مباشرة أهداف أمنية واستراتيجية تتجاوز «ضمان» أمنها في الداخل و«احتواء» مصادر التهديد من الخارج، إلى تحقيق مصالح مادية ورمزية أكبر.

التسلح ليس عائقاً بذاته أمام التنمية، كما أن خفض الإنفاق على السلاح والجيوش لا يعني بالضرورة زيادة الإنفاق على التنمية، وبخاصة في بيئة إقليمية ودولية تضع فواعل المنطقة في حالة مواجهة دائمة فيما بينها، وحالة استنزاف دائم للموارد. وما يجب التركيز عليه، ليس تقليص الإنفاق بقدر ما هو:

ـ مراجعة وحوكمة سياسات الأمن والتسلح.

ـ إعادة التفكير بما يمثل فرصة ـ تهديداً بالفعل.

ـ البحث في أي استجابة ممكنة حيال مصادر التهديد، بالاعتماد على موارد الداخل أو الخارج، بما في ذلك أنماط التفاعلات والتحالفات.

ثالثاً: السياسة الدولية وتدفقات السلاح

تُمثل ظاهرةُ التسلُّح وأسواق السلاح في العالم، جزءاً من العلاقات والتفاعلات الاقتصادية الدولية، بمئات المليارات من الدولارات، وثمة فواعل ومؤسسات وشركات صناعة السلاح الكبرى، وقد تضمنت قائمةُ تقرير **سيبري** (SIPRI) للدول المئة الأكثر إنتاجاً للسلاح، 38 شركة أمريكية، و10 روسية، و8 بريطانية، و6 فرنسية، و3 ألمانية... إلخ[8] وتمثل شركات إنتاج السلاح جزءاً من فواعل صنع القرار العالمي.

تمثّل إسرائيل «عامل التهديد» الرئيس في المنطقة العربية، من منظور «فواعل المقاومة»، و«عامل توازن» و«تعديل» لاتجاهات القوة، وربما حليفاً، من منظور «فواعل الاعتدال» التي تدفع نحو تأسيس «ناتو إقليمي» ضد ما تعدّه تهديدات إيران في الإقليم.

هنا لا بد من تأمين تدفق تلك المنتجات إلى زبائنها وطالبيها، بالتوازي مع التدفقات الحاصلة في كل شيء تقريباً، بما في ذلك عوامل التهديد، وفواعله، وشبكاته حول العالم[9]. وإن لم يكن ثمة مصادر تهديد فعلية، فليكن ثمة مصادر تهديد افتراضية أو متخيلة، أو حتى اختلاق مصادر تهديد وإشعال فتيل الأزمات والنزاعات، لا بد من الاستمرار في العمل!

بالنسبة إلى الموردين الكبار حول العالم بحسب الصادرات الإجمالية للفترة (2013 ـ 2017) والحصة المئوية (بالمئة) لكل منهم وفق معايير **سيبري**، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى بـ 34 بالمئة، تليها روسيا 22 بالمئة، فرنسا 6.7 بالمئة، ألمانيا 5.8 بالمئة. الصين 5.7 بالمئة، المملكة المتحدة 4.8 بالمئة، إسبانيا 2.9 بالمئة، «إسرائيل» 2.9 بالمئة، إيطاليا 2.5 بالمئة، هولندا 2.1 بالمئة[10]. (انظر الجدول الرقم (1)).

انظر الجدال في بريطانيا مثلاً، وحتى في الولايات المتحدة، حول تورُّط سلطات البلدين المذكورين في صفقات السلاح والمشاركة في إدارة العمليات العسكرية التي تقوم بها السعودية (وتحالفها) في اليمن. وكيف أن لندن وواشنطن تركزان على المكاسب والريوع المادية والسياسية من تلك الحرب.

---

(8) انظر الجدول المتضمن قائمة بالحصص الوطنية والإقليمية من مبيعات الأسلحة للشركات المدرجة في قائمة **سيبري** (SIPRI) للشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم باستثناء الصين في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، انظر: المصدر نفسه، ص 277 ـ 278.

(9) انظر قائمة بالمستوردين الخمسين الكبار حول العالم للفترة 2013 ـ 2017، متضمنة حجم المستوردات، وحصة كل مستورد بالمئة من إجمالي الاستيراد. انظر: المصدر نفسه، ص 246 ـ 247.

(10) المصدر نفسه، ص 237.

الجدول الرقم (1)

الموردون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة 2013 ـ 2017

المرتبة		المورِدة	حجم الصادرات قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين		التغير (بالمئة) مقارنة بـ 2008 ـ 2012	الحصة (بالمئة) 2013 ـ 2017
2008 ـ 2012	2013 ـ 2017		2013 ـ 2017	2017		
1	1	الولايات المتحدة	50062	12394	25	34
2	2	روسيا	31722	6148	−7.1	22
4	3	فرنسا	9706	2162	−27	6.7
3	4	ألمانيا	8469	1653	−14	5.8
5	5	الصين	8312	1131	38	5.7
6	6	المملكة المتحدة	6952	1214	37	4.8
7	7	إسبانيا	4262	814	12	2.9
10	8	إسرائيل	4248	1263	55	2.9
9	9	إيطاليا	3590	660	13	2.5
11	10	هولندا	3101	1167	14	2.1
8	11	أوكرانيا	2481	240	−26	1.7
15	12	كوريا الجنوبية	1784	587	6.5	1.2
13	13	سويسرا	1322	186	−11	0.9
12	14	السويد	1256	83	−53	0.9
21	15	تركيا	1164	244	145	0.8
14	16	كندا	1095	87	−18	0.8
16	17	النرويج	862	134	14	0.6
20	18	روسيا البيضاء	653	23	12	0.4
22	19	أستراليا	469	97	15	0.3
36	20	جمهورية التشيك	448	110	467	0.3
17	21	جنوب أفريقيا	356	74	−51	0.2

يتبع

تابع

38	22	الإمارات العربية المتحدة	319	72	320	0.2
24	23	فنلندا	313	58	−5.7	0.2
23	24	البرازيل	279	45	−20	0.2
29	25	البرتغال	253	56	74	0.2
28	26	الأردن	242	77	36	0.2
53	27	إندونيسيا	196	102	2078	0.1
42	28	الهند	189	56	278	0.1
26	29	بولندا	184	3	−12	0.1
46	30	بلغاريا	166	ـ	337	0.1
31	31	رومانيا	108	ـ	−2.7	0.1
18	32	أوزبكستان	102	ـ	−84	0.1
30	33	سنغافورة	98	ـ	−32	0.1
19	34	بلجيكا	97	12	−32	0.1
27	35	النمسا	91	22	−49	0.1
34	36	الدانمارك	89	12	−4.3	0.1
25	37	إيران	88	10	−63	0.1
35	38	صربيا	81	2	−12	0.1
52	39	سلوفاكيا	51	22	292	0
..	40	هنغاريا	41	ـ	..	ـ
..	41	أيرلندا	39	ـ	−63	0
..	42	اليونان	30	30	..	0
..	43	مصر	30	ـ	..	0
33	44	تشيلي	20	0	..	0
39	45	نيوزيلندا	17	4	−77	0
..	46	جورجيا	14	7	..	0
50	47	قيرغيزستان	14	5	0	0

يتبع

تابع

47	48	بروناي دار السلام	12	ـ	−50	0
..	49	السودان	11	ـ	..	0
61	50	كولومبيا	10	10	..	0
..	51	17 دولة أخرى	112	30	..	0.1
المجموع			**145623**	**31106**	**10**	**..**

ملاحظات: (..) = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق. (ـ) لا توجد شحنات. القيم اعلاه تحيل إلى عمليات نقل السلاح الفعلية، وإلى حجم العمليات وليس القيم المالية لتلك العمليات.

المصدر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018، ترجمة عمر وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 237 ـ 238.

مثلت صفقات السلاح بنداً رئيساً في سياسة الولايات المتحدة تجاه عدد من الدول مثل: السعودية التي التزمت أو ألزمت بطلب صفقات بمئات المليارات من الدولارات، و«كانت السعودية ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم في الفترة 2013 ـ 2017، حيث زادت وارداتها بنسبة 225 بالمئة مقارنة بالأعوام 2008 ـ 2012.

وخلال المدة 2013 ـ 2017 استوردت المملكة 61 بالمئة من أسلحتها من الولايات المتحدة، و23 بالمئة من بريطانيا[11]. وثمة دول أخرى مثل الإمارات وقطر ومصر، يتحدث عنها تقرير **سيبري** (SIPRI)، لكنه لا يضع تلك الصفقات تحت بند الإكراه أو الإلزام أو الريعية أو التمثل[12]. وهذا باب فيه تقديرات كثيرة. (انظر الجدولين الرقمين (2) و(3)).

ثمة شعور في المنطقة العربية والشرق الأوسط أن الغرب لا يريد لدولها وشعوبها أن تشهد استقراراً يمكن أن يهيئها لتنمية فعلية ومتوازنة وقابلة للاستمرار. ثمة استنزاف دائم للموارد والسياسات؛ والمعضلة أن نظم الحكم في المنطقة، هي شريك موضوعي للغرب في هذا الباب.

---

(11) المصدر نفسه، ص 257 ـ 258.

(12) تمثل صفقات السلاح من جانب الولايات المتحدة عامل ضغط على دول متعددة، مثلما أن الدول المستجيبة تقوم بتلك الصفقات لاعتبارات سياسية في المقام الأول، تتضمن اعتبارات أمنية بالطبع، بمعنى أنها تطلب السلاح استجابة لضغط أمريكي، حتى لو لم يكن لدى الدول المذكورة حاجة مباشرة أو راهنة لتلك الأسلحة أو لم يكن لديها قدرة على «استثمارها» فعلياً، أو لم يكن لديها أجندة فعلية تتطلب امتلاكها تلك الأسلحة أو أنواعاً محددة منها. وهكذا فإن الدول المعنية تطلب السلاح، لأن ذلك من متطلبات استمرار علاقتها مع الدول الراعية أو الضامنة لأمنها.

الجدول الرقم (2)

المستوردون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة 2013 ـ 2017

المرتبة		المتلقي	حجم الواردات قيمة موشر الاتجاه، ملايين		التغير (بالمئة) مقارنة بـ 2008 ـ 2012	الحصة (بالمئة) 2013 ـ 2017
2008 ـ 2012	2013 ـ 2017		2013 ـ 2017	2017		
1	1	الهند	18049	3358	24	12
9	2	السعودية	14805	4111	225	10
21	3	مصر	6573	2355	215	4.5
10	4	الإمارات	6370	848	51	4.4
2	5	الصين	5786	1117	-19	4
8	6	أستراليا	5558	1806	7.5	3.8
5	7	الجزائر	5414	905	0.8	3.7
17	8	العراق	4928	712	118	3.4
3	9	باكستان	4147	710	-36	2.8
26	10	إندونيسيا	4014	1196	193	2.8
19	11	فيتنام	3990	690	81	2.7
11	12	تركيا	3539	410	-14	2.4
4	13	كوريا الجنوبية	3239	918	-50	2.2
7	14	الولايات المتحدة	2930	547	-44	2
41	15	تايوان	2846	493	261	2
59	16	عُمان	2546	783	655	1.7
36	17	إسرائيل	2474	528	125	1.7
16	18	المملكة المتحدة	2260	899	-1.5	1.6
57	19	بنغلادش	2239	320	542	1.5
40	20	قطر	2212	670	166	1.5
6	21	سنغافورة	2149	428	-60	1.5
37	22	إيطاليا	2043	794	111	1.4
32	23	أذربيجان	1907	279	55	1.3
18	24	اليابان	1805	500	-19	1.2
13	25	فنزويلا	1533	ـ	-40	1.1
28	26	كندا	1470	295	14	1

يتبع

تابع

65	27	الكويت	1435	113	488	1
15	28	اليونان	1402	56	-44	1
44	29	تايلند	1309	310	93	0.9
12	30	المغرب	1309	351	93	0.9
63	31	كازاخستان	1133	209	308	0.8
55	32	فنلندا	1110	100	208	0.8
39	33	الأردن	1104	386	26	0.8
22	34	أفغانستان	1064	250	-48	0.7
43	35	المكسيك	1041	218	53	0.7
29	36	ميانمار	1024	167	-20	0.7
30	37	البرازيل	882	103	-31	0.6
31	38	بولندا	872	197	-30	0.6
50	39	تركمنستان	820	75	96	0.6
20	40	النرويج	749	361	-65	0.5
91	41	الفلبين	744	271	691	0.5
14	42	ماليزيا	744	271	691	0.5
71	43	البيرو	668	64	312	0.5
79	44	روسيا	663	34	312	0.5
38	45	كولومبيا	651	102	-33	0.4
27	46	إسبانيا	604	72	-54	0.4
33	47	هولندا	556	35	-52	0.4
52	48	نيجيريا	536	26	42	0.4
74	49	روسيا البيضاء	491	145	221	0.4
45	50	السودان	462	54	-31	0.3
..	..	153 جهة أخرى	9488	1556	..	6.7
المجموع			**145623**	**31106**	**10**	**..**

ملاحظات: (..) = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق؛ (ـ) = لا يوجد شحنات؛ القيم أعلاه تحيل على عمليات نقل السلاح الفعلية، وعلى حجم العمليات وليس القيم المالية لتلك العمليات. يشمل الجدول كل الدول والفواعل من غير الدول التي استوردت أسلحة رئيسة في الفترة 2013 ـ 2017، الدول مرتبة بحسب إجمالي وارداتها. والأرقام هي قيم مؤشر اتجاه **سيبري** (SIPRI). وتم تدوير بعض النسب المئوية التي تجاوزت الـ 10 بالمئة إلى أقرب رقم صحيح، بينما تم تدوير النسب المئوية الأقل من 10 بالمئة إلى كسر عشري واحد. هذا يعني أن ناتج جمع الأرقام الواردة ربما لا يكون مطابقاً للمجموع المذكور.

المصدر: المصدر نفسه، ص 246 ـ 247.

الجدول الرقم (3)

المستوردون والموردون العشرة الكبار للأسلحة الرئيسة 2013 ـ 2017

المورد	المستورد									
	الهند	السعودية	مصر	الإمارات	الصين	أستراليا	الجزائر	العراق	باكستان	إندونيسيا
أستراليا	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	3.3
روسيا البيضاء	ـ	ـ	ـ	ـ	2.9	ـ	ـ	0.8	ـ	ـ
البرازيل	0.1	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	0.6	2.2
بلغاريا	ـ	0.1	0.05	ـ	ـ	ـ	ـ	2.3	ـ	ـ
كندا	0.7	1.4	0.6	0.7	ـ	0.3	ـ	ـ	0.4	0.5
الصين	ـ	0.2	0.2	0.5	..	ـ	15	0.3	70	5.6
جمهورية التشيك	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	4.0	ـ	0.1
فرنسا	4.5	3.6	37	33	14	6.9	0.5	ـ	0.4	6.8
ألمانيا	0.7	1.8	6.3	2.1	0.7	0.7	13	0.6	0.1	7.3
إسرائيل	11	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
إيطاليا	0.2	1.5	0.3	6.6	ـ	2.9	6.5	3.4	3.5	0.4
الأردن	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	3.3	ـ
هولندا	0.2	0.5	0.6	2.6	ـ	ـ	0.7	ـ	ـ	11
روسيا	62	ـ	21	1.4	65	ـ	59	22	5.7	10
جنوب أفريقيا	0.2	0.1	0.05	1.3	ـ	ـ	0.4	0.05	ـ	ـ
كوريا الجنوبية	ـ	ـ	0.9	ـ	ـ	ـ	ـ	8.7	ـ	12
إسبانيا	ـ	2.4	3.8	4.6	ـ	26	ـ	0.6	0.2	2.7
السويد	ـ	1.1	ـ	3.4	ـ	0.4	1.9	ـ	0.5	0.2
سويسرا	0.4	1.8	ـ	ـ	3.9	0.9	ـ	ـ	0.9	3.4
تركيا	ـ	1.3	ـ	..	ـ	ـ	0.1	ـ	ـ	ـ
الإمارات العربية المتحدة	ـ	ـ	2.5	..	ـ	ـ	0.1	ـ	ـ	ـ
أوكرانيا	1.2	ـ	ـ	ـ	8.4	ـ	ـ	1	0.5	0.1
المملكة المتحدة	3.2	23	ـ	1	2.8	0.3	1.3	ـ	0.3	17
الولايات المتحدة	15	61	26	58	ـ	61	0.4	56	12	16
أوزبكستان	0.1	0.6	0.3	0.4	ـ	0.7	0.6	0.9	0.1	1
آخرون	0.1	0.6	0.3	0.4	ـ	0.7	0.6	0.9	0.1	1

ملاحظات: (..) = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق؛ (ـ) = لا يوجد شحنات.

المصدر: المصدر نفسه، ص 248 ـ 249.

رابعاً: السلاح والسياسة في المنطقة

في المنطقة العربية والشرق الأوسط ولعٌ شديد باستيراد السلاح قد يزيد على الحاجة الفعلية، وقد كان الأمر كذلك خلال عدة عقود خلت، غير أن مدارك التهديد وطموحات التأثير والمكانة واتجاهات الدول إلى احتواء ما تجده مصادر تهديد في البيئة الإقليمية، إضافة إلى الريوع السياسية من صفقات السلاح، وكان جانب منها يأتي في إطار «إلزامات» و«التزامات» نمط العلاقة بين دول المنطقة والدول الكبرى الحامية أو الراعية أمنياً.

أظهرت سنوات الاضطراب التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 وحتى اليوم أن دول المنطقة «لا داخل لها» [...] وأن الخارج معني بأدق تفاصيل دواخلها، والكل معني بالكل، يتدخل في شؤونه، ما أمكنه ذلك.

يتحدث تقرير **سيبري** لعام 2018 عن أن واردات المنطقة من السلاح زادت بنسبة 103 بالمئة بين الخمسية 2008 ـ 2012 و2013 ـ 2017. وخلال الفترة 2013 ـ 2017 أُرسل 31 بالمئة من شحنات الأسلحة التي استوردتها المنطقة إلى السعودية، و14 بالمئة إلى مصر و13 بالمئة إلى الإمارات. ولم تستورد إيران غير 1 بالمئة من واردات المنطقة من السلاح[13].

إن التدفقات الكبيرة من السلاح «تتزامن» مع اندلاع أزمات ونزاعات وحروب متعدّدة ومتداخلة في المنطقة، ونحن هنا لا نتحدث عن «سبب ونتيجة» بصورة مباشرة، أي أن تدفق السلاح أدى إلى انفجار أزمات الإقليم، ولا العكس، إنما عن علاقة مركبة ومتداخلة بين مدارك التهديد ـ الفرصة وبين أنماط الاستجابة لدى فواعل الإقليم، ومن بينها أنماط التدخل العسكري في دول أخرى كما تفعل السعودية والإمارات وقطر مثلاً في الحروب الدائرة في سورية واليمن وليبيا، بدعم جماعات مسلحة مختلفة، وإمدادها بالمال والسلاح والمقاتلين ومختلف أنماط الدعم الأخرى، بما في ذلك إدارة العمليات العسكرية والاستخبارية.

غير أن ما حدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط في ما سُمّي «الربيع العربي» كان مؤشراً على أن:

ـ مدارك الأمن وسياسات الإنفاق العسكري لم تكن مطابقة للواقع بالفعل، وأن ثمة فجوة كبيرة في هذا الباب.

ـ لا أحد من فواعل المنطقة يستطيع القول (أو الادعاء) بأن مدارك الأمن لديه كانت تُقرأ جيداً أو أن سياسات الأمن كانت تستشعر أو تستشرف أو تتحسب بالتمام لما يمثل تهديداً بالفعل.

ـ تخصيص مئات مليارات الدولارات، وإعداد سياسات الأمن والإنفاق على التسلح، على أهميته، إلا أن أكثره لم يكن في مكانه، ولم يحقق أمناً.

---

(13) المصدر نفسه، ص 257.

ـ سياسات الأمن والدفاع «ممسوكة» أو «محكومة» بحدود وسقوف فواعل الهيمنة والاختراق الخارجي، كما أنها محكومة بتجاذبات وحدود القوى على مستوى الإقليم، وباعتبارات السيطرة داخل الدول نفسها.

ـ تبدو سياسات إدارة تدفقات السلاح جزءاً من مشاريع دولية وإقليمية تريد «هندسة» و«تكييف» الأمور لصالح «تسويات» أو «صفقات» لا تراعي مصالح شعوب المنطقة ولا حقوقها التاريخية، ونخص بالإشارة فلسطين؛ أو «الاحتواء» الأمني والعسكري والاستراتيجي لـ «فواعل مقاومة» الهيمنة العالمية.

ـ تمثّل إسرائيل «عامل التهديد» الرئيس في المنطقة العربية، من منظور «فواعل المقاومة»، و«عامل توازن» و«تعديل» لاتجاهات القوة، وربما حليفاً، من منظور «فواعل الاعتدال» التي تدفع نحو تأسيس «ناتو إقليمي» ضد ما تعدّه تهديدات إيران في الإقليم.

ـ أن مشاريع التنمية والتمويل وإعادة الإعمار مشروطة أو محكومة بالسياسة واعتبارات الأمن الإقليمية والدولية، وتقع تحت تأثير فواعل رئيسة، وبخاصة الولايات المتحدة، إضافة إلى تأثير أقل من قبل فواعل أخرى مثل روسيا والصين وأوروبا.

خامساً: الهيمنة والاختراق الخارجي

ثمة شعور في المنطقة العربية والشرق الأوسط أن الغرب لا يريد لدولها وشعوبها أن تشهد استقراراً يمكن أن يهيئها لتنمية فعلية ومتوازنة وقابلة للاستمرار. ثمة استنزاف دائم للموارد والسياسات؛ والمعضلة أن نظم الحكم في المنطقة، هي شريك موضوعي للغرب في هذا الباب، وهي على العموم، استبدادية وفاقدة للمعنى وللشرعية في نظر المجتمعات والشعوب، وتعتمد على العسكر (أو على الحماية الأجنبية) في بقائها واستمرارها. والمعضلة أيضاً أن أكثر النخب الفكرية والسياسية، بما فيها مراكز الأبحاث، هي بين تمثلين أو استبطانين رئيسين على الأقل لمصادر التهديد ـ الفرصة: (1) تمثل/استبطان ما يريده السلطان، (2) والذي بدوره يتمثل أو يستبطن ما يريده الغرب.

أما فواعل «خط المقاومة» في المنطقة، إذا كان بالإمكان الحديث بهذا المعنى، فلديها مقاربة مختلفة لما يمثل فرصة ـ تهديداً في الإقليم، لكنها على الرغم من كل ما تقوله هي ويقال عنها، إلا أنها لا تذهب بعيداً في أجندتها، هي تقاوم فحسب، بمعنى أنها تحاول أن تنهج سياسات أمن وتسلح ترى أنها تستجيب لمدارك التهديد القائمة أو المحتملة، مُحاوِلَةً «احتواءها» أو «الحد من تأثيرها»، وليس لديها تطلعات أو إمكانات لتغيير كبير في الإقليم والعالم! وهذا يتطلب المزيد من التدقيق والتحليل[14].

---

(14) عقيل سعيد محفوض، «من المظلومية إلى الفعل: تحديات فواعل المقاومة في عالم ما بعد الأحدية الغربية،» ورقة غير منشورة قدمت إلى مؤتمر: «غرب آسيا في عالم ما بعد الأحادية الغربية: تحديات المرحلة الانتقالية»، بيروت، 7 أيلول/سبتمبر 2017.

سادساً: الدولة وسياسات التسلح

قامت الدولةُ في المنطقة العربية والشرق الأوسط، إن أمكن لنا الحديث عن قيامة فعلية أو حقيقية للدولة، بتأثير وازع عسكريٍّ في المقام الأول. والواقع أن علاقة القوة والسلاح والعسكرة والجند بالدولة أو السلطة هي أمر قديم ومتجدد[15]. وثمة في كتب الآداب السلطانية ومرايا الأمراء والملوك الكثير مما يضع الجند والعسكر في مقام التأسيس ـ التدمير للدول والسلطنات عبر مراحل مختلفة من تاريخ المنطقة[16]. وهذا مستمر بأنماط وأشكال مختلفة حتى اليوم. وقد كشف سياسات التسلح في المنطقة[17]، ما ظهر منها على الأقل، عن:

ـ أولويات دول ونظم الحكم فيها، والجوانب الحاكمة لسياساتها العميقة.

ـ تخصيص للكثير من الموارد المادية والمعنوية من أجل بناء الجيوش والقدرات العسكرية.

ـ لكن من دون أن يحقق ذلك ـ حتى الآن ـ تطوراً جدياً في تلبية حاجات السلام والأمن والاستقرار ومن ثم التنمية، لمجتمعات وشعوب المنطقة.

ـ بل لعل ظاهرة التسلح تكون ـ في جانب منها ـ أحد مداخل أو فواعل حالة المواجهة والصراع المستمرة بلا انقطاع في المنطقة.

ـ مستوى الإنفاق العسكري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بمناطق ودول أخرى حول العالم، هو الأعلى في العالم تقريباً، إذ إن النسبة العالمية هي 2.2 بالمئة في عام 2017، وهي 5.2 بالمئة في منطقة الشرق الأوسط للعام نفسه، أما في أفريقيا فبلغت 1.8 بالمئة، وآسيا وأوقيانيا فبلغت 1.7 بالمئة[18].

والسعودية هي أكثر دول المنطقة إنفاقاً على التسلح، وثالث أكبر دول العالم إنفاقاً في عام 2017، وقد زادت إنفاقها العسكري بنسبة 74 بالمئة بين عامي 2008 و2015، ثم تراجع بنسبة 29 بالمئة عام 2016 وعاود الارتفاع بنسبة 9.2 بالمئة عام 2017[19]. وكانت الإمارات ثاني

---

(15) عقيل سعيد محفوض، **عودة المسألة الشرقية: تحولات السياسة والدولة في الشرق الأوسط** (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2018)، ونزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).

(16) انظر مثلاً: محمد أركون، **الإسلام الأخلاق والسياسة**، ترجمة وتقديم هاشم صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي؛ باريس: اليونيسكو، 1986)، وعبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1988).

(17) سياسات التسلح، بمعنى نقل تقانات السلاح والبرامج والمعدات، استيراداً وتصديراً، بوصفه (السلاح) أداة لازمة لقيام المؤسسات العسكرية بما تراه ضرورياً أو مطلوباً أو ممكناً للقيام بمهام الأمن وضمان المصالح على اختلاف القراءات والتقديرات والأولويات في المنطقة.

(18) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018**، ترجمة عمر وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، الجدول الرقم (4 ـ 1)، ص 192.

(19) المصدر نفسه، ص 211.

أكبر دول المنطقة إنفاقاً على السلاح عام 2014، بالنظر إلى تورطها (ومثلها السعودية وقطر) العسكري في سورية واليمن وليبيا، ولم تتح تقديرات لإنفاقها في الأعوام التالية[20].

ـ يمثل الإنفاق على السلاح في بعض الحالات أو في الكثير منها، وهذا ما تتكرر الإشارة إليه، ظاهرة في الريع السياسي، ربما هو نوع من الضغط والإلزام السياسي. يمكن الإشارة هنا إلى تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن على الدول المستفيدة من الحماية والمظلة الأمنية الأمريكية «أن تدفع مقابل ذلك»، موجهاً كلامه إلى حلفاء بلاده في أوروبا والناتو، وإلى حلفائه في المنطقة أيضاً، وهذا يفسر صفقات السلاح بمئات مليارات الدولارات بين الولايات المتحدة وعدد من الدول العربية مثلاً.

مثَّلَت الأزمةُ السورية «خط الصدع» في السياسة الإقليمية والدولية، وقد كان العالم ـ في بعض مفاصل الأزمة ـ قاب قوسين أو أدنى من حرب كبرى انطلاقاً من سورية.

ـ من الملاحظ أن الدول التي تمتلك قدراً كبيراً من الموارد، مثل دول الخليج، تُنفق أكثر فأكثر على السلاح، وهنا من غير المُرجح أن يكون ثمة دالة ارتباط سلبية بين معدل الإنفاق على التسلح وبين الإنفاق على الجوانب الأخرى. ذلك أن الإنفاق على التسلح وزيادة الارتباط بالدول الراعية أمنياً وعسكرياً، يعزز مدارك الأمن والاستقرار لدى الدول المعنية.

ـ ثمة دول عربية لديها مدارك تهديد عالية، ومتطلبات إنفاق على السلاح والجيوش أكبر من قدرتها أو إمكاناتها المادية على الإيفاء بها، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في المستويات بين الإنفاق العسكري والانفاق على التنمية، إذ ينطلق فواعل السياسات فيها من أنه لا معنى لأي إنفاق على التنمية، إذا لم تؤخذ متطلبات الأمن بالاعتبار، ما أمكن. ولا بد من أن يكون معنى الأمن هنا واسعاً وكُلياً، ولا يقتصر على أمن نظم الحكم.

سابعاً: بين التسلح والتنمية

أظهرت سنوات الاضطراب التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 وحتى اليوم أن دول المنطقة «لا داخل لها»، كما سبقت الإشارة، وأن الخارج معني بأدق تفاصيل دواخلها، والكل معني بالكل، يتدخل في شؤونه، ما أمكنه ذلك، وهذا يفسر حجم التورط والتورط المتبادل في قضايا الإقليم، فضلاً عن حجم التورط الدولي وبخاصة من جانب فواعل الهيمنة الغربية على المنطقة. وما جرى في ليبيا واليمن وسورية خير مثال على ذلك. إذ إن الحرب محكومة ـ بدرجة كبيرة وأحياناً مُقرِّرَة ـ بتوافقات إقليمية ودولية، دولية في المقام الأول، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التسويات والحلول في الدول المذكورة[21].

---

(20) المصدر نفسه، ص 211، وحول إيران وإسرائيل وتركيا ومصر (ص 211 ـ 212).

(21) محفوض، **عودة المسألة الشرقية تحولات السياسة والدولة في الشرق الأوسط.**

إذا أمكن «تحييد» الاعتبارات والدوافع الداخلية في سياسات الأمن والتسلح، نعني الاعتبارات والدوافع الخاصة بالعلاقة بين المجتمع والدولة أو بين الحكومات والنظم السياسية وبين المجتمع، فسوف يكون للتجاذبات الإقليمية والدولية تأثير أكبر. ثمة قضايا كبرى تجعل من الأمن والعسكرة والتسلح في مقدمة الأولويات، نظرياً وعملياً، في طليعتها: الصراع مع إسرائيل؛ الصراعات بين الدول العربية وإيران؛ الصراع مع تركيا؛ أنماط التجاذبات والتحالفات والاصطفافات في الإقليم؛ أنماط التغلغل والاختراق الخارجي وكيفية حضور القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة، في المنطقة، ومحاولتها رسم حدود التوافق والنزاع، وحدود التقارب والتنافر، وحدود الإنفاق على السلاح واتجاهات الأمن والدفاع... إلخ.

في ضوء التداخلات القائمة في الإقليم، وطبيعة التجاذبات الدولية حوله، يبدو أن البحث عن «نقطة» أو بالأحرى «مجال توازن» بين العسكرة والتنمية هو نوع من «مزاولة المستحيل»، ولا يلوح في الأفق أي أمل بأن فواعل المنطقة وفواعل التدخل الدولي يمكن أن يتوصلوا قريباً إلى توافقات حول متطلبات الأمن والسلام. بل إن المنطقة في صراع محموم على المعنى والقوة، وعلى كل شيء تقريباً.

ثامناً: سورية، صدوع الحرب

مثَّلَت الأزمةُ السورية «خط الصدع» في السياسة الإقليمية والدولية، وقد كان العالم ـ في بعض مفاصل الأزمة ـ قاب قوسين أو أدنى من حرب كبرى انطلاقاً من سورية[22]؛ كما مثلت الأزمة تحدياً لمدارك ونظريات وتقديرات الأمن والدفاع وسياسات التسلح باعتبارين رئيسين:

ـ **الأول** هو أن نظريات ومقاربات الأمن وسياسات التسلح ما قبل الأزمة لم تكن مطابقة للواقع، إذ لم يتوقع أحد تقريباً حدوث ما حدث. ثم إن التهديد جاء من أقل مصادره توقعاً، وبخاصة لبلد مثل سورية[23].

ـ **الثاني** هو أن المقاربات والنظريات التي ظهرت مع الأزمة، انطوت على تقديرات متسرعة نسبياً، واستندت إلى قراءة غير واقعية للأمور. كان ثمة ما يشبه الإجماع على أن النظام السياسي في سورية سوف يسقط خلال أسابيع أو أشهر قليلة[24].

طرحت الحربُ أسئلةً كثيرة حول طبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية، وسياسات التسلح والأمن والدفاع، والعقيدة القتالية والسياسية لدى الجيش ودورها في السياسات العامة، وفي مواجهة تحديات الأزمة، وما هي خبرات ودروس الحرب على هذا الصعيد، وبخاصة أنه حدث

---

(22) عقيل سعيد محفوض، **خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية** (بيروت: دار الفارابي، 2017).

(23) المصدر نفسه.

(24) عقيل سعيد محفوض، **ضفدع نيتشه؟ مقاربات معرفية في قراءة الأزمة السورية** (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017).

تدخل أو تورط عسكري وأمني واسع النطاق من جانب عدد كبير من الفواعل الدولية[25]، وقد قالت مصادر مختلفة إن الولايات المتحدة وأطرافاً أخرى حاولوا دفع الجيش إلى القيام بانقلاب عسكري، ولكنهم فشلوا في ذلك.

تاسعاً: سياسات التسلح في سورية

بالنسبة إلى سورية، فقد جاء التهديد ـ كما سبقت الإشارة ـ من أقل النقاط توقعاً أو احتمالاً، انفجار أزمة داخلية وتحوّلها السريع إلى عمل مسلح ثم حرب بل حروب مركبة ومتعددة الأنماط والمستويات، تدَخَّلَ أو تَوَرَّطَ فيها عددٌ كبير من الدول والشبكات والمنظمات حول العالم. وقد كان ثمة اعتقاد مستقر تقريباً بأن النظام السياسي والدولة آمنان بما يكفي لتجاوز أزمات ما سمِّي «الربيع العربي»، وهي تسمية أصبحت قليلة الاستخدام اليوم.

ركزت سياساتُ الأمن والعسكرة والتسلُّح في سورية قبل الحرب على[26]: المقاربة الأمنية لمصادر التهديد الداخلية، وسياسات التحالف والتحالف المضاد في الإقليم، وموازنة الضغوط والتجاذبات الدولية، وديناميات إدارة المخاطر والردع. لكن الحرب أظهرت أو كشفت عن تحول في مدارك الأطراف حول سورية من الضغط باتجاه «تغيير سلوك النظام» إلى العمل على «تغيير النظام» نفسه.

على الرغم من أن روسيا نشرت نظم دفاع جوي وصاروخي متطورة، وقالت إنها زودت سورية بنظم صواريخ «إس 300»، إلا أنها على ما يبدو «تضع حدوداً» لإمكان استخدامها لصد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد سورية.

كما كشفت الحرب عن تحديات عميقة وعقبات كبيرة في سياسات التسلح لدى الجيش السوري، وبخاصة في سلاح الجو والدفاع الجوي، إلى درجة وجود صعوبات في الإمداد بالذخائر التقليدية، فكيف بأجيال متطورة منها، فضلاً عن أن روسيا ربما لم تظهر استجابة مناسبة لمتطلبات التسلح السورية في ظل الحرب. وزاد في الأمر أن القواعد الجوية والمطارات وقواعد الدفاع الجوي ومراكز البحوث والصناعات العسكرية كانت من أولى ما استهدفته الحرب في سورية منذ آذار/مارس 2011، الأمر الذي وضع مدارك الأمن والدفاع تحت ضغوط وإجهاد شديدين.

مثل دخول روسيا وإيران وحزب الله على خط الحرب عامل تعويض للفاقد في القدرات العسكرية والتسليحية والتكتيكية وغيرها، وبخاصة أن تلك الفواعل انخرطت بصورة مباشرة

---

(25) عقيل سعيد محفوض، **دروس الحرب: أولويات الأمن الوطني في سورية (مقاربة إطارية)** (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

(26) عقيل سعيد محفوض، «قُبَيلَ العاصفة: سياسات الإنفاق العسكري والتَسَلُّح في سوريّة والمَشرق العربيّ، 2000 ـ 2010،» (ورقة غير منشورة).

في العمليات العسكرية، وتولت هي الجزء الأعظم من متطلبات السلاح وأنماط الدعم اللوجستي اللازمة لها في الحرب. صحيح أن تلك القوات هي جزء من العمل العسكري اليوم، إلا أنها ليست جزءاً من قدرات الجيش السوري.

ثمة صعوبة كبيرة في تحديد وتقصي التحديات التي تواجه المشهد السوري، وأنه لا بد من التركيز على ما يُعدُّ ماثلاً وذا أولوية، حتى مع صعوبة الترتيب من حيث الدرجة.

وعلى الرغم من أن روسيا نشرت نظم دفاع جوي وصاروخي متطورة، وقالت إنها زودت سورية بنظم صواريخ «إس 300»، إلا أنها على ما يبدو «تضع حدوداً» لإمكان استخدامها لصد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد سورية. وهذا يثير مخاوف متزايدة لدى السوريين بشأن الرهانات الروسية في سورية، وبخاصة ما يتصل منها بعلاقات روسيا مع إسرائيل وتأثير ذلك في طبيعة الحل وطبيعة العلاقات بين سورية وإيران. والمهم هنا هو تأثير الرهانات الروسية في طبيعة التسلح وبناء الجيش والأمن في سورية اليوم وسورية ما بعد الحرب.

ومن التحديات مثلاً: أي جيش، ومن ثم أي تسلح وتفاعلات عسكرية، وأي مدارك تهديد ومدارك أمن ومصلحة لدى الجيش والدولة وحتى لدى شرائح المجتمع، وهل يمكن أن يعود الجيش السوري إلى ما كان عليه قبل الحرب، وأي خبرات لدى الجيش بشأن التسلح وطبيعة السلاح المطلوب، وما الذي يجب أن يتم التركيز عليه وتخصيص الموارد له: السلاح أم التنمية؟

تحيل الأسئلة المذكورة على أن ثمة تحديات ثقيلة ومعقدة تواجه مدارك الأمن وسياسات التسلح في سورية، وبخاصة أن الأزمة تتوالى فصولاً، كما أن تراجع العمليات العسكرية لا يعني أنها انتهت، بل إن ثمة احتمالات كبيرة وقوية لتطورات «نكوصية» في الحرب، وبخاصة مع تزايد التهديدات في شرق الفرات من جانب الولايات المتحدة وتركيا وفواعل أخرى مثل القوات الكردية، وشمال غرب سورية من جانب تركيا والميليشيات الموالية لها، وفي المنطقة الجنوبية من جانب إسرائيل.

ويمكن افتراض وجود اتجاهات عامة لسياسات التسلح لدى سورية باعتبار دروس الحرب، من خلال عملها على:

ـ مراجعة هيكلية الجيش والقوات المسلحة، ونظم العمليات والتدريب وتكتيكات العمل العسكري، بالاستفادة من خبرات الحرب.

ـ تعزيز القدرات العسكرية الدفاعية، وبخاصة في الدفاع الجوي والصواريخ، في ظل وجود قيود وحدود متزايدة من جانب روسيا من جهة، باعتبار تفاهماتها مع إسرائيل، ومن جانب إسرائيل نفسها التي تعمل على استهداف القدرات العسكرية السورية بزعم العمل على منع تمركز إيران في سورية.

ـ التوصل إلى صيغة معقدة للتعاون العسكري مع روسيا، بمنحها قواعد جوية وبحرية، وضمان أعلى حد ممكن من إمدادات السلاح والتكنولوجيا العسكرية.

ـ تعويض ما تمتنع عنه روسيا من خلال تعاون عسكري مع إيران والصين وكوريا الشمالية، ولو أن ذلك دونه صعوبات كبيرة أيضاً، وذلك على صعيد الموارد من جهة، والحدود والإكراهات السياسية من جهة ثانية.

عاشراً: سورية، تحديات ماثلة[27]

أظهرت الدولة والنظام السياسي والبنى الاجتماعية وغيرها مقدرة كبيرة ـ حتى الآن ـ على الانتقال التدريجي والصعب من الحرب إلى التسوية أو السياسة، رغم أن الأثمان كبيرة أيضاً، وثمة مخاوف من أن يتم ترحيل عدد من القضايا الراهنة والعاجلة إلى مرحلة ما بعد التسوية، أي أن يكون البلد مُفخَّخَاً بالعنف وذا قابلية كبيرة للانفجار.

ثمة صعوبة كبيرة في تحديد وتقصي التحديات التي تواجه المشهد السوري، وأنه لا بد من التركيز على ما يُعدُّ ماثلاً وذا أولوية، حتى مع صعوبة الترتيب من حيث الدرجة، ذلك أن مباشرة أو مواجهة تلك التحديات جميعها ربما لا يكون متيسراً فعلياً، وحيث تلتقي تجاذبات وتوازنات ورهانات مختلف الفواعل والأطراف.

تمثل التحدياتُ الماثلةُ مقدمةً وبيئةً وسياقاً ودافعية لقضايا أو مخاطر وتحديات أخرى من طبيعة مختلفة؛ ذلك أن المعركة المقبلة ربما تكون أكثر خطورة، إذ إنّها تتعلق بطبيعة الدولة وهوية التكوين الاجتماعي والسياسة الخارجية، وموقع سورية وموقفها من قضايا الإقليم والعالم. وما نحن في صدده اليوم هو شرط لا بد من أن ينقضي/يتحقق قبل أن تنطلق الدولة والنظام السياسي في بناء أجندة وطنية لسورية ما بعد الحرب.

الحديث هو عن التحديات الأبرز والأكثر تأثيراً في الأزمة السورية؛ ذلك انطلاقاً من تطورات اللحظة الراهنة، وكونها ملفات تحضر فيها الأطراف الأخرى أكثر من غيرها، بل يحضر فيها «الخارج» أكثر من «الداخل»، وكل واحد منها يمثل مساراً تطورياً على درجة عالية من الأهمية والخطورة، ويمكن أن يحدد بدوره ملامح المستقبل بالنسبة إلى سورية وربما المنطقة.

حادي عشر: شرايين سورية المفتوحة!

يحتدم «الصّراع على سورية»[28]، ليس من أجل إعادتها بلداً آمناً ومستقراً، وثمة من الحلفاء من يريد لها أن تعود آمنة، إلا أنه يريد مع ذلك أن يحقق أهدافاً أخرى، كأن تكون سورية ما بعد الحرب «على شاكلته» مثلاً، أو قريبةً منه، أو جزءاً من رهاناته الإقليميّة والدوليّة، وقد لا يتطابق ذلك تماماً مع ما تريده سورية نفسها.

---

(27) يعتمد النص في هذه الفقرة على ورقة: عقيل سعيد محفوض، «تحديات ماثلة: حول المسارات والإكراهات الرئيسة في الأزمة السورية،» مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 17 أيلول/سبتمبر 2018.

(28) يعتمد النص في هذه الفقرة على مقال للكاتب بعنوان: «شرايين سورية المفتوحة»، موقع مركز دمشق للأبحاث، 1 كانون الأول/ديسمبر 2018.

حدثت في سورية كلّ الأهوال الممكنة للحروب، من دمار، ليس للبنى المادية فحسب، وإنما المعنوية والرمزية منها أيضاً، وإذا تمكن أي من فواعل الحرب الدائرة اليوم من تحقيق ما يصبو إليه، فمن المحتمل أن تصل الأمور بنا إلى «سورية أُخرى» مختلفة عما كانت عليه قبل آذار/مارس 2011، وبالطبع مختلفة عن سورية المأمولة في ما بعد الحرب.

جانبٌ من الصراع المحتدم اليوم يتخذُ طابعاً مختلفاً، إذ إنَّ الهدف هو في جانبٍ كبيرٍ منه «اغتنام البلد» ككلّ، أو اغتنام الحصة الأكبر منه، أو ما أمكن من حصة. وقد ظهر منذ البداية أنَّ سورية أصبحت ساحة معارك متداخلة ومتوازية بين فواعل إقليمية ودولية متعددة، كما سبق أن عبَّر عن ذلك وزير الخارجية الأمريكيّ الأسبق جون كيري، أو ساحة «حرب بين الحروب» كما يصفها الإسرائيليون، ومن أسفٍ أن هذا صحيح. ومن الواضح أنَّ تراجعَ المواجهات العسكرية في سورية نقلَ البلاد إلى مستوى آخر من التهديد، يتركز اليوم حول طبيعة الحلّ أو التسوية، وطبيعة المجتمع والدولة، واتجاهات السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب.

نستعير عنوان النصّ من كتاب للروائيّ الأوروغواياني إدواردو غاليانو بعنوان «شرايين أمريكا اللاتينية المفتوحة»، والمكتوب يظهر من العنوان، كما في مثل مشرقي معروف. ينطلق حديثنا هنا من أنَّ الحرب شملت كل شيء تقريباً في سورية، ولا يزال كل شيء تقريباً تحت التهديد، وهو ما يفسّر أو يبرّر حديثنا عن «شرايين سورية المفتوحة»:

ـ أول الشرايين المفتوحة هو استهداف «فكرة الدولة» وطبيعتها، وطبيعة النظام السياسيّ، والبناء الدستوريّ، وطبيعة التكوين الاجتماعيّ والتفاعلات الاجتماعيّة والإثنيّة والدينيّة في سورية.

ـ الهيمنة على مدارك ومخيال السوريين، ومحاولة جعلهم «يتمثلون» ما يراد لبلدهم، وأن تتنازعهم تلك «التمثلات»، ليقعوا ضحية قابلية انفجار بلدهم ودخولهم حروباً ومواجهات وتمزقات ماديّة ورمزيّة.

ـ شرايين مفتوحة في كلّ الجهات: في الشمال حيث تتدخل تركيا لإقامة كيانيّة في مناطق سيطرتها المباشرة وسيطرة الميليشيات الموالية لها في إدلب وريف حلب. وفي منطقة الجزيرة أو ما يُعرف بـ «شرق الفرات» التي تسيطر عليها فعليّاً الولايات المتحدة تحت واجهة كردية. وفي المنطقة الجنوبية حيث لا تزال لدى إسرائيل أجندات تغلغل واختراق في درعا والقنيطرة وربما الغوطة بريف دمشق، وثمة تقديرات بأنّها تُعِدُّ لأجندات مشابهة تجاه السويداء.

ـ ثمة شرايين مفتوحة، يسببها الحلفاء هذه المرة الذين يسعون للتدخل والهيمنة ـ من باب الاستثمار وإعادة الإعمار ـ على قطاعات حيويّة للبلد مثل: الفوسفات والنفط والغاز والنقل البريّ والجويّ والبحريّ، وحتى الصناعات الدوائية، والزراعة، والتعليم وغيرها. وهذا يتعلق بروسيا وإيران أساساً، بينما تنتظر الصين أن تتضح ملامح الحلّ أو التسوية واتجاهات القوة والنفوذ!

ـ ثمة شرايين مفتوحة في الداخل، وهي أكثر خطورة؛ بل أكثر كارثية وتنشأ من: الفساد والهدر، وسوء الإدارة، والإخفاق في السياسات الحكومية، واستنزاف الرأسمال البشري والمادي، والإجهاد القيمي والثقافيّ. وقد كشفت الأزمة عن أنَّ الهوية الوطنية والدولة لم يكونا مستقرين أو آمنين بالقدر الكافي، لذا أمكن للخصوم تفجيرهما بسهولة غير متوقعة.

شرايين سورية مفتوحة، ليس بما هي بذاتها «موضوعاً» للصراع فحسب، إنما بما هي «ساحة مواجهة» و«تراسل» بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية: تركيا وإيران، إسرائيل وإيران، إيران والولايات المتحدة، روسيا تجاه كلّ من تركيا والولايات المتحدة وحتى إيران، الولايات المتحدة، وحزب الله تجاه إسرائيل... إلخ.

إنَّ لدى مختلف الأطراف أولويات غير مطابقة لأولويات السوريين أنفسهم، وهذا غير مطلوب أساساً، بيدَ أنَّ ثمة مخاوفَ من أن يحاول الشركاء المُضيَّ في أولوياتهم، في مواجهة أولويات خصومهم من جهة، وفي مواجهة أولويات أهل الدار، أعني السوريين، من جهة أخرى.

لكن أن يشعر الفاعلُ أو الطرفُ أنه «قَوَّام» على أهل البلد، وأن له عليهم «دَيناً» ماديّاً أو معنويّاً، ويجب عليهم أن يسددوه، فهذا يمثل «شرياناً مفتوحاً» رئيساً يتهدد سورية بكليتها، ويهدِّدُ معها كلّ التحالف الإقليميّ المعروف باسم «حلف المقاومة»، كما يهدد الآمال والفرص البازغة بإمكان بروز نظام عالميّ متعدد الأقطاب وأكثر عدالة وتوزاناً.

خاتمة

إذا أخذنا في الحسبان الأساطير والسرديات والأنثروبولوجيا التاريخية والثقافية، وواقع المنطقة العربية والشرق الأوسط اليوم، المثقل بالعنف والنزاع والحروب المستمرة فيها، فسوف نخرج بتقدير صادم أو متشائم بعض الشيء، وهو أن قضاياها لا يبدو أن لها حلاً في المدى المنظور. ومن المرجح أن تبقى المنطقة موضوعاً رئيساً لتقارير الأمن والتسلح مثل تقارير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) وغيره! وموضوعاً رئيساً لوسائل الإعلام التي تغطي مناطق النزاع.

إذا استمرت الأمور على هذا النحو، فهذا يعني أن المنطقة مرشحة دائم تقريباً لأن تحتل مواقع متقدمة في معدلات الإنفاق العسكري وصفقات السلاح، وكذلك الأمر في مؤشرات الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل أو الدول الهشة، ومثل ذلك بالنسبة إلى مؤشرات العنف الاجتماعي والديني والإثني والفقر والاضطهاد والهجرة واللجوء... إلخ.

وبالنسبة إلى سورية، ثمة مؤشرات على الاستمرار في النظر إليها بوصفها «ساحة مواجهة» أو ساحة «حرب بين الحروب» بالتعبير الإسرائيلي، بين: روسيا ـ الولايات المتحدة، الغرب ـ الشرق، الشمال الجنوب، إيران ـ تركيا، إيران ـ إسرائيل، دول الخليج العربية مع تركيا وإيران، «أهل المقاومة» مع «أهل الاعتدال»... إلخ. وهذا يحيل على أن الحرب السورية سوف تمثل ـ إلى جانب الحروب والنزاعات الأخرى ـ أحد أبرز محددات الإنفاق العسكري والتسلح في المنطقة والعالم □

تأثير الحرب الأهلية السودانية في الاستقرار والتنمية

مالك عبد الله المهدي[*]

عضو هيئة التدريس، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تحاول الورقة بصورة موجزة البحث في مدى تأثير الحرب الأهلية في السودان[1] في الاستقرار والتنمية، من خلال الإشارة إلى الحرب التي كانت تدور رحاها بين شمال وجنوب السودان (1955 ـ 2005)، ـ باستثناء فترة سلام مؤقتة بين أعوام 1972 ـ 1983؛ الحرب الأهلية الأولى ـ؛ والحرب الأهلية الثانية (1983 ـ 2005)، ومدى تأثير تلك الحرب على الاستقرار والتنمية؛ وذلك من خلال مناقشة الأسئلة التالية:

(*) البريد الإلكتروني: malik99971@yahoo.com.

(1) نعني بالحرب الأهلية في السودان، الحرب الأهلية الأولى في الحقبة 1955 ـ 1972، والحرب الأهلية الثانية (1983 ـ 2005)؛ والحرب في أوسع معانيها: ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو توسيع نفوذ أو لحسم خِلاف حول مصالح أو مطالب متعارضة بين جماعتين من البشر. أما الحرب الأهلية فهي حالة صراع مسلح يقع بين فريقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة وتعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرُّج أو بالوسائل السلمية، ويكون الهدف لدى الأطراف السيطرة على مقاليد الأمور وممارسة السيادة، أما أسباب الحرب الأهلية فقد تكون سياسية أو طبقية أو دينية أو عرقية أو إقليمية أو مزيجاً من هذه العوامل. وتتصف الحرب الأهلية عادة بالضراوة والعنف وبالنتائج الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على المدى القريب والمؤثرة بعمق على المدى البعيد، لأنها تشمل مناطق آهلة بالسكان وتكون خاضعة لهجمات متقطعة وغير منتظرة، وتعمل على شل الحياة الاقتصادية وتمزيق النسيج الاجتماعي، ويحتاج المجتمع إلى عدة عقود من الزمن للبناء والتوازن والوئام؛ وكثيراً ما تكون الحرب الأهلية فرصة لتدخل الدول الكبرى أو المجاورة في ماجريات الأمور الداخلية للدولة المعرضة للحرب. كذلك وقوع الحرب الأهلية يضعف كثيراً من سيادة الدولة ويزيل التماسك الداخلي في وجه التدخل الخارجي. كما أن احتمالات التغير في موازين القوى داخلياً قد يؤثر في الدول المجاورة سلباً أو إيجاباً، فترى بعض الدول في انتصار فريق على فريق تهديداً لأمنها، أو للتوازن في تلك المنطقة من العالم. لمزيد من التفصيل، انظر: عبد الوهاب الكيالي [وآخرون]، **موسوعة السياسة**، ط 2 (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ج 3، ص 170 ـ 181.

• هل الحرب الأهلية التي اندلعت في جنوب السودان منذ بواكير الاستقلال، نتاج لمتناقضات موضوعية حتمية بين الشمال والجنوب، الأمر الذي أدى إلى استمرارية الحرب وفصل الجنوب عن الشمال، وبروز كيانين مستقلين؟ أم هناك أسباب وبواعث غير موضوعية ـ أسباب عارضة ـ تحتم عدم استمرارية الحرب من خلال البحث عن نقاط التقاء مثل التنمية، وتوزيع الثروة، والمشاركة في السلطة... إلخ؟

• هل الآثار والنتائج التي ترتبت على اندلاع الحرب في مناطق متعددة داخل السودان ستؤدي الى عدم الاستقرار، والفشل في تحقيق الحد الأدنى من التنمية؟

أولاً: مدخل تاريخي

مع استبعاد الخوض في كل ما يتعلق بالحرب اجتماعياً وثقافياً، سنتناول في المدخل، التطور التاريخي للعلاقة ما بين الشمال والجنوب خلال الحقبة 1821 ـ 1881؛ وذلك من خلال مناقشة المحاور التالية: الدولة المهدية وبناء الوحدة الوطنية «1821 ـ 1898»؛ الاستعمار البريطاني وأثره في العلاقة ما بين الشمال والجنوب «1898 ـ 1956»؛ فترة الاستقلال، وانعكاساتها السياسية «1953 ـ 1956»؛ الحكومة الوطنية الأولى والجنوب «1954 ـ 1956».

1 ـ تطور العلاقات بين الشمال والجنوب 1821 ـ 1881

تُعد الثورة المهدية التي اندلعت في عام 1881، للتخلص من الحكم العثماني، أول ثورة وطنية في تاريخ الحركة الوطنية السودانية، ذات آفاق قومية.

ظل جنوب السودان قروناً طويلة معزولاً نسبياً عما يدور في الشمال، بل تعتبر أصقاع الجنوب مجهولة بالنسبة للعالم الخارجي، إلا النذر اليسير، حتى عندما توغلت المسيحية فالإسلام في شمال السودان، خلال القرنين السادس والتاسع على التوالي، ولم يكن لهما أي أثر على قبائل الجنوب إلّا عند قيام مملكة الفونج[2] ـ عاصمتها سنار ـ في القرن السادس عشر، ولقد كانت بعض القبائل التي تسكن المنطقة تعيش في حالة حروب، حيث كانت القبائل القوية تفرض سيطرتها على القبائل الضعيفة ولم يستتب الأمن نسبياً بين تلك القبائل إلا بعد مجيء الحكم العثماني خلال الحقبة 1821 ـ 1881، عندئذ دخلت العلاقات ما بين الشمال والجنوب مرحلة جديدة، بل خضع السودان لأول مرة لحكومة إدارية واحدة، بسطت نفوذها الإداري على أرجاء الشمال

---

(2) قامت مملكة الفونج «السلطنة الزرقاء»، أو مملكة سنار في الحقبة 1504 ـ 1821، وكانت تشمل المنطقة ما بين النيل الأبيض والأزرق ـ منطقة الوسط وعاصمتها سنار ـ، كما شملت أيضاً أجزاء كبيرة من بلاد البجا «مرتفعات البحر الأحمر شرقاً» وكردفان، وصلت حدود المملكة إلى منطقة ما تقع جنوب خط عرض 12 درجة لم تحدد بالقطع حتى الآن.

والجنوب، وربوع البلاد كافة[3]. هنا نُشير إلى أن محمد علي باشا منذ استيلائه على حكم مصر في عام 1805، اقتنع بضرورة تكوين جيش نظامي حديث يحمي به المركز في الداخل ويبني به الإمبراطورية التي حلم بتكوينها. ولتحقيق ذلك الغرض أكملت جيوش محمد علي سيطرتها على السودان في عام 1821، بهدف الحصول على الرجال والعاج والذهب. ونستطيع القول إن الجنوب حتى عام 1821 لم يتعرض للاحتلال ولم تكن له علاقة وطيدة بالشمال حتى الحكم العثماني، ومن ثم الحكم الإنكليزي؛ وهذا ما يؤكد لنا حداثة السودان كبلد واحد بحدوده الحالية، «فالسودان بكل ثقافاته المتنوعة، قد التقى في عام 1821، ليحكمه الأتراك، ثم الإنكليز، ثم الاستقلال، تخللت ذلك فترات لم يتح فيها لأهله التفاعل، وأن يصبحوا أمة، وأن يصبحوا شعباً واحداً، غير أن القوى الاستعمارية لا تزال ترى فيهم شعوباً منفصلة»[4]. ونستطيع القول إن من ضمن الآثار الإيجابية للحكم العثماني في السودان، فتح المدارس ونشر التعليم؛ كذلك بدأت بواكير التصاهر العرقي والتلاقح الثقافي بين الشمال والجنوب، وأصبحت اللغة العربية لغة مخاطبة في مناطق متعددة، هذا فضلاً عن التأثير الاجتماعي الذي بدأت تظهر ملامحه في أوساط زعماء العشائر الجنوبيين الذين أصبحوا يتشبهون بالشماليين في زيِّهم، وفي طريقة المأكل والملبس، والأنماط العربية الأخرى؛ أيضاً من الآثار الإيجابية للحكم العثماني، فرض نوع من الوحدة السياسية على السودان، باستثناء سلطنة دارفور[5] في أقصى غرب السودان؛ فقد «أحدث الحكم التركي في السودان على مدى الستين عاماً متغيرات في المجتمع السوداني أبرزها المركزية الإدارية ـ ولو أن هناك فترات لامركزية ـ حيث خضعت البلاد لحكم واحد أزال إلى حد كبير المنافسات، والصراعات القبلية، وأصبح السودان قطراً موحداً، اتصل أكثر من ذي قبل بالعالم الخارجي وبخاصة مصر»[6]؛ وعليه يجوز لنا القول إنه حتى الحكم العثماني لم يكن هناك أي نظام إداري أو سياسي موحد يجمع بين شمال وجنوب السودان.

---

(3) محمد عمر بشير، **مشكلة جنوب السودان**، ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1970)، ص 24 ـ 25.

(4) **إدارة الأزمة في السودان: مداولات ندوة بيرجن**، إعداد عبد الغفار محمد أحمد وفونار سوربو برجن (النرويج: جامعة برجن، مركز دراسات التنمية، 1989)، ص 229.

(5) نشأت سلطنة دارفور (1650 ـ 1874) في أقصى غرب السودان، وقد تعاقبت على السلطنة عدة سلالات من قبائل الداجو، والفور، والتنجور. وقد حكم الفور أحد الفروع الرئيسية وهم الكنجارة الذين انتزعوا السلطة من الداجو والتنجور، وقد ظلوا في الحكم مدة طويلة منذ أواسط القرن السابع عشر حتى قضى على المملكة الزبير ود رحمة في معركة ماناواشي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1874، غير أن الفور تمكنوا من استعادة سلطانهم على يد السلطان علي دينار في عام 1899، ليفقدوه مرة أخرى في عام 1916 عندما ضُمت دارفور إلى السودان الإنكليزي؛ وشهدت السلطنة صراعات متعددة مع قبائل أخرى مثل البرقو، والزغاوة، والبرتي، والمساليت، كما كانت تعتمد على أسلوب التحالفات القبلية مع عرب الهبانية، الرزيقات، المسيرية، التعايشة، المعالية... وقد شملت السلطنة في عهد السطان تيراب 1752 ـ 1787 معظم أراضي غرب السودان الحالية. لمزيد من التفصيل، انظر: محمد أبو القاسم حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل** (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980)، ص21 ـ 22.

(6) مكي شبيكة، **تاريخ وادي النيل** (بيروت: دار الثقافة الجديدة، 1965)، ص 640.

2 ـ الدولة المهدية وبناء الوحدة الوطنية 1881 ـ 1898

تُعد الثورة المهدية التي اندلعت في عام 1881، للتخلص من الحكم العثماني، أول ثورة وطنية في تاريخ الحركة الوطنية السودانية، ذات آفاق قومية، وبعد ديني، حيث كانت تطلعات قائد الثورة محمد أحمد المهدي(7)، وخليفته عبد الله التعايشي، وطنية قومية، ويتضح ذلك من خلال محاولات المهدي نقل دعوته المهدية خارج نطاق السودان، واتصالاته بحكام الجزيرة العربية، ومصر، والمغرب الأقصى(8).

وكان لشخصية المهدي القوية، ولتحركاته الواسعة، واستقطاب قادة جيوشه من مناطق وأصول عرقية مختلفة، أثر كبير في نجاح الثورة، وفي اتساع رقعة التصاهر والتمازج، والتلاقح بين العناصر العرقية المختلفة المكونة للسودان، حيث شاركت في الثورة معظم القبائل السودانية، بمن فيها القبائل الجنوبية، مثل قبيلة الدينكا، كبرى قبائل الجنوب، والنوير، والشلك، التي رحبت جميعها بدعوة المهدي لها، وشاركت في الثورة، بل وجدت انتصارات المهدي المبكرة تجاوباً بين قبائل الدينكا والنوير، إذ حفزت بعض زعمائها ادعاء النبوة من منطلق الرغبة في توحيد قبائلهم، واستنفارها ضد الحكم العثماني(9) تعبيراً عن تذمرها، ورفضها له. يتضح لنا ذلك بجلاء من خلال دمج الدينكا لفكرة المهدي في تراتيلهم، مثل: هو المهدي ابن دينق نحن النمل على الأرض نُصلي له(10).

ونستطيع القول إن الدولة المهدية استطاعت بدافع الحماسة إلى التصدي للغزو الأجنبي أن تعمل على تقوية الوحدة الوطنية والقومية، هذا فضلاً عن الأثر الذي نتج من التحركات السكانية الواسعة التي حدثت خلال تلك الفترة، لظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية، إلى أواسط السودان، بحيث أدى إلى اتساع نطاق الانصهار العرقي وتبلور الشخصية القومية السودانية الذي انعكس في اللغة المشتركة، ووحدة الفكر السياسي، والتطلع إلى المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع جميعهم. وعلى الرغم من نجاح الدولة المهدية، ومحاولتها في توحيد جزء كبير من الشعب السوداني، ورغم تطلعات محمد أحمد المهدي، وطموحاته إلا أن المنية قد عاجلته في وقت مبكر من العمر؛ وبوفاه المهدي في حزيران/يونيو 1885، تقلد خليفته عبد الله التعايشي أعباء الدولة، غير أن المشاكل والصراعات التي واجهته داخلياً وخارجياً حالت دون تحقيق أهدافه، بل أدت إلى انحسار نفوذ المهدية، والقضاء عليها في واقعة كرري بالقرب من أم درمان وأم دبيكرات

---

(7) ولد محمد أحمد بن عبد الله في عام 1260هـ/1844م، في جزيرة لبب بمدينة دنقلا في شمال السودان؛ وتبنى المهدي منذ اندلاع ثورته ثلاثة أهداف: العودة إلى الإسلام الصحيح (القرآن والسنّة)، ونبذ البدع والخرافات؛ الإطاحة بالحكم العثماني؛ توحيد السودانيين، وتحريرهم من الولاءات القبلية. لمزيد من التفصيل، انظر: علي حسن عبد الله، **الحكم والإدارة في السودان** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 29، وما بعدها.

(8) قمر الدين محمد فضل الله، «المسار التاريخي للهوية العربية في السودان،» **مجلة البحوث العربية للعلوم الاجتماعية**، العدد 1 (أيار/مايو 1986)، ص 230.

(9) المصدر نفسه، ص 231.

(10) Francis M. Deng, *Dynamics of Identification* (Khartoum: Khartoum University Press,1973), p. 28

جنوب الخرطوم عام 1899 حيث قتل الخليفة عبد الله التعايشي قائد الدولة، وعاد الجنوب إلى ما كان عليه من قبل، بل أخذ النفوذ الأجنبي في الازدياد والتغلغل في السودان بعامة والجنوب بخاصة[11]، وانفتح الباب بذلك لاستعمار جديد، تمثل بالاستعمار البريطاني 1898 ـ 1956.

3 ـ الاستعمار البريطاني 1898 ـ 1956

بذلت بريطانيا جهوداً مضنية منذ احتلالها السودان في عام 1989، لتشويه صورة الروابط التاريخية التي تربط بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب في السودان، بل عملت على تطبيق سياسات ارتكزت فيها على محاربة العروبة والإسلام في الجنوب بغية عزله ثقافياً وفكرياً وروحياً، وبالتالي تسهيل عملية فصله عن الشمال وضمه إلى ممتلكاتها في أوغندا أو شرق أفريقيا، الأمر الذي جعل موضع جنوب السودان يمثل محوراً أساسياً في الاستراتيجية البريطانية، وتنفيذاً لتلك الاستراتيجية، حرصت بريطانيا على فرض سيطرتها على أقاليم الجنوب، من طريق سياسة فرّق تسد، وتعيين إداريين بريطانيين أكْفاء لهم المقدرة في المحافظة على الإمبراطورية البريطانية آنذاك، وكلف اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر بتنفيذ ذلك المخطط، الذي حدد بدوره للإداريين البريطانيين سياسة بلاده بقوله إن هؤلاء المتوحشين السودانيين الجنوبيين الذين يسكنون المنطقة محتاجون إلى القانون والنظام من طريق الحكم العسكري المباشر[12]؛ رغم المحاولات البريطانية الجادة لعزل الجنوب عن الشمال، ووضع استراتيجية خاصة لتنفيذ ذلك المخطط، فقد ظل النفوذ البريطاني محدوداً في جنوب السودان حتى عام 1920، ولم يتعدَّ المناطق المتاخمة للمراكز ومقار الشرطة. فقد واجه الثوار الجنوبيون الإدارة البريطانية وتمردوا على سلطتها، حيث كانت قبائل النوير أشد القبائل الجنوبية تحدياً للبريطانيين، إذ أشعل زعيمها موت دونغ نار الثورة ضد البريطانيين في عام 1920، كما حذت قبائل أخرى حذو النوير، من بينها قبائل الدينكا، واللاتوكا وغيرها. ولم يكتب لهذه الثورات النجاح، لأنها كانت تفتقر إلى التسليح الحديث، والتنظيم والوحدة[13]. عمل البريطانيون، بغية تنفيذ مخططهم الذي يرمي إلى فصل الجنوب، على تطوير سياساتهم المتلاحقة تحقيقاً لهذا الغرض، ففي عام 1917[14]، أُنشئت قوة عسكرية في الجنوب،

لقد تركت الحرب الأهلية الثانية، التي اندلعت منذ عام 1983 وحتى مطلع عام 2005، وما زالت آثارها مستمرة حتى الآن، آثاراً سلبية على كل الصعد.

(11) محمد عمر بشير، **مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام**، ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر (الخرطوم: دار المأمون؛ بيروت: دار الجيل، 1983)، ص 50 ـ 53.

(12) قمر الدين محمد فضل الله، «الاستعمار البريطاني وجنوب السودان (1858 ـ 1956)،» **مجلة البحوث التاريخية** (مركز دراسات جهاد الليبين)، العدد 2 (تموز/يوليو 1987)، ص 34 ـ 35.

(13) فضل الله، «المسار التاريخي للهوية العربية في السودان،» ص 230.

(14) صدر الاقتراح الذي كان يهدف إلى إنشاء جيش سوداني جنوبي لأول مرة في عام 1910، وتقدم به (ر. س. أوين)، مدير مديرية منقلا، ومنطقة اللادو آنذاك؛ مقترحاً تكوين فرقة للخدمة في الجنوب تكون أساساً من الجنوبيين، ويكون ضباطها من البريطانيين وولاؤها للدين المسيحي؛ وافق ونجت باشا الحاكم آنذاك على =

عرفت باسم فرقة الاستوائية، بهدف عزل القوات العسكرية الشمالية في الجنوب، وإنشاء جيش سوداني جنوبي، خوفاً من نشر الإسلام والتقاليد الشمالية بين صفوف المواطنين في الجنوب. وفي عام 1918، اعتُبر يوم الأحد العطلة الرسمية في كل أنحاء الجنوب بدلاً من يوم الجمعة(15)، إضافة إلى إقرار اللغة الإنكليزية لغة رسمية لجنوب السودان. هذا فضلاً عن إطلاق العنان للبعثات التبشيرية، والسماح لها بالعودة إلى الجنوب بعد أن تم إبعادها في ظل الدولة المهدية، بل أوكلت لها الحكومة عدداً من المسؤوليات والمهمات، مثل التعليم والخدمات الاجتماعية، مع تقسيم الإقليم الجنوبي إلى مناطق نشاط لكل بعثة تبشيرية(16). هذا ما يؤكد لنا أن البريطانيين منذ وقت مبكر أخذوا يعملون على تنفيذ سياسة معينة في الجنوب تختلف عن سياستهم في الشمال بغية خلق هوية ثقافية جنوبية مختلفة ومتميزة عن الهوية الثقافية الشمالية، من هنا كان تركيزهم على مجالات التعليم والنشاط التبشيري. عليه نجد أن تطور التعليم في المديريات الجنوبية كان تطوراً مستقلاً، مختلفاً عن الإطار الذي كان يقوم عليه نِظام التعليم في الشمال حيث كان التركيز في المنهج يقوم على محاربة أي علاقة بالإسلام واللغة العربية بهدف إزالة كل المؤثرات العربية ـ الإسلامية في الجنوب وإحلال العادات القبلية والمسيحية واللغة الإنكليزية محلها، إضافة إلى تضييق فرص التعليم في الجنوب مقارنة بالشمال، وبخاصة في مجال التعليم العالي(17). في عام 1920 بدأت تتبلور فكرة سياسة خاصة بالجنوب؛ يتضح لنا ذلك من خلال المذكرة التي كتبها السيد (ت. ر) مدير مديرية منطقة منقلاً آنذاك، حيث كتب يقول: «لقد حان الوقت لفصل

= تلك الخطة، من ثم بدأ في تجنيد أبناء الجنوب خلال السنوات الثماني التالية، وإنشاء فرقة الاستوائية العسكرية في كانون الأول/ديسمبر 1917؛ وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 1917، غادرت آخر الفرق العسكرية الشمالية منطقة منقلا وأصبحت فرقة الاستوائية هي الحامية الوحيدة في الجنوب حتى اندلاع شرارة الحرب الأهلية الأولى في آب/أغسطس 1955. لمزيد من التفصيل، انظر: بشير، **مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام،** ص 90 ـ 93.

(15) فضل الله، «الاستعمار البريطاني وجنوب السودان (1858 ـ 1956)،» ص 35.

(16) كانت تحدد مناطق معيَّنة لكل جمعية تبشيرية، مثلاً الأمريكية في مناطق قبائل الشلك، وجمعية التبشير المسيحي في الاستوائية وبعض مناطق أعالي النيل، مع تركيز واضح على النشاط التعليمي في الجنوب؛ وفي هذا الصدد يذكر بشير محمد سعيد أن «الإرساليات المسيحية بدأت عملها في الجنوب منذ عام 1848 إلا أن نشاطها قد زاد بعد الفتح الأخير في عام 1899، وتعمل في الجنوب كل من الإرسالية الكاثوليكية، والبروتستانتية، ولكل منها دائرة نفوذها الخاصة بها تمارس فيها نشاطها التبشيري في حرية تامة دون رقابة من الحكومة، ولم يقتصر عملها على التبشير، بل عهدت الحكومة إليها في مرحلة من المراحل بمسؤولية تعليم المواطنين من أبناء وبنات الجنوب على نفقتها الخاصة، ثم أخذت منذ عام 1947 تقدم لها إعانات مالية نظير هذه الخدمات؛ ومنذ عام 1947 ازدادت رقابة الحكومة على نشاط الإرساليات التعليمي، وأُلزمت باتباع سياسة الحكومة التعليمية ومناهجها». لمزيد من التفصيل، انظر: بشير محمد سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره** (القاهرة: دار الحديثة للطباعة، 1990).

(17) تيم نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة: دراسة في العوامل المؤثرة في السياسة السودانية 1898 ـ 1985**، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر 1990)، ص 155 ـ 156.

هذه المديرية عن باقي أجزاء السودان، أو إقرار سياسة خاصـة أكثر حزماً بالنسبة للإدارة [18]، في العام نفسه أجرى مديرو المديريات الجنوبية الثلاث التصويت على السياسة الواجب اتباعها وانتهوا إلى القرار التالي: «لا يُعتبر الدين الإسلامي أمراً غير مرغوب فيه، وأن أي خطوه تستهدف وضع حد لانتشاره يتعين وقفها، ولكن لا يعني ذلك أن يشجع انتشاره»[19]، أي بمعنى أنه غير ممنوع وغير مرغوب في انتشاره. في عام 1922 صدر قانون الجوازات والهجرة ـ قانون يمنح الحاكم العام بمقتضاه الحق في أن يعلن أي جزء من أجزاء السودان منطقة مقفولة لا يجوز لأي شخص دخولها أو الخروج منها إلا بإذن من السلطات. يعتبر هذا القانون خطوة عملية في تنفيذ السياسة البريطانية الخاصة بالجنوب، حيث أُعلن الجنوب منطقة مقفولة لا يسمح بدخولها أو الإقامة فيها لأي شخص غير جنوبي إلا بإذن أو تصريح خاص من السلطات البريطانية. وهكذا نجحت السلطات البريطانية في استغلال القانون المذكور لمنع أبناء الشمال من دخول المديريات الجنوبية أو البقاء فيها. نشير هنا إلى أن السياسة البريطانية الرامية إلى عزل الجنوب والشمال استمرت حتى بدايات استقلال السودان في عام 1953؛ الأمر الذي يقودنا إلى طرح التساؤل التالي: هل نجحت الإدارة الوطنية عقب الاستقلال في معالجة تلك العقبات، أم فشلت في ذلك؟ هذا ما سنحاول الإشارة إليه بشيء من الإيجاز في سياق الفقرات التالية:

4 ـ مرحلة الاستقلال وانعكاساتها السياسية 1953 ـ 1956

بدأت المسيرة نحو تحقيق الاستقلال في السودان، تتبلور منذ عام 1953، واكتملت في كانون الثاني/يناير 1956، وأعلن رسمياً استقلال السودان وتكونت أول حكومة وطنية منتخبة بزعامه إسماعيل الأزهري، رئيس الحزب الوطني الاتحادي؛ أما في ما يتعلق بسياسة الحكومة الوليدة تجاه قضايا التنمية، وبخاصة في الجنوب، فقد قرر مجلس الوزراء في حزيران/يونيو 1956 إنشاء إدارة خاصة للمناطق المتخلفة ومن بينها الجنوب، هدفها الأساسي التعجيل بالتنمية في تلك المناطق، كما أنشأت مناصب وكلاء مديريات لا يشغلها في المديريات الجنوبية الثلاث غير الجنوبيين، كما عين عدد كبير من أبناء الجنوب في الجيش والشرطة، كذلك تم توسيع الحكم المحلي وأعطي الجنوبيون فرصاً أوسع في إدارة شؤونهم المحلية، كما أولت الحكومة في تلك الفترة التعليم اهتماماً خاصاً نتيجة الأضرار التي لحقت به عقب حوادث عام 1955[20]. أما عن

---

(18) بشير، **مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام**، ص 94.

(19) المصدر نفسه، ص 93.

(20) في إطار خطة البريطانيين، التي كانت ترمي لفصل الجنوب عن الشمال، تم إنشاء الفرقة الاستوائية، التي حرص البريطانيون منذ إنشائها على عدم اختلاطها بالوحدات العسكرية الشمالية، حيث كان النِظام المتبع آنذاك يقضي بتنقل وحدات قوة دفاع السودان بين أقاليمه المختلفة عدا الفرقة الاستوائية، فهي كانت مستثناة لا تتحرك أبداً، حتى تظل منطوية على الأفكار الخاطئة التي لقنها لها البريطانيون. رأت الحكومة الوطنية أن تعمل على كسر هذا الحاجز الذي أقامه الاستعمار البريطاني، بأن يشمل نِظام التنقلات الفرقة الاستوائية؛ وبحلول ميعاد جلاء القوات الأجنبية من السودان، فكر المسؤولون أن تحتفل كل وحدات الجيش السوداني بهذه المناسبة في الخرطوم، وكانت الفرصة المناسبة لدعوة الفرقة الاستوائية للاشتراك في الاحتفالات، صدر أمر بحضور الفرقة لهذا الغرض، وبخاصة أن هناك قراراً بجانب الاحتفال بجلاء القوات الأجنبية يتمثل بإنشاء =

سياسة السلطة المركزية بالخرطوم الحديثة العهد آنذاك تجاه الأزمة لم تكن ناجحة تماماً في

= حامية الخرطوم بعد الجلاء، اتخذ قبل تأزم الموقف في الاستوائية، حيث عقد اجتماع لقواد رئاسة دفاع السودان بالخرطوم في 23 تموز/يوليو 1955 برئاسة القائد العام آنذاك أحمد محمد، بحضور قائد الفرقة الجنوبية الأميرالاي إسماعيل سالم، وتقرر تكوين حامية مركز الخرطوم من جميع الفرق السودانية بحيث يتحرك من الفرقة الاستوائية بلوك أو اثنان إلى الخرطوم، ليبقى عضواً في الحامية الجديدة، وتقرر مشاركة حامية الجنوب ببلوك واحد ناقص بليتون. ذلك كما جاء في تقرير لجنة قطران ـ هي لجنة شكلتها الحكومة لتقصي الحقائق وعرفت بلجنة قطران نسبة إلى رئيسها الفلسطيني الأصل قطران وعضوية كل من خليفة محجوب، مدير عام مشاريع الاستوائية والزعيم لوليك لادو والزعيم ليريا ـ. في تلك الأثناء كان الجو في الجنوب مشحوناً بالدعايات المسمومة، والمثيرة حول نيات الحكومة الوطنية بأنها تحمل العداء للجنوبيين، وبخاصة الفرقة الاستوائية. وما دعوتها للاشتراك في الاحتفالات إلا للقضاء عليها. وقد دعم هذا الاعتقاد نشر برقية تتوعد الجنوبيين منسوبة إلى رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري. لتلك الأسباب وغيرها، قابل أعضاء الفرقة الاستوائية أمر السفر إلى الخرطوم، بنوع من الامتعاض والتوجس وبدأ رؤساؤها في الاستفسار عن أسباب ذهابهم إلى الخرطوم والمدة التي سيمكثونها، وعندما لم يجد الجنود إجابة شافية على استفساراتهم قاموا بالعصيان المسلح رفضاً لأمر التحرك إلى الخرطوم. في 17 آب/أغسطس 1955، ضمن سلسلة من الإجراءات الأمنية، طلبت السلطات العسكرية الشمالية في الجنوب من أفراد القوة الجنوبية في الفرقة العسكرية الاستوائية «رقم 2» بمنطقة توريت، التأهب لمغادرة الجنوب إلى الشمال، لكنها رفضت التنفيذ، الأمر الذي أحدث عصياناً مسلحاً في صفوف الفرقة انتهى بمذبحة شملت كل الشماليين وبعض الجنوبيين بالمنطقة، راح ضحيتها «مائتان وواحد وستون مواطناً من أبناء الشمال وخمسة وسبعون من أبناء الجنوب» وامتدت الحوادث في كل مراكز الجنوب المهمة في جوبا، يأي، يامبيو، مريدى. جاء رد فعل الحكومة عنيفاً إزاء تلك الأحداث، إذ أعلنت في 19 آب/أغسطس 1955 عن تلك الحوادث، ووصفتها بالتمرد، حيث ذكر رئيس الوزراء، ووزير الدفاع إسماعيل الأزهري في نص البيان الذي ألقاه بمناسبة تلك الأحداث قائلاً: «في منتصف نهار الأربعاء الثامن عشر من أغسطس، وصلت إشارة للقائد عام لقوة دفاع السودان بأن قوات الفرقة الاستوائية بتوريت قد تمردوا، وانهم كسروا مخازن الأسلحة والذخيرة فجاءة، واستولوا عليها، واعتدوا على الضباط الشماليين الذين اضطروا لمغادرة توريت،...، وطلبت السلطات في جوبا إرسال امداد على جناح السرعة للسيطرة على الموقف في جوبا أولاً ولأن تجعل منها مركزاً لتوجيه العمليات العسكرية لإعادة الأمن والنِظام في المناطق التي امتد إليها التمرد...، وسارعت الحكومة بإرسال الطائرات بعد إلغاء سفريات الخطوط الجوية السودانية في الداخل والخارج كما استأجرت كل ما أمكن استئجاره من طائرات الخطوط الأجنبية التي تمر على السودان...» ... في إثر ما اكتشف من الأوراق التي وجدت في حوزة بعض ضباط الصف من الفرقة الجنوبية...، وكشفت الأوراق على أن تدبيراً واتفاقاً يرمي إلى العصيان قد رسم.... وقد تحتم عن ذلك إلقاء القبض على بعض الموظفين المدنيين الجنوبيين بالإضافة إلى الحوادث التي وقعت في يامبيو وأنزارا...، وقد حدث تطور بسيط في ملكال...، أما في مديرية بحر الغزال فإنه لم يصل إلى علم الحكومة إلى الآن ما يدل على حدوث أي اضطرابات...». وفي اليوم التالي لبدء التمرد بحثت حال إعلان الطوارئ، ليتمكن المسؤولون في المديريات الثلاث من التسلح بالسلطات الكافية التي تمكنهم من التصرف في الموقف بما تقتضيه الحاجة،... وذكر قائلاً «... استقبلت بعض زعماء البرلمان وأطلعتهم على تلك التطورات،... كما أطلعت بعض نواب وشيوخ المديريات الجنوبية... وقد لاحظت السلطات الحكومية أن المتمردين في توريت كانوا يبعثون بإشارات لاسلكية إلى يوغندا وغيرها فرأيت أن أوجه اليهم النداء التالي: ارتكبتم أكبر خطأ يرتكبه الجنود، وهو التمرد، وأريد أن أوضح لكم جميعاً، وبكل تأكيد أنكم إذا وضعتم اسلحتكم فسنجري تحقيقاً عادلاً في الأسباب التي دعت لتمردكم، وسيعطى كل منكم الفرصة ليدلي بأسبابه، وإذا وافقتم فسنعد مقابلة لمندوبكم مع مندوبي الحكومة في نقطة وسط، في طريق توريت جوبا ويذاع هذا، ويتم حسب خطة البحث في طريقة تسليمهم.... وقد أرسلت بوصفي وزيراً للدفاع تعليمات صريحة مشددة إلى ضباط قوة الدفاع بجوبا، قبل أن =

احتوائها، ومن ثم حل المشكلة، إذ تحولت الحركة السياسية الجنوبية المناهضة لسياسة السلطة المركزية، إلى مواجهات عسكرية تجاوزت التذمر والعصيان المحدود ـ عصيان حامية توريت عام 1955 ـ مواجهة عسكرية تمظهرت في حــرب أهلية شملت معظم أصقاع الجنوب تديرها قيــادة موحدة عُرفت رسمياً بحركة «الأنيانيا»(21). وجدير بالذكر أن دخول السلطات المركزية المتعاقبة في مفاوضات مع قادة حركة الأنيانيا، مثل اعترافاً رسمياً بل اقتناعاً بجدية الانعطاف في النزاع، من ثم تفاقم الأزمة، وأثرت في الاستقرار والتنمية منذ استقلال السودان وحتى اليوم.

= يبدأوا خطتهم، بأن يكونوا حريصين على استعمال أقل قدر ممكن من العنف، وأن يمنعوا جنودهم من الأعمال الانتقامية بالنسبة للثائرين ...». لمزيد من التفصيل، انظر: سعيد، **الزعيم الأزهري وعصره**، ص 261 ـ 265. لمزيد من التفصيل حول استقلال السودان، والأحداث التي واكبته وبخاصة في ما يتعلق ببدايات الحرب بين الشمال والجنوب، انظر: **مذكرات عبد اللطيف الخليفة: من تراثنا السياسي بين الخرطوم والقاهرة، 1949 ـ 1969**، الكتاب الثاني (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992)؛ بشير، **مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام**، وحسن مكي محمد أحمد، **السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان** (الخرطوم: شعبة البحوث والنشر بالمركز الإسلامي الإفريقي، 1983).

(21) في عام 1962 أنشئ بمدينة ليوبولد عاصمة الكونغو، الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي للمناطق المغلقة بقيادة جوزيف أودوهو رئيساً وماركروم نائباً للرئيس ووليم دينق سكرتيراً عاماً، وأقري جادين نائباً للسكرتير عام، ومن أعضاء ذلك الحزب الأب ساترلينو لوهور. في عام 1963 عدل اسم الحزب لكي يكون الاتحاد الوطني الأفريقي (سانو) وأصبحت رئاسته بكمبالا عاصمة يوغندا، منذ ذلك التاريخ شرع سانو في تنظيم وتدعيم نفسه داخلياً، وفي خارج السودان، من بين نشاطاته في الخارج إرسال عريضة إلى الأمم المتحدة، ومُنظمة الوحدة الأفريقية، ولجنة غوث اللاجئين التابعة لمنظة الوحدة الأفريقية، شرح فيها مظلمة جنوب السودان، وطالب بتأليف هيئة دولية للتحقق في المشكلة. حظي سانو في داخل السودان بمساعدة الجنوبيين المتعلمين ـ خاصة عام 1962 حيث ألّف عدد من المتعلمين الجنوبيين وكثير منهم يعملون في خدمة الحكومة خلايا صغيرة قامت بنقل الأخبار وجمعت أموالاً للحركة بالخارج ـ في نفس الوقت ظلت الفصائل المختلفة من الجنود ورجال الشرطة الذين عاشوا في أرجاء الغابة منذ عام 1955 في موالاة الهجوم على رجال الجيش، ونقاط الشرطة من وقت لآخر، ولكن كان ينقصهم التنظيم والقيادة، وفي عام 1963 انضمت تلك الفصائل المختلفة تحت اسم «أنيانيا، وهي تعني سم الثعبان أو سم لا شفاء منه» وانتظمت تحت اسم الأنيانيا، وأصبحت الجناح العسكري لحزب سانو، ووردت أهداف الأنيانيا في منشور لها، وقد جاء فيه: «إن صبرنا قد نفد الآن، وإننا مقتنعون بأن استعمال القوة وحدها هو الذي يحسم الموضوع، ومن الآن فصاعداً سنعمل للأفضل أو الأردأ، إننا لا نطلب الرحمة ولسنا على استعداد لأن نرحم أحداً»؛ أول عمل قامت به الأنيانيا كان في أيلول/سبتمبر 1963، هاجمت نقطة شرطة وجيش في منطقة باشولا الواقعة على الحدود الإثيوبية؛ في عام 1964، استطاع الأب ساترلينو الحصول على بعض الأسلحة من طريق الكونغو، وهو ما ساعد الأنيانيا على توسيع نشاطهم بمنطقة بحر الغزال؛ في 1965 استطاعت الأنيانيا الاستيلاء على بعض الأسلحة والمعدات الحربية المرسلة من مصر والجزائر من طريق الجنوب لثوار الكونغو، وهذا ساعدها على تكثيف نشاطها. في تموز/يوليو 1970 ثار الكولونيل جوزيف لاقو قائد الجبهة الشرقية لقوات الأنيانيا ضد تافنق وأعلن قيام حركة تحرير جنوب السودان، وقد شرحت أغراض وسياسة الحركة بقيادة جوزيف لاقو، في كتيب صدر لجنود الأنيانيا في كانون الثاني/يناير 1972، وذلك قبل شهور من توقيع اتفاقية أديس أبابا، حيث كتب جوزيف لاقو: «إن هدف نضالنا واضح ومحدود، وهو حق تقرير المصير لشعبنا». لمزيد من التفصيل، انظر: محمد عمر بشير، **مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام**، ترجمة هنري رياض [وآخرون] (بيروت: دار الجيل؛ الخرطوم: دار المأمون، 1983)، ص 336 ـ 359.

ثانياً: الحروب الأهلية

1 ـ الحرب الأهلية الأولى

على الرغم من وفرة الدراسات التي بُحثت دون تصنيف الحرب الأهلية الأولى «حرب الجنوب» خلال الحقبة من 1955 ـ 1972[22]، التي اندلعت في إقليم جنوب السودان، ومن دون الخوض في تفاصيل الحرب الأهلية الثانية أيضاً، التي اندلعت خلال الحقبة 1983 ـ 2005؛ ومن دون الخوض في تفاصيل البواعث الذاتية والموضوعية[23] لأسباب اندلاع الحرب الأهلية، سنركز فقط على تأثير الحرب الأهلية الثانية على الاستقرار والتنمية مع الإشارة إلى بعض النماذج التي تمت بعد إيقاف الحرب باتفاق السلام، لمحاولة ترسيخ السلام على المستويين النظري والتطبيقي، والإشارة إلى بعض الظروف التي حالت دون ذلك على سبيل النمذجة، وأثرت بدورها في عملية الاستقرار والتنمية.

(22) بتوقيع اتفاقية أديس أبابا في 27 آذار/مارس 1972، انتهت الحرب الأهلية الأولى في السودان بعد مرور سبعة عشر عاماً من آب/أغسطس 1955 حتى آذار/مارس 1972؛ ونستطيع القول إن من أهم العوامل التي ساعدت على التوصل إلى الحل السياسي للحرب عاملان: **الأول**، داخلي، يتعلق بالتغير الجذري في نِظام الحكم ونوعية النخبة الحاكمة وما تميزت به من سرعة في اتخاذ القرار، فضلاً عن الاعتراف الرسمي لأول مرة بالتعددية في إطار السودان الموحد، الأمر الذي يعكس لنا بدوره مدى التطور السياسي الذي أفرزته الحرب الأهلية الأولى على مستوى التفكير السياسي السوداني، فللمرة الأولى يتم الإقرار والاعتراف بالتعددية في إطار السودان الموحد على مستوى الممارسة السياسية؛ **الثاني**، خارجي، يتعلق بالدول والهيئات، التي أسهمت في التوصل إلى الحل السلمي وتذليل بعض الصعاب بين الطرفين وشهدت التوقيع، الأمر الذي يوضح لنا البُعد الإقليمي للحرب الأهلية الأولى ومدى تأثيره في ماجريات عملية السلام، حيث أدّت الحكومة الإثيوبية تحت رعاية الإمبراطور الأسبق هيلاسلاسي دوراً مهماً تمثل بتوفير المناخ الملائم للطرفين من أجل الحوار، ذلك من خلال ممثله الذي حضر المباحثات وشهد التوقيع، فضلاً عن الدور الذي أدّاه مجلس الكنائس العالمي والسكرتير العام لمجلس كنائس أفريقيا.

(23) نعتبر الأسباب الذاتية، تلك البواعث التي تعد نتاجاً لمخرجات البيئة السودانية في سياقاتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية أيضاً، بينما نعتبر البواعث الموضوعية تلك الأسباب التي تمثل إفرازاً لتوجهات المحيط الدولي إقليمياً وعالمياً أو الاثنين معاً والتي تعد صيرورتها حتمية يتعذر، بل يستحيل تلافيها وتجنبها إذ تجلت في اعتبار فهم ما هو كائن في صورة نزاع يمثل صراع الأضداد والنقائض المتنافرة الكائنة في شطرَي القطر السوداني شماله وجنوبه. في ما يتعلق بصراع الأضداد والنقائض المتنافرة الكائنة في شطرَي القطر السوداني، هذا ما كنا نعتقد فيه منذ فترة طويلة، وكتب عنه بالتفصيل منصور خالد ـ الذي يُعد من أفضل من كتبوا بصورة علمية وموضوعية على الصراع والحرب بين الجنوب والشمال السوداني؛ لمزيد من التفصيل، انظر كتب منصور خالد: **تكاثر الزعازع وتناقض الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السودان** (الخرطوم: مدارك، 2010)؛ **لا خير فينا إن لم نقلها** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1982)؛ **السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والاستبداد** (مالطا: دار آدم للنشر، 1985)؛ **الفجر الكاذب: نميري وتحريف الشريعة** (القاهرة: دار الهلال، 1986)، و**النخبة السودانية وإدمان الفشل**، 2 ج (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1993).

الجدير بالذكر، أن جنوب السودان، بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا ـ التي أنهت الحرب الأهلية الأولى ـ شهد استقراراً ظاهرياً عاماً، انعكس هذا الاستقرار على السودان عموماً، وبخاصة في الفترة التي ساد فيها السلام 1972 ـ 1983، تلك الفترة التي تحققت فيها إنجازات تنموية ضخمة «رغم فشل بعضها، انعكست بدورها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت نِتاجاً طبيعياً بلا أدنى شك للاستقرار الذي حققته الاتفاقية، فلم يكن بالإمكان الشروع في أي مشروع تنموي في ظروف الحرب، فضلاً عن فقدان الثقة الدولية اللأزمة للحصول على القروض نسبة لانعدام الاستقرار»[24].

ونشير إلى أن الإنجازات التنموية التي تحققت في السنوات في الحقبة 1973 ـ 1983، تعتبر من أكثر الإنجازات التي تمت في السودان منذ الاستقلال وحتى 1973، وذلك نسبة إلى الاستقرار الذي تحقق بتوقيع الاتفاقية، فضلاً عن المساعدات والامتيازات التي تحصل عليها السودان؛ وخير دليل على ذلك الجدول الرقم (1) الذي يوضح ميزانيات التنمية الخاصة بجنوب السودان خلال الفترة 1972 ـ 1978 [25]بالجنيه السوداني؛ أيضاً الجدول الرقم (2) الذي يوضح الامتيازات للسودان بالدولار الأمريكي خلال الفترة 1973 ـ 1978[26].

الجدول الرقم (1)

ميزانيات التنمية الخاصة في جنوب السودان خلال الأعوام من 1972 ـ 1978

عام	الميزانية المقدرة (ج. س)	الميزانية الفعلية (ج. س)	الميزانية الفعلية بالنسبة المئوية من الميزانية المقدرة
1973/72	1.400.000	560.000	40
1974/73	7.300.000	740.000	10
1975/74	7.100.000	1.150.000	16.2
1976/75	7.200.000	1.360.000	22.7
1978/77	15.300.000	3.360.000	23.6
المجموع	**38.300.000**	**7.680.000**	**20.1**

(24) نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة: دراسة في العوامل المؤثرة في السياسة السودانية 1898 ـ 1985**، ص 250.

(25) B. Young-Bure, «The First Decade of Development in the Southern Sudan,» paper presented at: *Conference on North-South Relations since the Addis Ababa Agreement* (Khartoum: Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, 1988).

(26) خالد، **السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والاستبداد**، ص 115.

الجدول الرقم (2)

المساعدات الامتيازية للسودان بالدولار الأمريكي

الدول	1973	1974	1975	1976	1977	1978
أوروبا الغربية	42.6	54.4	110.3	115.6	109.2	224.2
دول أوبيك العربية	3.3	80	188.2	253.2	111.3	71.7
دول شرق أوروبا الاشتراكية «سابقاً»	8.8	10.9	2	6.2	6.1	3.3
الصين	7.6	9.2	3.4	2.8	2.7	ـ

هكذا حققت اتفاقية أديس أبابا، التسوية السلمية للحرب الأهلية الأولى، ذلك لمناقشتها، جذور الأزمة، بشيء من الوضوح والشفافية، مقتنعة بأن وحدة الوطن لا تبنى إلا على الحقائق الموضوعية، التي من بينها حق أهل الجنوب في تطوير ثقافاتهم وتقاليدهم في نطاق السودان الموحد، مرتكزة على مرجعية ضخمة من الميراث الذي تم من خلال الحوارات السابقة مثل قرارات مؤتمر المائدة المستديرة، توصيات لجنة الإثني عشر، مقررات مؤتمر الأحزاب السياسية، مُشّكلة بذلك نقطة مرجعية لأي حديث حول العلاقة بين الشمال والجنوب. بالإضافة إلى ما سبق، أثبتت الاتفاقية، عنصراً مهماً جداً، هو أن إقرار السلام في السودان ممكن، الأمر الذي يدحض صحة التساؤل الأول في مطلع الورقة، والذي يفترض بأن الحرب الأهلية هي نتاج لمتناقضات موضوعية بين الشمال والجنوب، وهذا يستدعي بدوره، انفصال الجنوب عن الشمال وبروز كيانين مستقلين. بل لقد استطاعت الاتفاقية أن تحوِّل الحركة الانفصالية الجنوبية المحظورة إلى حركة سياسية مشروعة في إطار السودان الموحَّد، كذلك استطاعت أن تحقق الاتفاق على قيام حكم ذاتي إقليمي لجنوب السودان، فضلاً عن أن قانون الحكم الذاتي الإقليمي لعام 1972، استبعد اتباع نِظام الاتحاد الفدرالي ونِظام الحكم المركزي، كنموذجين لنِظام سياسي وإداري قادر على تطوير الوحدة الوطنية. على النقيض تماماً، نجد أن الاتفاقية تؤكد صحة التساؤل الثاني، الذي مفاده أن الحرب الأهلية هي نتاج لمتناقضات غير موضوعية بين الشمال والجنوب، بالتالي حتمية استمراريتها غير واردة، بل تقيم كظاهرة، والبحث عن نقاط التقاء يؤدي إلى نهاية الحرب، الأمر الذي حققته الاتفاقية، حيث جرى البحث في نقاط الالتقاء، تلك النقاط التي ضمن بعضها في دستور 1973.

إن الحرب الأهلية في جنوب السودان (1955 ـ 1972 و1983ـ 2003) حصدت ما يزيد على مليوني قتيل، وأعداداً أخرى لا تحصى من الجرحى والمعوقين، وكان نصيب الهجرات الداخلية الناجمة عنها ضعفي أعداد القتلى.

2 ـ الحرب الأهلية الثانية

السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا اندلعت الحرب الأهلية مرة ثانية في عام 1983[27]؟ وما هي أهم التطورات السياسية التي ترتبت عليها، ومدى تأثيرها في الاستقرار والتنمية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه بشيء من الإيجاز في سياق الفقرات التالية:

---

(27) هناك جملة من الأسباب أدت إلى انهيار اتفاق أديس أبابا، وتعطيل المشروعات التنموية كافة، واندلاع الحرب مرة ثانية، وتعددت الكتابات في هذا الصدد، ويمكننا أن نجملها في النقاط الآتية: (1) الشكوك التي صاحبت توقيع الاتفاقية حيث لم يكن كل الجنوبيين موافقين على إبرام الاتفاقية، فقد كان هناك تحفظ خاصة من بعض القيادات الجنوبية التي ترى أن جوزيف لاقو قد باع القضية، فضلاً عن تشكك العديد من قادة العمل السياسي المايوي في الكثير من بنود الاتفاقية، حيث ذهب البعض منهم إلى وصف المفاوضين بالخونة، إذ كيف يوافقون على استيعاب وتغلغل المتمردين في صفوف الجيش النِظامي. من جانب آخر يرى البعض أن توقيع الاتفاقية يؤدي إلى إضعاف الوحدة العربية، البعض الآخر يرى أن الاتفاقية نهاية لتوجهات السودان العربية ـ الإسلامية، إلى غير ذلك من العوامل التي صاحبت توقيع الاتفاقية وأدت فيما بعد إلى فقدان الثقة في نهاية الأمر؛ (2) عدم التزام الحكومة المركزية بتنفيذ بعض بنود الاتفاقية المتعلقة بالمسائل الأمنية، مثل استيعاب جنود الأنيانيا في صفوف الجيش النِظامي، الأمر الذي لم يتم بالصورة المتفق عليها؛ (3) التنقيب عن النفط في منطقة بانتيو عام 1978، والعثور عليه بكميات تجارية وتوقيع اتفاق مع شركة شيفرون الأمريكية وبروز اقتراح على الفور بإقامه إقليم جديد حول المنطقة كونها خارج نطاق الإقليم الجنوبي، الأمر الذي طرح العديد من التساؤلات والشكوك، فضلاً عن القرار الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 1980، الخاص بإقامه مصفاة لتكرير النفط في منطقة كوستي بدلاً من بانتيو، التي كان من المقرر أن تنشأ فيها مصفاة صغيرة لتكرير النفط لسد حاجات الشركة ومجلس المنطقة، الأمر الذي دفع مجلس الشعب الإقليمي إلى الاحتجاج لدى رئيس الجمهورية بغية إعادة النظر في القرار ـ وبخاصة أن إنشاء المصفاة في المنطقة سيتيح لها قدراً كبيراً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. رغم ذلك استمر العمل في إنشاء المصفاة بمنطقة كوستي، مع الوعد بقيام مصفاة صغيرة في بانتيو، إضافة إلى الخِلاف الذي نشب حول توزيع عوائد النفط وفرص توظيف وتشغيل الجنوبيين في مؤسسات الاستخراج والتكرير، أيضاً تعديل الحدود، فضلاً عن تدخل شركة شيفرون في بعض المسائل الداخلية، هكذا مثَّل اكتشاف النفط، البُعد الاقتصادي للصراع بين الشمال والجنوب، فقد أدى اكتشاف النفط إلى تأجيج النزاع والتهاب حدته، بدلاً من أن يكون عامل تذليل وانفراج؛ (4) عدم مساعدة الحكومة المركزية للإقليم الجنوبي، في الحصول على الموارد اللازمة لتقدمه الاقتصادي، الأمر الذي يتنافى والاتفاقية، بشأن تقديم دفعة قوية لعملية التنمية في الجنوب، حتى تسد الفجوة في مستوى التطور الاقتصادي بين شقي القطر، بل إن مخصصات التنمية في الجنوب (1972 ـ 1977) لم تزد على 20.1 بالمئة من المخصصات المطلوبة لها، الأمر الذي يعكس لنا إهمال الجانب التنموي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، بل يعكس لنا الانتهاكات المستمرة للاتفاقية، التي تجاوزت مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وامتدت إلى مجال الحكم الإقليمي، وبخاصة من طرف الرئيس الأسبق جعفر محمد النميري؛ (5) تدخلات السلطة المركزية المتكررة في شؤون الإقليم الجنوبي، بما يتجاوز السلطات الممنوحة لها طِبقاً لاتفاقية أديس أبابا، خاصة الرئيس الأسبق نميري، مثل تدخله أكثر من مرة في تحديد اسم المرشح الرسمي، لرئاسة المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي، الأمر الذي يتنافى والصلاحيات الدستورية التي تمكنه من القيام بهذا العمل، فضلاً عن قراره القاضي بحل الوزارة ومجلس الشعب الجنوبيين في كانون الثاني/يناير 1980، عقب الصراع الذي نشب بين الرئيس الإقليمي جوزيف لاقو ورئيس مجلس النواب كليمنت أمبورو حول موضوع تقسيم الجنوب إلى مديرياته الأصلية الثلاث ـ أعالي النيل، الاستوائية، بحر الغزال ـ، الأمر الذي يتعارض ومنطوق الفقرة الثانية من الدستور، التي تنص على «أنه لا يجوز تعديل قانون =

أ ـ في الأسباب

ـ القصور الذاتي الذي صاحب تنفيذ بعض بنود اتفاقية أديس أبابا ولا سيَّما في ما يتعلق بالمسائل الأمنية.

ـ اتفاقية المصالحة الوطنية، التي تم التوصل إليها في عام 1977، بين الرئيس السابق جعفر نميري والصادق المهدي رئيس الجبهة الوطنية آنذاك، المناوئة للنِظام في ذلك الوقت، ومن بين ما تم الاتفاق عليه الآتي[28]: (أ) قيام ثلاثة أقاليم في جنوب البلاد، بدلاً من إقليم واحد؛ (ب) التمسك بالدستور الإسلامي بدلاً من الدستور العلماني. (ج) إعادة النظر في الترتيبات الأمنية المتعلقة باتفاقية أديس أبابا؛ (د) تعيين رؤساء الأقاليم بدلاً من انتخابهم. أدت الاتفاقية التي لم يعمل بها الرئيس الأسبق مباشرة بعد المصالحة الوطنية إلى إحداث نوع من التغيير في المجال السياسي تجاه الجنوب عموماً، بل ولدت نوعاً من الخوف لدى بعض الجنوبيين معتقدين أن مصالحة الجبهة الوطنية لنِظام نميري تمت على حساب الجنوب والوحدة الوطنية؛ وهذا من ضمن الأسباب، والبواعث التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية الثانية في عام 1983.

ـ من ضمن الأسباب التي زادت التوتر حدة، بل أسهمت في تعقيد المشكل، قرار الرئيس الأسبق نميري، القاضي بإعلان قوانين أيلول/سبتمبر 1983، واعتبار السودان دولة إسلامية، الأمر الذي أحدث بدوره ردود فعل عنيفة في أوساط الجنوبيين المسيحيين، وبخاصة الحركة الشعبية التي عملت على توظيف تلك القوانين، توظيفاً مدروساً، واستطاعت «أن تكسب العديد من القوى السياسية والإثنية في الغرب والشرق إلى التحالف معها»[29]؛ «بحجة أن الشمال المسلم يريد أن يفرض الإسلام على أهل الجنوب المسيحيين وغيرهم»[30]؛ الأمر الذي أضفى بدوره بُعداً عقائدياً على الصراع، موضحاً لنا مدى تطور البُعد المحلي للحرب الأهلية الثانية، الذي جاء كنتاج طبيعي للاختراقات المتواصلة للدستور، وهذ ما أدى إلى هدم اللبنات الأساسية للوحدة الوطنية، وخلق حالة من عدم الاستقرار انعكست بدورها على العملية التنموية الأمر الذي أسهم في تزايد حدة أزمات النِظام المايوي آنذاك، والى تدويل الحرب الأهلية الثانية؛ بل أدى إلى سقوط النظام المايوي في إثر الانتفاضة الشعبية، التي اندلعت في 26 آذار/مارس 1985 مطالبة بإسقاط النِظام، الأمر الذي أتاح الفرصة للقوى السياسية والثقافية لاحتواء الانتفاضة وتنظيمها من خلال ميثاق[31]

= الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية لسنة 1972 إلا طِبقاً لنصوصه»، بل يتناقض ورفض الأغلبية في الجمعية التشريعية للإقليم الجنوبي، فكرة إعادة التقسيم. لمزيد من التفصيل، انظر: منصور خالد: **النخبة السودانية وإدمان الفشل**، و**السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والاستبداد**. انظر أيضاً: أبيل ألير، **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ترجمة بشير محمد سعيد (لندن: شركة ميدلايت المحدودة، 1992).

(28) ألير، المصدر نفسه، ص 241 ـ 242.

(29) صلاح محمد إبراهيم، **أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان** (الخرطوم: كامل جرافك، 1994)، ص 40.

(30) حسن على الساعوري، **ديمقراطية السودان.. إلى أين؟** (الخرطوم: دار الفكر، 1987)، ص 156.

(31) نص الميثاق في البند الثالث على «حل قضية جنوب الوطن في إطار الحكم الذاتي الإقليمي، الذي يقوم على أساس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكافة القوى السياسية الممثلة لجنوب السودان» مع العلم أن هذه القوى الجنوبية غابت عن المشاركة في صياغة الميثاق وتوقيعه.

تم توقيعه في فجر السادس من نيسان/أبريل 1985. هكذا، تجاوباً مع الجماهير واستجابة لضغط الضباط والجنود، استولت القوات المسلحة، بقيادة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب على السلطة، والتزمت بوعدها بألا تتجاوز مرحلة الحكم العسكري أكثر من عام بمثابة فترة انتقالية لإعداد البلاد لانتخاب هيئة نيابية وتسليم السلطة إلى المدنيين؛ وهذا ما تم بالفعل، ولكن للأسف لم تنجح النُخب الوطنية في الشمال، والجنوب في الوصول إلى الحل السلمي، الأمر الذي فاقم من حدة الحرب وانهيار الديمقراطية الثالثة.

ـ عدم مقدرة الحكومة الانتقالية، والحركة الشعبية لتحرير السودان على توظيف الفترة الانتقالية ـ التي امتدت من نيسان/أبريل 1985 حتى نيسان/أبريل 1986 ـ بالصورة المثلى، وتوظيف المناخ الديمقراطي للحوار بغية إحلال، واستدامة السلام السوداني[32].

---

(32) رغم الجهود، والمبادرات العديدة التي بُذلت خلال الفترة الانتقالية من طرف الحكومة، والقوى السياسية المختلفة، والتجمع الوطني لإنهاء الحرب لم يكتب لها النجاح، ونُشير على سبيل المثال إلى الآتي: (أ) منذ تولي الحكومة الانتقالية السلطة، عقب انتفاضة السادس من نيسان/أبريل 1985، فإن أول عمل قامت به، تمثل بتعطيل دستور عام 1973، أما في ما يخص موضوع الحرب الأهلية، فاعتبرته الحكومة الانتقالية من القضايا الأساسية التي يجب حسمها بالحوار بغية ترتيب الأمور وإعادة تنظيم الحياة، غير أن موقف الحركة الشعبية ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان، جاء مخيباً لآمال الحكومة الانتقالية، خاصة عقب البيان الذي أعلنته الحركة بعد ثلاثة أيام من الانتفاضة في 9 نيسان/أبريل 1985، المتمثل بعدم الاعتراف بسلطة المجلس العسكري الانتقالي ودعوة القوى السياسية لمواصلة الانتفاضة حتى يسلم المجلس العسكري السلطة لحكومة مدنية في غضون أسبوع (هناك بعض الروايات سادت في تلك الفترة، مفادها أن العقيد قرنق قد بعث برسالة شفوية ـ مبادرة ـ لرئيس المجلس العسكري الانتقالي في 6 نيسان/أبريل 1985، يزكي فيها تضمين ثلاثة من العناصر الموالية له في تشكيل القيادة الجديدة في البلاد، الأمر الذي تجأهله المجلس العسكري، ما أدى إلى اعتقاد قرنق بأن المجلس العسكري ما هو إلا امتداد لمايو وأطلق عليهم جنرالات مايو الثانية. من هنا جاءت القطيعة بين الحركة الشعبية والمجلس العسكري ومن ثم الحكومة الانتقالية. ورغم ان الانتفاضة خرجت من صلب الشعب وفعالياتها السياسية بما فيها الحركة الشعبية ـ الجيش الشعبي، إلا أننا نلاحظ في البيان الرقم (8) الصادر عن المجلس العسكري أن رئيس المجلس بدأ البيان بقوله «أنا الفريق ...» من ثم ختم البيان موقعاً بصفته قائداً عاماً لقوات الشعب المسلحة، الأمر الذي يجعلنا نرجح بأن اعتقاد قرنق تولد نتيجة للبيان المشار إليه، وهذا دفعه إلى عدم الاعتراف بسلطة المجلس العسكري والدعوة لمواصلة الانتفاضة. ورغم أن هذا البيان يوضح عدم اعتراف الحركة بالمجلس العسكري ويؤسس لقطيعة بين الحركة الشعبية آنذاك وبين المجلس العسكري، غير أن الحكومة الانتقالية، كانت ترى أن الانتفاضة هي نتاج عمل ثلاث قوى ذات تأثير في ماجريات الأمور السياسية وهي التجمع الوطني لإنقاذ الوطن، القوات المسلحة، الحركة الشعبية ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان (التجمع الوطني لانقاذ الوطن هو هيئة ضمت عدداً من الأحزاب والنقابات السودانية، تكونت أيام الانتفاضة في أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل 1985). يتضح لنا ذلك من خلال البيان الرقم (14) الخاص بتنظيم إدارة الأقاليم الجنوبية والصادر في 21 نيسان/أبريل 1985 من المجلس العسكري الحاكم (يحتوي البيان الرقم (14) الذي صدر في 21 نيسان/أبريل 1985 على إدارة الأقاليم الجنوبية في الفترة الانتقالية، كما نص في مادته الثانية على إلغاء القرار الجمهوري الرقم (1) لسنة 1983 الصادر عن الرئيس الأسبق نميري والقاضي بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، أيضاً نص في مادته الثالثة على إعادة العمل باتفاقية أديس أبابا للعام 1972، كما نص في مادته السادسة على قيام مجلس تنفيذي عال انتقالي لإدارة شؤون الإقليم الجنوبي مركزياً من مدينة جوبا حتى صدور قرارات المؤتمر القومي حول الجنوب). لمزيد من التفصيل، انظر: =

ـ أيضاً الخِلافات السياسية داخل حكومة الجبهة الوطنية، وما تبعها من خِلاف حزبي على الساحة السياسية أدى إلى تعقيد الموقف على الصعيد السياسي، فضلاً عن التدهور الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وتطور الحرب الأهلية الثانية من جهة أخرى، الأمر الذي وسع من دائرة الصراع السياسي وزاد من حالة عدم الاستقرار ـ أي فشل كل القوى السياسية، والنخُب السودانية الشمالية والجنوبية خلال المرحلة الديمقراطية الثالثة «حزيران/يونيو 1986 حتى حزيران/يونيو 1989» من إنهاء الحرب، والمحافظة على الديمقراطية وضمان استمراريتها ـ وهكذا للمرة الثالثة ما بعد الاستقلال تتحول الحرب الأهلية محور الصراع كاشفة بذلك عن عجز الحكم المدني عن تجاوز الإشكاليات وسانحة الفرصة لأكثر عناصر الدولة قوة وانضباطاً إلى التدخل لمعالجة الأمور، الأمر الذي دفع بالقوات المسلحة في 30 حزيران/يونيو 1989 إلى التدخل لاستلام زِمام السلطة في البلاد.

ب ـ التداعيات السياسية

ـ في 30 حزيران/يونيو 1989 استولت القوات المسلحة السودانية على زِمام الأمور بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير، الذي أعلن تشكيل مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني، موضحاً أن من بين أهم الأسباب الرئيسية لتفجير الثورة، قضية الجنوب[33]، معلناً أن الثورة ستضع

= وثائق مجلس الوزراء الانتقالي «ملف وثائقي» «الخرطوم، أمانة المؤتمر الوطني»؛ (ب) الجدير بالذكر، من ضمن اهتمامات الحكومة الانتقالية بموضوع الحرب الأهلية ومحاولاتها البحث عن حل، صدور القرار التشريعي الرقم (27) بتاريخ 28 نيسان/أبريل 1985 الذي نص في مادته السادسة على أن «ينظم مؤتمر قومي يشارك فيه سياسيون جنوبيون وشماليون يمثلون مختلف وجهات النظر السياسية، ليضعوا إطاراً مقبولاً لدى عموم أهل السودان لحكم الجزء الجنوبي من البلاد على أسس ديمقراطية»، كما نص القرار في المادة السابعة منه «على التزامات الحكومة الانتقالية المتمثلة بتنفيذ ما ورد في الفقرة الرقم (6)»، أيضاً صدر القرار الرقم (87) بتاريخ 23 أيار/مايو 1985؛ لمزيد من التفصيل حول البيانين، انظر: وثائق مجلس الوزراء الانتقالي 1985 «ملف وثائقي»؛ (ج) أيضاً من ضمن محاولات الحكومة الانتقالية، قيامها بمجموعة من الاتصالات مع الحركة الشعبية ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان، عرفت بمبادرات السلام ـ مبادرة السلام يقصد بها آنذاك: «أي خطوة عملية أو جهد فكري مُنظِم من أجل تحقيق السلام، والمبادرة في هذه الحالة تكون ذات أهداف واضحة ومحتوى برامجي وإجرائي يتم تبادلها أو تناقلها بين أطراف الصراع عبر قنوات متعارف عليها سواء أكانت دبلوماسية أو سياسية أو غيرها» ـ لمزيد من التفصيل، حول مبادرات السلام آنذاك يمكن الرجوع إلى ملف: جنوب السودان ومبادرات السلام «ج2» «ملف وثائقي» «وكالة السودان للأنباء، قسم البحوث، حزيران/يونيو 1995»؛ (د) طلب الحركة الشعبية آنذاك إلى تأجيل الإنتخابات إلى حين التوصل إلى اتفاق بين الطرفين في المؤتمر الدستوري المزمع عقده، ورغم ذلك أجريت الانتخابات في الفترة من نيسان/أبريل ـ أيار/مايو 1986؛ وغيرها من الجهود التي لم يكتب لها النجاح في ذلك الوقت.

(33) في ما يتعلق بموضوع الحرب الأهلية الثانية وكيفية المعالجة في إطار حكومة الإنقاذ، يمكن قراءة ذلك من البيان الأول في 3 حزيران/يونيو 1989 «ظلت بلادنا تتعرض في الأونة الأخيرة لأكبر خطر يتهددها منذ الاستقلال، خطر تمزق الوحدة الوطنية وانهيار الكيان الواحد. تقسم الوطن وذلك بسبب اتساع دائرة الاقتتال بين أبناء الوطن الواحد في الجنوب وفي الغرب ...» «أدت الروح الحزبية الضيقة والتوجهات العنصرية والقبلية المحدودة دوراً كبيراً في تاريخ الصراع وتعميق آثاره المدمرة... لقد كنا نراقب مسار المفاوضات والمحادثات =

موضوع الحرب في صدر أولوياتها، وستسعى إلى البحث عن سلام دائم بأسلوب المفاوضات مع الحركة الشعبية من دون شروط مسبقة، عليه بادرت ثورة الإنقاذ بداية بإصدار عفو عام يشمل كل الجنوبيين الذين حملوا السلاح منذ عام 1983، كما أعلنت عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، من ثم شرعت في إجراء اتصالات بالحركة الشعبية التي تجاوبت معها في بادئ الأمر[34]،

= الدائرة ولكن تبين أنها دخلت في دائرة المناورات والضغوط السياسية وانتهت إلى طريق مسدود لا ينجح سلاماً ولا يحقق استقراراً. وعليه فقد قررت ثورة إنقاذ السودان الآتي: تجاوز كل المناورات والمشروعات غير الجادة التي لا تجدي في السلام؛ مناشدة الذين حملوا السلاح على الوطن أن يعودوا مكرمين وأن يستجيبوا لنداء السلام والمفاوضة التي تحفظ لهم كرامتهم في المواطنة وحقوقهم فيها؛ تجاوز المناورات والصراع على قضية الشريعة وأي قضية أخرى من صميم النزاع إحالتها للشعب ليفصل فيها بالاستفتاء إذا لم تحسمها المفاوضات السلمية. لمزيد من التفصيل، انظر ملف: «جنوب السودان ومبادرات السلام، ج 2،» ملف وثائقي، وكالة السودان للأنباء، قسم البحوث، حزيران/يونيو 1995.

(34) في ما يتعلق بتجاوب الحركة الشعبية، ذكر صلاح محمد إبراهيم في مؤلفه **أزمة الوفاق**: «أعلن منصور خالد المستشار السياسي للحركة لصحيفة **الحياة** بتاريخ 12 تموز/يوليو 1989، أن الأمر لا يحتاج إلى وساطات بينهم وبين الحكومة. وأثار منصور خالد تساؤلات في شأن موقف الحكومة الجديدة من مبادرة السلام السودانية التي وقعت في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، ما يؤكد رغبة الحكومة في الالتقاء مباشرة بالحركة من دون وساطة. يذكر المؤلف «في نهاية تموز/يوليو 1989: «قام الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بزيارة لعدة دول أفريقية منها السودان وعرض وساطته للمساعدة في حل المشكلة، إلا أن الحكومة اعتذرت عن قبول الوساطة وذكرت أنها تفضل حالياً البحث عن حلول مباشرة مع الحركة». لمزيد من التفصيل، انظر: إبراهيم، **أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان**، ص 110 ـ 116. وأخيراً اتفق الطرفان على ضرورة استمرار الاتصال المباشر بين الحكومة والحركة الشعبية بالإضافة لمواصلة المفاوضات في وقت لاحق يتفق عليه، الاتفاق حول استمرار شريان الحياة وتأمينه من الطرفين إضافة إلى إيقاف الحملات الإعلامية؛ وعقب لقاء أديس أبابا، بدأت الحكومة في إعداد مؤتمر للحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان، وبناء على قرار مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الرقم (72) لسنة 1989، تكونت لجنة لتسيير الحوار، وشارك في المؤتمر ممثلون لقطاعات الشعب وفئاته المختلفة، كما وجهت الحكومة الدعوة بضمانات للحركة الشعبية للمشاركة في المؤتمر، إلا أنها اشترطت إطلاق سراح بعض السياسين والنقابيين، ورفع الحظر عن الأحزاب وإعادة حرية الصحافة وإلغاء قوانين نميري؛ بدأ المؤتمر أعماله في 9 أيلول/سبتمبر 1989 وبعد ستة أسابيع أنهى المؤتمر أعماله في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1989، خرج المؤتمر بتوصيات محددة تبنتها حكومة الإنقاذ وأقرتها كبرنامج للسلام. وتركزت التوصيات على وضع تصور لحل القضايا المهمة مثل المشاركة في السلطة، اقتسام الدخل القومي، التعبير عن التنوع الثقافي، علاقة الدين بالدولة؛ عقب مؤتمر الحوار الوطني، وبتحفيز مباشر من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، بدأت الجولة الثانية من المفاوضات بين الحركة الشعبية والحكومة في العاصمة الكينية نيروبي في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر ـ 5 كانون الأول/ديسمبر 1989، أسفرت المفاوضات عن الآتي: اعتراف الحركة الشعبية ببرنامج الحكومة الذي طرح لأول مرة والمتمثل بمقررات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام، واعتباره يشكل مجموعة من المقترحات البناءة التي تصلح كأساس لحل قضايا السودان، الأمر الذي ثمنه عالياً وأثنى عليه الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر؛ عقد مؤتمر دستوري لوضع دستور جديد للسودان يضم مختلف قطاعات الشعب السوداني بما في ذلك النقابات والمثقفين والمعتنقين لفلسفات سياسية مختلفة وعرضه على الشعب للموافقة عليه وفق قرارات المؤتمر الدستوري. لمزيد من التفصيل، انظر: مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، **كتاب وثائقي، 9 أيلول/سبتمبر ـ 21 تشرين الأول/أكتوبر 1989** (الخرطوم: دار الأصالة للصحافة والنشر والتوزيع، 1990).

أسفرت تلك الاتصالات عن عقد اجتماع بين الطرفين في الفترة من 19 ـ 20 آب/أغسطس 1989 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وتوالت الاتصالات إلى أن أفضت لاتفاق السلام في عام 2005. ونشير إلى أن المفاوضات استمرت من أيار/مايو 2002 إلى الأول من كانون الأول/ديسمبر 2004 في كينيا[35] برعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد)، وتُوِّجت باتفاق السلام الشامل في التاسع من كانون الثاني/يناير 2005. ونشير إلى أن الاتفاق ضم ست اتفاقيات، أو «برتوكولات» ندرجها في الجدول الرقم (3):

الجدول الرقم (3)

بروتوكولات اتفاق كينيا (2004)

الرقم	البرتوكول	تاريخ التوقيع
1	برتوكول مشاكوس الإطاري	20 تموز/يوليو 2002
2	برتوكول الترتيبات الأمنية	25 أيلول/سبتمبر 2003
3	برتوكول اقتسام الثروة	7 حزيران/يناير 2004
4	برتوكول اقتسام السلطة	26 أيار/مايو 2004
5	برتوكول أبييّ	26 أيار/مايو 2004
6	برتوكول جنوب كردفان والنيل الأزرق	26 أيار/مايو 2004

ـ نشير هنا أيضاً، على سبيل المثال، إلى بعض الجهود التي بُذلت في إطار تنفيذ الاتفاق على مستوى الواقع، وعلى وجه الخصوص البروتوكول الخاص بجنوب كردفان والنيل الأزرق، وتحديداً برنامج المشورة الشعبية ـ التي كان الهدف منها الوصول إلى تسوية نهائية للنزاع السياسي في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وتصحيح أي قصور في اتفاقية السلام الشامل، بغرض التوصل إلى حل يُرضي جميع المواطنين، والأطراف في الولايتين. حل يدعم، ويعزز، ويوطد

(35) تواصلت المفاوضات خلال الفترة من أيار/مايو 2000 إلى 2004، وتوصل الطرفان إلى سلسلة من المفاهمات جرى تضمينها برتوكول ماشكوس المؤرخ في 20 تموز/يوليو 2000 الوارد في الفصل الأول من اتفاقية السلام الشامل؛ الاتفاق على الترتيبات الأمنية المؤرخ في 25 أيلول/سبتمبر 2003 الوارد في الفصل السادس من الاتفاقية؛ اتفاقية تقاسم الثروة المؤرخة في 7 كانون الثاني/يناير 2004 الواردة في الفصل الثالث من الاتفاقية؛ برتوكول تقاسم السلطة المؤرخ في 26 أيار/مايو 2004 والوارد في الفصل الثاني من الاتفاقية؛ برتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق المؤرخ في 26 أيار/مايو 2004 والوارد في الفصل الخامس من الاتفاقية؛ وبرتوكول حسم نزاع منطقة أبيي المؤرخ في 26 أيار/مايو 2004 الوارد في الفصل الرابع من الاتفاقية. لمزيد من التفصيل، انظر: اتفاقية السلام الشامل الموقعة في التاسع من كانون الثاني/يناير 2005 على الموقع: <http:/www.sudanmfa.com/agree-mof2>.

السلام الدائم، والمستدام في الولايتين، وفي كل أنحاء السودان[36]؛ وردت المشورة الشعبية كما هو موضح في الجدول الرقم (3)، في الاتفاق، أو البرتوكول السادس الخاص بجنوب كردفان والنيل الأزرق، والذي وقع في يوم 26 أيار/مايو 2004، حيث ورد في الفصل الأول «الأحكام التمهيدية» «المادة الثالثة»، أن المشورة الشعبية يُقصد بها: «حقاً ديمقراطياً وآلية لتأكيد وجهة نظر شعبيّ ولايتيّ جنوب كردفان والنيل الأزرق كل على حدة بشأن اتفاقية السلام الشامل بخصوص أي من الولايتين التي تم التوصل إليها بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان». بمعنى آخر: المشورة الشعبية حق ديمقراطي وآلية لتأكيد وجهة نظر، ورأي مواطني جنوب كردفان والنيل الأزرق في اتفاقية السلام الشامل. نشير هنا إلى أن البرتوكول يحتوي على مبادئ، وموجهات عامة لحسم النزاع في الولايتين، وتلبية رغبات، وطموحات المواطنين، على أن يأخذ الطرفان في الحسبان في أي حل سياسي، وإداري، واقتصادي، واجتماعي للنزاع في الولايتين الجوانب التالية:

إن استمرار الحرب الأهلية الثانية عمل على إضعاف دور السودان في المُنظمات والتجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تشويه صورة السودان في تلك المُنظمات.

أ ـ ضمان حقوق الإنسان، والحريات الأساسية لكل المواطنين في الولايتين بحسب الدستور الانتقالي.

ب ـ تطوير، وحماية التراث الثقافي المتنوع، واللغات المحلية لمواطني الولايتين.

ج ـ تنمية الموارد البشرية، والبنية التحتية كهدف رئيسي ينبغي تحقيقه لتلبية الحاجات الأساسية لتحقيق التنمية، واستدامة السلام.

من بين الجوانب التي تضمنها البرتوكول أيضاً الآتي:

---

(36) تمثلت المرجعيات القانونية للمشورة الشعبية بالآتي: اتفاقية السلام الشامل لعام 2005؛ الدستور القومي الانتقالي لجمهورية السودان لعام 2005؛ برتوكول حسم النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق 26 أيار/مايو 2004؛ الدستور الانتقالي لولاية النيل الأزرق لعام 2005؛ الدستور الانتقالي لولاية جنوب كردفان لعام 2006؛ مبادئ القانون الدولي، والمواثيق الإقليمية، والدولية المصادق عليها من قبل جمهورية السودان. ولتنفيذ برامج المشورة الشعبية، وبناءً على برتوكول ولايتي جنوب كردفان، والنيل الأزرق، تم تكوين مفوضية للتقويم والتقدير في كل من الولايتين، وفقاً للمرسوم الجمهوري الرقم (29) لسنة 2007، والمرسوم الجمهوري الرقم (30) لسنة 2007، وذلك لكي تبدأ كل مفوضية في تنفيذ المهمات المكلفة بها، والتي من بينها التفاكر مع حكومة الولاية، والمجلس التشريعي، والمواطنين، وتقديم التوصية المناسبة في إطار إنفاذ البرتوكول ليتحقق الهدف المنشود من إرساء دعائم السلام والاستقرار. وتم تحديد رئيسين مشتركين لكل مفوضية على أن يعاونهم عدد من الأعضاء لهم الخبرات اللازمة في كل ولاية. لمزيد من التفصيل حول المشورة الشعبية، يمكن الرجوع إلى الكراسات التي نشرها معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم ـ الذي تولى مسألة الإشراف على برنامج تنفيذ المشورة الشعبية في المنطقتين: جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان ـ التي من بينها كراسة المشورة الشعبية الرقم (2). لمزيد من التفصيل، انظر: مالك عبد الله المهدي، بهاء الدين مكاوي وسامية أحمد، **الدليل التعريفي للمشورة الشعبية** (الخرطوم: جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلام، 2012).

(1) على المجلس التشريعي المنتخب أن يُنشئ لجنة برلمانية لتقويم وقياس تنفيذ الاتفاقية، وأن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس بنهاية السنة الرابعة لتوقيع الاتفاقية.

(2) أن تُنشئ رئاسة الجمهورية لجنة مستقلة لتقويم وقياس تنفيذ الاتفاقية، وأن ترفع اللجنة تقريرها إلى الحكومة القومية وحكومة الولاية، وذلك لتصحيح أي إجراء لضمان تنفيذ الاتفاقية.

(3) باعتماد شعب الولاية لهذا الاتفاق من خلال المجلس التشريعي عندها يصبح الاتفاق تسوية نهائية للنزاع السياسي.

(4) إذا قررت السلطة التشريعية في الولاية، بعد استعراضها للاتفاقية، أن هناك قصوراً في الترتيبات الدستورية، والسياسية، والإدارية في البرتوكول، عندئذ تشرع السلطة التشريعية في التفاوض مع الحكومة القومية بغرض استكمال النقص على أن لا يتعدى الاستكمال الروح، والإطار عام للاتفاقية.

ـ بالفعل تم البدء في تنفيذ برنامج المشورة الشعبية في أيار/مايو 2010، وفقاً لخمس مراحل، تتمثل بما يلي: مرحلة المفهوم المبسط للمشورة الشعبية؛ مرحلة التثقيف؛ مرحلة التشاور، وأخذ الرأي؛ مرحلة جمع، وإدخال، وتحليل البيانات؛ مرحلة إعداد التقارير. ولكن للأسف توقف البرنامج في نهاية المرحلة الثانية[37]، وبداية المرحلة الثالثة في السادس من حزيران/يونيو 2011، وذلك لاندلاع الحرب مجدداً في منطقة جنوب كردفان.

---

(37) نُفيد بأن المرحلة الثانية «مرحلة التثقيف» نُفذت بالصورة المطلوبة، وعُقدت فعالية «ورشة» بعاصمة ولاية جنوب كردفان «كادقلي» خلال الفترة 5 ـ 7 حزيران/يونيو 2010، تحت شعار: «المشورة الشعبية من أجل سلام مستدام لولاية جنوب كردفان»؛ واحتوى البيان الختامي على أن: المشورة الشعبية أحد مستحقات اتفاقية السلام الشامل وقد ضُمنت في البروتوكول الخاص بحسم النزاع في ولاية جنوب كردفان. وتمّ تعريفها في القانون بأنها حق ديمقراطي وآلية لتأكيد وجهة نظر شعب الولاية للتسوية النهائية للنزاع السياسي وتصحيح أوجه القصور في تطبيق البروتوكول، واتفق المؤتمرون في هذه الورشة على بذل الجهد لإنجاح عملية المشورة الشعبية، تواثقاً وتعاهداً وفق بنود ميثاق الشرف الآتي: التأمين على أن المشورة الشعبية هي من مستحقات السلام الشامل، وحق ديمقراطي وآلية لتأكيد وجهة نظر مواطني الولاية للتسوية النهائية للنزاع السياسي، وتصحيح أي قصور في الترتيبات السياسية، والإدارية، والاقتصادية في إطار اتفاقية السلام؛ التشديد على الالتزام بالتثقيف المدني وتوعية مواطني الولاية ببنود هذا الميثاق الذي تم الاتفاق عليه وفق الآتي: أ ـ نتواثق أن المشورة الشعبية ملك لشعب ولاية جنوب كردفان، ولا بد من شرحها وفق التعريف والمفهوم الوارد في المرجعيات؛ ب ـ الاتفاق على تنفيذ المشورة الشعبية وفق ما جاء في الإجراءات الواردة في قانون المشورة الشعبية وما توصلت إليه آلية اللجنة الخاصة بالإجراءات؛ ج ـ التشديد على تنفيذ المشورة الشعبية وفق إرادة الجماهير؛ د ـ نتوافق على ضرورة إتاحة الحريات العامة لكل المواطنين للتعبير عن آرائهم حول تطبيق بروتوكول جنوب كردفان؛ هـ ـ الالتزام بأن يقوم أي فرد، حزب، تنظيم مجتمع مدني بالتثقيف المدني للمشورة الشعبية وفق الإطار القانوني والأطر الأخرى المتفق عليها في الإجراءات؛ و ـ الحفاظ على السلام، ورتق النسيج الاجتماعي بين سكان الولاية؛ ز ـ التوافق على محاربة الإقصاء، والابتعاد عن الميول السياسية، ونبذ العنصرية والجهوية، واستغلال الدين في التعبير عن مفهوم المشورة الشعبية وجعلها تحولاً ديمقراطياً حقيقياً. صدر في ختامها ميثاق شرف موقع، ومصادق عليه من حُكام الولاية آنذاك ـ الوالي: أحمد محمد هارون ممثل المؤتمر الوطني؛ ونائب الوالي: عبد العزيز حلو ممثل الحركة الشعبية ـ ورد فيه: «تشهد حكومة الشراكة =

ـ ورغم التوصل إلى اتفاق السلام الشامل، وارتفاع سقف التوقعات باستدامة السلام، والالتفات إلى التنمية، حدث الانفصال في التاسع من تموز/يوليو 2011؛ وأصبحت هناك العديد من العوائق والمتاريس مثل ترسيم الحدود، والنفط، وغيرها، والتي أصبحت بدورها بؤر تسهم في تأجيج وتجدد الخلافات.

ج ـ آثار الحرب

لقد تركت الحرب الأهلية الثانية، التي اندلعت منذ عام 1983 وحتى مطلع عام 2005، وما زالت آثارها مستمرة حتى الآن، آثاراً سلبية على كل الصعد، ونظراً إلى ندرة المعلومات الشاملة لآثار الحرب الأهلية الثانية في المجالات كافة، فسنكتفي بالإشارة إلى بعض المجالات ذات الصلة بالجوانب التنموية والاستقرار على سبيل النمذجة، على النحو التالي:

ـ في مجال الخسائر البشرية[38]: بحسب ما ورد في تقرير لجنة بحث آثار الحرب الدائرة المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا إسلام، إن خسائر القوات المسلحة وقوات الحركة والأطراف الأخرى في الفترة من 1984 حتى أيلول/سبتمبر 1989 بلغت 34621 قتيلاً، فضلاً عن أعداد الوفيات من جراء المجاعة والأمراض الناتجة من الحرب والذين بلغ عددهم في عام 1988 295000 شخص.

ـ في مجال الآثار الاقتصادية[39]: لقد امتدت خسائر الحرب الأهلية الثانية على كل المجالات الاقتصادية؛ ففي المجال الزراعي تعطلت عدة مشاريع زراعية تنموية مثل توقف العمل في مشروع إنتاج الأرز بمنطقة أويل ومشروع إنتاج الشاي بالمنطقة الاستوائية، أيضاً توقف العمل في مشروع الألبان في بحر الغزال بعد تردي الأحوال الأمنية وهجرة الخبراء الأجانب، أيضاً تعطل العمل في مشاريع الإعاشة الزراعية بالأقاليم الجنوبية بعد اكتمال معظم البنى الأساسية من منشآت وآلات واكتمال معهد بأي الزراعي، كما توقفت مشاريع الزراعة الآلية بالأقاليم الجنوبية والتي أنشئت أصلاً لزيادة إنتاج الذرة والسمسم، ...، هذا فضلاً عن امتداد تأثيرات الحرب المباشرة إلى الأقاليم الأخرى مثل منطقة جنوب كردفان حيث توقف تنفيذ بعض المشروعات التنموية الزراعية كمشروع التنمية الريفية بجبال النوبة والذي تم تمويله من السوق الأوروبية المشتركة بتكلفة مقدارها أربعة عشر مليون دولار. أما في المجال الصناعي فقد توقف الكثير من المشروعات الصناعية مثل مصنع تعليب الفاكهة والخضروات بواو؛ مشروع سكر ملوط بإقليم أعالي النيل؛ تجدر الإشارة هنا في مجال السكر أن البلاد فقدت مئة وعشرة آلاف طن من السكر كان يمكن إنتاجها منذ عام 1977. وفي مجال التعدين والتنقيب عن النفط، توقفت برامج المسح

= بولاية جنوب كردفان بأن ورشة التثقيف المدني للمشورة الشعبية قد أجازت مفهوم، وإجراءات التثقيف المدني، وميثاق الشرف للمشورة الشعبية في الجلسة الختامية للورشة بتاريخ 24 جمادي الثاني 1431هـ ـ الموافق 7 حزيران/يونيو 2010م». لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه.

(38) لمزيد من التفصيل، انظر: مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، **كتاب وثائقي، 9 أيلول/سبتمبر ـ 21 تشرين الأول/أكتوبر 1989**، ص 56 ـ 65.

(39) لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص 67 ـ 103.

الجيولوجي والتعدين كما توقفت اكتشافات الذهب في منطقة كبويتا بسبب الظروف الأمنية، وفي مجال التنقيب عن النفط توقفت أعمال جميع الشركات التي منحت تراخيص التنقيب بسبب تدهور الأحوال الأمنية في مناطق التنقيب، الأمر الذي عطل إمكان الاستفادة من استخراج النفط المكتشف، وبلغت جملة الخسائر التي فقدتها البلاد في مجال النفط قرابة الثلاثة مليارات دولار، ذلك وفقاً لتقديرات لجنة بحث آثار الحرب. كذلك توقف العمل والحفر في مشروع قناة جونقلي[40] ذلك المشروع الحيوي المهم، هذا فضلاً عن الخسائر في مجال الثروة البرية والحيوانية. وتقدر الماشية التي فقدت بسبب الحرب الأهلية بنحو 6.600.000 رأس. أما في ما يتعلق بالإنفاق عام، فقد بلغت المصروفات الإضافية الطارئة في ما يتصل بالنفقات العسكرية والدعم المركزي للأقاليم الجنوبية نحو 229.4 مليون جنيه سوداني عن الفترة من عام 1983 حتى عام المالي 1989/1990، كما ارتفعت تكلفة الحرب من بليون مليار سوداني في عام 1983/1984 إلى 2.4 مليار جنيه سوداني في عام 1989/1990 ـ زيادة بنسبة 140 بالمئة ـ أي ما يعادل 11 مليون جنيه سوداني في اليوم ـ وهذا في عام 1989 ـ، وأفاد إدوارد لينو، ممثل الحركة الشعبية والجيش الشعبي في غرب أوروبا بتاريخ 4 نيسان/أبريل 1995، بأن تكلفة الحرب الأهلية آخذة في الازدياد، حيث كانت تكلف الدولة في اليوم الواحد نحو مليون دولار ذلك في الفترة من 1989/1991، بينما بلغت 2 مليون دولار في الفترة من 1992/1993، و2.5 مليون دولار في عام 1993، هذا وفقاً لتقديرات الحركة الشعبية، فضلاً عن تقديرات الحكومة والحركة الشعبية، هناك تقديرات بعض الخبراء الماليين والاقتصاديين في الخرطوم والتي ترى «أنه نظراً إلى الوضع الاقتصادي في البلاد، فإن المجهود الحربي فيها والذي يقدر بشكل ما بمليون دولار يومياً يعد هرطقة اقتصادية»[41]. كذلك من ضمن الآثار الاقتصادية وقف المساعدات الاقتصادية عن السودان، مثل ألمانيا الاتحادية التي جمدت أي تعامل مالي وتقني مع السودان في

إن الحرب الأهلية، وغياب الإدارة الوطنية الرشيدة، أثرت بصورة سالبة في استقرار السودان، وجعلته ـ رغم الثروات الطبيعية التي يزخر بها ـ من أكثر الدول الأفريقية فقراً، وتخلفاً.

(40) القرار الخاص بشق قناة جونقلي عام 1974 وما صحبه من اعتراض بعض القيادات الجنوبية وتحفظها حول إجراءات واتفاقيات إنشاء القناة، فضلاً عن التظاهرات الطلابية في مدن الجنوب التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر 1974، احتجاجاً على الشروع في تنفيذ مشروع القناة والشائعات التي صاحبته، كالآثار الاقتصادية والاجتماعية، التي قد تنجم عن حفر القناة في المنطقة والخسائر التي قد تلحق بالمراعي والمزارع والمساكن، قيام مشروع لتوطين المصريين في المنطقة ـ وبخاصة أن موضوع القناة تزامن وعقد اتفاقية عسكرية مع مصر ـ اتفاقية الدفاع المشترك ـ ، توقيع اتفاق للتكامل بين مصر والسودان ـ ، رغم ذلك بدأ الجهاز التنفيذي للمجلس القومي لتنمية منطقة جونقلي أعماله في 1976 إلا أنها توقفت في عام 1983 بسبب اندلاع الحرب الأهلية الثانية. لمزيد من التفصيل حول قناة جونقلي، الفكرة، النشأة، المزايا، انظر: ألير، **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ص 201 ـ 220.

(41) كريس كوتشيرا، «هل يتجه السودان إلى انقلاب عسكري جديد،» **اللوموند دبلوماتيك**، العدد 16 (شباط/فبراير 1990)، ص 5.

عام 1989 بحجة غياب السلام في الجنوب والديمقراطية في الشمال؛ فضلاً عن تعليق المنحة الهولندية المخصصة للمساعدة في حفر قناة جونقلي بسبب الحرب[42].

ـ الخسائر الاقتصادية المشار إليها، جزء من الآثار الاقتصادية المترتبة على الحرب الأهلية الثانية منذ اندلاعها في عام 1983 وحتى 1993 ـ حتى ما يسمى اتفاق السلام الداخلي الذي تم في تلك الفترة، ولم يكتب له النجاح ـ، وما زالت هناك العديد من الآثار الاقتصادية التي نجمت كنتاج طبيعي لاستمرارية الحرب أثناء، وبعد الانفصال في عام 2005، وتفاقمت بصورة حادة، الأمر الذي أثر بدوره في الاستقرار الاقتصادي ـ إذا اعتبرنا ان الاقتصاد هو المحرك الأول للاستقرار السياسي ـ، ومن ثم الانعكاس على الاستقرار السياسي وبخاصة في الفترة الحالية ـ نُشير هنا إلى أن السودان شهد خلال عام 2018 أزمات طاحنة بدأت بزيادة كبيرة في أسعار السلع والخدمات، وبخاصة السلع الضرورية من اللحوم والخضروات والألبان والسكر والخبز، بينما شهد النصف الثاني من العام أزمات خانقة في المشتقات البترولية والدقيق، فضلاً عن عدم توافر السيولة المالية وفشل عملاء البنوك في سحب مدخراتهم نتيجة ذلك، كما تهاوى سعر الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية إلى أدنى مستوى له، فقد هوى أمام الدولار الأمريكي إلى أكثر من خمسين جنيهاً في السوق الموازية[43] ـ؛ نُشير هنا أيضاً إلى خروج النفط من المعادلة الاقتصادية السودانية، وفي هذا الصدد أشارت مجلة **الأوكونوميست** إلى تقرير اقتصادي معلوماتي عن دولتي السودان، في مجمله حمل تحذيرات من انحدار وتدهور الاقتصاد ليصبح يعتمد بصورة كلية على الديون الخارجية في عام 2019. شمل التقرير دولتي السودان مستصحباً ظروفاً سياسية ودبلوماسية رأت المجلة أنها تؤثر مباشرة في اقتصاد دولتَي السودان الذي اعتبر مثل التوأم السيامي لم يتم فصلهما حتى الآن بصورة كلية حيث لا تزال الديون الخارجية تشكل ملفاً أعمق من ملف ترسيم الحدود، فضلاً عن حتمية عبور نفط الجنوب عبر أراضي وموانئ السودان حتى إشعار آخر ببناء خط أنابيب بديل يتجه جنوباً وهو أمر مستبعد في ظروف الجنوب الحالية؛ موضحةً أن الاقتصاد السوداني سيعاني كثيراً في الأعوام المقبلة بسبب انحسار عائدات النفط لجهة انخفاض إنتاجه، مبينةً أن الإنتاج حالياً يبلغ 115 ألف برميل في اليوم يتوقع أن ترتفع العام المقبل إلى 135 ألف برميل بدخول إنتاج مربع (6)، مضيفاً: إن ذلك لن يكون له أثر في الاقتصاد السوداني بسبب الانخفاض الكبير في سعر البترول عالمياً، فضلاً عن انخفاض سعر البترول السوداني. وقطعت المجلة أن الاقتصاد السوداني بحلول عام 2019 سيعتمد كلياً على الديون الخارجية من الصين تحديداً[44]؛ وتفيد تقارير منذ نهاية التسعينيات، وحتى عام 2005 بأن الحرب تكبد الاقتصاد السوداني المرهق مليوني دولار يومياً في ظل بيئة طاردة للاستثمار الوطني والأجنبي، وظروف أمنية غير مواتية للتنمية، الأمر الذي أوجد اختلالات جوهرية شلت الحياة الاقتصادية وتجلت مظاهرها في انخفاض حجم الناتج القومي، تزايد نسب التضخم، ارتفاع معدلات البطالة، سوء الخدمات العامة والمرافق، وتدني حجم الناتج القومي، ومتوسط دخل الفرد، وانعكاس ذلك على الأوضاع الصحية والتعليمية

---

(42) المصدر نفسه، ص 5.

(43) <https://www.sudanakhbar.com>.

(44) <https://www.alnilin.com>.

فحجم الناتج القومي، رغم ثروات السودان الطبيعية الضخمة، لا يتجاوز 52 مليار دولار في عام 2001 ـ وذلك قبل خروج المعادلة من النفط، والتدهور في الوقت الراهن ـ، وبلغت نسبة البطالة في عام 2002 (18.7 بالمئة) ـ هذه النسبة الكبيرة تترجم عملياً إلى مشاكل اجتماعية، وبخاصة إذا علمنا أن 40 بالمئة من سكان السودان هم دون الثامنة عشرة، وهذا يعني أن قطاع الشباب في الفترة الحالية وفي المستقبل المنظور، إذا لم تطرأ على سوق العمل تغيرات جذرية، سيظل يعاني البطالة لسنوات قادمة[45]، وللأسف تلك النسبة في تزايد؛ هذا فضلاً عن التدهور الاقتصادي لدولة الجنوب الوليدة بسبب الحرب أيضاً، وفي هذا الصدد أعلنت صحيفة **فاينينشيال تايمز** البريطانية، أن الصراع في جنوب السودان أدى إلى تدهور اقتصادي كبير؛ ووفقاً لتقرير أعدته مؤسسة فرنتير إيكونوميكس، ومقرها بريطانيا، فإن الحرب في جنوب السودان كلّفت 158 مليار دولار خلال عقدين. وأضافت الصحيفة أنه على قادة المنطقة اتخاذ إجراءات عملية لوقف التوترات في جنوب السودان، وذلك خلال اجتماعات الاتحاد الأفريقي، التي تقرر انعقادها في نهاية كانون الثاني/يناير الجاري، بعد شهور من مباحثات السلام المتعثرة؛ ونقل التقرير عن ناشطين، في مجال المساعدات الإنسانية قولهم، إنهم بحاجة إلى 1.8 مليار دولار للوصول إلى أكثر من أربعة ملايين شخص في عام 2015 وحده، مشيراً إلى فرار مليوني شخص على الأقل؛ ونقلت الصحيفة، عن معدي تقرير

(45) ونُشير هنا إلى تراجع الصادرات من 11.1 مليار دولار عام 2008 إلى 1.7 مليار دولار عام 2013، ثم إلى 417 مليون دولار عام 2017، وانخفاض الصادرات من 11.4 مليار دولار عام 2010 إلى 4.1 مليار دولار عام 2017، لذلك يواجه السودان عجزاً كبيراً في الميزان التجاري وتمتص تحويلات العاملين في الخارج جزءاً من هذا العجز؛ ويبقى عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كبيراً بنسبة 8.9 بالمئة من الناتج المحلي عام 2016 حسب تقرير صندوق النقد الدولي في أواخر عام 2017 حول استدامة المديونية في السودان؛ وكان الحساب الجاري لميزان المدفوعات به عجز نحو ثلاث مليارات دولار، حسب بيانات البنك المركزي؛ وهناك توقع بأن التدفقات الرأسمالية والمالية من الخارج قد تساعد على سد الجزء الأكبر من العجز لكنها متقلبة وتتسم بعدم التأكد لذلك لا يعول عليها؛ ويتوقع الصندوق استمرار العجز في حدود تسعة بالمئة من الناتج المحلي حتى عام 2022 وفي الأمد الأبعد في حدود 6.3 بالمئة، ويعوِّل على الاستثمار الأجنبي والاقتراض من الخارج لسد العجز، ما يعني أن الاقتصاد السوداني يعاني أزمة؛ في تقرير صندوق النقد الدولي وصل الدين الخارجي السوداني 52.4 مليار دولار؛ ويتعذر معرفة عبء الدين الأجنبي على الاقتصاد الوطني لكنه يبقى مرتفعاً وخارج نطاق الاستدامة مقارنةً بالصادرات، ونحو 84 بالمئة من الدين الخارجي صار متأخراً عن السداد منذ عام 2016؛ وكان الدين الخارجي 19.3 مليار دولار عام 2001، وبلغ 41.5 مليار عام 2011 ـ ذلك مقابل عدم قدرة الاقتصاد السوداني على الاقتراض من الخارج في السنوات الأخيرة. ونشير هنا إلى ارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي إلى 47.5 في تشرين الأول/أكتوبر 2018 ـ حيث كان 18 جنيهاً سودانياً نهاية آذار/مارس 2018، و6.68 جنيه نهاية آذار/مارس 2017 ـ، وارتفاع معدل التضخم من 25.1 بالمئة نهاية كانون الأول/ديسمبر عام 2017 إلى 55.6 بالمئة نهاية آذار/مارس 2018. <https://annabaa.org/arabic/economicarticles>؛ وفي مصادر أخرى وصل الدين السوداني عام في سنة 2010 إلى 51.95 مليار دولار؛ وهو بذلك يشكل 97.9 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي للسودان؛ والمعروف أن المتخصصين يتجهون في أثناء الأزمات المالية إلى مقارنة حجم الدين العام بالناتج المحلي لها، فذلك يشير إلى مدى قدرة الدولة على أن تتخلص من الأزمة. وكلما كان حجم الدين العام أقل من حجم الناتج المحلي، أعطى ذلك دلالات إيجابية على قدرة الدولة على التخلص من هذا الدين، والعكس صحيح. وعلى ذلك يتوقع أن تتزايد أزمة حدة الأزمة الاقتصادية. لمزيد من التفصيل، انظر: <http://www.economist/content/global>.

«فرنتير إيكونوميكس» قولهم، إنه إذا ما توقف القتال في نهاية العام الجاري حداً أدنى، سوف تخسر جنوب السودان 22 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خلال فترة قوامها خمسة أعوام، وذلك نظراً إلى أن جانباً كبيراً من النشاط الاقتصادي لجنوب السودان غير رسمي فإنه من المرجح أن تكون التكاليف الفعلية، التي تكبدها هذا الاقتصاد أكبر كثيراً؛ وأضاف التقرير في حالة استمرار القتال لمدة خمس سنوات أخرى، سوف تخسر الدولة ما يُقدر إجماليه بـ 158 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي، بما يُعادل خسارة مذهلة نسبتها 1328 بالمئة، على مدار عشرين سنة؛ وأشارت الصحيفة، أن بنك التنمية الأفريقي توقع في السابق أن يرتفع معدل النمو السنوي لجنوب السودان إلى 8 بالمئة سنوياً، إلا أن صندوق النقد الدولي، قال إنه من المرجّح أن ينخفض بنسبة 15 بالمئة في عام 2014[46]؛ يضاف إلى كل ذلك الاستغلال غير الرشيد للثروات الطبيعية ولا سيّما في المناطق الجنوبية التي تشهد بصورة عشوائية عمليات قطع لأشجار الغابات بطريقة عشوائية في بلد يعتمد 75 بالمئة من سكانه على الطاقة التقليدية[47]؛ هذا فضلاً عن عدم الاستفادة من الثروة النفطية بعد الانفصال حيث أدت الحرب في الجنوب إلى توقف عمليات التصدير.

ـ عن الآثار الاجتماعية والنفسية[48]: نكتفي بالإشارة إلى بعض آثار الحرب الأهلية الثانية في مجال التعليم والخدمات الصحية. في ما يتعلق بمجال التعليم العالي والعام فلقد تركت الحرب آثارها على مئات المدارس التي اغلقت في جنوب البلاد بسبب تردي الأحوال الأمنية وهجرة عشرات الآلاف من الطلاب الذين نزحوا لأقاليم السودان المختلفة هذا فضلاً عن امتداد تأثير الحرب إلى بعض مناطق التماس مثل منطقة جنوب كردفان وجنوب النيل الازرق، ففي مجال التعليم العالي نجد أن معظم مؤسسات التعليم العالي ـ فوق الثانوي ـ قد توقفت بسبب الحرب مثل جامعة جوبا، معهد يامبيو الزراعي، معهد أمادي لتنمية المجتمع، معهد مريدي التعليمي، مركز التدريب متعدد الأغراض إضافة إلى المركز الإقليمي لتدريب المحاسبة في مدينة جوبا، مدرسة تدريب المعلمين الطبيين... إلخ. أما في ما يتعلق بالتعليم العام فإن المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية والمعاهد التي أغلقت بفعل الحرب في كل من أعالي النيل وبحر الغزال والاستوائية بلغ عددها 977 مدرسة ابتدائية، 148 مدرسة متوسطة، 35 مدرسة ثانوية، 8 معاهد عليا لتأهيل المعلمين، ووفقاً لإحصائية لجنة بحث آثار الحرب الدائرة فإن الطلاب النازحين من سن 7 ـ 15 سنة من منطقة شمال وغرب بحر الغزال وأعالي النيل إلى جنوب كردفان وجنوب دارفور بلغت 45.000 طفل، أما النازحون إلى العاصمة القومية فبلغ عددهم 15.730 فرداً، وفي إحصاءات أخرى فإن «معدل الأمية وسط الأطفال النازحون واللاجئون في الفترة العمرية من 7 ـ 14 سنة بلغت 73.9 بالمئة ذكور و89.9 بالمئة إناث، أما في الفئة العمرية 15 ـ 19 سنة بلغت 64.2 بالمئة ذكور و89.9 بالمئة إناث 109 وفي تقارير أخرى لمُنظمة حقوق الإنسان الأفريقية تشير

(46) <http://www.ashorooq.net/index.php?option>.

(47) <https://www.aljazeera.net>.

(48) مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، **كتاب وثائقي، 9 أيلول/سبتمبر ـ 21 تشرين الأول/أكتوبر 1989**، ص 80 ـ 102.

إلى أن هناك نحو 17.000 طفل بايدي الجيش الشعبي[49]... إلخ. ووفقاً لتقديرات عام 2003 فإن 61.1 بالمئة من مجموع الشعب السوداني لا يعرفون القراءة والكتابة؛ قد تكون مشكلة الأمية في السودان مشابهة للأمية المنتشرة في بعض الدول الأفريقية، ولكن ارتباط أمية 61 بالمئة من السودانيين بمشكلة الجنوب هو ما جعلها أثراً من آثار هذه الحرب، وفهم الأسباب الكامنة وراء هذا العدد من الأميين غير عسير، فعلى سبيل المثال ما أنفق على التعليم في السودان خلال الفترة 1995 ـ 1997 كنسبة مئوية من الناتج القومي لا يتعدى 1.4 بالمئة، في حين بلغت هذه النسبة على التوالي في بلد كساحل العاج 5 بالمئة وكينيا 6 بالمئة وسيشل 10 بالمئة، في الوقت نفسه بلغ حجم الإنفاق العسكري المعلن في السودان 3.6 بالمئة من الناتج العام أي قرابة ثلاثة أضعاف ما أنفق على التعليم[50]؛ أما في ما يتعلق بأثر الحرب على الخدمات الصحية، وفقاً لإحصائية في آب/أغسطس 1989، والتي تشير إلى أن المستشفيات العاملة في الإقليم الجنوبي ثلاثة مستشفيات من أصل ستة عشر مستشفى[51]؛ وفي آخر الإحصاءات عن تأثير الحرب على الرعاية الصحية فتعتبر معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في السودان من أعلى المعدلات في أفريقيا والوطن العربي، إذ بلغت 116 طفلاً في الألف، في حين تنخفض هذه النسبة على سبيل المثال في عدد من الدول العربية والأفريقية التي لا تملك موارد طبيعية كما هو السودان وكالأردن على سبيل المثال إلى خمسة في الألف فقط، وذلك له أسباب متعددة منها: أمراض سوء التغذية، ضعف الوعي الصحي، ندرة الخدمات الوقائية والعلاجية، تعرض أطفال الجنوب على وجه التحديد للأوبئة القاتلة مثل الحصبة وشلل الأطفال والسل والدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس؛ أمر تردي الأوضاع الصحية في السودان لا يقتصر فقط على الجنوب، فالمياه الصالحة للشرب لا تتوافر إلا لـ 25 بالمئة فقط من السكان، وذلك يعني أن 75 بالمئة من السودانيين يستهلكون مياهاً غير صالحة للشرب؛ والخدمات والمرافق العامة في السودان تعيش هي أيضاً من جرّاء الحرب معاناة مستمرة تتفاقم حدتها كلما زادت معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، فقد بلغ عدد أهل الحضر من مجموع السكان في السودان 18.9 بالمئة عام 1975 ثم ارتفع إلى 36.1 بالمئة عام 2000، ومن المقدر أن يصل إلى 48.7 بالمئة عام 2015. وهذا يدل على أن الريف يمثل باستمرار عامل طرد لسكانه، الأمر الذي يؤثر في تراجع عدد الأيدي الزراعية العاملة وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الزراعة ـ وهذا هو الواقع الآن وبخاصة في ظل انصراف العديد من الأيدي عاملة بل معظمها في الريف إلى العمل في مناجم التعدين الأهلي للذهب ـ؛ ويجمل تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي الصادر عن الأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2003 تفاصيل المشهد في جنوب السودان بقوله إن التخلف الذي يعانيه هذا الإقليم مرجعه إلى: انتهاكات حقوق الإنسان؛ عدم تمكين المرأة اقتصادياً وهو ما أفقد قطاعاً كاملاً من المجتمع القدرة على الإسهام في التطوير؛ اختلال البناء المؤسسي؛ ندرة المعارف التقنية الحديثة والعجز عن إجادة استغلال القليل المتوفر

---

(49) Mark Frankel, «Boy Soldiers,» (Special Report) *Newsweek* (7 August 1995), p. 17.

(50) <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>.

(51) مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، **كتاب وثائقي، 9 أيلول/سبتمبر ـ 21 تشرين الأول/أكتوبر 1989**، ص 83.

منها؛ نقص «إنسان الحكم» الصالح. وفي مجال حقوق الإنسان وضع التقرير سلماً معيارياً من سبع درجات لاحترام الحريات العامة بما فيها حرية التعبير والحقوق السياسية، وكان نصيب السودان ـ للأسف ـ في الترتيب الأخير؛ وفي مؤشر التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام 2002 يحتل السودان المرتبة الرقم (139) في قائمة تضم 173 دولة في العالم[52]؛ هذا فضلاً عن تعطيل الحرب للعديد من طرق السكك الحديد والنقل النهري والسياحة، وغيرها من الجوانب الاجتماعية الأخرى.

ـ أما عن الآثار الاجتماعية النفسية التي أفرزتها الحرب الأهلية الثانية فتتمثل بالنزوح السكاني الداخلي والخارجي وما ترتب عليه من آثار اجتماعية مثل تفشي الجريمة، والبطالة، والانهيار الأخلاقي. في ما يتعلق بالنازحين وفقاً للمعلومات المستقاة من معتمدية النازحين ومفوضية الإغاثة وإعادة التعمير، التي تشير إلى أن أعداد الذين نزحوا إلى العاصمة القومية وحدها حوالى ثلاثة ملايين نازح بينما تقدر أعداد النازحين لأقاليم السودان الأخرى بحوالى 850.000 نازح.

ـ وتشير دراسة أجرتها مُنظّمة Sudan Aid أن معدل تدفق النازحين من الأقاليم الجنوبية وجنوب كردفان خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 1986 إلى شباط/فبراير 1987 إلى العاصمة بمعدل 12125 فرداً شهرياً، أما الذين لجأووا بسبب الحرب إلى دول الجوار مثل إثيوبيا، كينيا، أوغندا، فيقدر بنحو 354.542 لاجئاً سوداني[53]؛ أيضاً هناك تقارير تفيد بأن عدد الأطفال الذين ماتوا في مناطق الحرب وأثناء عملية النزوح بسبب الجوع، والأمراض نحو 250.000 طفل[54]، ذلك في عام 1987 هذا فضلاً عن الآلاف من الأطفال الذين ما زالوا يعانون نتيجة لاستمرار الحرب حتى بعد الانفصال في عام 2005؛ أدت عملية النزوح المشار إليها ـ والتي ما زالت مستمرة حتى الآن نظراً إلى تردي الأوضاع بجنوب السودان ـ إلى ظهور العديد من الأمراض والأوبئة وبخاصة الأمراض النفسية والعصبية التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 1983 ـ 1987 مثل الفصم الصحي، إدمان الخمور، الاكتئاب، فصام الشخصية، ذلك وفقاً لسجلات مستشفى التجاني الماحي للأمراض العصبية والنفسية، بالإضافة إلى تفشي البطالة، واحتراف المهن الهامشية فضلاً عن التفكك الأسري داخل الأسر النازحة والإخلال بالأعراف الاجتماعية[55]؛ وهناك إحصاء آخر يفيد بأن الحرب الأهلية في جنوب السودان (1955 ـ 1972 و1983 ـ 2003) حصدت ما يزيد على مليوني قتيل، وأعداداً أخرى لا تحصى من الجرحى والمعوقين، وكان نصيب الهجرات الداخلية الناجمة عنها ضعفي أعداد القتلى، فقد تشرد أربعة ملايين سوداني وأصبحوا لاجئين داخل وطنهم. أما من ضاقت بهم سبل العيش بين ربوع الوطن وقرروا النزوح إلى البلدان المجاورة فقد بلغ عددهم 420 ألف لاجئ[56]. نُشير هنا إلى أن السودان رغم فقره وهجرة العدد

(52) <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>.

(53) مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، المصدر نفسه، ص 97 ـ 98.

(54) عبد الغفار محمد أحمد وسامية الهادي النقر، **السودان: مستقبل التنمية والسلام** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1995)، ص 99.

(55) مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، المصدر نفسه، ص 98 ـ 101.

(56) <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>.

السابق ذكره يؤوي على أراضيه ما يزيد على المليون لاجئ من الدول المجاورة. هذا فضلاً عن الآثار السلبية العديدة التي لم يعهدها المجتمع السوداني بهذه الكثرة من قبل، مثل تزايد الأنشطة الخارجة عن القانون، اختطاف الماشية، وتهريب العاج والذهب، وانتشار تجارة الأسلحة بين الميليشيات القبلية، وغيرها من المظاهر السالبة.

ـ الآثار السياسية[57]: لقد تركت الحرب الأهلية الثانية تأثيرات مباشرة ما زالت مستمرة على الوضع السياسي داخل السودان كما تركت آثارها الواضحة في السياسة الخارجية؛ في ما يتعلق بالوضع السياسي الداخلي نجد أن الحرب الأهلية الثانية أسهمت في عدم الاستقرار السياسي بل تعتبر السبب الرئيسي في عدم الاستقرار السياسي منذ تفجرها في عام 1983 وحتى عام 2005، وما زالت آثارها ممتدة حتى الآن حتى بعد انفصال الجنوب، الأمر الذي انعكس بدوره على الخلل الاقتصادي، الذي ما زالت آثاره واضحة حتى الآن حيث نجد أن كل الطاقات والموارد الاقتصادية أصبح استغلالها محدوداً بفعل الحرب ووجهت لجهود الحرب، وهو ما أدى إلى تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية عاماً بعد عام دفعت بالبلاد إلى خفض عملتها عدة مرات وما زالت عملية خفض العملة مستمرة نتيجة لاستمرار الحرب حتى الآن في بعض مناطق السودان وبصورة سيئة جداً[58]؛ هذا فضلاً عن إيقاف عملية التنمية، إذ توقف الكثير من المشروعات التنموية المختلفة مثل مشروع قناة جونقلي سابقاً وتوقف تدفق النفط، وغيرها من المشروعات التنموية المختلفة في أرجاء البلاد كافة. أيضاً من ضمن آثار الحرب الأهلية الثانية على المستوى السياسي الداخلي، تفتت الجبهة الداخلية شمالية وجنوبية وانقسامها بين مؤيد ومعارض للحركة الشعبية، فضلاً عن ظهور المليشيات المسلحة وبخاصة في مناطق التماس، وتطور تلك الميليشيات في الوقت الراهن.

ـ أما عن آثار الحرب الأهلية الثانية على مستوى السياسة الخارجية فيمكن لنا الإشارة إليها من خلال سياسة حسن الجوار، التعاون الإقليمي واستقطاب العون التنموي إضافة إلى

---

(57) مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، المصدر نفسه، ص 75 ـ 82.

(58) هنا نشير على سبيل المثال إلى أن زيادة حدة التضخم بدأت منذ عام 2017 بصورة واضحة وجلية، ويتضح ذلك من خلال موازنة عام 2017، حيث اعتمد البرلمان السوداني بالإجماع الموازنة العامة للعام، وبلغت إيرادات الموازنة 77.7 مليار جنيه، ما يعادل 11.6 مليار دولار بينما بلغت المصروفات 96.2 مليار جنيه، نحو 14.3 مليار دولار، وبلغت نسبة العجز في الميزانية 19.5 مليار جنيه سوداني 2.8 مليار دولار أي ما يعادل نحو 2 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي. وتشير المؤشرات العامة لموازنة عام 2017 في السودان إلى إبقاء معدل التضخم في حدود 17 بالمئة، وتحقيق معدل نمو يتراوح ما بين 5 إلى 5.2 بالمئة؛ وكانت تستهدف الموازنة توفير موارد لاستكمال المشروعات الإنتاجية الزراعية وتخصيص مبالغ لكهربة عدد من المناطق في المركز والولايات وقيام طرق وإنشاء عدد من الجسور في الولايات، وخصصت أكثر من 29 مليار جنيه سوداني لقطاع الدفاع والأمن، كأكبر بند بينما بلغت مصروفات القطاع السيادي خلال العام المقبل 5 مليارات جنيه؛ وأعلن بدر الدين محمود وزير المالية السوداني آنذاك أن العجز في موازنة الدولة لعام 2017 سيرتفع إلى 19.5 مليار جنيه، مقابل 13.3 مليار لسنة 2016، مع انخفاض عجز الميزان التجاري إلى 3.6 مليارات دولار، بواردات 6.7 مليارات دولار وصادرات 3.1 مليارات دولار، وقال في تصريحات صحفية سنركز على زيادة حجم الصادرات من 2.9 مليار دولار إلى 3.1 مليارات، بجانب خفض الواردات من 7.1 مليار دولار إلى 6.7 مليار دولار؛ لمزيد من التفصيل، انظر: <https://alsudanalyoum.com/sudan-news/economy>.

التعاون العربي الأفريقي؛ في ما يتعلق بسياسة حسن الجوار، نجد أن وضع السودان الجغرافي والجيوبوليتيكي يجعله مجاوراً لتسع دول تتباين نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يجعل من مبدأ حسن الجوار في سياسته الخارجية هدفاً أمنياً، وسياسياً، واجتماعياً، الأمر الذي جعل من ذلك المبدأ شبه مستحيل في ظل استمرار الحرب الأهلية يتضح ذلك من خلال التأرجح السياسي الخارجي حول علاقات السودان مع دول الجوار، الأمر الذي دفع بالعديد من دول الجوار على اختلاف أنظمة الحكم فيها وباختلاف منطلقاتها الفكرية والأيديولوجية، أن تشكل أحد الركائز لدعم الصراع في السودان، هذا فضلاً عن التوتر في العلاقات مع العديد من دول الجوار الذي حدث نتيجة لاستمرار الحرب آنذاك، وما زالت تلك الآثار تلقى بظلالها في الوقت الراهن، رغم تحسن علاقات السودان مع الدول المجاورة، إلا إننا نجدها لم تكن بالمستوى المطلوب.

ـ في ما يتعلق بالتعاون الإقليمي، واستقطاب العون التنموي، نجد أن استمرار الحرب الأهلية الثانية عمل على إضعاف دور السودان في المُنظمات، والتجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تشويه صورة السودان في تلك المُنظمات، وبخاصة أن الحرب ارتبطت لدى الكثير من الدوائر الأفريقية بأنها حرب دينية وعرقية. كذلك نجد أن استمرار الحرب أثر في استقطاب العون التنموي بل عمل على إيقاف العديد من المشروعات التنموية نسبة إلى وقف الدول المانحة للمنح أو تعليقها وبخاصة أن أغلب القروض والمعونات لم تعد ذات طابع اقتصادي أو إنساني صرف بل لها جوانبها السياسية والأمنية وهو ما دفع بالعديد من الدول المانحة مثل ألمانيا وهولندا، إلى ربط العون والمنح بإفرازات الحرب الأهلية المتمثلة بانتهاك حقوق الإنسان والتعصب الديني والعرقي... إلخ، هذا فضلاً عن تأثير الحرب في أداء الدولة الاقتصادي مثل العجز عن الوفاء بالتزاماتها نحو بعض الدول في ما يتعلق بتسديد الديون أو القروض، وهو ما حال دون إمكان الحصول على معونات أو قروض جديدة بل أضعف صدقية الدولة وسط الدول المانحة للعون والمؤسسات والصناديق المالية الدولية؛ الأمر الذي عمّق أزمة السودان الاقتصادية نتيجة الانخفاض الحاد في موارد العملة الأجنبية، وما ترتب عليها من تضخم تجلت مظاهره في الانخفاض المستمر لقيمة العملة الوطنية، ثم التقشف، وإلغاء الإعانات، ومعاناة الفئات منخفضة الدخل، وتنطوي هذه الصعوبات الاقتصادية على احتمالات زيادة حدة التوتر، أو البحث عن سياسات مغايرة؛ أيضاً نجد أن استمرار الحرب الآن في مناطق مختلفة مثل غرب، وشرق السودان، وغياب السلام أدى إلى إضعاف دور السودان في التعاون العربي ـ الأفريقي بل مس بصفة مباشرة أهداف هذا التعاون وبخاصة أن الحرب كما أشرنا إلى ذلك أصبحت تأخذ بُعداً عرقياً مثل تصويرها حرباً بين العرب والأفارقة. هذا فضلاً عن أن الحرب الأهلية الثانية تركت آثارها وألقت بظِلالها على الجوانب السياسية كافة وجميع المناشط الاقتصادية، الأمر الذي أثر بدوره في عملية الاستقرار السياسي الداخلي بل أثر في صورة السودان الخارجية فصار اسم السودان مرتبطاً بالجوع، والإغاثة، وانتهاك حقوق الإنسان، وبالحرب والتعصب الديني والعرقي، والإرهاب، إلى غير ذلك من المسميات التي ما هي إلا إفراز طبيعي للحرب الأهلية الثانية، وللأسف ما زالت تلك الآثار ماثلة حتى بعد انفصال الجنوب في تموز/يوليو 2011، وألقت بظلالها على النزاعات الحالية في غرب السودان.

ـ نجد أن الحرب الأهلية، وغياب الإدارة الوطنية الرشيدة، أثرت بصورة سالبة في استقرار السودان، وجعلته ـ رغم الثروات الطبيعية التي يزخر بها ـ من أكثر الدول الأفريقية فقراً، وتخلفاً؛ وهذا ما أكدته العديد من الدراسات العلمية والتقارير[59]، التي أشرنا إلى بعضها في

---

(59) هنا نُشير إلى جانب من تقرير مجلة **الإيكونوميست** مفاده: إن الاقتصاد السوداني سيعاني كثيراً في الأعوام المقبلة بسبب انحسار عائدات النفط لجهة انخفاض إنتاجه، مبيناً أن الإنتاج حالياً يبلغ 115 ألف برميل في اليوم، ويتوقع أن يرتفع العام المقبل إلى 130 ألف برميل بدخول إنتاج مربع (6)، مبيناً بأن: ذلك لن يكون له أثر في الاقتصاد السوداني بسبب الانخفاض الكبير في سعر البترول عالمياً، فضلاً عن انخفاض سعر البترول السوداني؛ وقطعت المجلة أن الاقتصاد السوداني بحلول عام 2019 سيعتمد كلياً على الديون الخارجية من الصين تحديداً؛ ومن ضمن تعليقات الخبراء الاقتصادين السودانيين على هذا التقرير، نُشير ـ على سبيل المثال ـ إلى تعليق الخبير الاقتصادي محمد إبراهيم كبج الذي يرى أن: ما ذهبت إليه مجلة **الإيكونوميست** صحيح تماماً، وأوضح أن حكومة السودان أهدرت فرصة غالية عندما لم تستثمر فترة العصر الذهبي للبترول، حيث إن اتفاقيات إنتاج البترول منحت السودان نسبة 20 بالمئة من العائدات ارتفعت حتى وصلت إلى 60 بالمئة؛ وذهب كبج إلى القول: إن حكومة السودان حصلت على أكثر من 80 مليار دولار من عائدات البترول لم تحسن استخدامها. وأكّد أنه ذكر هذه الأرقام في مؤتمر اقتصادي حضره خبراء الاقتصاد من بينه بعض أعضاء الحزب الحاكم، وكان بدعوة من وزير المالية السابق علي محمود ولم يعترض عليها أي من الحضور على الرغم من أنهم كانوا من الخبراء الاقتصاديين؛ مشيراً إلى ارتفاع إنتاج البترول لا يكفي، مبيناً: أن حق السودان في البترول يبلغ 60 بالمئة من الخام، وإذا وصل الإنتاج إلى 150 ألف برميل في اليوم فهذا يعني أن حصة السودان تبلغ 90 ألف برميل وهي لا تكفي الاستهلاك المحلي من الغازولين وغاز الطبخ، في المقابل نجد أن إنتاج السودان من البنزين يفوق استهلاكه، وهو ما يوفر بعض المال لدعم استيراد الغازولين والغاز؛ معلقاً على ـ تقرير **الإيكونوميست** بأن الحل سنة 2019 سيكون باعتماد الاقتصاد السوداني كلياً على الديون الخارجية من دولة الصين، فيما ذكرت أن الاقتصاد السوداني حالياً يعتمد على الديون الخارجية من دول الخليج والصين وزيادة الضرائب. ـ بأن أزمة الإنقاذ في تعاملها مع الشأن العام بطريقة «كل واحد عاجبو الصارو»، مضيفاً: إن السودان تسلم عائدات بترول فاقت الثمانين مليار دولار من دون أن ينفق أي شيء، هدية «جاءته من السماء»؛ مشيراً إلى أن إحصائية عام 2006 للمسح الأسري أثبتت أن 46.5 بالمئة من جملة السكان يعيشون تحت حد الفقر في الشمال في ما بلغت النسبة 69.5 بالمئة في القطاع المطري في دارفور التي يبلغ معدل الأمطار فيها 1200 مليار متر مكعب، فلو أن الحكومة استغلت عائدات النفط هذه في مشاريع لحصاد المياه لما حدث ما يحدث الآن. كما يمكن عقد مقارنة بالتحسن الكبير الذي طرأ على معدلات إنتاجية الفدان في القطاع المطري بعد استخدام الحزم التقنية الحديثة، فلو أن الحكومة استخدمت عائدات النفط في توفير مدخلات الإنتاج من سماد عضوي وكيميائي وبقية المبيدات لكان الوضع أفضل الآن؛ كما لا ننسى أن 66 بالمئة من القطاع المطري التقليدي لا يجدون التمويل إلا عبر صغار التجار فيما يعرف بـ «الشيل» وهو أردأ أنواع الربا الذي حرمه الإسلام؛ مبيناً: إن الحل في أن يسمع أهل الإنقاذ والمؤتمر الوطني الرأي الآخر. وضرب مثلاً لذلك بما حدث في تقديم بناء سد مروي على تعلية الرصيرص التي كان من شأنها أن يقوم عليها مشروع ترعتي كنانة والرهد اللتين يقوم عليهما مشروع زراعي تبلغ مساحته 2.6 مليون فدان ـ أي أنه ـ أكبر من مشروع الجزيرة الذي نفاخر به. مضيفاً: حتى سد مروي لم تستخدم فيه عائدات البترول، بل هو قرض بلغ أكثر من مليار دولار. هذا ما يؤكد غياب الرؤية الثاقبة والإدارة الرشيدة التي كانت من الممكن أن تحول عائدات النفط للإنتاج الزراعي، فبدلاً من الاعتماد على الاقتصاد الزراعي المتجدد الإنتاج، أصبح الاعتماد على إيرادات النفط، الأمر الذي دفع بالبنك الدولي إلى كتابة تقرير عن حالة السودان الاقتصادية، قدم فيه توصية إلى الخرطوم تقول إن هناك ضرورة ملحة في أن يقلل السودان اعتماده على إيرادات البترول، وأن يشجع الاستثمار في قطاع الزراعة، هذا إذا أراد أن يتجنب مستقبلاً الأزمات الاقتصادية. وأضاف التقرير =

المتن، ورغم فترات الاستقرار التي أعقبت الحربين «الأولى والثانية»، واستخراج النفط لم تتمكن النُخب الحاكمة[60] من حسن إدارتها، وحسن توظيفها بالصورة المثلى، خير مثال على ذلك الأزمة الاقتصادية التي يعانيها السودان في الوقت الحاضر، والتي يعزي العديد من الخبراء أن من بين أسباب استفحال الأزمة الاقتصادية حالة عدم الاستقرار، والصرف على الجوانب الأمنية بنسبة أكبر[61].

ـ في الختام ما تم تناوله بشيء من الإيجاز يؤكد لنا أن الآثار والنتائج التي ترتبت على اندلاع الحرب في مناطق متعددة داخل السودان أسهمت في عدم الاستقرار، وحالت دون تحقيق الحد الأدنى من التنمية؛ وهذا ما نعتقده يجيب عن بعض مضامين السؤال الذي طرحناه في مطلع الورقة: هل الآثار والنتائج التي ترتبت على اندلاع الحرب في مناطق متعددة داخل السودان ستؤدي إلى عدم الاستقرار، والفشل في تحقيق الحد الأدنى من التنمية؟ □

= أن الزراعة في السودان هي البديل الجيد من البترول في شأن دفع التنمية إلى الأمام في المدى المتوسط، حيث تؤدي تنمية القطاع الزراعي إلى توزيع الثروات على سكان الريف في جميع أنحاء البلاد. فالاعتماد على البترول، كان من نتائجه السلبية أن ركز الثروة في العاصمة من دون الولايات الأخرى التي انخفض دخل الفرد فيها بدرجة ملموسة، وهذه الظاهرة بالذات كانت من أهم أسباب التمرد في الأقاليم الأخرى ما أدى إلى تسميتهم بأقاليم الهامش؛ وأبرز الأمثلة على ذلك أزمة الجنوب التي بلغت خطورتها حد الانفصال، وأزمة دارفور التي تتفاقم، وكذلك أزمتا الشرق وأقصى الشمال. وقد أصاب الإهمال القطاع الزراعي، ومشروع الجزيرة الكبير الذي أنشأه الإنكليز في عام 1925 والذي تقلص كثيراً في السنوات الأخيرة. لمزيد من التفصيل، انظر: موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات: تقرير البنك الدولي عن السودان في 11 حزيران/يونيو 2010؛ وزير الطاقة والتعدين السوداني، صحيفة **الشرق الأوسط**، 2010/6/1؛ المدير العام لمشروع الجزيرة، موقع سودانيز أون لاين، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

(60) لمزيد من التفصيل حول فشل بعض النُخب السودانية في إدارة شؤون البلاد بطريقة رشيدة، انظر: خالد، **النخبة السودانية وإدمان الفشل**.

(61) بحسب أرقام وكالة الاستخبارات المركزية بلغت قيمة النفقات العسكرية السودانية في عام 2004 مقدار 587,000,000 دولار أمريكي؛ لمزيد من التفصيل، انظر: <https://ar.wikipedia.org/wiki>.

مخاطر التسلح على الاستقرار في الشرق الأوسط

أحمد سعيد نوفل(*)

أستاذ العلوم السياسية ـ الأردن.

ساهم قيام دولة «إسرائيل» عام 1948 في السباق على التسلح، وعدم استقرار منطقة الشرق الأوسط. وتفوقت عسكرياً على مجمل ما تمتلكه الدول العربية من جيوش وأسلحة، ليس من خلال انفرادها امتلاك أحدث الأسلحة بما فيها النووية فقط، بل بما تنفقه سنوياً من ميزانيات ضخمة لشراء الأسلحة وما تحصل عليه من حلفائها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي وافقت على تسليمها مقاتلات F35 لتصبح أول دولة في المنطقة تمتلك هذه المقاتلات التي يطلق عليها مقاتلات الشبح الجديدة، وتحافظ على استمرار تفوقها العسكري على مجمل ما تملكه الجيوش العربية. ودعمت فرنسا المشروع النووي الإسرائيلي منذ عام 1952، لكي تكون الدولة الأولى في المنطقة تمتلك السلاح النووي. وهذا الأمر، جعل الجيش الإسرائيلي خامس أقوى جيش في العالم، والأول في الشرق الوسط. واعترف الجنرال أمير أيشل خلال حفل تسلمه منصب قائد سلاح الجو الإسرائيلي في 2012/5/11، بأن قوات سلاح الجو الإسرائيلي لا تعمل فقط في سماء إسرائيل والشرق الأوسط بل في كل أنحاء العالم. وأظهرت وسائل الإعلام الإسرائيلية الجنرال أمير على أنه القائد «الذي قد يتولى قيادة الهجوم على إيران، في إطار منعها من التسلح النووي». وأكد إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس الوزراء الأسبق في نفس الحفل، أن سلاح الجو «هو الذراع الأساسية لإسرائيل ورأس الزاوية في معركة الردع التي تخوضها ضد أعدائها». وشبَّه قوة إسرائيل العسكرية بالطائرات الحديثة المقاتلة، «سريعة ودقيقة وكاسحة، تخترق جدار الصوت رمزاً لاختراق الطبيعة»، وأن إسرائيل تمتلك أفضل سلاح جو في العالم، الذي «يعمل في كل يوم وفي كل دقيقة، طيلة 365 يوماً في السنة من دون توقف، لخدمة مصالح إسرائيل الأمنية»[1].

(*) البريد الإلكتروني: profanufal@yahoo.com.

(1) **الشرق الأوسط**، 2012/5/12.

وفي المقابل، عارضت إسرائيل بشدة حصول الدول العربية مجتمعة على نصف ما تملكه من المعدات والقدرات العسكرية. وهي لا تريد أن تمتلك أي دولة عربية القدرات النووية التي تؤهلها للحصول على الأسلحة النووية، لكي تحافظ على تفوقها العسكري الدائم على الدول العربية. إلا أنه في ضوء حصولها على القنابل النووية، أعيد الحديث من جديد عن موقف الدول العربية أمام الخيار النووي الإسرائيلي، وبخاصة مع احتمال حصول إيران على الأسلحة النووية، وهو ما أدى إلى التنافس النووي بين الدول وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وأثرت تحولات الربيع العربي في البلدان العربية، التي تعيش حالة من عدم التوازن والاستقرار. وأضعفت النظام الرسمي العربي، الأمر الذي أدى إلى كشف التناقض بين متطلبات قطرية عاجزة الدول العربية عن تحقيقها، ورغبات قومية لا تستطيع تنفيذها. ولم يعد النظام الرسمي العربي قادراً على تحديد من هو العدو المشترك الذي يمثل وجوده خطراً على الأمن القومي العربي الشامل، وبالتالي على استقرار وأمن الدولة القطرية.

أولاً: قوة إسرائيل العسكرية

بنت إسرائيل استراتيجيتها العسكرية على أساس أنها مهددة من جيرانها، وهذا يتطلب استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية. ونشأ الجيش الإسرائيلي قبل قيام الدولة، فجعلها تأخذ طابع المؤسسة العسكرية التي تتطور يوماً بعد يوم، انطلاقاً من التنظيمات الإرهابية التي شكلت نواة الجيش الإسرائيلي فيما بعد، والتي كانت موجودة قبل قيام الدولة بزمن طويل. وبدأت الدولة منذ إعلان قيامها بإعداد نفسها للبقاء ولمواجهة الجيوش العربية، وعززت ذلك بانتصارها على ما سمي الجيوش العربية السبعة عام 1948، وعلى الدول العربية الثلاث في حرب حزيران/يونيو 1967. وهذا دفعها إلى أن تعد جيشها ليكون أقوى جيوش المنطقة. وعملت منذ بداية وجودها على إتمام مشروعها النووي وتطوير رؤوس حربية غير تقليدية على صواريخ بعيدة المدى.

وباستعراض ما يملكه الجيش الإسرائيلي من أسلحة ومعدات وجنود ودعم خارجي، تظهر تفوُّق الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية مجتمعة، بما لديه من جيش نظامي، ومن قوات احتياطية تضم جميع الذين تركوا الجيش النظامي، حتى سن الخمسين[2].

يتكون الجيش الإسرائيلي النظامي حسب إحصاءات 2017، من 718 ألف جندي، منهم 550 ألفاً من قوات الاحتياط. موزعة على 3 فرق مدرعة تضم كل منها لواءين مدرعين ولواء مدفعية يضاف إليها لواء مدرع ولواء مشاة ميكانيكي عند التعبئة العامة، عدا عن 4 ألوية مشاة ميكانيكية تتضمن لواءً مدرباً على عمليات المظليين و3 كتائب مدفعية ثقيلة. وتشمل الألوية المدرعة الهيكل التنظيمي الأساسي للتشكيلات المدرعة، ويتألف اللواء المدرع الإسرائيلي من 3 كتائب دبابات، كل كتيبة تحتوي على 26 دبابة، وكتيبة مشاة ميكانيكية وكتيبة مدفعية ذاتية الحركة. وتضم الألوية الـ 26 من سلاح المدرعات في حالة اكتمالها 3950 دبابة. أما المشاة الميكانيكية فتتألف

---

(2) المعلومات في هذا الجزء من تقرير: **التسلح الإسرائيلي ما بين المعلن والمخفي** (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2004).

من 7800 ناقلة جنود مدرعة من مختلف الأنواع. وتملك إسرائيل ضمن عتاد القوات البرية 1650 مدفع ميدان من بينها 1360 مدفع هاوتزر ذاتي الحركة والباقي هاوتزر مجرور. أما في ما يخص الصواريخ المضادة للصواريخ فان إسرائيل تقوم منذ عام 1992 بتطوير صاروخ أطلق عليه اسم آرو أو حيتس وهما كلمتان تعنيان السهم بالإنكليزية والعبرية. وحسب التلفزيون الإسرائيلي فقد قامت إسرائيل بتجربة هذا الصاروخ بنجاح عام 1999[3]. وهو الصاروخ الذي أطلقته على سورية في منتصف عام 2018.

بَنت إسرائيل استراتيجيتها العسكرية على أساس أنها مهددة من جيرانها، وهذا يتطلب استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية. ونشأ الجيش الإسرائيلي قبل قيام الدولة، فجعلها تأخذ طابع المؤسسة العسكرية التي تتطور يوماً بعد يوم.

وفي ما يتعلق بسلاح الجو الإسرائيلي (الذراع الطويلة) فيشكل العنصر الأكثر فاعلية في الجيش الإسرائيلي، حيث أثبت فاعليته على الأخص في حربي 1967 و1982، وشنّه عام 1981 غارة دمرت المفاعل النووي العراقي بالقرب من بغداد. لذلك فإن سلاح الجو له الأولوية في ميزانية جيش الدفاع لما يمثله من أهمية في عقيدة إسرائيل الهجومية، إذ تسعى دائماً إلى تحقيق التفوق النوعي عدا عن قيامها بتحديث هذا السلاح بصورة متواصلة اقتناعاً منها بأنه آمَن الأسلحة لأداء المهمات. ورغم التقليصات في ميزانية الجيش الإسرائيلي فإن القوات الجوية ما زالت تحصل على نصيب الأسد من هذه الميزانية، إذ أنفقت إسرائيل على تحديث سلاح الجو في التسعينيات من القرن الماضي فقط عشرة مليارات دولار. وبلغ حجم سلاح الجو الإسرائيلي من طائرات ومقاتلات وقاذفات 1400 طائرة منها 72 طائرة (F 15) و25 طائرة (سترايك (F 15) وكذلك 55 طائرة (فانتوم 2000) عدا عن 120 مقاتلة متعددة المهام و120 طائرة قاذفة هجومية (سكاي هوك أ ـ 4) وعشر طائرات استطلاعية (F4) بما في ذلك طائرات احتياطية. وتمتلك إسرائيل 114 طائرة هليوكبتر مقاتلة منها 40 طائرة أباتشي، 39 طائرة ديفندر. ويصل عدد الطائرات المساندة إلى 155 طائرة منها 40 طائرة سيكورسكي ثقيل و15 طائرة بلاك هوك متوسطة بالإضافة إلى 35 طائرة من نوع (بل 212) متوسطة، وكذلك 50 طائرة (بل 206) خفيفة كما أن لدى سلاح الجو 20 طائرة (دولفين) خفيفة بعضها يعمل مع البحرية[4].

وفي مجال الحرب الإلكترونية يمتلك هذا السلاح 38 طائرة مخصصة للحرب الإلكترونية منها 4 طائرات للرصد والإنذار المبكر والقيادة والسيطرة وطائرتي رصد وإنذار وإدارة عمليات. ويبلغ عدد أفراد سلاح الجو الإسرائيلي النظاميين 32500 جندي أما عدد قوات الاحتياط في هذا السلاح فتبلغ 54 ألف جندي، وبذلك يصبح العدد الكامل لهذا السلاح عند التعبئة النهائية 86500 جندي.

تتكون القوات البحرية الإسرائيلية من 6 ـ 7 آلاف فرد من ضمنهم 2 ـ 3 آلاف مجند، ويرتفع هذا العدد إلى 10 ـ 12 ألف مجند في حالة التعبئة العامة، وتتواجد القوات البحرية الرئيسية

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

وقواعدها في مدن حيفا ـ أسدود ـ إيلات، كما توجد قوة كوماندوس مؤلفة من 300 جندي من الضفادع البشرية يتلقون تدريباً لا يقل عن 20 شهراً[5].

ثانياً: القدرات النووية الإسرائيلية

اهتمت إسرائيل بالتميز في قوتها العسكرية منذ قيامها، من خلال امتلاك القدرات النووية العسكرية. وكان دايفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل مقتنعاً بضرورة امتلاك السلاح النووي. وبعد قيام إسرائيل بثلاثة أشهر، أنشأت مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية في 15 آب/أغسطس 1948. وضمت المؤسسة علماء الذرة الإسرائيليين ومن ضمنهم علماء بارزون من أصل فرنسي. وفي عام 1952 وقعت إسرائيل اتفاقاً مع فرنسا في مجال الأبحاث النووية، كما عقدت اتفاقاً آخر مع الولايات المتحدة عام 1955 ضمن ما يعرف بمشروع آيزنهاور «الذرة من أجل السلام». وقد حصلت إسرائيل مقابل هذا الاتفاق على مفاعل نووي عام 1960 عرف بمفاعل (ناحال سوريف)، كما تم إنشاء مفاعل أمريكي آخر في معهد التخنيون في حيفا بطاقة 5 ميغاوات. لكن الاتفاق الأشد خطورة كان ذلك الاتفاق السري الذي عقد بين فرنسا وإسرائيل حيث أنشأت إسرائيل بموجبه مفاعل ديمونا بطاقة 4 ميغاوات، وقد تم توقيع هذا الاتفاق عام 1957. وعند قيام حرب 1973 كانت إسرائيل تمتلك نحو 25 رأساً نووياً. وبالفعل بدأت تعده للاستخدام يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن وجدت أنها على وشك الانهيار. فقد خسرت في الأيام الثلاثة الأولى من الهجوم المصري نحو 500 دبابة و49 طائرة وانهار خط بارليف أمام الهجوم المصري وعبر الجيشان الثاني والثالث بكامل أسلحتهم إلى الضفة الشرقية، وفشل الهجوم المضاد الأول للإسرائيليين في صد الهجوم المصري.

تعد مرحلة التسعينيات، أي بعد بدء التسوية السياسية في مؤتمر مدريد عام 1991، هي الأكثر أهمية في زيادة الإنفاق العسكري الإسرائيلي، وهي تعكس مدى الرؤى الإسرائيلية الحقيقية لصراعها مع الدول العربية.

تم توسيع طاقة مفاعل ديمونا إلى 70 ميغاوات، بحسب المعلومات التي قدمها المهندس الإسرائيلي موردخاي فعنونو الهارب لصحيفة **الصاندي تايمز** في عام 1976. وأشار إلى أن إسرائيل أنتجت 200 قنبلة نووية عيار20 كيلو طن، وأن طاقة مفاعل ديمونا قد زيدت إلى 150 ميغاوات عام 1976. وموردخاي فعنونو، الذي عمل في مفاعل ديمونا لمدة 8 سنوات، استطاع خلالها أن يجمع معلومات كبيرة عن تصنيع الأسلحة النووية، واختُطف من قبل عملاء الموساد من إيطاليا وجلبوه إلى إسرائيل وحاكموه وأبقوه في السجن 18 عاماً. وهو يعيش حالياً في القدس الشرقية وسط ظروف قاسية، لا يستطيع مغادرة الإقامة الجبرية ولا فلسطين، ويحظر عليه الحديث إلى الصحافة. وكشف موردخاي أن إسرائيل كانت تمتلك 200 سلاح نووي مختلف في

---

(5) المصدر نفسه.

السبعينيات، وأن كل قنبلة نووية إسرائيلية تحتوي على 4 كيلوغرامات من البلوتونيوم، وقدرتها التدميرية تقدر بـ 130 ـ 260 كيلوطن، أي نحو 20 مرة أضخم من قوة القنبلة التي ألقيت على هيروشيما بعد الحرب العالمية الثانية. وأنها طورت صاروخاً خاصاً («يريحو»، أي أريحا بالعبرية) بمقدوره أن يحمل رؤوساً نووية ويصل مداه حتى 7800 كم[6].

وأكد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، في التقرير الذي نشره عام 1995، امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، وأنها تقوم بإنتاج وتطوير الأسلحة النووية لأغراض عسكرية. وقدر التقرير، حينها، أن مخزون إسرائيل من البلوتونيوم الصالح لأغراض عسكرية يقدر بنحو 440 كغ. ولعل في تلك الأرقام دلالة واضحة على أن إسرائيل كانت مستمرة في تطوير برنامجها النووي حتى في ظل تفوقها النووي في المنطقة، وفي ظل التغيرات في المنطقة ومنها طرح الدول العربية أمام إسرائيل من خيارات للسلام في المنطقة[7].

في ظل ضعف النظام الرسمي العربي الموجود حالياً، والصراعات الأهلية والحروب القائمة بعد الربيع العربي، بات من الصعب على الدول العربية أن تسعى بشكل مشترك، لامتلاك السلاح النووي.

وحافظ البرنامج النووي الإسرائيلي على تفاصيل سريته ومجالات تعاونه مع دول عديدة وبخاصة مع فرنسا. وجرى التكتم على تفاصيل تجاربه ومواقع تنفيذها في مناطق عديدة من العالم، ومنها الصحراء الجزائرية، رغم بعض التسريبات التي نشرها الإعلام العالمي عنه هنا وهناك، وما عرف عنه من خلال بعض الإشارات التي وردت في تقارير العديد من الاستخبارات العالمية ومنها الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) نفسها.

كما نشر الصحافي سيمور هيرش كتاب **خيار شمشون**، الذي كشف فيه أسرار وخفايا الترسانة النووية الإسرائيلية، وأكد امتلاكها للقنابل النووية. من دون أن تستطيع إسرائيل أن تنفي ما جاء فيه من معلومات[8].

من جهة ثانية، تعد مرحلة التسعينيات، أي بعد بدء التسوية السياسية في مؤتمر مدريد عام 1991، هي الأكثر أهمية في زيادة الإنفاق العسكري الإسرائيلي، وهي تعكس مدى الرؤى الإسرائيلية الحقيقية لصراعها مع الدول العربية وكيف أن الجانب العسكري يمثل الجانب الأول في اهتمامات إسرائيل بالرغم من وجود عملية سلام مع العرب. يبين الجدول الرقم (1) الإنفاق العسكري الإسرائيلي في التسعينيات.

---

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) للمزيد من المعلومات حول الخيار النووي الإسرائيلي، انظر: سيمور هيرش، **خيار شمشون: أسرار وخفايا الترسانة النووية الإسرائيلية**، ترجمة فريق من الخبراء العرب (بيروت: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 1992).

الجدول الرقم (1)

الإنفاق العسكري الإسرائيلي في التسعينيات بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

البيان	1990	1995	1999	2000
الإنفاق بالمليار دولار	3.6	6.5	6.7	7
النسبة المئوية	13	9.2	7	7
ما يتحمله الفرد	791	1279	1500	1650

يلاحظ من الجدول الرقم (1) أن موازنة الدفاع الإسرائيلية لعام 2000 بلغت 7 مليارات دولار بزيادة قدرها 3 مليارات دولار عن عام 1990. كما أن الإنفاق العسكري في إسرائيل يتصف عادة بالتركيز على التكنولوجيا والمعدات ويقلل الإنفاق نسبياً على الأفراد والأجور (50 ـ 65 بالمئة من الموازنة لشراء الأسلحة من الداخل والخارج والباقي للإنفاق على القوة البشرية)[9].

تضاعف الإنفاق العسكري الإسرائيلي في عام 2017 ليصل إلى 55 مليار شيكل (15 مليار دولار)، بينما بلغت الموازنة العسكرية لسنة 2011 ما مجموعه 54.25 مليار شيكل (14.6 مليار دولار). أما نسبة الموازنة العسكرية من الناتج المحلي بالشيكل سنة 2003 فبلغت 8.2 بالمئة، بينما بلغت 7 بالمئة في سنة 2010. علماً أن العبء العسكري على الموارد هو في تراجع على الرغم من الارتفاع الكبير في الرقم المطلق للموازنة العسكرية. وفي المقابل بلغت نسبة الموازنة العسكرية من الناتج المحلي، بالمليون دولار، سنة 2003، 8.6 بالمئة، أما في سنة 2010 فبلغت 6.7 بالمئة، أي أنه نفس اتجاه انخفاض الوزن النسبي للعبء العسكري[10].

ثالثاً: التسلح العربي للرد على الخيار النووي الإسرائيلي

أمام امتلاك إسرائيل للقوة العسكرية الهائلة والأسلحة النووية، كان من المفروض أن تبدأ الدول العربية بالرد على ضخامة التسليح الإسرائيلي وبالذات النووي، بالخيار النووي العربي منذ بداية الصراع العربي ـ الإسرائيلي قبل أكثر من سبعين سنة، في مواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي بما فيه قدراتها النووية. فقد كانت ظروف الصراع والتحالفات الدولية والإقليمية والقدرات الذاتية العربية، والنظام الرسمي العربي يساعد على حصول العرب على السلاح النووي في ذلك الوقت أفضل مما هو عليه الآن. وكان لا بد من إصلاح الخلل في التوازن من امتلاك إسرائيل للقدرات النووية وقوى إقليمية أخرى، وانعكاسه السلبي على الأمن القومي العربي، مع الأخذ في الحسبان أنه لا يجوز أن تنفرد إسرائيل بالرادع النووي ضد الأقطار العربية. وأصبحت معاودة طرح قضية الخيار النووي العربي من جديد، في ظل التأكد من امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، واحتمال

---

(9) «الميزان العسكري في الشرق الأوسط، 2000 ـ 2018،» (مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، آب/أغسطس 2018)، ص 47 ـ 48.

(10) Moti Bassok, «Secrets of the Defense Budget Revealed,» *Haaretz*, 21/10/2010.

حصول قوى إقليمية أخرى عليه أمراً مهماً؛ ليس من أجل استعماله في ظروف معينة، بل لكي يكون رادعاً ضد قوى معادية من احتمال استعمالها للسلاح النووي الذي تمتلكه ضد العرب، وتحييد قدراتها النووية؛ وبخاصة أن النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، سوف يسعى إلى تقويض أي مسعى عربي لامتلاك القدرات النووية. وفي ظل ضعف النظام الرسمي العربي الموجود حالياً، والصراعات الأهلية والحروب القائمة بعد الربيع العربي، بات من الصعب على الدول العربية أن تسعى بشكل مشترك، لامتلاك السلاح النووي. وأضاعت في فترات سابقة فرص عديدة لامتلاك القدرات النووية. وكانت جهود تبذل لتفعيل الخيار النووي العربي، على الرغم من خشية بعض الدول من ردود فعل إقليمية ودولية معارضة.

رابعاً: الخيار النووي العربي

تنتقد الدول العربية دائماً امتلاك إسرائيل الأسلحة النووية، في اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترى أنه يهدد الأمن القومي العربي والاستقرار في المنطقة، وطالبت بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. ولكن هذا النقد لم يصل إلى حد التهديد بامتلاك القدرات النووية العسكرية، إذا لم تتخلَّ إسرائيل عن أسلحتها النووية. وتضاعف هذا الموقف، مع احتمال امتلاك إيران للأسلحة الإيرانية. والغريب أن السعودية هددت الولايات المتحدة في نهاية شهر مايو/أيار 2018، بأنها ستعمل على امتلاك الأسلحة النووية، إذا ما فشلت الأخيرة بمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية. بينما لم تعلن هذا التهديد ولا بقية الدول العربية، عندما علمت من قبل أن إسرائيل تمتلك الأسلحة النووية التي تهدد فيها كل الدول العربية[11].

لا شك في أن الخيار النووي العربي في حال تحقيقه، سيخدم الأمن القومي العربي، الذي سيؤدي إلى حماية الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية من خطر اعتداءات خارجية، قد تتعرض له من إسرائيل.

وقبل البحث في المبررات التي تدفع البلدان العربية إلى الحصول على القدرات النووية، لا بد من ذكر الدوافع التي تقف عادة وراء أي دولة لامتلاك القوة النووية. يرى جون سبانير أن هنالك ثلاثة أسباب قد تدفع الدولة من أجل العمل لامتلاك السلاح النووي: الدفاع عن الأمن القومي (الوطني)، والتمتع بالمكانة والهيبة الدولية، ولأسباب داخلية. بينما يرى لينيث والتز أن هناك سبعة دوافع لكي تحاول الدولة الحصول على السلاح النووي: خوف الدولة من أن قوتها العسكرية التقليدية غير كافية للدفاع عن نفسها في حال تعرضها لعدوان خارجي، وإذا لم يكن لها حلفاء أو أصدقاء أقوياء يملكون السلاح النووي، أو لأنها تعيش في أجواء عدائية في الحاضر والمستقبل، أو عندما ترى في الأسلحة النووية

(11) عاطف عبد الحميد، «الخيارات العربية أمام برنامج إيران النووي،» المعرفة، الجزيرة نت، 27 نيسان/أبريل 2006، <https://bit.ly/2XOGGsS>.

بديلاً رئيسياً وآمناً لسباق التسلح التقليدي ذات التكلفة المالية المرتفعة، أو تريد الأسلحة النووية لأغراض هجومية، أو من أجل الحصول على مكانة دولية وتعزيز طموحها وموقفها الدولي، أو لرغبتها الفطرية إنتاج أسلحة جديدة[12].

ولهذا فلا بد من وجود مبررات قد تجعل الأسلحة النووية ضرورية للدولة، وهذه المبررات هي:

أولاً: وجود أوضاع قد يؤدي امتلاك الدولة للأسلحة النووية إلى تحسين الأمن فيها، وبخاصة إذا ما شعرت أنها مهددة.

ثانياً: تخدم الأسلحة النووية الأهداف الخارجية للدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ثالثاً: تساعد الأسلحة النووية على تقوية النظام السياسي داخلياً وتحصل الدولة على تأييد شعبي من مواطنيها، أو من أجل تحويل الأنظار عن المشاكل الداخلية.

رابعاً: الرغبة المزاجية أو الحاجة النفسية التي قد تدفع زعيماً سياسياً إلى امتلاك السلاح النووي إشباعاً لرغباته الذاتية.

خامساً: الاستفادة من الظروف الدولية والإقليمية الملائمة في الحصول على قدرات نووية تؤهل الدولة امتلاك السلاح النووي.

سادساً: امتلاك الدولة المعادية للسلاح النووي، وتريد الدولة الأخرى الحصول على نفس القوة النووية لتردع الدولة الأولى من تهديدها.

سابعاً: امتلاك الدولة إمكانات مادية قد تستطيع شراء التكنولوجيا النووية والسير نحو امتلاك القوة النووية من دون أن تتأثر قدراتها الاقتصادية.

وبالنسبة إلى العرب، فمعظم تلك المبررات تنطبق عليهم، فهناك أعداء يتربصون بهم ويملكون السلاح النووي ويهددون باستعماله ضدهم، ويحاولون ابتزازهم وتخويفهم من قوتهم النووية التي لا يملكونها. وتجد الدول العربية نفسها أنها تقع في منتصف ساحة الصراع بين إسرائيل وإيران، مما يحتم عليها أن تسعى لامتلاك قدرات نووية للدفاع عن نفسها في حال حدوث صراع مسلح قد يستعمل فيه السلاح النووي. وإن اعتماد العرب، على الحلفاء الدوليين في حال تعرضهم لتهديدات نووية، لم يعد مقبولاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وعدم جود الحلفاء والأصدقاء الذين من الممكن الاعتماد عليهم في حال تعرضهم لابتزازات إسرائيل المالكة الوحيدة للسلاح النووي. إلى جانب أن معظم الحلفاء والأصدقاء يفضلون في النهاية الوقوف إلى جانب إسرائيل في أي صراع إقليمي في المنطقة. كما أن العرب يملكون الإمكانيات العلمية (العلماء) والمادية (الأموال) والقدرات (الذاتية) للحصول على الخيار النووي، لاستخدامها في المجالات السلمية والعسكرية[13].

---

(12) John W. Spanier, *Games Nations Play* (Washington DC: Congressional Quarterly, 1987) p. 349.

(13) للمزيد من المعلومات، انظر الكتابين لـ: سلمان رشيد سلمان: **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية** (بيروت: دار الطليعة، 1988)، و**السلاح النووي والصراع العربي ـ الإسرائيلي** (بيروت: دار ابن خلدون، 1978)، ص 42.

ويستطيع العرب أن يحققوا ذلك، إذا وجدوا أنه لاخيار أمامهم سوى هذا الطريق الذي يضمن لهم الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي تمتاز بعدم وجود الأمن والاستقرار فيها. كما أن امتلاك العرب للقوة النووية، يسهم إلى حد كبير باستقرار المنطقة، لأن تفرُّد إسرائيل بذلك، يؤدي إلى اختلال في ميزان القوى الإقليمي لصالحها، ويشجعها على استعماله أو على الأقل ابتزاز العرب باحتمال استعماله ضدهم، وفرض شروطها عليهم. وتبين أن اتفاقات السلام بين مصر وإسرائيل (كامب ديفيد) عام 1978، ومع الأردن (وادي عربة) عام 1994، لم يؤد إلى خفض النفقات الدفاعية والتسليحية لإسرائيل، بل على النقيض فهي في تصاعد مستمر.

الأمن القومي العربي لا يتحقق إلا إذا امتلكت الدول العربية القوة الذاتية الرادعة، أو الردع المتبادل، لمنع أي تهديد نووي قد تتعرض له من جهات معادية.

وبالمقارنة بين أعداد أفراد الجيوش العربية بالمقارنة مع الجيش الإسرائيلي، نجد أن إسرائيل لديها من الجنود والمعدات العسكرية أضعاف ما يمتلكه العرب، مع مراعاة الفارق الكبير بين عدد السكان العرب والإسرائيليين، حسب الجدول الرقم (2).

خامساً: الردع النووي العربي

لا شك في أن الخيار النووي العربي في حال تحقيقه، سيخدم الأمن القومي العربي، الذي سيؤدي إلى حماية الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية من خطر اعتداءات خارجية، قد تتعرض له من إسرائيل. على أساس أن التهديدات التي قد تتعرض لها أي دولة عربية، تُعَد موجهة لجميع الأقطار العربية. ويدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمّة العربية من أي أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية. ولما كان هذا المفهوم يتضمّن تخطّي الأوضاع الراهنة، حيث التفسّخ والتجزئة والضعف، إلى وضع أفضل يلبّي حاجات الطموح القومي، فإنّ الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون. وهذا يعني أنّ ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة. والأمن القومي العربي لا يتحقق إلا إذا امتلكت الدول العربية القوة الذاتية الرادعة، أو الردع المتبادل، لمنع أي تهديد نووي قد تتعرض له من جهات معادية. ومع أن جهات دولية مختلفة تحاول الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أنه ينتشر بين الدول بسرعة.

من جهة أخرى، ليس بالضرورة استخدام السلاح النووي في الصراعات الدولية، بل على العكس يمكن أن يكون الخيار النووي عاملاً رادعاً للقوى المتصارعة من أجل عدم استعماله. ومنذ اكتشاف القنابل النووية في القرن الماضي، لم تستعمل في الحروب سوى مرة واحدة خلال الحرب العالمية الثانية في هيروشيما وناكازاكي. ويقال إنه لو كانت اليابان تمتلك السلاح النووي، لما تجرأت الولايات المتحدة على استعماله وإلقاء قنابلها النووية فوق مدنها لتحسم الحرب لصالحها. لهذا فإن تملُّك العرب للسلاح النووي، سيؤدي دوراً مهماً في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، لأنه يصبح رادعاً نووياً في وجه إسرائيل إذا أرادت استعمال سلاحها النووي ضد العرب.

الجدول الرقم (2)

الجيوش العربية مقابل الجيش الإسرائيلي 2018	
تعداد الشعوب العربية	425 مليوناً
تعداد سكان إسرائيل من اليهود	8 ملايين
عدد الجنود العرب في الخدمة	2 مليون
عدد جنود إسرائيل في الخدمة	168 ألفاً
عدد جنود الاحتياط العرب	1 مليون
عدد جنود الاحتياط في إسرائيل	550 ألفاً

الترسانة العسكرية عند العرب وإسرائيل		
السلاح	**العرب**	**إسرائيل**
دبابات	16000	3950
عربات مصفحة	30000	7800
مدفعية	12000	1650
طائرات عسكرية	2900	1400
سفن وزوارق	29	3
غواصات	4	6

المصدر: الأرقام في الجدول مأخوذة من **موسوعة الشعوب:** <http://www.nationsencyclopedia.com> ودراسة أعدها أنتوني كوردسمان بعنوان: Anthony H. Cordesman, «The Military Balance in the Middle East,» Center for Strategic and International Studies, 14 April 2003, <https://www.csis.org/analysis/military-balance-middle-east>

انظر أيضاً: برنامج على الجزيرة بعنوان «ملف التسلح العربي: السلاح والسيادة، برنامج «أرشيفهم وتاريخنا»، الجزيرة نت،: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC3CB5BA-CoB6-4981-B87D-04A55703B67E.htm>.

انظر أيضاً: نبيل خليل، **ملف التسلح العربي** (بيروت: دار القوافي، 2007).

ومن المعروف أن امتلاك السلاح النووي لدولتين في حالة صراع، يمنع كلاهما من استعماله لأنه سيؤدي إلى ردع كل منهما عن استعماله. ويعرف الردع بأنه «استراتيجية تركز على الأداة الدبلوماسية والاستخبارية لإكراه الخصم، أو حرمانه الإقدام على عمل ما ومساومته وابتزازه سياسياً بفرض تسويات غير عادلة، وإنهاكه بالاستنزاف التدريجي لقدراته الاقتصادية، واستمالة أعداء المردوع محلياً وإقليمياً، لإحداث ثغرة بين الرأي العام المحلي والإقليمي وبين النظام من أجل زعزعته من دون مواجهة فعلية» ويصبح الخيار النووي ضرورياً ليس من أجل تحقيق انتصار على العدو، بل لإبعاد خطر الحرب عن القوتين المتصارعتين. لأن الخيار النووي «يتمثل في السلاح ذي القدرة التدميرية الهائلة الناتجة عن قوة العصف والحرارة، ويتم اتخاذ القرار بامتلاكه على أعلى المستويات كخيار استراتيجي يتسم بالخطورة الكاملة والحساسية البالغة، إذ يغير من توازن القوى الإقليمي بشكل حاد، كما يغير من طبيعة العلاقات الأفقية بين الدول الإقليمية والعلاقات الرأسية مع الدول العظمى»[14].

والردع العربي للخيار النووي الإسرائيلي هو بمنزلة «إرغام إسرائيل على وقف العدوان في الداخل والخارج والانسحاب من الأراضي العربية، والالتزام بالقوانين الدولية، ووقف التهديد بسلاحها النووي أو التلويح به كأداة سياسية، للترهيب

(14) محمد سليمان مفلح الزيود، «الردع العربي في مواجهة الخيار النووي الإسرائيلي (1991 ـ 2001م)،» (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2004).

من الحرب أو الترغيب بالسلام، وذلك بتوظيف كافة القدرات وتنسيقها وتطويرها إلى إمكانيات ردعية قادرة على الحفاظ على قيم الأمة ومصالحها العليا وأهدافها الإستراتيجية»[15].

وتبنّي إسرائيل للخيار النووي، وهي التي تمثل الخطر الحقيقي للأمن القومي العربي، وعدم مبادرة العرب لاستعمال الخيار نفسه، سيؤدي إلى تهديد حقيقي للأمن القومي العربي وإلى عدم استقرار الدول العربية. والفرصة مؤاتية حالياً لحصول العرب على التكنولوجيا النووية التي قد تؤدي في المستقبل إلى الحصول على السلاح النووي، وذلك من خلال الاستفادة من صداقات بعض البلدان العربية مع الولايات المتحدة، في ضوء احتمال حصول إيران على السلاح النووي. كما فعلت باكستان من قبل، في سباقها للتسلح مع الهند. والغريب أنه رغم امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار إلا أن النظام العربي الرسمي لم يتحرك لمواجهة التحدي النووي الإسرائيلي، ولم يتغير أيضاً بعد الإعلان الإسرائيلي غير الرسمي عن هذا الامتلاك، بما يمثله من خطر على الوجود العربي والسلام والأمن في المنطقة العربية. لذلك فإن معالجة هذا الخطر تبدو أكثر صعوبة بعد أن تكشفت الحقائق المذهلة حول طبيعة ومدى ما تمتلكه إسرائيل من أسلحة نووية سواء من ناحية الكم أو من ناحية النوع أو وسائل إيصالها.

إن تملُّك العرب للسلاح النووي، سيؤدي دوراً مهماً في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، لأنه يصبح رادعاً نووياً في وجه إسرائيل إذا أرادت استعمال سلاحها النووي ضد العرب.

وكانت البلدان العربية قد دعت دائماً، إلى تجريد منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، إلا أنها لم تنجح بسبب رفض إسرائيل للدعوة العربية. وتقدمت مصر لإدراج بند إنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. وكانت أول مبادرة جدية من دول الشرق الأوسط حول هذا الموضوع والاهتمام به في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودعت المبادرة المصرية ـ الإيرانية جميع الأطراف المعنية، بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والإعلان الفوري عن الامتناع، على أساس متبادل، عن إنتاج أسلحة نووية أو حيازتها. وكان الهدف من تقديم مصر لمشروعها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأن يكون ذلك مكملاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقدمت مصر، مرة ثانية في الدورة الثلاثين للجمعية العامة عام 1975، مشروعاً آخر، يشدد على القرار 3263 السابق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام السابق. وهو المشروع الذي اعتمدته الجمعية العامة باعتباره القرار الرقم 3474 بأغلبية 125 صوتاً من دون معارضة، مع امتناع كل من إسرائيل والكاميرون. كما قدمت مصر في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة لعام 1976، مشروعاً شبيهاً للمشروع السابق، وصدر القرار عن الجمعية العامة بالرقم 3171 بأغلبية 130 صوتاً، من دون معارضة مع امتناع إسرائيل عن التصويت[16].

---

(15) المصدر نفسه، وخليل الشقاقي، **الردع النووي في الشرق الأوسط** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 1990)، ص 5.

(16) *U.N. Disarmament Yearbook: 1976* (New York: United Nations, 1977), vol. 1, p. 73.

وتحمست بلدان عربية أخرى للمشروع المصري، وطالبت كل من البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة وسورية وموريتانيا وتونس، المشاركة في تقديم مشروعات القرارات المتعلقة بهذا الموضوع إلى الجمعية العامة في الدورة الثلاثين للجمعية العامة . ورأت البلدان العربية أن الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من جانب دول المنطقة، شرط مسبق وأساسي لإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من السلاح النووي. وطالبت البلدان العربية في الأمم المتحدة بضرورة تحمل الدول النووية مسؤوليات محددة في الامتناع عن إدخال الأسلحة النووية إلى المنطقة، وأكدت ضرورة انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإلا فسيبقى أمر تنفيذ قرار إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بعيد المنال.

ويلاحظ أن بعض دول المنطقة، مع تأييدها بصفة عامة لاقتراح إبقاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، إلا أنها تنظر بنوع من التشاؤم إلى إمكان تنفيذ هذا الاقتراح بسبب الموقف الإسرائيلي. وربما تُعد سورية نموذجاً لهذا النوع من الدول حيث طغى موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي على حديث مندوبها في اللجنة الأولى إبان الندوة الحادية والثلاثين للجمعية العامة، فقد أشار إلى أن القضية ليست اتخاذ قرارات وتوصيات لأنه يوجد الكثير منها، وإنما المطلوب هو الإرادة السياسية الطيبة، والنية الصادقة في تنفيذ هذه القرارات[17].

ما زالت إسرائيل تضع العراقيل أمام امتلاك العرب للتكنولوجيا النووية، لأنها تريد أن تستأثر بتلك التكنولوجيا لكي لا يحصل العرب عليها ويستطيعون تطويرها لامتلاك السلاح النووي كالذي تمتلكه.

وتقدمت 15 دولة عربية في منتصف أيلول/سبتمبر 2015، بمشروع قرار إلى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تضم في عضويتها 137 دولة يقول بأن إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأنه يتعين عليها نزع سلاحها النووي. ويمكن القول أن موقف البلدان العربية عموماً هو تأييد لأي قرار دولي بجعل منطقة الشرق الأوسط منزوعة السلاح. وبخاصة أن هناك عدة دول عربية سبق وأن انضمت وصدقت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ويلاحظ أن القاسم المشترك في موقف هذه الدول، هو اشتراط التزام جميع الأطراف المعنية من جهة وانضمام جميع هذه الأطراف إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من جهة أخرى، وكان التأكيد منصباً في الأساس على ضرورة انضمام إسرائيل. وكان آخر الضغوط ما دعت إليه كل من مصر وإيران في اجتماع مجلس حكّام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في اجتماعه الخامس والثلاثين، في نيويورك في 2010/6/7، بضرورة مناقشة القدرات النووية الإسرائيلية[18].

---

(17) وحيد عبد المجيد، «إعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي،» **السياسة الدولية**، الأهرام، العدد 53 (تموز/يوليو 1978).

(18) «البرنامج النووي الإسرائيلي،» الجزيرة نت، 2 حزيران/يونيو 2015، < https://bit.ly/2XJIPpr>.

لهذا أصبح من الطبيعي أمام الرفض الإسرائيلي لإبقاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، أن يلجأ العرب إلى الخيار النووي. لأن الخيار النووي العربي، سوف يردع إسرائيل من العدوان على البلدان العربية، ومن ابتزازها السياسي والعسكري لتفردها بامتلاكها للسلاح النووي، من أجل الحصول على تنازلات من قبل الدول العربية. كما سيزيد من ثقة العرب بقدراتهم الذاتية في الدفاع عن أنفسهم، وعدم الاعتماد على قوى أجنبية في حال تعرضهم لعدوان خارجي. وامتلاك العرب للتكنولوجيا النووية لا يفيدهم من أجل استعمالها في الحصول على السلاح النووي فقط، بل لاستخدامها في المجالات السلمية وتوليد الطاقة[19].

سادساً: موقف إسرائيل من الخيار النووي العربي

قاومت إسرائيل أي محاولة عربية لامتلاك القدرات النووية، واستهدفت بعدة خطوات إجهاض وتدمير أي محاولة عربية لتحقيق أي تقدم في المجال النووي، كتدمير المفاعل النووي العراقي واغتيال العلماء العرب والأجانب العاملين في مجال النووي العربي، واتباعها استراتيجية «الردع بالشك» من خلال تسريب معلومات عن امتلاك البلدان العربية لتكنولوجيا نووية تؤهلهم لامتلاك السلاح النووي، لكي تثير الدول المعنية بمحاربة انتشار الأسلحة النووية في العالم. ووقفت إسرائيل ضد بيع الرئيس الأمريكي نيكسون عام 1974، مفاعلاً نووياً أمريكياً لمصر لتوليد الطاقة الكهربائية، وطلبت إسرائيل مفاعلاً مماثلاً. وتم التوقيع على الصفقتين في آب/أغسطس 1976، إلا أن إسرائيل بدأت في إثارة المشاكل إلى أن تم تجميد الصفقتين. وما زالت إسرائيل تضع العراقيل أمام امتلاك العرب للتكنولوجيا النووية، لأنها تريد أن تستأثر بتلك التكنولوجيا لكي لا يحصل العرب عليها ويستطيعون تطويرها لامتلاك السلاح النووي كالذي تمتلكه. وهي لا تفرق بين دولة عربية وأخرى في هذا المجال، مطبقة بذلك ما قاله يهوشفاط هاركابي رئيس الاستخبارات الإسرائيلية السابق، بأنه لو أقيمت مدرسة في جنوب السودان، لأثر ذلك في الأمن الإسرائيلي، فكيف لو حصل العرب على التكنولوجيا النووية؟ من هنا يأتي رفض إسرائيل حصول الدول العربية على التكنولوجيا النووية.

وكان ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي أكبر دليل على ذلك، ففي صباح يوم 1981/6/7، قامت الطائرات الإسرائيلية الأمريكية الصنع بغارة مفاجئة على المفاعل النووي العراقي الواقع على بعد 26 كم من بغداد واستمرت الغارة دقيقتين دمرت خلالهما المفاعل ومنشآته. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغين في مؤتمر صحافي يحيط به رئيس الأركان ومدير الاستخبارات العسكرية، عن تفاصيل العملية. وقد أوضحت التصريحات والبيانات الإسرائيلية أن إسرائيل كانت تتابع بقلق تطور إنشاء المفاعل النووي العراقي، وحاولت عدة مرات أن تثني فرنسا عن استمرار تعاونها في إمداد العراق بالمفاعل والفنيين والوقود والمواد النووية. ولما تأكد لدى

---

(19) عدنان مصطفى: «واقع الإمكانية النووية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 2، العدد 9 (أيلول/سبتمبر 1979)، ص 6 ـ 35، و«الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة: آراء نخبة عربية (4)،» **المستقبل العربي**، السنة 20، العدد 227 (كانون الثاني/يناير 1998)، ص 59 ـ 144.

إسرائيل أن المفاعل سيتحول خلال أشهر إلى إنتاج قنابل نووية من طراز القنابل التي ألقيت على هيروشيما، وأن هذا المفاعل يعمل خصيصاً ليستخدم إنتاجه ضدها، قررت إسرائيل تدمير المفاعل قبل أن يبدأ فى إنتاج القنابل، حيث يصعب تدميره لو بدأ مرحلة التشغيل. وتمت الغارة الإسرائيلية بعد توقيع إسرائيل معاهدة السلام مع مصر، وبعد ثلاثة أيام فقط من اجتماع الرئيس المصري أنور السادات مع بيغين في شرم الشيخ، رغم أن إسرائيل أعلنت أنها كانت تعد لتلك العملية منذ عدة أشهر[20].

على الأقطار العربية أن تقر بأن معاهدات السلام بين بعضها وبين إسرائيل، لا يعني زوال الخطر الإسرائيلي على الأمن العربي، لأن إسرائيل لن تغير من استراتيجيتها العدوانية على الوطن العربي في ظل التسوية.

وكأسلوب ثانٍ على معارضتها امتلاك العرب للتقنية النووية، فقد مارست عدة عمليات اغتيال وإرهاب ضد العلماء العرب في المجالات النووية ومعظمهم من مصر، مثل اغتيال عالمة الذرة المصرية سميرة موسى في الولايات المتحدة عام 1952. واغتيال عالم الذرة المصري سمير نجيب في ديترويت/الولايات المتحدة في آب/أغسطس 1967، واغتيال عالم الذرة المصري يحيى المشد في باريس عام 1980، والدكتور سعيد بدير عالم الميكروويف المصري بمنزله في الإسكندرية في 1989/7/14[21].

كما أغارت إسرائيل على الأراضي السورية، في عام 2017 بحجة تدمير موقع سوري تجرى فيه تجارب نووية. وفي تصريح للملك عبد الله الثاني لصحيفة **وول ستريت جورنال**، اتهم فيها إسرائيل أنها تسعى لمنع الأردن من تطوير برنامجه النووي للأغراض السلمية بهدف توليد الكهرباء. وأكد «أن إسرائيل طلبت من كوريا الجنوبية وفرنسا ألّا تبيعا للأردن تكنولوجيا نووية متطورة من أجل برنامجه النووي السلمي». يشار إلى أن الأردن يسعى لإنشاء أربعة مفاعلات نووية، ويجري مفاوضات مع كوريا الجنوبية وفرنسا والولايات المتحدة[22].

الخيار النووي العربي ليس بالأمر السهل، ويمكن التغلب عليه إذا امتلك العرب الإرادة السياسية من أجل الحصول على التكنولوجيا النووية. وعامل الزمن ليس في صالح العرب، فكلما مر الوقت كلما ساهم في تقوية القدرات النووية الإسرائيلية التي لن يستطيع العرب اللحاق بها. ولا بد من اقتناع البلدان العربية بخطورة التهديد النووي للأمن القومي العربي، في حال عدم امتلاك قوة ردع نووية عربية تستطيع من خلالها صد أي تهديد أو عدوان نووي قد يتعرض له أي قطر عربي. وأن تهديد إسرائيل باستعمال السلاح النووي لن يكون موجهاً ضد دولة عربية لوحدها، بل ضد الجميع. ولهذا لا بد من وجود استراتيجية عربية موحدة، تنتظم من خلالها

---

(20) عبد الله الأشعل، «إسرائيل والعالم العربي: انعكاسات الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي،» **السياسة الدولية**، العدد 65 (تموز/يوليو 1981).

(21) عبد الحميد، «الخيارات العربية أمام برنامج إيران النووي».

(22) *Wall Street Journal*, 15/6/2010.

سبل التعاون العربي المشترك في المجال النووي. وإعادة الروح للمؤسسات العربية المشتركة المختصة الموجودة من قبل، وإيجاد مؤسسات عربية جديدة تهتم بتنظيم وتطوير القدرات النووية العربية وتبادل الخبرات بين الباحثين العرب. وإذا كانت هناك مؤسسات عربية مشتركة، تتناول جميع فروع العمل العربي من الفن والثقافة إلى الأمن ومحاربة المخدرات، وانتهاء بقضايا المرأة والصحافة، فحري بنا إيجاد مثل تلك الاتحادات والمنظمات العربية ومراكز الأبحاث التي تهتم بقضايا الذرة والتسلح النووي. ومن الممكن أن تؤدي الجامعات العربية دوراً في فتح قنوات الاتصال بين العلماء والباحثين العرب لتبادل الزيارات والمعلومات. وإقامة قاعدة معلومات تختص بالتكنولوجيا النووية، وتكثيف الاتصالات مع مراكز الدراسات الأجنبية للاستفادة منها في هذا المجال، ومع العلماء الأجانب وتبادل الزيارات معهم. وعلى البلدان العربية أن تستثمر في الأبحاث والطاقة النووية، وبخاصة أنها تمتلك من الإمكانيات المادية ما يؤهلها في ذلك.

ولم يعد هناك من خيار أمام العرب إلا أن يعيدوا من جديد بناء استراتيجيتهم على أساس امتلاك التكنولوجيا النووية. أليس من حقهم أن يكونوا كإسرائيل وباكستان والهند، ويحصلوا على التقنية النووية من دون ارتباك أو خوف من ردود فعل القوى الأخرى التي ترفض حصولهم عليها. كيف يمكن أن تحصل البلدان العربية على أمنها، وهي لا تملك الردع النووي، بينما إسرائيل العدو الرئيسي للعرب قد حصلت عليه منذ سنوات.

لهذا على البلدان العربية أن تطور قدرات جيوشها وتحدثها، وتعمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة لهذه الجيوش. ووضع خطط استراتيجية مشتركة للدفاع عن الأمن القومي العربي؛ وإيجاد قوة تدخل سريع عربية لفض الخلافات بين البلدان العربية وبينها وبين الدول الأجنبية؛ وتأمين حماية عربية مشتركة للمضائق العربية حتى لا تستفرد إسرائيل بالسيطرة على الشرق الأوسط، وخطورة استمرارها بالتسلح وامتلاك الأسلحة النووية، بحيث سيؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة.

وعلى الأقطار العربية أن تقر بأن معاهدات السلام بين بعضها وبين إسرائيل، لا يعني زوال الخطر الإسرائيلي على الأمن العربي، لأن إسرائيل لن تغير من استراتيجيتها العدوانية على الوطن العربي في ظل التسوية. وهي تريد المحافظة على تفوقها العسكري كما كانت دائماً. وهذا يفرض على البلدان العربية أن تعي بأن التهديدات الإسرائيلية لم تنتهِ، والنظر إليها على أساس أنها موجهة ضد الأمن العربي والمصالح العربية، وهذا يتطلب وضع خطط استراتيجية عربية مشتركة لمواجهة تلك التهديدات. وأن محاولات بعض البلدان العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل التي بدأت مع نهاية عام 2018، بضغط أمريكي ضمن صفقة القرن، لن يكون في صالح الأمن القومي العربي ولا الاستقرار في المنطقة، بل إلى المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار. وأن تحقيق الأمن العربي المشترك، يحقق للبلدان العربية استمرار البقاء ووحدة المصير وتحقيق التنمية الشاملة. وأن الدول الكبرى التي تهتم بأمن المنطقة، إنما تفعل ذلك للمحافظة على مصالحها، وليس من أجل حماية الأمن الإقليمي ولا الوطني للدول العربية، التي عليها مسؤولية حماية مصالحها الوطنية □

العدو في العالم الافتراضي ما بين الخلافة الافتراضية والبحث عن الهوية

أحمد عبد الحافظ فواز(*)

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

خرجت في 17 أيار/مايو 2018 تقارير صحفية تتحدث عن مقتل أبو براء الشامي مسؤول إعلام داعش أو من أُطلق عليه وزير إعلام التنظيم بعد ضربات جوية عراقية استهدفت اجتماعاً للتنظيم داخل الأراضي السورية[1]. جاءت تلك الضربات بعد أقل من ثلاثة أسابيع من كشف شرطة الاتحاد الأوروبي «يوروبول» عن عملية وجهت لمعاقل التنظيم الإعلامية، مثل وكالة أعماق وراديو البيان، التي كان التنظيم يتخذها منابر لتبني العمليات الإرهابية ونشر الدعاية المؤيدة له والداعية لتنفيذ هجمات في أوروبا. شارك في الحملة فرق من بلجيكا وبلغاريا وكندا وفرنسا وهولندا ورومانيا وبريطانيا والولايات المتحدة[2].

كانت خسائر تنظيم الدولة قد توالت في خريف عام 2017 في كل من العراق وسورية حتى خرجت تصريحات روسية وأمريكية في كانون الأول/ديسمبر 2017 بهزيمة التنظيم في الأراضي السورية. كما أعلن رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، في الشهر ذاته الانتهاء من «تحرير آخر

(*) البريد الإلكتروني: ahmed.fawaz@feps.edu.eg.

(1) «مصدر استخباري: الهيكل الإعلامي لداعش في سوريا انهار بعد الضربات التي نفذها العراق،» **السومرية نيوز** (18 أيار/مايو 2018)، <https://bit.ly/2IZmg8z>.

(2) John Henley, «Takedown Hits Outlets Including Amaq, Used to Broadcast Attack Claims and Spread Propaganda,» *The Guardian*, 27/4/2018.

سوف تستخدم الدراسة مصطلحي تنظيم الدولة وداعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام، الاسم السابق) كمترادفين.

معاقل» تنظيم داعش في العراق[3]. نظرياً كان ذلك يشير إلى فقدان التنظيم ساحة القتال الرئيسية التي ظهر عليها بهدف إقامة دولته المنشودة. لكنه لم يكن يعني اختفاء التنظيم أو عدم القدرة على الظهور في أمكنة أخرى. وأخيراً، تبقى الساحة الأهم والأصعب والأكثر صموداً لداعش ألا وهي الإنترنت.

يلجأ داعش عادةً إلى الأحداث التي تجتذب اهتماماً عالمياً واسعاً ليمارس حملاته الدعائية الساعية لإثارة الرعب بين الجماهير وتأكيد البقاء. فنراه يهدد تنظيم كأس العالم لكرة القدم عبر مقولة: «نحن في روسيا»، أو نشره صورة أحد الاستادات الرياضية الروسية مصحوبةً بعبارة: «ستمتلئ الأرض بدمائكم»[4]. ولعل الخوف من استغلال الفضاء الإلكتروني لإرسال التنظيم رسائله المشفرة لأعضائه هو ما دفع الاتحاد الدولي لكرة القدم للإعلان بأن الإجراءات الأمنية في بطولة كأس العالم 2018 بروسيا، ستتضمن مراقبة منصات التواصل الاجتماعي.

إن دور شبكات التواصل الاجتماعي لم يعد يقتصر على التفاعل بين مشتركيها عبر إرسال واستقبال الرسائل ومشاركة الآراء والملفات، ولكنها أضحت جزءاً مما أطلق عليه الإعلام الجديد، حيث لم يَعُد الفرد العادي مجرد متلقٍ للخبر وإنما أصبح منتجاً له.

في سياق ما عُدَّ مؤشراً لما تعانيه الدول ـ بما فيها الدول الغربية ـ في مواجهة التطرف في الفضاء الإلكتروني، صرحت في حزيران/يونيو 2017 رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي عقب هجوم «لندن بريدج» أنه لا بد من صوغ اتفاقيات دولية تنظم الفضاء الإلكتروني حتى يتم حرمان المتطرفين من المساحات الآمنة على ذلك الفضاء[5]. ثم عادت في تشرين الأول/أكتوبر 2017 لتؤكد أنها ستتخذ موقفاً أكثر حزماً حيال من ينشرون التطرف على الإنترنت بل ومعاقبة ليس فقط من يبث تلك المواد المتطرفة وإنما أيضاً من يتصفحها بحيث قد تصل العقوبة إلى الحبس 15 عاماً[6]. جاء ذلك التصريح الأخير بعد أيام من صدور دراسة عن مركز الأبحاث البريطاني Policy Exchange صُنفت فيها بريطانيا الأولى أوروبياً والخامسة عالمياً في تصفح المواد المتطرفة على الإنترنت[7]. ثم امتدت التهديدات

---

(3) «العبادي: انتهينا من تحرير آخر معاقل داعش،» **الشبكة العربية** (5 كانون الأول/ديسمبر 2017)، <https://bit.ly/2AhhsXD>.

(4) نداء أبو علي، ««داعش» واستغلال البريق الدعائي،» **الشرق الأوسط**، 2018/5/21.

(5) «Theresa May Says the Internet Must Now be Regulated Following London Bridge Terror Attack,» *Independent*, 4/6/2017.

(6) «بريطانيا تعتزم تشديد الإجراءات ضد المحتوى الإلكتروني المتطرف،» **الشرق الأوسط**، 2017/10/3.

(7) جاءت بريطانيا عالمياً بعد كل من تركيا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق. لمزيد من التفاصيل، انظر: Martyn Frampton, Ali Fisher and Nico Prucha, «The New Netwar: Countering Extremism Online,» Policy Exchange Report (23 September 2017), <https://policyexchange.org.uk/publication/the-new-netwar-countering-extremism-online>.

لتشمل الشركات العملاقة العاملة بمجال الإنترنت وشبكات التواصل حيث طالب وزير الدولة لشؤون الأمن في بريطانيا تلك الشركات بتحمل مسؤولياتها حيال مراقبةٍ أكثر صرامة للمحتوى الذي ينشر عبرها وتتحمل الدولة تكلفة إعاقته بالمنع أو التشفير وإلا فإن الشركات ستجد نفسها مضطرة إلى ذلك عندما تدفع المزيد من الضرائب[8]. وفيما بدا استجابة من الشركات لتلك الانتقادات والتهديدات قام موقع «يوتيوب» بتطوير برنامج آلي يرصد مقاطع الفيديو المتصلة بالتطرف، وصرحت رئيسته التنفيذية بأن عام 2018 سيشهد تعيين مزيد من الموظفين لكشف المحتوى غير الملائم، وبأن الشركة ستطور أدوات لتعديل أو حذف التعليقات التي تحض على العنف والتطرف[9].

أضحى الكثير من الدول تواجه تحدياً حقيقياً من الداخل عبر اعتناق بعض مواطنيها أفكاراً متطرفة وصلت إليهم عبر الفضاء الإلكتروني وأصبح أولئك الأفراد مصدر تهديد لتلك الدولة.

يأتي ذلك في ضوء حقيقة مفادها أن دور شبكات التواصل الاجتماعي لم يعد يقتصر على التفاعل بين مشتركيها عبر إرسال واستقبال الرسائل ومشاركة الآراء والملفات، ولكنها أضحت جزءاً مما أطلق عليه الإعلام الجديد، حيث لم يَعُد الفرد العادي مجرد متلقٍ للخبر وإنما أصبح منتجاً له. وما بين دراسات ترى في الإعلام الجديد أداةً لتعميق التفاهم والتواصل مع الآخر، ودراسات أخرى اعتبرته نقمةً خلقت علاقات زائفة ودفعت الأفراد إلى الانعزال عن مجتمعاتهم والهروب إلى عالم افتراضي، ظهرت تحليلات ترى أن ذلك النمط من الإعلام قدم العديد من الفرص لكنه مثّل أيضاً تهديداً للمجتمعات والدول.

يدور التساؤل الرئيس للدراسة حول: كيف استخدم تنظيم الدولة الإنترنت لتيسير الوصول إلى قطاعات من جمهوره المستهدف كان يصعب الوصول إليها سابقاً؟ والإجابة عن ذلك التساؤل تتطلب الإجابة أيضاً عن التساؤلات الفرعية التالية:

ـ كيف شكلت الإنترنت ساحة جديدة للحرب ضد التطرف؟

ـ كيف ساهمت طبيعة الجمهور المستهدف في فعالية الإنترنت كأداة لاستقطابهم؟

ـ لماذا لجأت تلك القطاعات من الجمهور إلى الواقع الافتراضي؟

ـ ما هي مخاطر وحدود الاستعانة بالإنترنت من جانب التنظيم المتطرف؟

تبدأ الدراسة بتناول بعض القضايا المفاهيمية التي يثيرها موضوع البحث ثم تنتقل تباعاً للإجابة عن تلك التساؤلات التي طرحها الباحث.

---

(8) «عقوبات على مواقع التواصل في بريطانيا إذا لم تواجه التطرف،» **الشرق الأوسط**، 2017/12/31.

(9) ««يوتيوب» سيعزز فرق العمل لمراجعة المحتوى الذي يدعم التطرف،» **الشرق الأوسط**، 2017/12/5.

أولاً: حول مفاهيم الحرب والعدو وعلاقات القوة

تأتي استعانة التنظيمات المتطرفة ـ مثل تنظيم الدولة ـ بالواقع الافتراضي ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها في ظل تطور مفاهيم مثل الحرب، والعدو وماهيته، وعلاقات القوة، التي تسود في ذلك الواقع الافتراضي، وسعي التنظيمات المتطرفة لفرض هيمنتها على الأفراد. ويسعى هذا القسم من الدراسة إلى التعريف بإيجاز بتلك القضايا المفاهيمية.

1 ـ حول مفهوم الحرب

الحرب ـ حسب كلاوزفيتز ـ ما هي إلا مبارزة واسعة النطاق. المبارزات اللامتناهية العدد تصنع الحرب، ولكن الصورة الأشمل يمكن تصورها عبر تخيل زوج من مصارعي الذراع. يسعى كل طرف منهما عبر قوته الجسمانية إلى إجبار الآخر على الإذعان لإرادته ويكون هدفه الآني هو إطاحة خصمه لجعله عاجزاً عن المقاومة[10]. ذلك المفهوم التقليدي، الذي عبرت عنه المواجهات المسلحة بين الدول، شهد تطوراً عبر ظهور فاعلين جدد من غير الدول وأشكال أخرى من المواجهات الصراعية التي يمكن اعتبار حروب الإنترنت أحد تلك الأشكال الجديدة.

حروب الإنترنت هي مفهوم شديد الاتساع بحيث يشمل قيام الأطراف المتصارعة باستخدام الوسائل التي توفرها شبكة المعلومات لإلحاق الضرر بالطرف الآخر، وقد يندرج تحت ذلك قيام جماعات إرهابية باستهداف الحواسب الآلية التي تدار من خلالها مواقع حيوية في البلدان المعادية لها أو استهداف الصفحات الرسمية والمواقع الإلكترونية لهيئات مهمة بتلك الدول. لكن البحث هنا سيركز بالأساس على استخدام الإنترنت في الحرب بين الجماعات الإرهابية والدول التي تستهدف فيها تلك الجماعات تجنيد أعضاء جدد سواء لنشر عقيدتها أو القيام بعمليات إرهابية داخل تلك الدول.

لذا لم تعد الحروب تأخذ فقط ذلك الشكل التقليدي المتمثل بالمواجهات المسلحة بين الدول. ففي سياق الحرب ضد الإرهاب ظهرت تنظيمات وجماعات من غير الدول تدخل في مواجهات دامية مع الدول. كما أضحى الكثير من الدول تواجه تحدياً حقيقياً من الداخل عبر اعتناق بعض مواطنيها أفكاراً متطرفة وصلت إليهم عبر الفضاء الإلكتروني وأصبح أولئك الأفراد ـ سواء اختاروا البقاء داخل دولتهم أو قرروا السفر للانضمام إلى أعضاء التنظيم بالخارج ـ مصدر تهديد لتلك الدولة. ففي الحالة **الأولى** قد يقوم أولئك المواطنون بتجنيد آخرين أو القيام بأنفسهم بعمليات إرهابية داخل الدولة ويصعب التنبؤ بتوقيت حدوثها؛ حيث يكون أولئك الأشخاص ـ ممن يطلق المراقبون عليهم «الذئاب المنفردة»[11] ـ عادةً ممن ليس لهم سجل إجرامي أو تاريخ من اعتناق

---

(10) Carl von Clausewitz, *On War*, edited and translated by Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), p. 75.

(11) تعني ظاهرة الذئاب المنفردة وجود أشخاص مستقلين تنظيمياً لكنهم اعتنقوا أفكار الجهادية السلفية وعلى استعداد للقيام بعمليات منفردة ربما يتبناها بعد التنفيذ تنظيم جهادي يراها معبرة عن خطه الفكري. حول ذلك التعريف، انظر: إدريس جنداري، «السلفية الجهادية في الفضاء الافتراضي: القاعدة نموذجاً،» في: =

الأفكار المتطرفة[12]. وفي الحالة **الثانية** رغم مغادرتهم البلاد إلا أن منهم من يقرر العودة معلناً تبرؤه من الأفكار المتطرفة وأنه لم يرتكب أي جرائم خلال فترة انضمامه للتنظيم، ولكن ليس هناك من ضمان بصدق تلك النيات. على سبيل المثال لاحظت السلطات الألمانية أن سبع داعشيات ألمانيات عُدن في النصف الثاني عام 2017 إلى البلاد من السجون العراقية والكردية لكنهن سرعان ما اندمجن مجدداً في أوساط المتشددين عبر حلقات ومساجد معروفة بارتياد المتشددين لها[13]. من ثم يصبح لزاماً على الدولة أن تضع هؤلاء الأشخاص تحت المراقبة أو الملاحظة للتأكد من تخليهم عن الفكر المتطرف، وهناك من الدول من يجد في عودة هؤلاء وسيلة لجمع المعلومات عن التنظيم المتطرف. ولعل ذلك التخوف من عودة مقاتلي داعش الأوروبيين هو ما دفع وزير الدفاع البريطاني غيفن ويليامسون للتعهد بتتبُّع المسلحين الذين فروا إلى دول أخرى غير سورية والعراق، ومنعهم من العودة إلى بريطانيا فصرّح بأن «إرهابياً ميتاً لا يمكنه إلحاق الضرر ببريطانيا»[14].

2 ـ حول مفهوم العدو

تبرز قضية من هو العدو في ظل طبيعة العالم الافتراضي التي يصعب معها التيقن من هوية صاحب صفحة موقع التواصل، ناهيك بإمكان اختلاق صفحات وهمية أو غير حقيقية لشخصيات معروفة. وعلى الرغم من اجتماع أغلبيتهم على الكراهية العلنية والعداء للغرب عموماً، إلا أن الجماعات المتطرفة أدركت أهمية الاستعانة بتقنيات التواصل التي اخترعها ذلك العدو لتصنع ميداناً جديداً للمعركة[15]. بل إن فريق عمل داعش الإعلامي يتميز بتنظيم وكفاءة حتى تكاد تتمناه كبرى دوائر التسويق الإلكتروني بشركات ومؤسسات عالمية[16]. كما اعترف من قبلُ مسؤولون أمريكيون أنهم يلاقون صعوبات في التصدي للآلة الإعلامية لداعش.

تبرز أيضاً مصادر التهديد التي تمثلها الجماعات المتطرفة في ذلك الخطاب الطائفي الذي يتبناه أنصارها ويستعدي كل من يخالفه. على سبيل المثال، إحدى نصيرات تلك الجماعات ـ

= مجموعة باحثين، **منصات الميديا الجديدة والعنف المقدس،** كتاب المسبار؛ 99 (دبي: مركز المسبار للدراسات السياسية والبحوث، 2015)، ص 123.

(12) تدور أغلبية تعريفات التطرف (Radicalisation) حول العملية أو العمليات التي من خلالها تقوم الأفراد أو الجماعات بتأييد والمشاركة في استخدام العنف لأغراضٍ سياسيةٍ. وهناك من الباحثين من يفضل استخدام مصطلح التطرف العنيف للتشديد على المُخرَج العنيف للعملية وللتفرقة بينه وبين الأشكال الأخرى غير العنيفة مثل التطرف الفكري. لمزيد من النقاش حول المفهوم، انظر: Tim Stevens and Peter R. Neumann, *Countering Online Radicalisation: A Strategy for Action* (London: International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence (ICSR), 2009).

(13) «المخابرات الألمانية حققت مع «دواعش» في سجون أكراد سوريا،» **الشرق الأوسط،** 2018/5/22.

(14) «بريطانيا تتعهد تعقب مواطنيها المنتمين إلى «داعش» وقتلهم»، **الشرق الأوسط،** 2017/12/8.

(15) لمزيد من التفصيل عن توظيف الحركات الجهادية لشبكات التواصل، انظر: أحمد عبد الحافظ فواز، «الشائعات والحروب النفسية من العصور القديمة إلى شبكات التواصل الاجتماعي،» في: مجموعة باحثين، **منصات الميديا الجديدة والعنف المقدس،** ص 9 ـ 44.

(16) إياد بركات، «داعش تكتسح الإعلام وشبكات التواصل الإجتماعي،» **القدس العربي،** 2014/6/21.

تسمي نفسها أم خطاب ـ كتبت على تويتر: هناك معسكران في ذلك العالم، إما معسكر الإيمان وإما معسكر الكفر، ولا شيء بينهما[17]. لذلك تمنح الحرب الفرصة للتنظيمات المتطرفة أن تلعب على وتر الهوية؛ فهي تعيد تفسير المواجهات بين أعدائها بوصفها صراعاً بين أصحاب هويات مؤمنة وعلى الطريق القويم وهم بالأساس أعضاء التنظيم ومعتنقو أفكاره، وآخرين أصحاب هويات ضالة أو كافرة وهم الخصوم من دول أو تنظيمات أخرى تحاربهم.

تبرز قضية من هو العدو في ظل طبيعة العالم الافتراضي التي يصعب معها التيقن من هوية صاحب صفحة موقع التواصل، ناهيك بإمكان اختلاق صفحات وهمية أو غير حقيقية لشخصيات معروفة.

تفرِّق التنظيمات الجهادية المتطرفة عادةً بين العدو القريب والعدو البعيد. يقصد بـ **الأول** من وجهة نظر تلك الجماعات أعداء الدين من داخل العالم الإسلامي «التقليدي»، ومن أمثلتهم الأنظمة العلمانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما **الآخر** فتطلق تلك التنظيمات عليه «التحالف الصليبي ـ الصهيوني» المعادي لها[18]. أما الدول الغربية التي ضربها الإرهاب فقد بات جلياً من تصريحات مسؤوليها أنها لم تعد تتساءل: من هو العدو؟ هل هو ذلك التنظيم المتطرف الذي نجح في بث أفكاره وتنفيذ مخططاته الإرهابية داخل الدولة أم هم أولئك الأشخاص من ضحاياه الذين اعتنقوا أفكار التنظيم من مواطني الدولة ورأوا فيه معبِّراً عن هوياتهم التي تخيَّلوها وعبَّروا عنها عبر العالم الافتراضي؟ فالإجابة أضحت بأن كليهما لا يقل خطورة عن الآخر وينبغي التعامل معهما سواءٌ كعدو مباشر أو كمصدر للتهديد.

بعد أن أضحى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من أكثر الجماعات المسلحة استقطاباً للمقاتلين الأجانب، احتلت تلك القضية محور جلسة مجلس الأمن في 29 أيار/ مايو 2015. فقد زاد عدد هؤلاء المقاتلين آنذاك على 25 ألف مقاتل من 100 دولة حسب تقارير أمنية أكدتها كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في الجلسة ذاتها. وينتمي أولئك المقاتلون إلى فئة الشباب حيث تراوحت أعمارهم ما بين خمسة عشر وخمسة وثلاثين عاماً[19].

عرّفت اللجنة التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة المقاتل الأجنبي استناداً إلى قرار مجلس الأمن الرقم 2178 لسنة 2014 بأنه الفرد الذي يسافر إلى دولة غير دولة إقامته أو جنسيته بغرض ارتكاب أو التخطيط أو الإعداد أو المشاركة في أعمال إرهابية أو تقديم أو

---

(17) Carolyn Hoyle, Alexandra Bradford and Ross Frenett, «Becoming Mulan? Female Western Migrants to ISIS,» Institute for Strategic Dialogue, 2015, p. 11, <http://www.strategicdialogue.org/ISDJ2969_Becoming_Mulan_01.15_WEB.PDF> (accessed 29 June 2015).

(18) Erin Marie Saltman and Charlie Winter, *Islamic State: The Changing Face of Modern Jihadism* (London: Quilliam, 2014), p. 6.

(19) «مجلس الأمن يبحث قضية المقاتلين الأجانب في تنظيم «داعش»،» موقع «روسيا اليوم»، 29 أيار/ مايو 2015، <http://arabic.rt.com/news/784383> (accessed 2 June 2015).

تلقي تدريب إرهابي بما في ذلك ما يرتبط بالصراع المسلح[20]. لكن ظاهرة المقاتل الأجنبي ليست بالجديدة؛ فأسامة بن لادن ـ على سبيل المثال ـ كان مقاتلاً في أفغانستان قبل أن يؤسس القاعدة. لكن الجديد هو اتساع نطاق الظاهرة لتشمل آلاف المقاتلين الذين انتشروا مؤخراً في مناطق الحروب الأهلية والصراعات الطائفية كما في سورية والعراق وليبيا[21].

3 ـ علاقات القوة والهيمنة في الفضاء الإلكتروني

زاد الاهتمام بدراسة دور الإنترنت في السياسة عموماً منذ تسعينيات القرن العشرين حينما بدأ الباحثون يناقشون دور تقنيات التواصل عبر الإنترنت في السياسة. وأصبح مفهوماً الآن أن اختيارات الفاعلين السياسيين لم تعد مقصورة على الهياكل والعمليات الرسمية، ولكنها أضحت تتشكل أيضاً عبر ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات[22]. كما أضحى التواصل بين الجماعة المتطرفة وشخص تستهدف تجنيده أو عضو محتمل عبر وسائل التواصل يمثل نموذجاً لعلاقة قوة تسعى الجماعة خلالها لفرض الهيمنة والسيطرة على ذلك الشخص.

يمثل الفضاء الإلكتروني بالنسبة إلى الجماعات المتطرفة مسرحاً تستغله لإلهاب مشاعر الاستياء وردود الأفعال المبالغ فيها من الجمهور المستهدف. كما يعمل الإنترنت كوسيط لخلق فرص التواصل بين أعضاء الجماعة والدعاية لها.

يُبرز تطبيع علاقات القوة داخل تقنيات التواصل عبر الإنترنت دورَ وسائل التواصل الاجتماعي كفضاء تتكون به الهيمنة. الهيمنة ـ بمفهوم غرامشي كما يعبر عنها بسيطرة جماعة اجتماعية على أخرى ـ تمثل قدرة القوي على فرض رؤيته للعالم؛ لذا فإن الخاضعين (المذعنين) لهذه الهيمنة يأخذونها كمعطى أو أمر مسلم به. ترتبط الهيمنة مفاهيمياً بالأيديولوجيا (تزييف للواقع لإدراك مصالح معينة) وبالقيم (التقاليدً التي تربط الأفراد في المجتمع)، وتشير إلى عملية إنتاج مشروع الذوق العام عبر إعداد الصور والنصوص التي تقدم إحداثيات تعريف الحياة الاجتماعية[23].

---

(20) UN Security Council Committee Established Pursuant to resolution 1373 (2001) concerning counter-terrorism, Implementation of Security Council resolution 2178 (2014) by States affected by foreign terrorist fighters, Report submitted on 13th May 2015.

(21) Naureen Chowdhury Fink [et al.], «Addressing the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon from a European Union Perspective,» Policy Brief (December 2014), <https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/Addressing-foreign-terrorist-fighters-phenomenon-EU-perspective.pdf>.

(22) لمزيد من النقاش انظر، على سبيل المثال: Paul C. Adams, «Protest and the Scale Politics of Telecommunications,» *Political Geography*, vol. 15, no. 5 (1996), pp. 419-441.

(23) Karena Avedissian, «Clerics, Weightlifters, and Politicians: Ramzan Kadyrov's Instagram as an Official Project of Chechen Memory and Identity Production,» *Caucasus Survey*, vol. 4, no. 1 (2016), p. 21.

لكن الهيمنة التي تمارسها الجماعة عقب إخضاع الشخص لها تنطوي على الموافقة أو الرضاء. فالتسليم بطبيعة الواقع الاجتماعي تنطوي على رضاء الخاضعين أو المذعنين للسيطرة. لذا يمكن النظر إلى تقنيات التواصل عبر الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، كساحة للصراع يكتسب خلالها الرضاء باستمرار. بناء عليه إذا أصبح الخطاب مهيمناً فالنتيجة ليس القدرة على السيطرة فقط وإنما إدراك أو الحصول على الرضاء التلقائي أو العفوي من الأفراد للسيطرة[24]. كما قد تمتد الهيمنة أيضاً إلى جماعات أخرى ترتضي أسلوب الجماعة المتطرفة التي يُنظر إليها بأنها الأقوى. فانتصارات داعش في العراق وسورية ومهارته في استخدام وسائل التواصل للترويج لعقيدته ونشر أساليبه مثل قطع رؤوس الضحايا من الأسرى والمختطفين كجزء من الحرب النفسية ضد أعدائه، كلها عوامل ساهمت في اجتذاب التنظيم تأييد الجماعات الجهادية المتطرفة في العالم الإسلامي.

لذلك يمثل الفضاء الإلكتروني بالنسبة إلى الجماعات المتطرفة مسرحاً تستغله لإلهاب مشاعر الاستياء وردود الأفعال المبالغ فيها من الجمهور المستهدف. كما يعمل الإنترنت كوسيط لخلق فرص التواصل بين أعضاء الجماعة والدعاية لها. هذا الاقتراب القائم على الإنترنت يصنف بأنه بعد حداثي (Postmodern)، حيث الافتراض أن الاتصال لا يتحدد بوجهة معينة ولا توجد حاجة إلى القيادة أو أنها غير موجودة بالأساس[25].

ثانياً: الإنترنت والساحة الجديدة للحرب ضد التطرف

كانت بدايات وصول الفكر السلفي الجهادي لشبكة الإنترنت مع محاولات الرد على الشبهات التي تروَّج ضد الإسلام والمسلمين بدافع الحماسة الدينية. ولكن تطور الأمر للاحترافية بانضمام جيل جديد من أصوليي المهجر الأمريكي ـ بوجه خاص ـ الذين حملوا أفكار المنظومة السلفية الجهادية من ناحية وتمكنوا من التقنيات الحديثة من ناحية أخرى[26]. لذلك أسّس الواقع الافتراضي ساحة جديدة للحرب ضد التطرف في ظل استخدام الجماعات المتطرفة لشبكة الإنترنت، وتحديداً وسائل التواصل الاجتماعي، لاستهداف الشباب المسلم في أوروبا والغرب عموماً.

1 ـ شبكات التواصل والنقلة النوعية في أساليب التجنيد

يقدم الفضاء الإلكتروني بطبيعته ساحة مثالية تستخدمها الجماعات المتطرفة لما يتسم به من صفات مثل سهولة الدخول إليه، وغياب أو ضعف التنظيم أو الرقابة أو أي صورة من صور التحكم الحكومي، وصعوبة تحديد هوية أطراف التواصل، وسرعة تداول المعلومات، وقلة تكلفة تطوير وصيانة الوجود الإلكتروني، والبيئة متعددة الوسائط التي تتيح استخدام توليفة من النصوص والصور والمقاطع الصوتية والمصورة وتتيح للمستخدمين كذلك الحصول على

---

(24) المصدر نفسه.

(25) Elizabeth Minei and Jonathan Matusitz, «Cyberspace as a New Arena for Terroristic Propaganda: An Updated Examination,» *Poiesis Prax*, vol. 9 (2012), pp. 163 and 167.

(26) جنداري، «السلفية الجهادية في الفضاء الافتراضي: القاعدة نموذجاً،» ص 116.

أفلام وكتب وغيرها، وأخيراً القدرة على تأمين التغطية في وسائل الإعلام الجماهيرية التي أضحت تستقي مصادرها من الإنترنت[27].

كان التطور في التعامل مع الإنترنت يشمل الجمهور المستهدف أيضاً، فبعد أن كان نشاط جماعات العنف معتمداً بالأساس على المنتديات المغلقة التي تستلزم اسماً للمستخدم وكلمة مرور صار المجال مفتوحاً للجميع عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تكاد تتلاشى فيها القيود على الدخول والاستخدام[28]. هذا وقد جاءت النقلة النوعية لتعامل الجماعات مع الفضاء الإلكتروني بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ثم الحرب في أفغانستان عام 2001 وغزو العراق عام 2003، وفي ظل ظهور ما أطلق عليه الجيل الجهادي الرابع الذي يستخدم الإنترنت لنشر رسائله وتجنيد وتدريب أعضائه عبر توفير المواد التعليمية والإعلامية اللازمة[29]. بل إن أحد المواقع الجهادية التي تحمل اسم الفاروق كان قد نقل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2005 عن نائب أمير جبهة الإعلام الإسلامية العالمية إعلان القاعدة عن جامعتها للدراسات الجهادية وذلك ـ حسب الإعلان ـ بهدف استخدام البنية التحتية العالمية للإنترنت لتأسيس جامعة لا مركزية دون حدود جغرافية بحيث تصل لأي مكان، ولا تقدم فقط التدريب العسكري وإنما أيضاً التعليم الأيديولوجي والأخلاقي. وتنقسم كلياتها إلى ثلاثة تخصصات: الجهاد الإلكتروني، وإعلام الجهاد، والجهاد الروحي والمالي[30].

الشبان المسلمون [...] يعانون أوقات فراغ تقابلها قوائم محظورات طويلة قد يفرضها الأهل أو المجتمع المحيط فيصبح اللجوء إلى الإنترنت هو الملجأ الأسهل لهؤلاء فيقعون ضحايا لمواقع تستقطبهم وتقوم بتجنيدهم في الجماعات المتطرفة.

لذلك لم تكن داعش أولى الجماعات المتطرفة استخداماً لشبكات التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر 2013 استخدمت حركة الشباب الصومالية تويتر للتباهي بعملية احتجاز الرهائن في أحد المراكز التجارية بالعاصمة الكينية نيروبي[31]. لكن كثافة استخدام تويتر عام 2013 من جانب القاعدة وداعش دفعت أحد المحللين إلى تسمية العام بعام تويتر

---

(27) Gabriel Weimann, *Cyberterrorism: How Modern Terrorism Uses the Internet*, Special Report; 116 (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2004).

(28) Alex Altman, «Barack Obama's Social Media Flame War against ISIS,» *Time* (9 September 2014), <http://time.com/3305202/isis-barack-obama-social-media/> (accessed 6 October 2014).

(29) محمد أبو رمان، «لهيب الحرب.. ماذا وراء صناعة «الوحش الافتراضي»؟» شبكة الجزيرة (28 أيلول/سبتمبر 2014)، <https://bit.ly/2shTIk9> (accessed 6 November 2014).

(30) Stephen Ulph, «An Online «University» for Jihad,» *Terrorism Focus*, vol. 2, no. 19 (2005), <http://jamestown.org/terrorism/news/article.php?articleid=2369807> (accessed 18 June 2015).

(31) James P. Farewell, «How ISIS Uses Social Media,» The International Institute for Strategic Studies (2 October 2014), <https://www.iiss.org/en/politics%20and%20strategy/blogsections/2014-d2de/october-931b/isis-media-9d28 (accessed 6 October 2014).

لكلتا الجماعتين[32]. بل إنه على الرغم من الضربات القاسية التي تعرَّض لها تنظيم الدولة في أواخر عام 2017 إلا أن مطلع العام ذاته شهد تحذير الجنرال الأمريكي جوزيف فوتل قائد القيادة الأمريكية الوسطى (التي تمتد من الشرق الأوسط إلى آسيا) من أن «القضاء على تنظيم الدولة على أرض المعركة لن يكون كافياً». وفي نص بعنوان «الخلافة الافتراضية» كتب فوتل: «حتى بعد هزيمة قاسية في العراق وفي سورية، فإن تنظيم داعش سيجد على الأرجح ملجأً في العالم الافتراضي وخلافة افتراضية تمكِّنه من مواصلة تنسيق الاعتداءات والإيحاء بها»[33].

2 ـ مواءمة آليات التجنيد لطبيعة الجمهور المستهدف

خدمت شبكات التواصل الاجتماعي استراتيجية داعش التي ترحب بانضمام الأجانب مقارنة بجماعات أخرى كالقاعدة. ذلك ربما لأن التنظيم ـ من الناحية الفلسفية ـ يساوي بين المسلمين، وهو ما جعل كثيراً من قيادات داعش البارزين ليسوا عرباً[34]. بل تبدو حملة داعش الدعائية كما لو كانت موجهةً بالأساس للمقاتلين الأجانب؛ سواء من حيث المحتوى أو من حيث الجمهور المستهدف. فرسائل التنظيم المهمة عادةً ما تبث بالإنكليزية والفرنسية والألمانية، ثم يجري لاحقاً ترجمتها إلى اللغات الأخرى كالروسية والإندونيسية والأردية[35]. ففي إحدى رسائل التنظيم التي يوجهها ـ بالإنكليزية ـ مقاتل فنلندي من أصول صومالية يقول: «أدعو المسلمين المقيمين بالغرب في أمريكا وأوروبا وفي كل مكان أن يأتوا، يهاجروا بعائلاتهم إلى أرض الخلافة». ثم يكمل: «هنا يمكنكم أن تجاهدوا ثم تعودوا إلى عائلاتكم. وإذا ما قُتلتم دخلتم الجنة، إن شاء الله، وسيتولى الله بالرعاية من تتركون خلفكم. لذا سوف تعتني الخلافة بكم»[36].

لكن ينبغي ملاحظة أن مواءمة طبيعة الجمهور المستهدف تظهر حتى وإن استخدمت الجماعات المتطرفة الأسلوب التقليدي في التجنيد عبر التعامل وجهاً لوجه مع الأفراد المستهدفين حيث أضحت تلجأ إلى اختيار أماكن كان من الصعب سابقاً تصور أنها تصلح للتقرب من الشباب مثل المراقص والنوادي الليلية بالدول الأوروبية، حيث يدخل عضو الجماعة للمكان ويبدأ الحديث مع الشاب موجهاً له النصح بأن الطريق الذي يسلكه خاطئ وهناك طريق آخر يوصله إلى الجنة ثم يدعوه لزيارة أحد المساجد وبعد عدة مقابلات يرتبون له لقاءات مع شباب آخرين في أماكن مختلفة بالمدينة[37].

---

(32) Altman, «Barack Obama's Social Media Flame War against ISIS».

(33) ««خلافة افتراضية».. خطة داعش القادمة،» جريدة **العرب**، 2017/10/7.

(34) Francesca Trianni and Andrew Katz, «Why Westerners Are Fighting for ISIS,» *Time* (5 September 2014), <http://time.com/3270896/isis-iraq-syria-western-fighters/> (accessed 3 June 2015).

(35) Jessica Stern and J. M. Berger, «ISIS and the Foreign-Fighter Phenomenon,» *The Atlantic*, 8/3/2015, <http://www.theatlantic.com/international/archive/2015/03/isis-and-the-foreign-fighter-problem/387166/> (accessed 3 June 2015).

(36) المصدر نفسه.

(37) «هكذا يجند «داعش» مسلمين في أوروبا،» **الحياة**، 2014/9/17.

كما أن الشبـان المسلمين ـ وبخاصة الفتيات ـ في المجتمعات الأوروبيـة، وكذلك في المجتمعات الإسلامية المحافظة، يعانون أوقات فراغ تقابلها قوائم محظورات طويلة قد يفرضها الأهل أو المجتمع المحيط فيصبح اللجوء إلى الإنترنت هو الملجأ الأسهل لهؤلاء فيقعون ضحايا لمواقع تستقطبهم وتقوم بتجنيدهم في الجماعات المتطرفة[38]. لكن ينبغي ألّا نسلّم بأن الحصول على فرصة عمل يعني حتماً الاندماج في المجتمع؛ حيث تشير أمثلة لحالات سابقة إلى أن الاستجابة للتنظيم المتطرف تكون أعلى في تلك المدن المكتظة بالمهاجرين[39]. كما تشير الدلائل إلى أن بعض هؤلاء الفتيات اللاتي انضممن إلى التنظيمات المتطرفة قد جئن من عائلات ميسورة الحال وعلى قدرٍ عالٍ من التعليم وينتظرهن عموماً مستقبل جيد في الغرب، وهو ما يفسر لماذا يصاب أقرباؤهن بالصدمة عندما يعلمون بتخليهن عن تلك الحياة من أجل العيش في إقليم مزقته الحرب[40]. لذا يصبح من المهم تحليل دوافع انضمام الشباب المسلم في الغرب إلى تلك التنظيمات.

ثالثاً: دوافع الجمهور المستهدف نحو التطرف

اعتادت دراسات الإرهاب في البلدان النامية الحديث عن الجهل والفقر والبطالة كمسببات رئيسة لانضمام الشباب للجماعات المتطرفة. لكن ماذا عن انضمام مواطني دول متقدمة وفرت لهم فرص العمل وينتمي أغلبهم إلى أسر ميسورة الحال؟ هناك من يرى أن الدافع وراء ذلك هو العقيدة. غير أن تحليلات أخرى ترى أن انفصال هؤلاء الشباب عن مجتمعاتهم أو اضطراب علاقتهم ببيئتهم يسهم أكثر فأكثر في تقبلهم للأفكار المتطرفة من دون أن تكون لهم دراية بمفهوم الجهاد، وأن تلك الفئات تعاني الاكتئاب والانعزالية رغم المستوى الاقتصادي الجيد لأسرهم.

عادةً ما تلجأ الجماعات المتطرفة إلى استخدام النساء في عملياتها الانتحارية في إطار حربها النفسية وجذب الانتباه الإعلامي لإدراكها أن الإعلام غالباً ما يولي اهتماماً أكبر أو يضخم من العمليات التي تقوم بها النساء.

لكنه من الصعب الحديث عن سبب وحيد يدفع الشباب إلى الانضمام للجماعات المتطرفة أو وجود خلفية اجتماعية أو اقتصادية أو حتى تنشئة دينية مشتركة للمؤيدين لتلك الجماعات. غير أنه عموماً يمكن التفرقة بين دوافع خارجية وأخرى داخلية. تتعلق الدوافع الخارجية عادةً بإدراك الفرد لحوادث كبرى في العالم. وأشار محللون إلى عوامل أخرى كالدول الضعيفة، ومستوى التعليم، والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية كدوافع خارجية لكن يظل الاتفاق غائباً حول أهمية

---

(38) سحر الرملاوي، «كتائب نسائية لتجنيد النساء حول العالم.. والأوروبيات أكثر المتجاوبات!،» **الرياض**، 2015/3/8.

(39) «هكذا يجند «داعش» مسلمين في أوروبا».

(40) Anita Peresin and Alberto Cervone, «The Western Muhajirat of ISIS,» *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 38, no. 7 (2015), p. 500.

تلك العوامل. أما الدوافع الداخلية فهي تلك التي تنبع من رغبات الفرد أو حاجاته الذاتية في ما يتعلق بالفائدة التي ستعود عليه من الانضمام إلى الجماعة مثل الشعور بالانتماء، أو الهروب إلى هوية جديدة، أو المغامرة، أو جني المال[41].

يتناول هذا القسم من الدراسة أولاً تحليلاً لظاهرة المهاجرات أو فتيات داعش الأوروبيات، ثم ثانياً قضية الهوية الافتراضية في محاولة لفهم الدوافع التي تشجع تلك الفئات على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة.

1 ـ تنظيم الدولة وصناعة المهاجرات

عادةً ما تلجأ الجماعات المتطرفة إلى استخدام النساء في عملياتها الانتحارية في إطار حربها النفسية وجذب الانتباه الإعلامي لإدراكها أن الإعلام غالباً ما يولي اهتماماً أكبر أو يضخم من العمليات التي تقوم بها النساء بما يحقق لتلك الجماعات استهداف جمهور المشاهدين بالرعب والخوف[42]. كما أن الدوافع الشخصية لقيام الفتيات بتفجير أنفسهن تتلاقى مع المزايا التي يحققها قيامهن بذلك للجماعات المنتمين إليها. فالنساء ـ إلى حدٍ ما ـ يمكنهن تجاوز نقاط التفتيش بسبل أيسر من الرجال، وتكون فرصهن أكثر من حيث دقة ضرب الهدف لكونهن أقل إثارة للاشتباه[43]. يضاف إلى ذلك طبيعة التكوين الجسدي للمرأة بما يمكنها من إخفاء المتفجرات أو الأحزمة الناسفة[44].

لكن تتباين دوافع النساء في القيام بعمليات انتحارية أو الانضمام إلى الجماعات المتطرفة. ففي داخل مناطق النزاع تسعى النساء، شأنها في ذلك شأن الرجال، إلى التعبير عن الغضب الذي يعتري المجتمع من جرّاء أعمال القتل الوحشية تجاه المدنيين وبخاصةٍ من الأطفال. وربما يصبح الانضمام إلى تلك الجماعات وسيلة لحفظ النفس من التعرض للاغتصاب أو القتل أثناء الصراع أو التحرش بالنسوة في مخيمات اللاجئين مثلاً. أما خارج مناطق الصراع فالدوافع تتعدد أيضاً؛ فمنها مثلاً الشعور بالتمييز والاضطهاد والتهميش والإحباط، والرغبة في إثبات الذات أو التحول إلى بطل، والرغبة في المغامرة، والارتباط العاطفي. والصدمات النفسية التي يتعرض لها ضحايا الصراع قد تنتقل بصورة ثانوية لمن هم خارج تلك المناطق عبر ما يبث من صور أو مقاطع مصورة للصراع، وبخاصةٍ إذا ما استشعر هؤلاء ارتباطاً روحياً أو متخيلاً بضحايا الصراع[45].

---

(41) Stern and Berger, «ISIS and the Foreign-Fighter Phenomenon».

(42) Anne Speckhard, «Female Terrorists in ISIS, al Qaeda and 21st Century Terrorism,» Trends Research and Advisory Blog (June 2015), pp. 3-4, <http://trendsinstitution.org/wp-content/uploads/2015/05/Female-Terrorists-in-ISIS-al-Qaeda-and-21rst-Century-Terrorism-Dr.-Anne-Speckhard.pdf> (accessed 18 June 2015).

(43) Peresin and Cervone, «The Western Muhajirat of ISIS,» p. 497.

(44) Speckhard, Ibid., p. 4.

(45) Nimmi Gowrinathan, «The Women of ISIS: Understanding and Combating Female Extremism,» *Foreign Affairs* (21 August 2014), <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2014-08-21/women-isis> (accessed 18 June 2015), and Speckhard, Ibid., p. 3.

ذلك الارتباط الروحي المشار إليه يتجسد في فكرة الأمة الإسلامية ـ على سبيل المثال ـ وبخاصة مع هؤلاء المسلمين أو المسلمات الذين يعيشون في بلاد غير مسلمة، سواء كانت المجتمعات فيها ترفض التعدد والاختلاف أو نتيجةً لفشل الفرد في الاندماج، ومن ثم يسعى لأن يجد ذاته أو هويته المفقودة، وهو ما تراهن عليه دعاية داعش عبر ما تروِّج له بأنها تمثل العودة لصحيح الإسلام[46].

كانت القاعدة قد أولت الاهتمام بظاهرة الانتحاريات، وفي عام 2003 تم الكشف عن تأسيس التنظيم قسماً خاصاً بهن[47]. أما داعش فقد بدأت تجنيد النساء فعلياً في عام 2014 وبلغ خلاله عدد من التحقن بها من أوروبا 300 شابة[48]. وبمرور الوقت تزايد دور النساء في التنظيم من مجرد الانضمام إلى تكليفهن بمهمات مثل تجنيد آخرين أو مراقبة سلوكيات النساء في المناطق التي يهيمن عليها التنظيم[49]. لذلك خصصت داعش فيلقاً أو كتيبةً باسم الخنساء تتولى مهمة تجنيد المسلمات بالتزامن مع إطلاق فتاوى مجهولة المصدر تدعو هؤلاء النسوة إلى الالتحاق بدولة الخلافة[50]. تشكلت كتيبة الخنساء في مدينة الرَّقة بسورية من 60 امرأة مسلحة[51]. كانت تلك الكتيبة تقوم بتجنيد النساء وتتعقب نساء المدينة لمراقبة سلوكياتهن والتحقق من هوياتهن[52]. ورغم تكليف النساء في داعش بمهمات أمنية وشرطية إلا أنها كانت تظل محدودة في ظل الاهتمام الأكبر من التنظيم بوظائف التجنيد ورعاية الأسرة كما عرضها منشور كتيبة الخنساء[53]. ففي رسالة لنساء التنظيم يقول المنشور: «بادرن بتنشئة أبناء الخلافة على التوحيد الخالص، وبناتها على العفة والحشمة، واعلمن أنكن أمل هذه الأمة، فمن بين

إن الفتيات الأوروبيات اللاتي التحقن بداعش ـ على سبيل المثال ـ قد استخدمن بكثافة مصطلح مهاجرات لتعريف أنفسهن على شبكات التواصل الاجتماعي، وهذا يعد مؤشراً على عدم رضائهن عن البيئة التي عشن بها سابقاً.

---

(46) الرملاوي، «كتائب نسائية لتجنيد النساء حول العالم.. والأوروبيات أكثر المتجاوبات!».

(47) Peresin and Cervone, Ibid., p. 498.

(48) سميرة علي مندي، ««نساء «داعش»: من «جهاد النكاح» إلى تجنيد «الجهاديات»»» إذاعة العراق الحر (10 شباط/فبراير 2015)، <http://www.iraqhurr.org/content/article/26840497.html> (accessed 18/06/2015).

(49) Fink [et al.], «Addressing the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon from a European Union Perspective,» p. 6.

(50) Gowrinathan, «The Women of ISIS: Understanding and Combating Female Extremism».

(51) «ISIS Female Fighters.. Most Dangerous Women in the World,» ARA News (7 September 2014), <http://aranews.net/2014/09/isis-female-fighters-dangerous-women-world/> (accessed 18 June 2015).

(52) مندي، ««نساء «داعش»: من «جهاد النكاح» إلى تجنيد «الجهاديات»»».

(53) Charlie Winter, «What ISIS Women Really Want,» *The Daily Beast*, 2/6/2015, <http://www.thedailybeast.com/articles/2015/02/06/what-isis-women-really-want.html> (accessed 18 June 2015).

أيديكن يخرج لنا حراس العقيدة وحماة الأرض والعرض»[54]. وفي رسالةٍ أخرى وجهها المنشور إلى النساء في كل مكان يقول: «ليكن في خبركن أن أمة النبي محمد (ﷺ) لن تنهض من دون سواعدكن، فلا تخذلن الخلافة، واخدمنها ولو بكلمة، وليكن أبناؤكن حجارةً أو لبِناتٍ في صرح المجد ومنارات دولة الإسلام»[55].

لذلك مثل التجنيد عبر الإنترنت فرصة غير مسبوقة للجماعات المتطرفة كالقاعدة وداعش للوصول إلى نساء المجتمعات المحافظة اللاتي كان يصعب الوصول إليهن لتجنيدهن في السابق في ظل ارتباطهن ببيوتهن أو صعوبة احتكاكهن بالغرباء عنهن. فكانت غرف المحادثة ووسائل التواصل مدخلاً لجأت إليه تلك الجماعات للحوار مع هؤلاء، ومنحت أولئك النسوة على الجانب الآخر الفرصة لطرح آرائهن والتعبير عنها على قدم المساواة مع الرجال[56].

كما نجد أن الفتيات الأوروبيات اللاتي التحقن بداعش ـ على سبيل المثال ـ قد استخدمن بكثافة مصطلح مهاجرات لتعريف أنفسهن على شبكات التواصل الاجتماعي، وهذا يعد مؤشراً على عدم رضائهن عن البيئة التي عشن بها سابقاً، والرغبة في الانتقال إلى مكان مثالي (دولة الخلافة)، وأخيراً الدافع الديني لطلب التغيير[57]. فالنساء اللاتي ينتمين إلى جوالٍ مهاجرة في الغرب عادةً ما يكشفن على مدوناتهن اغترابهن عن المجتمعات المضيفة، بل وعن مجتمع الشتات الذي تعود إليه أصولهن. كما أن الكراهية العنصرية والتوجهات السلبية حيال المسلمين المهاجرين في الغرب تسهم في تعزيز تطلعاتهن لأن يعشن دينهن في بيئة أفضل مثل الخلافة الجديدة التي يدعيها داعش[58]. تأتي هنا أيضاً قضية التمكين؛ ففي بعض الأحيان يكون دافع أولئك الفتيات هو الرغبة في إثبات الذات، وبخاصة إذا ما كنّ ينتمين إلى عائلات محافظة أو تعلي من الهيمنة الذكورية بما يجعل هؤلاء الفتيات يتبنين شكلاً من النسوية الإسلامية الحديثة[59].

لوحظ كذلك أنه على الرغم من تلك المعاملة السيئة التي كانت تتعرض لها النساء في المناطق التي يسيطر عليها داعش إلا أن الجماعات المتطرفة استغلت سعي الفتاة للحصول على زوج مناسب للإيقاع بها على الإنترنت وإقناعها بهجر أسرتها[60]. على سبيل المثال، اتهمت إحدى الداعشيات الألمانيات حكومة بلادها بالتخلي عنها وعدم منحها فرصة ثانية تستحقها. لكنه على الرغم من مقتل زوجها الداعشي وفرارها من داعش وسجنها مع طفليها بأحد السجون الكردية شمال سورية، إلا أنها وصفت حياتها مع زوجها بالسعيدة وأكدت أنها لم تمتلك غير جدرانها

---

(54) «رسائل من «داعش» تستهدف المرأة السعودية بالشحن العاطفي،» **الشرق الأوسط**، 2015/3/2.

(55) المصدر نفسه.

(56) Speckhard, «Female Terrorists in ISIS, al Qaeda and 21st Century Terrorism,» p. 8.

(57) Peresin and Cervone, «The Western Muhajirat of ISIS,» p. 495.

(58) المصدر نفسه، ص 500.

(59) المصدر نفسه، ص 497.

(60) المصدر نفسه، ص 499 ـ 500.

الأربعة وابنها ـ حيث ولد الطفل الثاني بعد مقتل والده ـ وزوجها، ولم تكن تعرف بما يجري خارج الجدران[61].

وكان من الدوافع أيضاً المغامرة والسعي لبدائل أكثر جاذبية من أنماط حياتهن غير المرضية وبعض المشكلات النفسية الفردية. يعتقد البعض منهن أنهن يؤدين مهمة إنسانية تجاه الشعب السوري المضطهد وليست لديهن أية نية في ارتكاب أعمال عنف[62]. بينما تتوقع أخريات أن يشاركن في أعمال القتال مثلهن كالرجال أو يصبحن على أقل تقدير فلورنس نايتنغال الجهادية التي تخفف من آلام الجرحى[63]. لذلك ما زال مسؤلو الدول الأوروبية يحذرون من الأدوار القتالية لنساء داعش. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2017 أشار تقرير للاستخبارات الهولندية إلى أنه لا ينبغي الاستهانة بدور المرأة في التنظيم والتزامها بالإرهاب شأنها شأن الرجل حيث تستطيع الإرهابيات تحت سن الثلاثين حمل السلاح الذي يتركه قتلى المعارك من الرجال؛ فتلك الفتيات أصبحن أكثر عنفاً ولسن أولئك الساذجات الساعيات وراء الحب أو اللاتي وجدن أنفسهن في صفوف الخلافة بطريق الخطأ[64].

من ناحيةٍ أخرى فإن اشتراك النساء بالعمليات الانتحارية يجنِّب تمكيناً للمرأة لا ترغب فيه تلك الجماعات على مستوى قياداتها العسكرية التي ترى في نهاية حياة تلك المجندات عبر التفجيرات أو حتى أثناء القتال ما يكفل هيمنة ذكورية على مناصب القيادة بالجماعة[65]. لكن بالطبع فإن القاعدة وداعش لا تصرحان بقضية التمكين تلك، بل على العكس تماماً، ففي إطار السعي لتجنيد المزيد من النساء أطلقت الجماعتان مجلات إلكترونية تبجل دور المرأة في الجهاد عبر الزواج من المجاهدين ودعمهم[66]. وفي داخل الأسرة يصبح دور الزوجة هنا تحفيز أقربائها الذكور على الجهاد وتربية أطفالها على قيم الجماعة ودعوة غيرها من النسوة للانضمام ونشر فكر الجماعة عبر الإنترنت، وبخاصة في تلك المنتديات التي تعتمد في عضويتها بالأساس على النساء لكونها تتناول موضوعات خاصة بالمرأة. وفي الميدان يمكن للمرأة أن تقدم الخدمات الطبية للمصابين وتجمع المعلومات الاستخبارية. بل إن انضمام النساء في ذاته وقيامهن بالعمليات الانتحارية يصبح دافعاً للرجال، وبخاصة في تلك المجتمعات التي تعلي من مفاهيم الثأر للكرامة والانتقام من المعتدي[67]. كل تلك الأمور جذبت انتباه الجماعات لأهمية دور المرأة داخل تلك التنظيمات.

---

(61) «داعشيات ألمانيات يطالبن برلين بـ«فرصة ثانية»،» **الشرق الأوسط**، 2018/5/29.

(62) Peresin and Cervone, Ibid., p. 501.

(63) فلورينس نايتنغال سيدة إنكليزية تعتبر رائدة التمريض الحديث وبرز دورها في علاج الجنود البريطانيين خلال حرب القرم (1854 ـ 1856). لمزيد من التفاصيل انظر، على سبيل المثال: «Florence Nightingale Biography,» Florence Nightingale Museum, Official Website, <http://www.florence-nightingale.co.uk/resources/biography/?v=79cba1185463> (accessed 30 May 2018).

(64) «تقرير استخباراتي هولندي يحذر من نساء داعش،» **الشرق الأوسط**، 2017/11/19.

(65) Peresin and Cervone, Ibid., p. 498.

(66) Speckhard, «Female Terrorists in ISIS, al Qaeda and 21st Century Terrorism,» p. 8.

(67) Peresin and Cervone, Ibid., p. 498.

أما عن أمثلة توظيف النساء داخل داعش فقد تنوعت وبرزت إعلامياً بعض الأسماء مثل سجى الدليمي زوجة أبو بكر البغدادي زعيم التنظيم، التي أوكل إليها الإشراف على نقل الأموال للمقاتلين وتجنيد النساء وتزويجهن أعضاء داعش[68]. ومنهن أيضاً أقصى محمود الفتاة الإسكتلندية ذات الأصول الباكستانية التي التحقت بالتنظيم وتزوجت أحد مقاتليه وأطلقت على نفسها اسم أم ليث وكانت تدعو المسلمين عبر الإنترنت إلى استهداف الغرب بالعمليات الإرهابية[69].

2 ـ التطرف والمجتمعات الافتراضية للهوية

يتحدث توماس فريدمان عن أن الإنترنت ساعد مستخدميه عموماً على التمكين[70]. وعادةً ما تعلي الجماعات المتطرفة من الدوافع الخارجية لدى جمهورها المستهدف حينما تركز على صراعات مسلحة أو أفعال إبادة جماعية يكون ضحاياها ينتمون إلى نفس هوية الفرد المستهدف تجنيده. بل إن مُنظِّري تلك الجماعات يتحدثون عن واجب الفرد في الجهاد والدفاع عن أبناء أمته كفرض عين ينبغي عليه أداؤه[71]. ويصبح على الفتاة المسلمة المقيمة في الغرب مثلاً أن تهجر مجتمعها وترحل للأقاليم التي تسيطر عليها تلك الجماعات. وحتى وإن لم تقاتل فعليها أن تعيِّن إخوانها من الرجال في جهادهم[72]. يأتي ذلك في ظل توفير القنوات الفضائية والإنترنت منبراً لعرض مظالم الشعوب المسلمة عبر العالم والترويج لهوية مسلمة مشتركة ودور الغرب ـ تحت قيادة الولايات المتحدة ـ في اضطهاد تلك الشعوب[73]. لذلك يرى محللون أن داعش يستقطب شباباً مضطرباً من المسلمين أو ممن يؤمنون بقضية يرون أنها تستحق القتال من أجلها. وبالنسبة إلى أولئك الشباب الذين يفتقدون إحساساً قوياً بالهوية أو بالهدف في الحياة فإن خطاب داعش الراديكالي العنيف يبعث برسالة قوية ويقدم إجابات سهلة وحلولاً لمن يبحث عن الإجابات[74].

إن الأفراد الذين يتحولون إلى التطرف يكونون في بعض الحالات منفصلين عن مجتمعاتهم نتيجة إحساسهم بالاحتقار أو القهر. لذلك تقدم الشبكات الافتراضية لهم فرصاً للانخراط في مجتمع جديد.

---

(68) مندي، ««نساء «داعش»: من «جهاد النكاح» إلى تجنيد «الجهاديات»».

(69) «ISIS Female Fighters.. Most Dangerous Women in the World».

(70) Stevens and Neumann, *Countering Online Radicalisation: A Strategy for Action*, p. 11.

(71) Stern and Berger, «ISIS and the Foreign-Fighter Phenomenon».

(72) Hoyle, Bradford and Frenett, «Becoming Mulan? Female Western Migrants to ISIS,» p. 14.

(73) Michael Scheuer, «Al Qaeda’s Next Generation: Less Visible and More Lethal,» *Terrorism Focus*, vol. 2, no. 18 (2005), <http://jamestown.org/terrorism/news/article.php?issue_id=3481> (accessed 18 June 2015).

(74) Trianni and Katz, «Why Westerners Are Fighting for ISIS».

كما أن الأفراد الذين يتحولون إلى التطرف يكونون في بعض الحالات منفصلين عن مجتمعاتهم نتيجة إحساسهم بالاحتقار أو القهر. لذلك تقدم الشبكات الافتراضية لهم فرصاً للانخراط في مجتمع جديد. لكن في الوقت ذاته هناك حالات أخرى لأفراد كانوا نشطاء في مجتمعاتهم ـ ولديهم مهارات القيادة ـ ثم تحولوا إلى التطرف. لذلك ينبغي النظر على مستويات عديدة مع فهم لطبيعة المجتمعات واحترام تعدد الهويات والسلوكيات والخلفيات(75).

ينبغي ملاحظة أن أزمة الهوية وتحدياتها المرتبطة بها ليست بالقضية الجديدة في أوروبا. فالأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلدان الأوروبية في سبعينيات القرن العشرين دفعت تلك الدول إلى فرض القيود على دخول المهاجرين بل وعرضت على أولئك المهاجرين المقيمين بها تعويضات للعودة إلى بلادهم الأصلية لكن أغلبيتهم رفضوا في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية بموطنهم الأصلي. بل إن منهم من استقدموا زوجاتهم وأبناءهم أو رزقوا بأبناء لهم في بلد المهجر، وأضحى على هؤلاء الأطفال الالتحاق بالمدارس الغربية. تلك التحولات الاجتماعية التي شهدها ذلك العقد دفعت الباحثين إلى دراسة قضية التعليم والمواطنة(76).

تخلق شبكة الإنترنت بيئة اجتماعية جديدة تصبح فيها الآراء والسلوكيات المتطرفة أو الشاذة قابلة للتطبيع. ومع تآلف وتلاقي المتطرفين يتحوّل العالم الافتراضي إلى «غرفة صدى الصوت» بحيث تلقى الأفكار والمقترحات المتطرفة القدر الأكبر من التأييد والتشجيع.

يبدأ صراع الهويات لدى الطفل المولود بالمهجر لأبوين من أصول عربية أو إسلامية مبكراً عندما يتلقى في مدرسته قيماً لا تنسجم مع ما يتلقاه في البيت. فكثير من العائلات العربية على سبيل المثال جاءت من البادية ولم تحظ بمستوى تعليمي متقدم وانتقلوا إلى مدينة أوروبية وصلت فيها الحداثة إلى مراحل متقدمة. فالبيت قد يضع قيوداً صارمة في النقاش أو ما يمكن مشاهدته على التلفاز. وتلك القيود ربما لا يتفهمها أو يقبلها معلمو الطفل أو زملاؤه إذا ما ناقشها معهم بالمدرسة. فتظهر هنا أولى مشكلات المواطنة(77). وفي ظل تعارض تلك الهويات تستمر هذه الوضعية مع المراهق ليجد نفسه في فترة شبابه مضطراً إلى اختيار أحد النموذجين على حساب الآخر. فيصبح إما متمرداً على الهوية المفروضة في البيت ويظهر ذلك في طريقة ملبسه ومأكله وتحريفه لاسمه وصداقاته وابتعاده عن اللغة العربية، وإما أن يحاول البحث عن النموذج البديل عبر السعي لارتباط أكبر بالجالية سواء عبر الصداقات أو الزواج(78). لذلك يجد الشاب المنحدر من

---

(75) Fink [et al.], «Addressing the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon from a European Union Perspective,» p. 7.

(76) عبد الواحد أكمير، «العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطَنة،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 429 (تشرين الثاني/نوفمبر 2014)، ص 76.

(77) المصدر نفسه، ص 77 ـ 78.

(78) المصدر نفسه، ص 78 ـ 79.

أصول عربية في بلد أوروبي نفسه مدفوعاً للبحث عن الهوية البديلة وبخاصةٍ إذا ما شعر بإقصاء أقرانه له وعدم قبولهم إياه. هنا قد يلجأ الشاب إلى الدين الذي يتحول إلى نمط من التدين يرتبط بالمظهر سواء عبر اللحية أو الملبس. وفي ظل ضعف الثقافة الدينية لأغلب هؤلاء الشباب فإنهم ربما يقعون ضحية مواقع إلكترونية تشجعهم على التطرف[79].

تخلق شبكة الإنترنت بيئة اجتماعية جديدة تصبح فيها الآراء والسلوكيات المتطرفة أو الشاذة قابلة للتطبيع. ومع تآلف وتلاقي المتطرفين يتحول العالم الافتراضي إلى «غرفة صدى الصوت» بحيث تلقى الأفكار والمقترحات المتطرفة القدر الأكبر من التأييد والتشجيع[80]. تعني غرفة صدى الصوت تلك البيئة التي تنتقي مسبقاً الأفكار والآراء المماثلة لها وهي ليست بالظاهرة الجديدة[81]. بل تشكل تلك الظاهرة جزءاً من برمجة الأفراد المعرفية وسعيهم لهوية جماعة قوية[82]. لذلك ففي ظل حالة الاغتراب التي قد يشعر بها الفرد في دولة إقامته يصبح القبول الاجتماعي والدعم النفسي من العوامل المهمة لانضمام الشباب إلى الجماعات المتطرفة. بل إن الشاب أو الفتاة يبدأ في النظر إلى أصدقائه ـ ممن يشاركونه التفسيرات السلفية الجهادية وتفزعهم الحرب في سورية ـ في العالم الافتراضي على أنهم عائلته الجديدة[83]. لكن الأمر ربما ليس بذلك القدر من السهولة أو التبسيط التي قد يبدو عليها أحياناً بالنسبة إلى الجماعات المتطرفة؛ فهو لا يخلو من مخاطر تستوجب الحذر والحيطة عند اللجوء إلى استخدام شبكة الإنترنت.

رابعاً: الجماعات المتطرفة ومخاطر التجنيد عبر العالم الافتراضي

بالطبع ما قد تعدّه الجماعات المتطرفة خطراً أو تحدياً سيكون في المقابل يمثل فرصاً أو مميزات للدول التي تواجه تلك الجماعات، والعكس صحيح. ويمكن هنا التفرقة بين مجموعتين من المخاطر: **الأولى** تتعلق بالخصائص البشرية لمن تقوم تلك الجماعات بتجنيدهم؛ و**الأخرى** ذات طبيعة تقنية حيث ترتبط بالأساس بطبيعة العالم الافتراضي الذي تتم خلاله عملية التجنيد.

1 ـ مخاطر تتعلق بخصائص المجندين الجدد

رغم المزايا التي تحققها التنظيمات المتطرفة من استخدام النساء في عملياتها إلا أن هناك من المحاذير والصعوبات التي تجعلها أكثر تحوّطاً عند الاستعانة بهن. من تلك المحاذير ميل النساء

(79) المصدر نفسه، ص 81.

(80) Stevens and Neumann, *Countering Online Radicalisation: A Strategy for Action*, p. 12.

(81) R. Kelly Garrett, Dustin Carnahan and Emily K. Lynch, «Americans Don’t Live in Partisan News Echo Chambers,» London School of Economics: US Centre (14 October 2013).

(82) Alexander Ritzmann, «A Tribal Call to Arms: Propaganda and What PVE Can Learn from Anthropology, Psychology and Neuroscience,» *European Eye on Radicalization* (22 March 2018).

(83) Stern and Berger, «ISIS and the Foreign-Fighter Phenomenon».

عموماً إلى كثرة الحديث مقارنة بنظرائهن من الرجال وهو ما يعني إمكان انكشافهن أمنياً[84]. ربما يفسر ذلك لماذا أولى منشور الخنساء ـ المشار إليه سابقاً ـ اهتماماً أكبر لدور المرأة داخل الأسرة بحيث اعتبر أن جهادها عبر القتال يشترط له هجوم العدو على بلدها والحاجة إلى مزيد من المقاتلين لعدم كفاية الرجال، كما كان الحال ـ بحسب المنشور ـ في فلسطين والشيشان[85]. لذا يضيق داعش من خروج المرأة من بيتها ويسمح لها فقط حال سعيها لدراسة العلوم الدينية أو كونهن طبيبات أو مدرّسات، أو خرجت فتوى بالحاجة إلى النساء في الجهاد بعد تعرض بلادهن لخطر داهم[86].

يتضح مما سبق أيضاً أن الجماعات المتطرفة ربما تغير لغة خطابها للمرأة وتوظيفها لها حسب طبيعة جمهورها المستهدف وحسب السياق الاجتماعي الموجود به هؤلاء النسوة. فالمجتمع المحيط ربما يكون محافظاً ويرفض انخراط النساء في مثل تلك العمليات. ففي العراق على سبيل المثال يعاني داعش انغلاق المجتمع ومحافظته الشديدة، لذا يلجأ ربما إلى دول تتمتع المجتمعات فيها بقدر أكبر من الانفتاح ومن ثم يمكن التجنيد فيها عبر شبكات التواصل كما هو الحال بالسعي لتجنيد الفتيات من المغرب العربي[87]. لكن عندما تتعرض الجماعات لتضييق أمني من جانب السلطات الرسمية ويصبح اجتياز الرجال لنقاط التفتيش أمراً بالغ الصعوبة على خلاف النساء يصبح اللجوء للنساء أمراً حتمياً لتنفيذ تلك العمليات ويكون على الجماعات آنذاك مواجهة السخط الشعبي الناجم عن ذلك[88].

أما عن قضية الهوية وفشل بعض الدول الغربية في إدماج قطاعات من مسلميها أو استيعابهم داخل منظومة المواطنة فقد دفع أحياناً إلى دعم هوية جديدة ستعتبرها المجتمعات المسلمة بتلك الدول متطرفة لأنها تنسلخ عن أسرتها تماماً وتقدم النقيض من الإرهابي المتطرف لكن عبر دعم المثلية الجنسية أو الإلحاد على سبيل المثال. من ذلك ما تناوله موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) في أحد تقاريره في أيلول/سبتمبر 2015 عن قضية الإلحاد في المجتمعات المسلمة ببريطانيا. يبدأ التقرير بالحديث عن تضاعف أعداد الملحدين بين سكان إنكلترا وويلز في الفترة من 2001 حتى 2011. وهي الفترة التي قابلها زيادة أعداد المسلمين بنسبة 80 بالمئة لتصل إلى 2.7 مليون مسلم. لكن التقرير يشير إلى أن أعداد الملحدين بين هؤلاء المسلمين يصعب حصرها لأن كشف الملحد عن معتقده يجعله تحت التهديد أو عرضةً للتنكيل به[89]. ويسرد التقرير قصصاً لأفراد ملحدين ـ لا يذكرون أسماءهم الحقيقية خوفاً على حياتهم ـ يتحدثون عن هروبهم من أسرهم ويقدمون النصيحة لمن يريد التخلي عن ديانته.

---

(84) Speckhard, «Female Terrorists in ISIS, al Qaeda and 21st Century Terrorism,» p. 6.

(85) «رسائل من «داعش» تستهدف المرأة السعودية بالشحن العاطفي».

(86) Winter, «What ISIS Women Really Want».

(87) مندي، ««نساء «داعش»: من «جهاد النكاح» إلى تجنيد «الجهاديات»».

(88) Speckhard, «Female Terrorists in ISIS, al Qaeda and 21st Century Terrorism,» p. 5.

(89) «The Ex-muslims Britons who are Persecuted for Being Atheists,» BBC (28 September 2015), <https://www.bbc.com/news/magazine-34357047>.

لذا فقد بدا التقرير السابق كما لو كان دعماً لهؤلاء المرتدّين ودعوة إلى أقرانهم باتباع خطوات من سبقوهم. وما هي إلا بضعة أسابيع حتى تناولت هيئة الإذاعة الموضوع من جديد ولكن هذه المرة بنشر معلومات عمّا أطلق عليه مجلس مسلمي بريطانيا السابقين. وأعلن المجلس أن هدف تأسيسه هو الدفاع عن حق الأفراد في ترك الإسلام وانتقاده دون الخوف من التعرض لهم[90]. ثم في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ـ أي بعد نحو عامين من التقرير الأخير ـ عادت الهيئة لتتحدث عن مسلمين بريطانيين سابقين ارتدّوا عن الإسلام ويجوبون الولايات المتحدة للحديث عن تجربتهم[91]. ومع انتقال هؤلاء المسلمين السابقين إلى الولايات المتحدة تنتقل تقارير البي بي سي هي الأخرى فتخصص في شباط/فبراير 2018 تقريراً عن كيان شبيه بمجلس مسلمي بريطانيا السابقين أطلق عليه مسلمو شمال أمريكا السابقين. ويروي التقرير قصة مهد أُلاد، ذلك الشاب الصومالي الأصل والأمريكي الجنسية الذي فر من عائلته بكينيا بعد أن علمت والدته بكتابته مقالاً يظهر فيه سعادته بميوله الجنسية الشاذة وتخليه عن الإسلام. ثم يحكي كيف استطاع الشاب بمساعدة جماعة مسلمي شمال أمريكا السابقين الوصول إلى السفارة الأمريكية ومنها إلى نيويورك[92].

التطرف على الإنترنت ظاهرة شديدة الديناميـة حيث تلجأ الجماعات المتطرفة إلى المناورة لمنع التنظيمات التابعة للحكومات من تعقّبها وتتبّع مسارات اتصالاتها.

2 ـ مخاطر تتعلق بطبيعة العالم الافتراضي

تتيح بعض الدول للعامة إمكان إبلاغ الشرطة أو وحدات متخصصة عن محتوى أي مواقع يرون أنها تدعو إلى التطرف وتشجع على استخدام العنف. يشمل المحتوى المقاطع المصورة التي تحمل رسائل تمجيد للإرهابيين أو تحث الأفراد على ارتكاب أعمال عنف[93]. ولم يقتصر الأمر بالطبع على الدول الغربية، ففي كانون الثاني/يناير تبنت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي مقترحاً بإنشاء جيش إلكتروني خليجي تضمنته ورقة عمل عرضت بندوة حملت عنوان «مواجهة التطرف الفكري: الواقع والمأمول». ويقوم الجيش ـ حسب المقترح ـ بالتصدي للأفكار المتطرفة ومواقعها على شبكة الإنترنت[94].

(90) «Ex-Muslims Give Reasons They Left the Faith, Using a Hashtag,» BBC (1 December 2015), <https://www.bbc.com/news/blogs-trending-34975848>.

(91) Owen Amos, «Ex-Muslims: They Left Islam and Now Tour the US to Talk about It,» BBC (29 November 2017), <https://www.bbc.com/news/world-us-canada-42090104>.

(92) Owen Amos, «The American Who Fled «Gay Conversation» in Africa,» BBC (26 February 2018), <https://www.bbc.com/news/world-us-canada-43066082>.

(93) The House of Commons, Home Affairs Committee, «Counter-terrorism: Foreign Fighters, Nineteenth Report of Session 2014–2015,» (26 March 2015), p. 6.

(94) راشد صالح العريمي، «الجيش الإلكتروني الخليجي،» **الحياة**، 2017/2/5.

لكن التطرف على الإنترنت ظاهرة شديدة الدينامية حيث تلجأ الجماعات المتطرفة إلى المناورة لمنع التنظيمات التابعة للحكومات من تعقُّبها وتتبُّع مسارات اتصالاتها. فالمواقع التابعة للجماعات التي تنشر الأفكار المتطرفة تظهر فجأة ثم ما تلبث أن تغير من أشكالها كل فترة وأخيراً تختفي أو يبدو أنها اختفت عبر تغيير عنوانها على شبكة الإنترنت مع احتفاظها بنفس المحتوى تقريباً[95]. كما نجحت داعش في استخدام جيوب مخبأة في الإنترنت يصعب الوصول إليها ويطلق عليها «المناطق الداكنة» وذلك لتبادل المواد والاتصالات الجهادية. وتتصف بأنها شبكة متعددة الطبقات تخفي أصول الرسائل والملفات وتستطيع تشفير جميع عناوين الإنترنت[96].

إن صعوبة التعرف إلى هويات من يتعامل عبر الإنترنت تمنح أعضاء الجماعات المتطرفة قدراً من الحرية في العمل من دون رصد هوياتهم الحقيقية، غير أن تلك الخاصية قد تصبح ضدهم إذا ما دخل إلى عالمهم الافتراضي أحد رجال الاستخبارات من دون التعرف إلى هويته.

من المشكلات التي تواجه الحكومات أيضاً الاتهامات بأن آليات الرقابة على وسائل التواصل لتتبع الجماعات المتطرفة تؤدي على المدى الطويل إلى قمع الحريات، وهو ما تقوم به الحكومات الاستبدادية تحت ذريعة حماية الأمن القومي ومكافحة الإرهاب والتطرف[97]. من أمثلة ذلك قيام الرئيس السابق لزيمبابوي روبرت موغابي بإنشاء وزارة «الأمن السيبراني ورصد والتعامل مع التهديدات» في تشرين الأول/أكتوبر 2017، وكان الهدف المعلن لتلك الوزارة هو التعامل مع السلوكيات المسيئة وغير القانونية في الفضاء الإلكتروني. وصرح المتحدث الرسمي باسم موغابي آنذاك أن الوزير المختص قد تم تكليفه من الرئيس بدراسة كيف نجحت دول مثل الصين وكوريا الشمالية في صوغ تشريعات تستهدف الإرهاب السيبراني والعمل على تطبيق تلك الآليات بالبلاد[98].

يضاف إلى ذلك أنه من الصعب نسبياً فرض الرقابة على كل أشكال المواد التي تبثها الجماعات المتطرفة، وبخاصة أن كثيراً من تلك المواد لا تعد غير قانونية بشكل مباشر. وبتطور تقنيات الإنترنت تزداد صعوبة المراقبة[99]. لكن إذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي تتيح لأعضاء التنظيمات المتطرفة الجدد نشر يومياتهم والترويج لعقيدة التنظيم إلا أنها في الوقت ذاته تتيح للمراقبين والمحللين رصد سلوكيات هؤلاء الشباب والتعرف إلى أساليب تفكيرهم.

---

(95) Weimann, *Cyberterrorism: How Modern Terrorism Uses the Internet*, p. 2.

(96) ماهر فرغلي، «إعلام داعش... التواصل من أجل التجنيد،» في: مجموعة باحثين، **منصات الميديا الجديدة والعنف المقدس**، ص 193.

(97) Weimann, Ibid., p. 12.

(98) «Mugabe Explains Functions of Cyber Security Ministry,» *Daily News*, 11/10/2017, <https://www.dailynews.co.zw/articles/2017/10/11/mugabe-explains-functions-of-cyber-security-ministry>.

(99) The House of Commons, Home Affairs Committee, «Counter-terrorism: Foreign Fighters, Nineteenth Report of Session 2014–2015,» p. 6.

صحيح أن صعوبة التعرف إلى هويات من يتعامل عبر الإنترنت تمنح أعضاء الجماعات المتطرفة قدراً من الحرية في العمل من دون رصد هوياتهم الحقيقية، غير أن تلك الخاصية قد تصبح ضدهم إذا ما دخل إلى عالمهم الافتراضي أحد رجال الاستخبارات من دون التعرف إلى هويته. وإدراكاً منهم لخطورة تلك المسألة أضحى أعضاء تلك الجماعات أكثر حذراً ويحاولون قدر الإمكان التحوّط عبر السعي لاختبار صدق أولئك الذين ينخرطون في نقاشاتهم[(100)].

خاتمة

يمكن القول إن ظهور الإرهاب في مجتمعٍ ما تتحكم فيه مجموعة من العناصر التي تشكل مزيجاً خاصاً: العنصر **الأول** هو جماعة لها هدف سياسي تسعى لتحقيقه عبر الإرهاب؛ و**الثاني** أيديولوجيا ترى الإرهاب عملاً مبرراً ومطلوباً؛ و**الثالث** دعم اجتماعي للإرهاب ربما لا يتحقق مجتمعياً عبر الأشخاص المحيطين بالجماعة ولكن يكفله لهم العالم الافتراضي؛ و**أخيراً** تتفاعل تلك العوامل جميعاً مع دوافع الفرد وتقبله للأفكار المتطرفة[(101)]. لذلك قدم الإعلام الجديد وشبكة الإنترنت عموماً للتنظيمات المتطرفة وجمهورها المستهدف ما يلبي حاجات الطرفين. فالأولى انتهزت الفرصة التي قدمتها الإنترنت عبر توفير فضاء إلكتروني استطاعت تلك التنظيمات من خلاله أن تكسب المؤيدين، وتجند المزيد من الأعضاء، وتجمع المعلومات، ويتواصل أعضاؤها، وتنشر دعايتها، وتشن حرباً نفسية على أعدائها. في المقابل أتاحت غرف المحادثة والمنتديات وصفحات الفيسبوك وحسابات تويتر المجال لأفراد يعاني أغلبهم الانعزال أو اضطراب علاقاتهم بمجتمعاتهم في ظل شعورهم بالاغتراب داخله لأسبابٍ شتى، ومن ثم نجحت الجماعات المتطرفة في كسب تعاطفهم بعدما خلقوا لأنفسهم هويات متخيّلة في الواقع الافتراضي. لكن مع ملاحظة أن هناك أيضاً أمثلة لأفراد قادهم التطرف إلى وجهة أخرى مغايرة وهي الابتعاد من الإسلام تماماً فألحدت لكنها وجدت الدعم من جماعات وتنظيمات خارج مجتمعاتها المسلمة في الغرب.

اتسمت معالجة بعض قضايا المسلمين في أوروبا بالسطحية أحياناً. فالتعامل مع قضية كالحجاب ـ على سبيل المثال ـ أدى إلى تكريس الاختلافات في المجتمع؛ حيث اعتبر الحجاب معادياً للتقدم ومناهضاً للعلمانية رغم أن ليست كل من ترتديه تعارض العلمانية، وأضحى رمزاً للمهاجر وإن كانت من ترتديه مواطنة ذات أصول أوروبية[(102)]. لذلك ينبغي الحذر من أن تصنع الدولة لنفسها العدو. فالنظر إلى المسلم على أنه مشروع إرهابي أو إرهابي محتمل يعزز فرص اغتراب ذلك المواطن داخل الدولة. ولعل ذلك ما انتبهت إليه بعض دول أوروبا؛ فعلى الرغم من تعرض بلجيكا لعدة هجمات إرهابية إلا أن دراسة أجرتها إحدى الجامعات البلجيكية حذرت من

---

(100) Charles Graham, «Terrorism.com: Classifying Online Islamic Radicalism as a Cybercrime,» *Small Wars Journal*, 21/10/2013.

(101) Speckhard, «Female Terrorists in ISIS, al Qaeda and 21st Century Terrorism,» p. 3.

(102) أكمير، «العرب الأوروبيون: الهوية والتربية والمواطَنة،» ص 87.

التعاطي الإعلامي المتسرع مع الهجمات واختلاف التغطية الإعلامية لتلك الهجمات التي يرتكبها المسلمون عن تلك التي يرتكبها غير المسلمين[103].

يظل من التحديات التي تواجه حكومات الدول الأوروبية كيفية اقناع الشباب الأوروبي بالامتناع عن الانضمام للتنظيمات المتطرفة وتبنّي أفكارها من ناحية، وكيفية التعامل مع العائدين من تلك التنظيمات بعد أن أدركوا خطورتها وأنهم قد خُدعوا. فإن كانت الحالة الثانية قد يقبل فيها الأفراد ما تقدمه لهم الدولة من محاولة إعادة إدماجهم بالمجتمع فإن الحالة الأولى قد تحتاج فيها مؤسسات الدولة ـ التي ربما لا يكون هؤلاء الأفراد على وئام معها أو لا يثقون فيها بشكل كامل ـ إلى الاستعانة بالمنظمات غير الرسمية التي تدرك الطريقة التي يفكر بها أولئك الشباب. كما أن القبض على مرتكب العمل الإرهابي لا يعني التخلص من العدو، وإنما العدو الحقيقي في تلك الحرب التي تخوضها الدولة في الواقع الافتراضي هو المحرض على تلك الأفعال الذي ربما يظل طليقاً يبحث عن ضحية جديدة.

أخيراً ينبغي القول إنه لا توجد وصفة معدة سلفاً وصالحة للتطبيق في كل الدول. فعلى الدولة أن ترى مَواطن الخلل؛ سواء في سياساتها الاجتماعية والإدماجية أو في أنظمتها التعليمية أو التوظيفية أو القانونية وغيرها، لتقطع الطريق على الجماعات التي تجد تربةً خصبةً لنشر أفكارها في عقول أولئك الشباب الذين ربما فقدوا الثقة في مؤسسات الدولة أو شعروا بالتهميش واضطروا إلى الانعزال عن أقرانهم □

(103) «دراسة بلجيكية تحذر من خطورة الربط بين الإرهاب والمسلمين في وسائل الإعلام،» **الشرق الأوسط**، 2017/5/21.

المواقع الإخبارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد: تجربة دولة الكويت

أنور عبد الوهاب الجزاف(*)

باحث في علوم الإعلام والاتصال ـ الكويت.

مقدمة

للإعلام الإلكتروني دور مهم، فهو نظام اتصالي فرضته معطيات الحتمية التكنولوجية، والضغوط نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي، والكشف عن الفساد، والشفافية في نقل الخبر، واتساع مستوى حرية الطرح، وهو ما حوّل الإعلام إلى شبكة إتصال تفاعلية متشابكة سريعة جداً. فقد جعلت التكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيرية تتسم بالطابع الدولي أو العالمي بسرعة نقل الخبر وتداوله، وشبكة المعلومات والإنترنت وتطور التكنولوجيا وتزايد تطبيقاتها في مجال الإعلام. وساهم الاتصال في ظهور نوع جديد من الإعلام وهو الإعلام الإلكتروني المقروء والمسموع، الذي يعتبر بحق ظاهرة إعلامية حديثة، وبما يتميز به من سرعة الانتشار والوصول إلى شريحة كبيرة من الجماهير وخلال فترة زمنية قصيرة وبأقل تكلفة مقارنة مع الوسائل التقليدية، وبات يشكل نافذة مهمة لنشر المعلومات والبيانات والحصول عليها، ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية بمعالجة القضايا الحساسة. وبات واضحاً أن الإعلام الإلكتروني فرض واقعاً مختلفاً على الصعيد الإعلامي، والاقتصادي، والسياسي، وهو لا يعد تطويراً لوسائل الإعلام التقليدية وإنما هو بحد ذاته وسيلة إعلامية من خلالها انتشرت الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية.

• **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في دور المواقع الإخبارية الكويتية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية بمعالجتها لقضايا الفساد بدولة الكويت، وخاصه ما ترتب عليه مؤخراً بحصول دولة الكويت على تصنيف مرتفع بالفساد بحسب مؤشر مدركات الفساد

(*) البريد الإلكتروني: dr.anwaraljazaf@gmail.com.

الدولية. ففي عام 2016 تخلفت الكويت 20 مركزاً في مؤشر مدركات الفساد، أي من المركز الـ 55 إلى المركز الـ 75، وفي عام 2018 تخلفت 10 مراكز أخرى إلى المركز الـ85، محققة 39 نقطة من أصل 100، لتصبح خامسة في مستوى الفساد على نطاق دول الخليج العربي، والثانية على المستوى العربي وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر في 22 شباط/فبراير 2018[1].

فالكويت تختلف عن سائر الأقطار الخليجية بأن هناك من يتابع ويراقب من خلال مجلس الأمة[2] وديوان للمحاسبة، وهيئة لمكافحة الفساد (نزاهة). وفي خطوة واسعة نحو الشفافية والإعلان على التجاوزات صدر بيان وافٍ ورسمي من جانب وزير العدل وجهه إلى رئيس مجلس الأمة وزع على الصحف الرسمية يؤكد وجود 181 قضية اعتداء على المال العام بتكلفة وقدرها 2.4 مليار دينار كويتي[3].

ومن منطلق ظهور المواقع الإخبارية الإلكترونية في توقيتات متزامنة نقل بها الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة، وأعطى مستخدميه فرصاً أكبر للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا قيود ولا رقابة إلا على نحوٍ نسبي محدود[4].

تعالج الدراسة مشكلة دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في الكويت بمعالجة قضايا الفساد، ومعرفة الأدوار الإصلاحية من خلال نشر ومعالجة كل ما يخص الفساد، وتركز مشكلة الدراسة أيضاً على دور هيئة مكافحة الفساد في الكشف عن قضايا الفساد وإرساء قيم الشفافية عبر وسائل الإعلام ومدى ثقة المواطن بهيئة مكافحة الفساد.

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1 ـ التعرف إلى مقياس اتجاهات الجمهور نحو المواقع الإخبارية بما يتعلق بمعالجتها لقضايا الفساد.

2 ـ التعرف إلى مدى تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد.

3 ـ التعرف إلى أهم قضايا الفساد التي تحظى بأهتمام عيِّنة الدراسة.

4 ـ التعرف إلى مستوى تأثر الحرية الإعلامية عند تتناولها لقضايا الفساد.

5 ـ التعرف إلى مدى مساهمة المواقع الإخبارية في تنمية وعي الجمهور بظاهرة الفساد.

6 ـ التعرف إلى أهداف اعتماد الجمهور على المواقع الإخبارية الإلكترونية بما يخص قضايا الفساد.

---

(1) **تقرير منظمة الشفافية الدولية 2018.**

(2) **البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع: الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

(3) وزارة العدل، بيان رسمي، منشور بصحيفة **النهار** الكويتية، 2018/6/24.

(4) خالد وليد محمود، **شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغيير في العالم العربي** (بيروت: دار مدارك للنشر، 2011).

7 ـ التعرف إلى مدى متابعة قضايا الفساد التي تقدمها المواقع الإخبارية الإلكترونية.

8 ـ التعرف إلى دور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) في محاربة الفساد بدولة الكويت.

9 ـ التعرف إلى أسباب تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2018.

- **تساؤلات الدراسة:** تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

أ ـ مقياس اتجاهات الجمهور نحو المواقع الإخبارية بما يتعلق بمعالجتها لقضايا الفساد.

ب ـ مدى تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد.

ج ـ أهم قضايا الفساد التي تحظى باهتمام عيِّنة الدراسة.

د ـ مدى مساهمة المواقع الإخبارية في تنمية وعي الجمهور بظاهرة الفساد.

هـ ـ أهداف اعتماد الجمهور على المواقع الإخبارية الإلكترونية بما يخص قضايا الفساد.

و ـ مدى المتابعة لقضايا الفساد التي تقدمها المواقع الإخبارية الإلكترونية.

ز ـ هل تتأثر الحرية الاعلامية من تناولها لقضايا الفساد.

ح ـ ما دور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) في مواجهة ومحاربة الفساد.

ط ـ ما أسباب تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد2018.

- **فرضيات الدراسة:** تطرح الدراسة أربع فرضيات هي التالية:

(1) توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تأثير انتماءات وتوجهات ملّاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وتحيّز المواقع الإخبارية الإلكترونية في عرضها لقضايا الفساد.

(2) توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وقدرة هذه المواقع الإخبارية على مساعدة القارئ في تفسير الأحداث والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد.

(3) توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد ومصداقية هذه المواقع في طرح ومعالجة قضايا الفساد.

(4) توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

• **الإجراءات المنهجية للدراسة**

نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة ومنهجها إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص معيَّنة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأحداث[5]. وقد استُخدم منهج المسح بشقية الوصفي والتحليلي.

مجتمع الدراسة: يضم مجتمع الدراسة العاملين في الوزارات الحكومية بدولة الكويت والمؤسسات الإعلامية والعاملين في الصحف الكويتية ووكالة الأنباء الكويتية.

عيِّنة الدراسة: اختيرت مفردات عيِّنة الدراسة بأسلوب العيِّنة العشوائية البسيطة، كعيِّنة ممثلة لمجتمع الدراسة لغايات الحصول على البيانات المتعلقة بأهداف وتساؤلات الدراسة.

وتم تطبيق الدراسة على 150 مفردة موزعة على مختلف الوزارات الحكومية والعاملين في الصحف والمؤسسات الإعلامية.

• **أداة جمع البيانات**

صحيفة الاستبانة: تعرف بأنها أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد من طريق استمارة يعبئها المستجيب[6].

وقد استجاب الباحث لاقتراحات المحكّمين حول الاستبانة، وتمثلت بمجموعة من الملاحظات أخذ الباحث بها جميعاً، وأُجريت التعديلات المطلوبة لتأخذ الاستبانة الشكل النهائي للتطبيق، وقد قُسّمت صحيفة الاستبانه إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: يحتوي على معلومات ديمغرافية خاصة لعيِّنة الدراسة.

القسم الثاني: يحتوي على أسئلة متعلقة بقياس اتجاهات الجمهور نحو المواقع الإخبارية.

ـ **القسم الثالث**: مقياس ثقة عيِّنة الدراسة بمساهمة ودور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بمواجهة ومحاربة الفساد.

ـ **القسم الرابع:** أسئلة تتعلق بأهداف وتساؤلات وفرضيات الدراسة.

• **صدق الأداة وثباتها**

صدق الأداة: استخدام الباحث معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود الاستبانة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه، وهي موضحة في الجداول التالية:

---

(5) سمير حسين، **بحوث الأعلام**، ط 2 (القاهرة: عالم الكتب، 2006).

(6) منال هلال مزاهرة، **بحوث الأعلام الأسس والمبادئ** (عمّان: كنوز المعرفة للنشر، 2011)

الجدول الرقم (1)

قيم معاملات ارتباط بيرسون كمؤشرات صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور اتجاهات الجمهور نحو المواقع الإخبارية الإلكترونية

الرقم	العبارة	معامل ارتباط بيرسون
1	المواقع الإخبارية الإلكترونية الخاصة أفضل من الوسائل الإعلامية الحكومية في تناول قضايا الفساد.	0.323(**)
2	تتحاشى المواقع الإخبارية الإلكترونية ذكر أسماء المتورطين بقضايا الفساد.	0.282(*)
3	تتأثر الحرية الإعلامية للمواقع الإخبارية الإلكترونية عند معالجتها لقضايا الفساد.	0.202(*)
4	تؤثر انتماءات وتوجهات ملّاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد.	0.362(**)
5	المواقع الإخبارية الإلكترونية تقدم أفضل ما لديها للتوعية من ظاهرة الفساد.	0.662(**)
6	المواقع الإخبارية الإلكترونية متحيِّزة وغير شفافة في عرضها لقضايا الفساد.	0.641(**)
7	تقدم المواقع الإخبارية الإلكترونية مضمون ضعيف وغير مدعم بحقائق وإحصاءات عن حجم الفساد.	0.595(**)
8	تساعد المواقع الإخبارية الإلكترونية القارئ في تفسير الأحداث والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد.	0.607(**)
9	تساعد المواقع الإخبارية الإلكترونية على إطلاع الرأي العام على ما يطرح بالمواقع الأخرى عن قضايا الفساد.	0.596(**)
10	تعرض المواقع الإخبارية الإلكترونية الوقائع والأحداث المتعلقة بالفساد بموضوعية وتوازن	0.495(**)
11	تمتاز بضعف الصدقية والموضوعية في طرح ومعالجة قضايا الفساد المواقع الإخبارية الإلكترونية.	0.713(**)
12	مجهولية مصادر المعلومات والأخبار الواردة بالمواقع الإخبارية الإلكترونية عن قضايا الفساد.	0.281(*)

(*) الارتباط دال إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$).

(**) الارتباط دال إحصائياً عند ($\alpha = 0.01$).

يتبين من الجدول الرقم (1) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون لجميع العبارات كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه لقيم تعد مؤشرات على أن العبارات ذات صدق الاتساق الداخلي مقبول لأغراض الدراسة الحالية.

الجدول الرقم (2)

قيم معاملات ارتباط بيرسون كمؤشرات صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور دور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بمواجهة ومحاربة الفساد

الرقم	العبارة	معامل ارتباط بيرسون
1	تعالج قضايا الفساد بشكل سطحي وغير مؤثر.	0.530(**)
2	انخفاض صدقيتها في التعامل مع وسائل الإعلام.	0.453(**)
3	تُطبق القانون على الجميع دون تمييز.	0.473(**)
4	تعمل وفق استراتيجيات عمل واضحة ترتبط بمستوى عالٍ من الجودة والشفافية.	0.648(**)
5	تتواصل مع الجمهور عبر القنوات المختلفة والمتنوعة بسهولة	0.362(**)
6	تلتزم باداء واجباتها نحو مجتمعاتها بالحد والكشف عن قضايا الفساد والمفسدين	0.601(**)
7	تُميز بين فئة وأخرى بالكشف والتشهير عن قضايا الفساد.	0.671(**)
8	تُطبق إجراءات المساءلة والمحاسبة دون تمييز أو تفرقة.	0.709(**)
9	تحرص على تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد.	0.529(**)
10	تتخذ تدابير وقائية كافية لحماية المبلغين عن قضايا الفساد.	0.679(**)
11	ساهمت في خفض قضايا الفساد بشكل ملموس.	0.686(**)
12	التوظيف وتقلد المناصب الإشرافية في هيئة مكافحة الفساد يتم وفق القانون والكفاءة.	0.496(**)
13	تنشر كل المعلومات والبيانات عن القضايا المتعلقة بالفساد على صفحاتها عبر الموقع الإلكتروني.	0.456(**)
14	توجد ثقة من المواطنين بدور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)	0.568(**)

(*) الارتباط دال إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$).

(**) الارتباط دال إحصائياً عند ($\alpha = 0.01$).

تبين نتائج الجدول الرقم (2) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون لجميع العبارات كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه القيم تعد مؤشرات على أن العبارات ذات صدق الاتساق الداخلي مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

ثبات الأداة: قام الباحث بالتأكد من مدى ثبات الاستبانة، وأن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها أكثر من مرة على الأشخاص ذاتهم، وذلك من خلال استخراج معامل الثبات. كما اعتمد الباحث على التناسق الداخلي بين عناصر وفقرات الاستبانة، ومن ثّم بيّنت درجة جيدة من الثبات، وتراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ ما بين 0.78 و0.84، وهي نسبة ثبات جيدة، الأمر الذي يعزز ثبات وإمكان التطبيق الميداني.

• **المعالجة الإحصائية للبيانات:** بعد الانتهاء من جمع البيانات الدراسة الميدانية، تم ترميز البيانات وإدخالها في الحاسب الآلي، ثم معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج «الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية»، وتم اللجوء إلى المعاملات والاختبارات الإحصائية التالية في تحليل بيانات الدراسة: التكرارات البسيطة والنسب المئوية ـ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ـ معامل ارتباط بيرسون للعلاقة الخطية بين متغيرين، ولدراسة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيرين من المتغيرات الاسمية اختبار كا^2.

• **مقاييس الدراسة المستخدمة**

مقياس اتجاهات الجمهور وإشباعاتهم نحو استخدام المواقع الإخبارية بما يتعلق بمعالجتها لقضايا الفساد: يتكون هذا المقياس من مجموعة من الأسئلة حول الإشباعات التي يستخلصها المبحوث من تناول المواقع الإخبارية لقضايا الفساد.

قياس ثقة الجمهور بدور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) في مواجهة ومحاربة الفساد: يتكون هذا المقياس من مجموعة من الأسئلة حول دور هيئة مكافحة الفساد بجهودها لمحاربة الفساد، ودورها في التوعية والتثقيف من ظاهرة الفساد.

• **نظرية الاستخدامات والإشباعات:** محور اهتمام نظرية الاستخدامات والإشباعات يتعلق بالفروق الفردية بين الجمهور وتأثيرها في استخداماتهم لوسائل الإعلام من أجل تحقيق إشباعات معينه تختلف من شخص إلى آخر. هذه النظرية أحدثت تحولاً في رؤية المتخصصين إلى جمهور وسائل الإعلام التي كانت تقول إن هذا الجمهور سلبي، وأنه يتلقى المضمون الإعلامي من دون تفاعل في انتقاء ما يريد وما يُشبع حاجاته من التعرض للوسيلة الإعلامية.

وعلى الرغم من أن الباحثين قد أسسوا لعلاقة تفاعلية جديدة بين الجمهور ووسائل الإعلام ظهرت في إثرها نظريات جديدة منذ الثمانينيات الميلادية من القرن المنصرم وما بعده، إلا أن نظرية الاستخدامات والإشباعات تبدو أكثر نظريات التأثير الإعلامي رسوخاً في عصر الإعلام الجديد، حيث الفضاء الممتلئ بالقنوات التلفزيونية، والإنترنت الذي يعرض الصحف الإلكترونية، والنسخ الإلكترونية من الصحف، وغير ذلك من سوق الرسائل الإعلامية تنتقي منها

ما تشاء، وتتفاعل مع ما تريد، وكل ذلك يتم وفق رغبات الجمهور وميولهم، والفروق الفردية بينهم. وبناء على ذلك، يمكن صوغ مفهوم عام لنظرية الاستخدامات والإشباعات على النحو التالي:

استخدامات الجمهور لوسائل الإعلام للبحث عن إشباعات في الرسالة الإعلامية ويتحكم في ذلك عوامل الفروق الفردية بين الجمهور.

هذا المفهوم يتضمن العناصر الأساسية التي بُنيت عليها الدراسات الإعلامية التي تناولت النظرية وهي:

1 ـ **الاستخدامات:** ويعني ذلك أن الجمهور هو الذي يستخدم الوسيلة الإعلامية، وليس العكس. فهو الذي يشاهد المضمون الإعلامي، أو يقرأه، أو يسمعه، وكل ذلك يتم بإرادته واختياره.

2 ـ **الفروق الفردية:** وهي الاختلافات الفردية التي تكون بين الجمهور. وهي إما أن تكون فروقاً شخصية، مثل العمر، والجنس، والمستوى الاجتماعي، والتفاوت الاقتصادي، والتباين التعليمي، وإما أن تكون فروقاً في الميول والاتجاهات بين الجمهور، كالفروق السياسية والثقافية وغيرها.

هذه الفروق الشخصية والاختلافات في الميول والاتجاهات بين فئات الجمهور تؤثر إلى حد كبير في طبيعة المضمون الذي يتعرضون له، ونوع الرسالة الإعلامية التي يبحثون عنها.

3 ـ **الإشباعات:** هي النتيجة التي يتلقاها الجمهور من مضمون وسائل الإعلام استجابة لحاجاته ودوافعه من التعرض لهذه الوسائل، إذ الجمهور له دوافع وحاجات من تعرضه الانتقائي لوسائل الإعلام، ويبحث عن إشباعات لهذه الدوافع وتلك الحاجات. وهذه الإشباعات تكون إما كلية وإما جزئية، فإذا كانت الإشباعات متحققة فهي كلية، وإذا كانت ناقصة فهي جزئية[7].

• **مصطلحات الدراسة**

الفساد: تعرف «منظمة الشفافية الدولية» الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة. وهذا لا يتضمن فقط المكاسب المالية لكن أيضاً المكاسب غير المادية، مثل تعزيز السلطة السياسية. وتشير معظم تعريفات الفساد إلى سوء استخدام السلطة أو الوظيفة أو المنصب لتحقيق مكاسب فردية[8].

---

(7) محمد بن سعود البشر، **نظريات التأثير الإعلامي** (الرياض: العبيكان للنشر، 2014).

(8) جورج كلاس وعلي رمال، **الصحافة الإصلاحية دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد** (بيروت: المركز اللبناني للتربية المدنية، 2012).

الإعلام الإلكتروني: وسائل نقل المعلومات للجمهور من طريق شبكات الإنترنت بأشكاله المختلفة والمتعدده[9].

الشفافية: وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر، إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات بحيث تكون متاحة للجميع. كما أنها وجود قنوات مفتوحة بين أصحاب المصلحة من المواطنين والمسؤولين في الدولة[10].

المواقع المتخصصة: هي مواقع ذات أهمية كبيرة لزوارها كونها تقدم المعرفة المتجددة والمعلومة المحدثة في سياق تخصصي[11].

المواقع الإخبارية: هي التي تقدم الأحداث وآخر الأخبار من موقع الحدث، وتهتم بالخبر الصحافي حين حدوثه وتجدد هذه المواقع، وتحدِّث أخبارها في ضوء المستجدات التي تحدث بالعالم[12].

أولاً: نتائج الدراسة الميدانية

1 ـ خصائص عيِّنة الدراسة

تكونت عيِّنة الدراسة من 150 مبحوثاً تم اختيارهم بطريقة عشوائية، حيث يوضح الجدول الرقم (3) خصائص العيِّنة حسب متغيرات الجنس، والعمر، وجهة العمل، والمستوى التعليمي.

يتبين من الجدول الرقم (3) وجود ارتفاع في نسبة الذكور في عيِّنة الدراسة التي بلغت 66.0 بالمئة، وبلغت نسبة الذكور 34.0 بالمئة، ويتضح من النتائج أن فئة العمر «30 ـ 39 سنة» شكلت أعلى نسبة من عيِّنة الدراسة وبلغت 46.0 بالمئة. وفي ما يتعلق بمتغير جهة العمل، تظهر النتائج أن نسبة العاملين في الدوائر الحكومية بلغت 42.0 بالمئة، والعاملين في القطاع الخاص بلغت 25.3 بالمئة، كذلك بلغت نسبة العاملين في المؤسسات الإعلامية 32.7 بالمئة. وتظهر نتائج متغير المستوى التعليمي أن أغلبية عيِّنة الدراسة هم من حملة مؤهل بكالوريوس وبلغت 78.7 بالمئة.

---

(9) Marcel Danesi, *Dictionary Media and Communitcations* (New York: M.E. Sharpe Armonk, 2009).

(10) جمعية الشفافية الكويتية، **كُتّاب ضد الفساد** (الكويت: إصدارات جمعية الشفافية الكويتية، 2009).

(11) ياسر بكر، **الإعلام البديل** (القاهرة: مطابع حواس للنشر والتوزيع، 2010)

(12) السيد بخيت، **الصحافة والإنترنت** (القاهرة: العربي للنشر، 2000).

الجدول الرقم (3)

توزيع عيِّنة الدراسة حسب متغيرات نوع الجنس، والعمر، وجهة العمل، والمستوى التعليمي

المتغير	فئات المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نوع الجنس	ذكر	99	66.0
	أنثى	51	34.0
العمر	18 ـ 29	32	21.3
	30 ـ 39	69	46.0
	40 ـ 49	27	18.0
	50 ـ وما فوق	22	14.7
جهة العمل	دوائر حكومية	63	42.0
	القطاع الخاص	38	25.3
	مؤسسات إعلامية	49	32.7
المستوى التعليمي	ثانوي	19	12.7
	بكالوريوس	118	78.7
	دراسات عليا	13	8.7
المجموع		**150**	**100.0**

2 ـ المؤشرات التحليلية للدراسة الميدانية

تم التوصل إلى هذه النتائج بعد تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS:

أ ـ نتائج اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات العيِّنة، كما هو موضح في الجدول الرقم (4):

الجدول الرقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية

الرقم	العبارة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الترتيب
1	المواقع الإخبارية الإلكترونية الخاصة أفضل من الوسائل الإعلامية الحكومية في تناول قضايا الفساد.	2.820	0.532	4
2	تتحاشى المواقع الإخبارية الإلكترونية ذكر أسماء المتورطين بقضايا الفساد.	2.853	0.469	3
3	تتأثر الحرية الإعلامية للمواقع الإخبارية الإلكترونية عند معالجتها لقضايا الفساد.	2.860	0.492	2
4	تؤثر انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية على قرار النشر بما يخص قضايا الفساد.	2.867	0.459	1
5	المواقع الإخبارية الإلكترونية تقدم أفضل ما لديها للتوعية من ظاهرة الفساد.	1.980	0.815	11
6	المواقع الإخبارية الإلكترونية متحيزة وغير شفافة في عرضها لقضايا الفساد.	2.267	0.720	8
7	تقدم المواقع الإخبارية الإلكترونية مضموناً ضعيفاً وغير مدعم بحقائق وإحصائيات عن حجم الفساد.	2.113	0.747	10
8	تساعد المواقع الإخبارية الإلكترونية القارئ على تفسير الأحداث والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد.	2.560	0.680	6
9	تساعد المواقع الإخبارية الإلكترونية على إطلاع الرأي العام عما يطرح بالمواقع الآخرى عن قضايا الفساد.	2.573	0.659	5
10	تعرض المواقع الإخبارية الإلكترونية الوقائع والأحداث المتعلقة بالفساد بموضوعية وتوازن	1.827	0.621	12
11	تمتاز بضعف المصداقية والموضوعية في طرح ومعالجة قضايا الفساد المواقع الإخبارية الإلكترونية.	2.167	0.680	9
12	مجهولية مصادر المعلومات والأخبار الواردة بالمواقع الإخبارية الإلكترونية عن قضايا الفساد.	2.540	0.652	7
الدرجة الكلية		**2.271**	**0.292**	

تظهر نتائج الجدول السابق أن اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية جاءت بمتوسط حسابي 2.271 وانحراف معياري 0.292، وبناء على هذه النتيجة فإن الجمهور يحمل اتجاهات محايدة نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية.

وتظهر نتائج الجدول السابق أن أكثر اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية كانت «تؤثر انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية على قرار النشر بما يخص قضايا الفساد» بمتوسط حسابي 2.867 وانحراف معياري 0.459، تلاها في المرتبة الثانية «تتأثر الحرية الإعلامية للمواقع الإخبارية الإلكترونية عند معالجتها لقضايا الفساد» بمتوسط حسابي 2.860 وانحراف معياري 0.492، وفي المرتبة الثالثة «تتحاشى المواقع الإخبارية الإلكترونية ذكر أسماء المتورطين بقضايا الفساد» بمتوسط حسابي 2.853 وانحراف معياري 0.469، ثم «المواقع الإخبارية الإلكترونية الخاصة أفضل من الوسائل الإعلامية الحكومية في تناول قضايا الفساد» في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.820 وانحراف معياري 0.532، وجاءت «تساعد المواقع الإخبارية الإلكترونية في إطلاع الرأي العام عما يطرح بالمواقع الآخرى عن قضايا الفساد» في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 2.573 وانحراف معياري 0.659.

وتظهر نتائج الجدول السابق أن أقل اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية كانت «تعرض المواقع الإخبارية الإلكترونية الوقائع والأحداث المتعلقة بالفساد بموضوعية وتوازن» بمتوسط حسابي 1.827 وانحراف معياري 0.621، ثم «المواقع الإخبارية الإلكترونية تقدم أفضل ما لديها للتوعية من ظاهرة الفساد» بمتوسط حسابي 1.980 وانحراف معياري 0.815.

ب ـ نتائج ثقة عيِّنة الدراسة بمساهمة ودور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بمواجهة ومحاربة الفساد

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات العيِّنة، كما هو موضح في الجدول الرقم (5).

تظهر نتائج الجدول الرقم (5) أن ثقة الجمهور الكويتي بمساهمة ودور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بمواجهة ومحاربة الفساد جاءت بمتوسط حسابي 1.371 وانحراف معياري 0.308، وهذه النتيجة تشير إلى أن ثقة الجمهور الكويتي بمساهمة ودور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بمواجهة ومحاربة الفساد جاءت بدرجة قليلة.

الجدول الرقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لثقة عيِّنة الدراسة بمساهمة ودور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بمواجهة ومحاربة الفساد

الرقم	العبارة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الترتيب
1	تعالج قضايا الفساد بشكل سطحي وغير مؤثر.	2.667	0.620	2
2	انخفاض مصداقيتها في التعامل مع وسائل الإعلام.	2.447	0.729	3
3	تُطبق القانون على الجميع دون تمييز.	1.393	0.578	7
4	تعمل وفق استراتيجيات عمل واضحة ترتبط بمستوى عالٍ من الجودة والشفافية.	1.400	0.568	6
5	تتواصل مع الجمهور عبر القنوات المختلفة والمتنوعة بسهولة	2.107	0.829	4
6	تلتزم باداء واجباتها نحو مجتمعاتها بالحد والكشف عن قضايا الفساد والمفسدين	1.233	0.511	10
7	تُميز بين فئة وأخرى بالكشف والتشهير عن قضايا الفساد.	2.727	0.554	1
8	تُطبق إجراءات المساءلة والمحاسبة دون تمييز أو تفرقة.	1.247	0.517	9
9	تحرص على تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد.	1.813	0.854	5
10	تتخذ تدابير وقائية كافية لحماية المبلغين عن قضايا الفساد.	1.273	0.566	8
11	ساهمت في خفض قضايا الفساد بشكل ملموس.	1.227	0.480	11
12	التوظيف وتقلد المناصب الإشرافية في هيئة مكافحة الفساد يتم وفق القانون والكفاءة.	1.127	0.334	12
13	تنشر كل المعلومات والبيانات عن القضايا المتعلقة بالفساد على صفحاتها عبر الموقع الإلكتروني.	1.120	0.326	13
14	يوجد ثقة من قبل المواطنين بدور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)	1.093	0.335	14
الدرجة الكلية		**1.371**	**0.308**	

كما تظهر نتائج الجدول الرقم (5) أن أكثر عبارة تعبر عن رأي الجمهور الكويتي بمساهمة ودور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بمواجهة ومحاربة الفساد كانت «تُميِّز بين فئة وأخرى بالكشف والتشهير عن قضايا الفساد» بمتوسط حسابي 2.727 وانحراف معياري 0.554، تلاها في المرتبة الثانية «تعالج قضايا الفساد بشكل سطحي وغير مؤثر» بمتوسط حسابي 2.667 وانحراف معياري 0.620، وفي المرتبة الثالثة «انخفاض مصداقيتها في التعامل مع وسائل الإعلام» بمتوسط حسابي 2.447 وانحراف معياري 0.729، ثم «تتواصل مع الجمهور عبر القنوات المختلفة والمتنوعة بسهولة» في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.107 وانحراف معياري 0.829، وجاءت «تحرص على تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد» في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 1.813 وانحراف معياري 0.854.

وتظهر نتائج الجدول الرقم (5) أيضاً أن أقل عبارة كانت «يوجد ثقة من قبل المواطنين بدور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)» بمتوسط حسابي 1.093 وانحراف معياري 0.335، ثم «تنشر كل المعلومات والبيانات عن القضايا المتعلقة بالفساد على صفحاتها عبر الموقع الإلكتروني» بمتوسط حسابي 1.120 وانحراف معياري 0.326.

ج ـ أهم قضايا الفساد التي تحظى باهتمام عيِّنة الدراسة (يمكن اختيار أكثر من بديل):

تم حساب التكرارات والنسب المئوية، كما هو موضح في الجدول الرقم (6):

الجدول الرقم (6)

التكرارات والنسب المئوية لأهم قضايا الفساد التي تحظى باهتمام عيِّنة الدراسة

الرقم	الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	الفساد السياسي.	119	79.3
2	الفساد الاقتصادي.	30	20.0
3	الفساد الإداري.	62	41.3
4	الفساد الاجتماعي.	59	39.3

يتبين من الجدول الرقم (6) أن أهم قضايا الفساد التي تحظى باهتمام عيِّنة الدراسة هي «قضايا الفساد السياسي» وتحظى باهتمام ما نسبته 79.3 بالمئة منهم، تلاها قضايا الفساد الإداري في المرتبة الثانية وتحظى باهتمام ما نسبته 41.3 بالمئة من عيِّنة الدراسة، وجاءت قضايا الفساد الاجتماعي في المرتبة الثالثة وتحظى باهتمام ما نسبته 39.3 بالمئة من عيِّنة الدراسة، ثم قضايا الفساد الاقتصادي في المرتبة الرابعة التي تحظى باهتمام ما نسبته 20.0 بالمئة من عيِّنة الدراسة.

د ـ مدى مساهمة هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) في مواجهة ومحاربة الفساد من وجهة نظر العيِّنة

تم حساب التكرارات والنسب المئوية، كما هو موضح في الجدول الرقم (7):

الجدول الرقم (7)

التكرارات والنسب المئوية لمدى مساهمة هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) في مواجهة ومحاربة الفساد من وجهة نظر العيِّنة

الرقم	الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	لا تساهم	125	83.3
2	تساهم أحياناً	25	16.7
3	تساهم دائماً	0	0.0
المجموع		**150**	**100.0**

تظهر نتائج الجدول الرقم (7) أن ما نسبته 83.3 بالمئة من عيِّنة الدراسة قالوا إن هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) لا تساهم في مواجهة ومحاربة الفساد، فقط ما نسبته 16.7 بالمئة من عيِّنة الدراسة قالوا إن هذه الهيئة (نزاهة) تساهم أحياناً في مواجهة ومحاربة الفساد، في حين لم يشير أي فرد من العيِّنة إلى أن هذه الهيئة (نزاهة) تساهم دائماً في مواجهة ومحاربة الفساد.

هـ ـ أسباب تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2018 من وجهة نظر العيِّنة (يمكن اختيار أكثر من بديل). تم حساب التكرارات والنسب المئوية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول الرقم (8)

التكرارات والنسب المئوية لأسباب تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2018 من وجهة نظر العيِّنة

الرقم	الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	الأسباب السياسية	41	27.3
2	الأسباب الاقتصادية	8	5.3
3	الأسباب المتعلقة بضعف التشريع من قبل مجلس الأمة	83	55.3
4	الأسباب المتعلقة بضعف تطبيق قانون العقوبات والجزاءات	138	92.0
المجموع		**150**	**100.0**

يتبيَّن من الجدول الرقم (8) أن أكثر أسباب تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2018 من وجهة نظر العيِّنة هي «الأسباب المتعلقة بضعف تطبيق قانون العقوبات والجزاءات» بنسبة 92.0 بالمئة، تلاها في المرتبة الثانية «الأسباب المتعلقة بضعف التشريع من قبل مجلس الأمة» بنسبة 55.3 بالمئة، وجاءت الأسباب السياسية في المرتبة الثالثة بنسبة 27.3 بالمئة، ثم الأسباب الاقتصادية في المرتبة الرابعة بنسبة ضئيلة بلغت 5.3 بالمئة.

3 ـ الإجابة عن فروض الدراسة

أ ـ الفرض الأول

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وتحيز المواقع الإخبارية الإلكترونية في عرضها لقضايا الفساد. تم التحقق من صحة الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون، كما هو موضح في الجدول الرقم (9):

الجدول الرقم (9)

دلالة العلاقة الارتباطية بين تأثير انتماءات وتوجهات ملّاك المواقع الإخبارية الإلكترونية على قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وتحيز المواقع الإخبارية الإلكترونية في عرضها لقضايا الفساد

قيمة معامل الارتباط	ن	مستوى الدلالة
0.39(**)	150	0.01

(*) الارتباط دال إحصائياً عند (α = 0.05).

(**) الارتباط دال إحصائياً عند (α = 0.01).

يتبين من الجدول الرقم (9) وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وتحيز المواقع الإخبارية الإلكترونية في عرضها لقضايا الفساد (قيمة معامل الارتباط = 0.39)، وهذه النتيجة تشير إلى أنه كلما زاد مستوى تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد، زاد مستوى تحيز المواقع الإخبارية الإلكترونية في عرضها لقضايا الفساد.

ب ـ الفرض الثاني

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وقدرة هذه المواقع الإخبارية على مساعدة القارئ في تفسير الأحداث والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد. تم التحقق من صحة الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون، كما هو موضح في الجدول الرقم (10):

الجدول الرقم (10)

دلالة العلاقة الارتباطية بين تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية على قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وقدرة هذه المواقع الإخبارية على مساعدة القارئ في تفسير الأحداث والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد

قيمة معامل الارتباط	ن	مستوى الدلالة
−0.16(*)	150	0.01

(*) الارتباط دال إحصائياً عند (α = 0.05).

(**) الارتباط دال إحصائياً عند (α = 0.01).

يتبين من الجدول الرقم (10) وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائياً بين تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وقدرة هذه المواقع الإخبارية على مساعدة القارئ على تفسير الأحداث والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد (قيمة معامل الارتباط = 0.16)، وهذه النتيجة تشير إلى أنه كلما زاد مستوى تأثير انتماءات وتوجهات ملّاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد قلّت قدرة هذه المواقع الإخبارية على مساعدة القارئ على تفسير الأحداث والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد.

ج ـ الفرض الثالث

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد ومصداقية هذه المواقع في طرح ومعالجة قضايا الفساد.

تم التحقق من صحة الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون، كما هو موضح في الجدول الرقم (11):

الجدول الرقم (11)

دلالة العلاقة الارتباطية بين تأثير انتماءات وتوجهات ملاك المواقع الإخبارية الإلكترونية على قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وصدقية هذه المواقع في طرح ومعالجة قضايا الفساد

قيمة معامل الارتباط	ن	مستوى الدلالة
−0.18(*)	150	0.01

(*) الارتباط دال إحصائياً عند (α = 0.05).

(**) الارتباط دال إحصائياً عند (α = 0.01).

يتبين من الجدول الرقم (11) وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائياً بين تأثير انتماءات وتوجهات ملّاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وصدقية هذه المواقع في طرح ومعالجة قضايا الفساد (قيمة معامل الارتباط = 0.18–)، وهذه النتيجة تشير إلى أنه كلما زاد مستوى تأثير انتماءات وتوجهات ملّاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد قلّت صدقية هذه المواقع في طرح ومعالجة قضايا الفساد.

د ـ الفرض الرابع

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

4 ـ دلالة الفروق حسب متغير النوع

احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستُخدم اختبار ت، كما هو موضح في الجدول الرقم (12):

الجدول الرقم (12)

دلالة الفروق في اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية حسب متغير الجنس

الجنس	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	2.311	0.311	2.391	148	0.018
أنثى	2.192	0.235			

يتبين من الجدول الرقم (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية تعزى لمتغيَّر الجنس، وكانت الفروق لصالح الذكور.

أ ـ دلالة الفروق حسب متغير العمر

احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستُخدم اختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجدول الرقم (13):

الجدول الرقم (13)

دلالة الفروق في اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية حسب متغير العمر

العمر	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ف	درجات الحرية	مستوى الدلالة
18 ـ 29	2.372	0.173	3.897	3	0.010
30 ـ 39	2.208	0.312			
40 ـ 49	2.222	0.357			
50 ـ وما فوق	2.383	0.210			

يتبين من الجدول الرقم (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية تعزى لمتغير العمر، ويوضح الجدول الرقم (14) مصادر هذه الفروق حسب نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية:

الجدول الرقم (14)

مصادر الفروق حسب نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية وفقاً لمتغير العمر

المتوسطات الحسابية	العمر	18 ـ 29	30 ـ 39	40 ـ 49	50 ـ وما فوق
2.372	18 ـ 29				
2.208	30 ـ 39	*			*
2.222	40 ـ 49	*			*
2.383	50 ـ وما فوق				

يتبين من الجدول الرقم (14) أن اتجاهات ذوي العمر (18 ـ 29 سنة) وذوي العمر (50 سنة فما فوق) نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية كانت أكثر إيجابية مقارنة باتجاهات ذوي العمر (30 ـ 39 سنة) وذوي العمر (40 ـ 49 سنة).

ب ـ دلالة الفروق حسب متغير جهة العمل

احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستُخدم اختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجدول الرقم (15):

الجدول الرقم (15)

دلالة الفروق في اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية حسب متغير جهة العمل

جهة العمل	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ف	درجات الحرية	مستوى الدلالة
دوائر حكومية	2.190	0.181	4.531	2	0.012
القطاع الخاص	2.156	0.367			
مؤسسات إعلامية	2.397	0.322			

يتبين من الجدول الرقم (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية تعزى لمتغير جهة العمل، وكانت الفروق لصالح العمر ويوضح الجدول الرقم (16) مصادر هذه الفروق حسب نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية:

الجدول الرقم (16)

مصادر الفروق حسب نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية وفقا لمتغير جهة العمل

المتوسطات الحسابية	جهة العمل	دوائر حكومية	القطاع الخاص	مؤسسات إعلامية
2.190	دوائر حكومية			❊
2.156	القطاع الخاص			❊
2.397	مؤسسات إعلامية			

يتبين من الجدول الرقم (16) أن اتجاهات العاملين في المؤسسات الإعلامية نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية كانت أكثر إيجابية مقارنة باتجاهات العاملين في الدوائر الحكومية وفي القطاع الخاص.

ج ـ دلالة الفروق حسب متغير المستوى التعليمي

احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستُخدم اختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجدول الرقم (17)

الجدول الرقم (17)

دلالة الفروق في اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ف	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ثانوي	2.232	0.310	3.385	2	0.037
بكالوريوس	2.256	0.283			
دراسات عليا	2.468	0.294			

يتبين من الجدول الرقم (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، ويوضح الجدول الرقم (18) مصادر هذه الفروق حسب نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية:

الجدول الرقم (18)

مصادر الفروق حسب نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

المتوسطات الحسابية	المستوى التعليمي	ثانوي	بكالوريوس	دراسات عليا
2.232	ثانوي			*
2.256	بكالوريوس			*
2.468	دراسات عليا			

يتبين من الجدول الرقم (18) أن اتجاهات حملة مؤهل (دراسات عليا) نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية كانت أكثر إيجابية مقارنة باتجاهات حاملي مؤهل ثانوي وبكالوريوس.

ثانياً: أهم نتائج الدراسة

1 ـ أهم قضايا الفساد التي تحظى باهتمام عيِّنة الدراسة هي «قضايا الفساد السياسي» وتحظى باهتمام ما نسبته 79.3 بالمئة.

2 ـ أكثر أسباب تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2018 من وجهة نظر العيِّنة هي «الأسباب المتعلقة بضعف تطبيق قانون العقوبات والجزاءات» بنسبة 92.0 بالمئة.

3 ـ تظهر نتائج الدراسة أن ما نسبته 83.3 بالمئة من عيِّنة الدراسة قالوا إن هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) لا تسهم في مواجهة ومحاربة الفساد.

4 ـ يتبين من نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين تأثير انتماءات وتوجهات ملّاك المواقع الإخبارية الإلكترونية في قرار النشر بما يخص قضايا الفساد وتحيز المواقع الإخبارية الإلكترونية في عرضها لقضايا الفساد.

5 ـ تظهر نتائج الدراسة أن اتجاهات الجمهور نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد جاءت بمتوسط حسابي 2.271 وانحراف معياري 0.292، وبناء على هذه النتيجة فإن الجمهور يحملون اتجاهات محايدة نحو دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في مكافحة الفساد.

ثالثاً: التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

1 ـ العمل على تفعيل البنود القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد وتطبيق قانون العقوبات والجزاءات الكويتي بصورة حازمة.

2 ـ أن يقوم مجلس الأمة بدوره بصورة أكثر فاعلية في ما يتعلق بسن التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.

3 ـ أن تؤدي المواقع الإخبارية الإلكترونية دوراً فعّالاً وحيادياً في كشف ومواجهة الفساد.

4 ـ أن تلتزم هيئة مكافحة الفساد بأداء واجباتها نحو مجتمعاتها بصورة أكثر فاعلية □

جدل الدين والسياسة في لغة الإسلاميين المغاربة: الحركة من أجل الأمة والبديل الحضاري أنموذجاً

محمد الشيخ بانن(*)

دكتور في الحقوق، وحدة التكوين والبحث في القانون الدستوري
وعلم السياسة، جامعة القاضي عياض، مراكش ـ المغرب.

مقدمة

شكّل الوضع المأزوم، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ثم ثقافياً، الذي شهدته دول عربية ـ إسلامية متعددة منذ منتصف السبعينيات، دافعاً قوياً لظهور عدة جماعات إسلامية، استهدفت في بداية تشكلها تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي القائم، وذلك من خلال السعي إلى هدمه وإقامة أنماط أخرى بدلاً منه، تتفق والتصورات السياسية والأيديولوجية التي تتبناها هذه الجماعات، والتي يبقى الدِّين القاسم المشترك بينها، بوصفه صيغة من صيغ الوعي الاجتماعي.

ففي المغرب مثلاً يعود ظهور هذه الجماعات إلى مرحلة الحرب الباردة، وبخاصة مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، حيث كانت متحالفة بشكل مباشر أو غير مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء مواجهتها مع الاتحاد السوفياتي وباقي التيارات الوطنية واليسارية في مختلف بلدان العالم وبخاصة في شمال أفريقيا. ففي المغرب ناهض الإسلام السياسي التيارات اليسارية ولم يقف ضد النظام القائم، الذي وجده قريباً من منطلقاته المرجعية[1].

هذا، وقد شكل تنظيم الشبيبة الإسلامية بزعامة عبد الكريم مطيع، الذي ظهر سنة 1969[2]، بوصفه تعبيراً عن تجربة الإسلام السياسي الناشئ آنذاك، والذي حصل على الترخيص القانوني

(*) البريد الإلكتروني: banane73@gmail.com.

(1) لخضر فراط، **جماعة العدل والإحسان: من العصيان المدني إلى التطرف** (بروكسل: منشورات دار إيمازيغن، 2006)، ص 8.

(2) Mohamed Darif, *Monarchie marocaine et acteurs religieux* (Casablanca: Afrique orient, 2009), p. 35.

سنة 1972[3]، أول تجليات الإسلام الحركي في المغرب. لكنه سيعرف أزمة حادة بعد اتهام أعضائه وقيادته باغتيال الزعيم اليساري عمر بنجلون سنة 1975، ليتم حله سنة 1976. فـ «الحركة من أجل الأمة» و«البديل الحضاري» مثلاً، ينحدران من تنظيم الاختيار الإسلامي، الذي انشق في سنة 1979 عن تنظيم الشبيبة الإسلامية، بقيادة مصطفى المعتصم ومحمد المرواني ومحمد الأمين الركالة. وفي منتصف سنة 1979 انفصلت فعاليات أخرى سُمّيت «مجموعة التبين». وتبين لكل هذه المجموعات أن خط الشبيبة الإسلامية يحتاج إلى الكثير من المراجعة والنقد الذاتي، وهو الشيء الذي لم يكن ممكناً آنذاك، في ظل تنظيم سري[4].

«الحركة من أجل الأمة» و«البديل الحضاري»، قد تناولتا المفاهيم السياسية السائدة داخل نسق الحكم «الإسلامي» [...] برؤية نقدية من ناحية وقامتا بالتوليف بينها وبين ما يقابلها من مفاهيم داخل المنظومة السياسية الغربية من ناحية أخرى.

لكن بعد الانفراج السياسي الذي شهده المغرب، في أواخر تسعينيات القرن العشرين، مع ما عرف بتجربة «التوافق الديمقراطي»، وبعد مخاض طويل أُعلن عن تأسيس جمعية الحركة من أجل الأمة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1998، وفي عام 2002 أصدرت الجزء الأول من كتاب **البصيرة**، للتعريف بآرائها ومواقفها من مختلف القضايا. وقد وضعت ثلاثة محددات لهويتها:

المحدد الأول: هو أن «الحركة من أجل الأمة» حركة إسلامية عقيدة ومنهاجاً وسلوكاً؛ «فنحن على عقيدة أهل السنّة وناظم منهاجنا هو الاعتصام بالكتاب والسنّة الصحيحة وأسوتنا وقدوتنا رسول الله».

المحدد الثاني: الانتماء إلى الأمة؛ ولذلك، «لم يكن اختيارنا لشعار الأمة عبثياً واعتباطياً فقد اخترناه لدلالته المتميزة: لغوياً، مصدر كلمة الأمة هو الأم وهو القصد. فالأمة جماعة حضارية تسعى وتتحرك لتحقيق مقاصد وأهداف وتستوعب وتتجاوز مختلف الوشائج الأخرى كالدم والنسب والقبيلة واللغة والقوم وغيرها».

المحدد الثالث: أننا حركة إسلامية في المغرب؛ «فنحن نتحرك في قطر اسمه المغرب له خصوصياته الجغرافية والتاريخية والبيئية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يلزم اعتبارها واستحضارها»[5].

---

(3) محمد الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي بالمغرب**، ترجمة محمد حاكمي وخالد شكراوي (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص 227.

(4) مصطفى المسعودي، القيادي السابق في حركة الاختيار الإسلامي والقيادي في حزب البديل الحضاري المحظور، في حوار خاص مع نور الدين علوش، في صحيفة: **المثقف**، 2009/6/29.

(5) **وثائق الحركة من أجل الأمة: رسالة البصيرة** (المحمدية: منشورات الحركة من أجل الأمة، مطبوعات المتقي برينتر، 2002)، ج 1، ص 47 ـ 48.

وبتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 تقدمت المجموعة نفسها التي أسست جمعية «الحركة من أجل الأمة»، بطلب تأسيس حزب الأمة، وذلك من خلال إيداع ملف التأسيس لدى وزارة الداخلية، التي امتنعت عن الترخيص لهم رغم التحريات التي قامت بها في الموضوع. وبتاريخ 3 حزيران/يونيو 2007 عقد الحزب مؤتمره التأسيسي بمقر الحزب الاشتراكي الموحد في الدار البيضاء. وبتاريخ حزيران/يونيو 2007 تقدم الأمين العام للحزب محمد المرواني ورئيس مجلسه الوطني بمعية مجموعة من المحامين لوضع ملف المؤتمر التأسيسي لدى وزارة الداخلية، لكنها رفضت تسلمه. وبتاريخ 28 آب/أغسطس 2007 توصل وكيل الحزب بمقال افتتاحي من المحكمة الإدارية، يفيد بأن وزير الداخلية طلب من القضاء إبطال تأسيسه.

وبتاريخ 18 شباط/فبراير 2008 تم اعتقال محمد المرواني الأمين العام للحزب في ما عرف بقضية بلعيرج. وبتاريخ 20 شباط/فبراير 2008 أصدرت «الحركة من أجل الأمة» بياناً أكدت فيه ما يلي:

ـ العمل في إطار الشرعية الدستورية والقانونية في المغرب.

ـ الوضوح العقائدي والفكري في إطار المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية.

ـ التدافع السلمي في تدبير الاختلاف وتوسل الأساليب السلمية في القول والعمل.

ـ الاعتماد على الآلية الديمقراطية في العلاقات الداخلية للحركة وفي العلاقة بالآخر.

ـ الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتحديد العلاقات.

ـ الانفتاح على كل الفعاليات والهيئات الراغبة في التعاون معها على الخير والصالح العام.

ـ تبني خطاب الإيجابية، «ولا نجد أنفسنا في أطروحات العدمية، ونرى أن بلادنا بحاجة إلى خطاب يقوم على بعث الأمل في الإصلاح والتغيير بدل نشر ثقافة اليأس والإحباط»، يقول البيان.

ـ نبذ كل أشكال العنف المادي والأيديولوجي وكل أشكال الإكراه السياسي والتكفير البدعي للمخالف[6] .

بتاريخ 17 نيسان/أبريل 2008 قضت المحكمة الإدارية بالرباط بإبطال تأسيس حزب الأمة، بدعوى عدم قانونية مسطرة التأسيس. وبتاريخ 17 آذار/مارس 2011 أكدت محكمة الاستئناف الإدارية إبطال تأسيس الحزب لعدم تقديمه أدلة كافية لإثبات واقعة تسليم الملف إلى وزارة الداخلية.

وبعد الإفراج عن أمينه العام محمد المرواني يوم 14 نيسان/أبريل 2011 مع بداية الحراك الذي قادته «حركة 20 فبراير2011»، ألّف الحزب لجنة تحضيرية تقدمت بتاريخ 21 آذار/مارس 2012 لوضع ملف التصريح بتأسيس حزب الأمة من جديد، لدى مصالح وزارة الداخلية عن طريق مفوض قضائي، حيث تسلم وصلاً في الموضوع. لكن بتاريخ 14 أيار/مايو 2012 تقدمت

---

(6) حزب الأمة: كرونولوجيا ملف تأسيس حزب الأمة، ورد ضمن ملف حزب الأمة، بتاريخ 2 شباط/فبراير 2013، ص 5، منشور في الموقع الإلكتروني لحزب الأمة <http://www.aloummah.org>.

وزارة الداخلية بدعوى أمام المحكمة الإدارية بالرباط تلتمس منها إبطال تأسيس الحزب. لتقضي المحكمة بتاريخ 28 حزيران/يونيو 2012 برفض طلب وزير الداخلية الرامي إلى إلغاء تأسيسه.

وبتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وبعد استئناف الحكم الابتدائي من طرف وزارة الداخلية، قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي وبالتالي إبطال عملية تأسيس حزب الأمة من جديد.

أما بخصوص أدبياته فتعريفه على أنه حزب «سياسي وطني مغربي، يعتمد المرجعية الإسلامية ويلتزم باختيارات الأمة. وهو حزب اجتماعي، نهضوي تجديدي، ديمقراطي، ومنفتح على أسئلة العصر وقضاياه وتحدياته»[7].

أما جمعية البديل الحضاري، فقد تأسست في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1995 في فاس. وحددت لنفسها الأهداف التالية:

ـ المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية والحضارية للمجتمع.

ـ الاهتمام بمختلف القضايا التي تمس الشعب المغربي.

ـ مد جسور الحوار مع مختلف الفعاليات الوطنية قصد التفاهم والتعاون حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ـ المساهمة في حل المشاكل التي تعترض نمو المجتمع المغربي وتطوره وتقدمه.

ـ دعم الحوار الإنساني بين الشعوب والحضارات.

وقد أصدرت ضمن منشوراتها كتاب **البيان الحضاري**، ضمنته أهدافها وتصوراتها[8].

أما حزب البديل الحضاري، الامتداد الموضوعي والنوعي للجمعية، فقد أُعلن عن تأسيسه في 14 تموز/يوليو 2002 في الدار البيضاء، لكن السلطات رفضت منحه الترخيص. ليعقد يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بعدما منعته السلطة من استعمال قاعة عمومية، مؤتمراً استثنائياً تحت شعار: «من أجل مواطنة حقيقية»، في المقر المركزي لحزب اليسار الاشتراكي الموحد في الدار البيضاء، تمخض عنه ما يلي:

ـ في سؤال المرجعية: يعتبر الحزب الحق في المرجعية جزءاً لا يتجزأ من حقوق المواطنة، ولا معنى للمواطنة بدون الحق في الاختيار الحر للمرجعية، ومصادرة هذا الحق تنبئ عن وجود حالة من الاستبداد السياسي والاضطهاد الفكري. من هنا يرى أن لأي فرد أو جماعة سياسية أو غير سياسية أن تختار المرجعية الفكرية التي ترتضيها لنفسها. «وحزب البديل الحضاري حزب سياسي اختار المرجعية الإسلامية ومرجعية الحكمة الإنسانية، وباختيارنا هذا نؤكد على منطق

---

(7) حزب الأمة: مدخل تعريفي بحزب الأمة، ورد ضمن ملف حزب الأمة، ص 1 (وثيقة سلمها لنا السيد محمد المرواني).

(8) إبراهيم أعراب، **الإسلام السياسي والحداثة** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2000)، ص 150. للإستزادة انظر: وثيقة البديل الحضاري وتحديات المرحلة الراهنة (ص 2 ـ 3).

أصيل في تفكيرنا، هو منطق المصالحة والانفتاح. واختيارنا للمرجعية الإسلامية، لا يجعل منا حزباً دينياً، فحزب البديل الحضاري ليس حزباً دينياً ويعارض قيام دولة دينية».

ـ في سؤال المذهبية الفلسفية: ينتمي حزب البديل الحضاري فلسفياً إلى المدرسة الأخلاقية بمرجعيتها الإسلامية، وهي مدرسة تعتبر أن مكارم الأخلاق هي أساس صلاح الحياة الإنسانية في الحال وفلاحها في المآل.

ـ في مفهوم السياسة: ليست السياسة لدى البديل الحضاري مجرد حق، «بل هي واجب من واجبات المواطنة.. وليست السياسة عندنا انتهازية وتسلط بل هي فعل أخلاقي بالأساس.. إننا نعتبر أن السياسة هي عملية تنوير وتحرير: تنوير قائم على نشر الوعي والمعرفة والارتقاء إلى مكارم الأخلاق وتحرير ينبني على التفعيل العملي لقيم المواطنة على أرض الواقع. إن السياسة من هذا المنظور، شأن عام غير قابل للاحتكار يتعاطاه ويتفاعل معه جميع المواطنين، والسلطة ليست غاية ولا مطلوبة في حد ذاتها بل أداة ووسيلة لتحقيق التنوير والتحرير».

ـ في الأسس التي يقوم عليها حزب البديل الحضاري: يقوم حزب البديل الحضاري على أربعة أسس هي: الحرية والمساواة والعدل والديمقراطية.

فالحرية مبدأ مؤسس للوجود الإنساني وسابق على كل ما عداه، والمساواة مبدأ مؤسس للاجتماع الإنساني، أما العدل فهو مبدأ ضابط للعلاقات الإنسانية البينية ولعلاقات الإنسان بمحيطه والديمقراطية مبدأ ضابط للاختلاف الاجتماعي.

ـ في طبيعة حزب البديل الحضاري: تتحدد طبيعة أي حزب، باعتباره أداة سياسية، بالنظر إلى طبيعة المهام التي يحددها أعضاؤه: «ونقدر نحن في حزب البديل الحضاري، أننا مطالبون بإنجاز أربع مهام:

• المساهمة في التنشئة السياسية باعتبارها عملية لنشر الوعي والتنوير.

• صناعة رأي عام متعاطف مع أطروحاتنا وتصوراتنا ومساند لفعلنا السياسي.

• المساهمة في صناعة واتخاذ القرارات الكبرى التي تهم حاضر ومستقبل الشعب المغربي.

• المساهمة في إعداد أطر قادرة على إدارة الشأن العام».

لا يمكن القول إن استمرار تأثير العامل الديني في مجال السياسة والصراع السياسي، هو سمة من سمات مجتمع متأخر. وما يؤكد هذا هو ازدهار الفكرة الدينية في الحياة السياسية في الدول الحديثة في الغرب.

يتطلب إنجاز هذه المهمات طليعة أو نخبة بمواصفات معينة، كما يتطلب إنجازها الاشتغال بآليات محددة، «من هنا نعتبر أنه علينا التوجه نحو بناء حزب لن يكون حزب فئة أو طبقة، لكنه حزب مهام، منفتح على جميع شرائح الشعب المغربي التي ترى نفسها معنية بهذه المهام وقادرة على المساهمة في إنجازها. حزب مطالب بعرض اقتراحاته وأفكاره وحلوله لمشاكل وقضايا المجتمع المغربي. حزب يؤمن بقيمة العمق

الجماهيري والتجذر داخل المجتمع، لكنه لا يقارب هذا العمق وهذا التجذر مقاربة كمية بل نوعية»، لهذا جعل الحزب على رأس مهامه الأساسية المساهمة في التنشئة السياسية وصناعة رأي عام متعاطف.

ـ في ضوابط العمل السياسي عند حزب البديل الحضاري: حزب البديل الحضاري حزب يرفض العنف ويدين اللجوء إليه ويؤمن أن حسم الخلافات والتنافس على السلطة لا يمكن أن يتم إلا عبر الآليات الديمقراطية وعلى أرضية برنامجية[9].

وفي حزيران/يونيو 2005 حصل حزب البديل الحضاري على وصل إيداع ملفه القانوني، بعد أن هدد أعضاؤه بالدخول في إضراب عن الطعام. وبناء على ذلك قرر مجلسه الوطني في دورته العادية المنعقدة يوم 31 كانون الأول/ديسمبر 2005 حل جمعية البديل الحضاري، قاطعاً بذلك مع منطق الازدواجية التنظيمية، كما شارك في الانتخابات التشريعية لسنة 2007، معلناً عن بداية مرحلة جديدة من «التدافع»، على حد تعبير أعضائه.

وعليه، فإن هذا البحث سيحاول مقاربة موضوع الدين والسياسة في لغة الحركة من أجل الأمة والبديل الحضاري ـ باعتبارهما يمثلان حسب البعض جزءاً من «اليسار الإسلامي» في المغرب ـ على اعتبار أن جدل الدين والسياسة لا يزال يحتل مكانة محورية، في بوتقة الصراع الدائر بين الوافد والمحلي على امتداد الأقطار العربية والإسلامية. ما قد يقلل من فعالية التحديث السياسي المنشود، على مستوى المؤسسات والوعي الجمعي العام.

والسؤال الذي ينطلق منه هذا البحث هو: كيف قاربت الحركة من أجل الأمة والبديل الحضاري ثنائية الديني والسياسي، وما المسوغات التي قادتهما إلى تبني مدنية السياسة والدولة؟

فرضية البحث: تفترض هذه الورقة أن «الحركة من أجل الأمة» و«البديل الحضاري»، قد تناولتا المفاهيم السياسية السائدة داخل نسق الحكم «الإسلامي» (الديني والسياسي، الدولة الإسلامية، دولة الأمة)، برؤية نقدية من ناحية وقامتا بالتوليف بينها وبين ما يقابلها من مفاهيم داخل المنظومة السياسية الغربية من ناحية أخرى، ما قادها إلى التوفيق بينهما، وبالتالي الوصول إلى فصل إجرائي بين الدين والسياسة من خلال القول بمدنية الدولة في الإسلام.

أولاً: السياسة والدين والدولة لدى الحركة من أجل الأمة

يمكن القول إن السياسة تعني: القيام على الشيء بما يصلحه، والسياسة: فعل السائس. ويقال: هو يسوس الدواب، إذا قام عليها وراضها. والوالي يسوس رعيته. والسياسة المشتق منها السياسي، نجدها لغة، مشتقة من مادة سوس، والسوس: الرياسة، يقال ساوسهم سوساً، إذا رأسوه. قيل: سوسوه وأساسوه. وساس الأمر سياسة: قام به. ورجل ساس من قوم ساسة وسواس.

---

(9) **وثائق البديل الحضاري: معالم استراتيجية جديدة لحزب البديل الحضاري 2004 ـ 2010**، ص 1 ـ 2، منشور بالموقع الإلكتروني لحزب البديل الحضاري <http://albadilalhadari.ma>.

أما المعاجم الحديثة فقد عرفتها بأنها: «تدبير مشاكل القوم وتولي أمرهم، والقيام به. أو تدبير أمور الدولة، وكانت مقصورة قديماً على المدينة ثم امتدت إلى الدولة القديمة والحديثة. والذي يقوم بهذا العمل يسمى: سائس جمعها: ساسة. وهم قادة الأمم ومدبرو شؤونها العامة»[10].

لكن في **القرآن الكريم**، لا يوجد لكلمة سياسة، التي من مشتقاتها السياسي، أي أثر، رغم أنها كانت متداولة لدى العرب في ذلك الوقت. وكانت لها عدة دلالات تتدرج من معنى ترويض الخيول والإبل ليسهل امتطاؤها، إلى المعاني المتعلقة بإدارة الأمور أو قيادة مجموعة من الناس[11].

أما الدين، ومن مشتقاته الديني؛ فهو إيمان وعمل، إيمان بوجود قوى خارقة فوق طبيعة البشر العقلية، ولهذه القوى تأثير في مجرى حياة الإنسان. وعمل، في أداء فرائض وشعائر وطقوس معينة، تفرضها الأديان السماوية، والأرضية كعبادة الأصنام والأوثان[12]، لاسترضاء الآلهة.

إن السياسة الشرعية نوعان: ما نطق به الشرع وما وافق الشرع، إنها فقه المواءمة بين مقتضيات الشرع بحيث لا يقع التناقض بينهما أبداً، حسب اجتهاد الحركة من أجل الأمة.

والدين كما جاء في **لسان العرب**: مادة دين، هو الطاعة. ومن الدين جاءت لفظة ديّان. وهي من أسماء الله، ومعناها الحَكم والقاضي والقهّار[13].

وقد ذكرت كلمة دين في القرآن على النحو التالي:﴿ **إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسلام**﴾[14]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسلام دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾[15].

وبالتالي فالدين، يفيد الاعتقاد المرتبط بما فوق الطبيعة، أي المقدس والإلهي، كما يرتبط بالأخلاق، وبالممارسات والمؤسسات والتشريعات المرتبطة بذلك الاعتقاد ذي الطابع المقدس.

يقول عبد الرحمن ابن خلدون: «فبعدت طبائع العرب لذلك كله عن سياسة الملك، وإنما يصيرون إليها بعد انقلاب طباعهم وتبدلها بصبغة دينية تمحو ذلك منهم، وتجعل الوازع لهم من أنفسهم، وتحملهم على دفاع الناس بعضهم عن بعض (...) واعتبر ذلك بدولتهم في الملة لما شيّد

---

(10) عكاشة محمود، **تاريخ الحكم في الإسلام: دراسة في مفهوم الحكم وتطوره** (القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2002)، ص 46 ـ 47.

(11) محمد الشريف الفرجاني، **السياسي والديني في المجال الإسلامي**، ترجمة محمد الصغير جنجار (الدار البيضاء: منشورات مقدمات، 2008)، ص 63.

(12) جواد علي، **المفصل في تاريخ الجزيرة العربية قبل الإسلام**، ط 2 (بغداد: جامعة بغداد، 1992)، ج 6، ص 26.

(13) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب** (بولاق: المطبعة الميرية، 1300هـ/1833م)، ج 3، ص 434.

(14) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية 19.

(15) المصدر نفسه، الآية 19.

لهم الدين أمر السياسة بالشريعة وأحكامها المراعية لمصالح العمران ظاهراً وباطناً وتتابع فيها الخلفاء عظم حينئذ ملكهم وقوي سلطانهم»[16].

إن السياسي في الإسلام [...] اجتهادي، مدني، نسبي ومتغير، يخضع لقانون الخطأ والصواب لا قانون الحلال والحرام وبالتالي يدخل ضمن القضايا المخولة نظر الخلق، لذلك يندرج ضمن مباحث المصالح.

لكن الإسلام الديني، حسب هشام جعيط، توقف إلى حد بعيد عن طرح نفسه كمرجع أولي للمسيرات والمساجلات الكبرى، وإذ عاد إلى المسرح لا ليصلح نفسه، بل ليصلح المجتمع الشامل وليفرض نفسه سياسياً عليه. وبالتالي يكون استرداد الديني للسياسي بوصفه عملاً، وليس بوصفه فكرة فقط[17]. ذلك أن العلاقة بينهما، اتسمت منذ القدم، بنوع من التماهي عبر التاريخ البشري ـ الإسلامي وغير الإسلامي ـ المكتظ بحمولات تسييس الدين وتديين السياسة، الأمر الذي يصبح معه البحث عن الخيط الفاصل بينهما من أهم وأعقد المباحث الفكرية والفلسفية في العصر الحديث[18].

فالديني والسياسي لم ينفصلا في جل التجارب التاريخية، على الأقل بالمعنى الأنثروبولوجي، ولا يتعلق الأمر هنا «بالحقبة الوسيطة التي قام فيها نموذج الدولة الدينية، أو جنحت فيها الممارسة السياسية للتعبير عن نفسها في المناظرة اللاهوتية، من النمط اليعقوبي ـ النسطوري (المسيحي)، أو الكلامي المعتزلي ـ الأشعري (الإسلامي)، أو التعبير عن نفسها في صورة فرق دينية وصوفية تتصارع على السلطة من خلال ـ الصراع على تأويل واحتكار تأويل ـ النص المقدس...، فحسب، بل هو يتعلق بالعهد الحديث أيضاً: عهد العلمنة والدولة الحديثة، إذ استمر الديني ـ على الرغم من كل مظاهر تحييده في الصراعات السياسية ـ يمثل لاعباً كبيراً في ميدان تلك الصراعات، أحياناً بصورة مباشرة وصريحة، وأحياناً في أشكال ملفوفة ملتوية»[19].

وبالتالي، لا يمكن القول إن استمرار تأثير العامل الديني في مجال السياسة والصراع السياسي، هو سمة من سمات مجتمع متأخر. وما يؤكد هذا هو ازدهار الفكرة الدينية في الحياة السياسية في الدول الحديثة في الغرب، نتيجة الانتصارات السياسية التي حققتها، وما زالت، الأحزاب المسيحية الديمقراطية في ألمانيا وإيطاليا. وانتصار «الكنيسة ضد الشيوعية في

---

(16) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق وتعليق محمد صديق المنشاوي (القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، 2005)، ص 193.

(17) جعيط هشام، **أزمة الثقافة الإسلامية**، ط 2 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2004)، ص 105.

(18) نواف القديمي، **الإسلاميون سجال الهوية والنهضة: مقاربات في الفكر والممارسة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2008)، ص 63.

(19) عبد الإله بلقزيز، «مفارقات الجدل في إشكالية الدين والسياسة،» في: مجدي حمّاد [وآخرون]، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 14، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 152.

بولونيا وسطوة الكنيسة الأرثوذكسية على شعوب روسيا واليونان وصربيا. وسطوة الكنيسة البروتستانتية على أوروبا الشمالية وبريطانيا والولايات المتحدة، وسطوة الفاتيكان على أوروبا الجنوبية والقسم الأعظم من نصارى «المسيحية الشرقية»»[20].

لكن ما يجب تأكيده، في التجارب السالفة الذكر، هو الحضور الأنثروبولوجي، فقط، للدين في حياة الأفراد، ذلك بأن الطقوس الدينية في المجتمعات الغربية، ما زالت تحتفظ بمكانتها، التي ترمز، حسب مارك أبيليس، إلى التاريخ والاستمرارية، وهو ما يتضح من خلال ميول بعض السياسيين، أحياناً، إلى الظهور بمظهر المحافظة على التقاليد؛ من خلال توظيف الرموز بعد تحيينها وتكييفها باستمرار. هذا لا يعني أنهم يهدفون إلى إعادة إحياء نماذج الحكم الديني. كما أن مقارنة هذه التمظهرات بما تسعى إليه جماعات الإسلام السياسي، لا تستقيم بأي وجه من الوجوه. ما دام الدين، أي الإسلام، بالنسبة إليها، يشيد أمر السياسة بالشريعة وأحكامها، لما تتطلبه مصالح المجتمع؛ على أساس أن «الملك السياسي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ورفع المضار». وإن كان هذا الطرح قد يقود إلى أن السياسي مدني واجتهادي رغم خلفيته الدينية، كما ذهبت إلى ذلك اجتهادات الحركة من أجل الأمة، فإنه لا يفضي إلى فصل مؤسسي بين الدين والسياسة، بقدر ما يروم إلى تقديم تمفصل Décalage أنثربولوجي بينهما (الفقرة الأولى).

أما الكلمة الأخرى التي لها ارتباط وثيق بالسياسي، والتي تشكل موضوعاً له، فهي «الدولة»، التي يعتبرها البعض من «الدالات» الثلاث التي لا سبيل لفصلها عن بعضها من منظور الإسلام: الدين والدنيا والدولة[21].

ذلك أنها وردت في القرآن مرتين: مرة في صيغة فعل «داول»: **﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾**[22]. ومرة، وبشكل واضح، في صيغة اسم «دولة» في مطلع سورة الحشر: **﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾**[23]. أما في الحديث النبوي، فقد ورد الفعل في سياق الحديث عن تقلب الأيام بين الخيبة والنجاح، في إطار اختبار الله للمؤمنين بتناوب وتعاقب وعدم استقرار الأحوال. ولا يمكن، بالتالي أن يستفاد منه أنه يتعلق بالدولة بمفهومها السياسي[24].

إذا كان السياسي أوسع من مفهوم الدولة؛ ما دام قد ينزع نحو السلطة المعنوية التي لا تستعمل العنف، فإن سلطة الدولة التي تقع على تراب معين وتستعمل داخله العنف لتحقيق الأمن الجماعي حسب قوانين معينة، «لا تستقيم على العنف فقط بل أيضاً على العدالة وعلى وساطات اجتماعية ضرورية مثل الارستقراطية والمعابد الدينية والهيكل الكهنوتي، والآن على

---

(20) المصدر نفسه، ص 153.

(21) الفرجاني، **السياسي والديني في المجال الإسلامي**، ص 63.

(22) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية 140.

(23) المصدر نفسه، «سورة الحشر،» الآية 7.

(24) الفرجاني، **السياسي والديني في المجال الإسلامي**، ص 63 ـ 64.

المؤسسات والقانون»[25]. على أساس أن الدولة في الإسلام، حسب الحركة من أجل الأمة، واجب مدني، اقتضاه الواجب الديني الذي فرضه الله على المؤمنين بالإسلام، فالسلطة فيها ليست معصومة؛ باعتبار أن العصمة شرط رئيسي في الدولة الدينية (الفقرة الثانية).

1 ـ في جدل السياسي والديني

تتميز العلاقة بين الدين والسياسة بالرسوخ والتلازم حسب الحركة من أجل الأمة، لأن الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا. وهي «أيضاً حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية»[26]. وهذا ما يفيد ارتباط الدين بالسياسة في الإسلام، رغم الاختلاف الذي حصل بين المسلمين حول مقتضيات الشرعية التأسيسية في اجتماع ساقفة بني ساعدة وما بعده.

الدولة في الإسلام شأنها شأن السياسة، من القضايا المخولة نظر الخلق. فرغم كونها تعبدية توجب الزهد في السلطة، فإنها توجب إقامة دولة مبنية على أسس غير تسلطية، أي دولة يحل فيها الوازع الروحي الطوعي محل الوازع السلطاني القهري.

فارتباط الدين بالسياسة يقود إلى صلاح الناس، كون السياسة «ما كان من الأفعال ما يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول عليه الصلاة والسلام ولا نزل به وحي»[27]. لذلك، كانت «الدلالة المركزية للسياسة أن تدور حول القيام على الأمر بما يصلحه، فالاستصلاح هو محور السياسة وسبب وجودها وشرعية حركيتها (...) وتصبح السياسة شرعية مبنى ومعنى إذا روعي في أصل بنائها وإعمالها أمران: الأول، أن يكون حكم السياسة متفقاً مع روح الشريعة ومعتمداً على قواعدها الكلية ومبادئها الأساسية، الثاني، عدم مخالفة دليل شرعي ـ ولو كان فرعياً ـ ثبت بدليل عام لجميع الأزمان والأحوال، أو ألّا يناقض مناقضة حقيقية دليلاً من أدلة الشريعة التفصيلية». من هنا «تستغرق» الشريعة السياسة ولكن ليس بمعنى لا سياسة، إلا ما وافق الشرع وفقط، بل طبقاً لما قاله ابن عقيل الحنبلي أثناء رده على فقيه شافعي: «لا سياسة إلا ما وافق الشرع أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح وإن أردت ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة»[28].

من خلال ما سبق، يتضح أن السياسة الشرعية نوعان: ما نطق به الشرع وما وافق الشرع، إنها فقه المواءمة بين مقتضيات الشرع بحيث لا يقع التناقض بينهما أبداً، حسب اجتهاد الحركة من أجل الأمة.

---

(25) جعيط، **أزمة الثقافة الإسلامية**، ص 9.

(26) **وثائق الحركة من أجل الأمة: رسالة البصيرة**، ص 171.

(27) المصدر نفسه، ص 172.

(28) المصدر نفسه، ص 173.

هذا «التماهي النسبي» بين الديني والسياسي، تخف حدته من منظور الحركة من أجل الأمة. وذلك من خلال استنادها إلى وثيقة **الصحيفة** (أو دستور المدينة)، كتجلٍ للتمييز بين السياسة والدين، وليس فصلاً بين أمة الدين وأمة السياسة، فأمة الدين هي «المؤمنون» بدين الإسلام، أما أمة السياسة فهي جماعة المواطنين الذين تربطهم علاقة «المواطنة» في «الدولة الإسلامية» وإن اختلفت عقائدهم.

فدستور المدينة السالف الذكر، يتحدث عن الجماعة المؤمنة فيقول: «إن المؤمنين والمسلمين من قريش (المهاجرين) ويثرب (الأنصار) ومن تبعهم ولحق بهم وجاهد معهم أنهم أمة واحدة من دون الناس». ثم يتحدث عن تكوين هذه الأمة المؤمنة مع اليهود لأمة أكبر، بالمعنى السياسي وعلى أساس المواطنة لا الدين، فيقول: «وإن يهود بني عوف (ومعهم بقية قبائل اليهود) أمة مع المؤمنين». ثم يتحدث عن أن اختلاف الدين، لا يتعارض ولا ينفي وحدة الأمة بالمعنى السياسي، عندما يحدد نقاط الافتراق والاتفاق بين الفريقين. فيقول: «لليهود دينهم وللمسلمين دينهم وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل **الصحيفة** وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم»[29].

وبالتالي فإن التصرف السياسي، من هذه الزاوية، تصرف مدني اجتهادي في إطار المرجعية الإسلامية. وما يؤكد هذا الطرح حسب الحركة من أجل الأمة، هو التمييز الذي قام به الإمام القرافي، وهو من أعلام الفقه المالكي، بين ثلاثة تصرفات للرسول: تصرف بالفتيا والتبليغ وتصرف بالقضاء وتصرف بالإمامة، حيث اعتبر أن التصرف بالإمامة «وصف زائد على النبوة والرسالة والفتيا والقضاء، لأن الإمام هو الذي فوضت إليه السياسة العامة في الخلائق، وضبط معاقد المصالح، ودرء المفاسد، وتوطين العباد في البلاد إلى غير ذلك مما هو من هذا الجنس»[30].

هذا لا يعني أن العمل السياسي يجب أن يتسم بنوع من القداسة، بل على العكس، فالسياسة في الإسلام من القضايا المخولة لنظر الخلق، أي من أمور الاجتهاد، التي تحتمل التعدد والتنوع، وبالتالي تحتمل الصواب والخطأ، بمعنى أنها في النهاية نسبية، وكل ما هو نسبي يقول المرواني: «هو بالضرورة صواب يحتمل الخطأ وخطأ يحتمل الصواب، وعندما نقول بأن السياسة من أمور الاجتهاد، يجب أن نميز بين كونها من الاجتهاد، وبين كون عملية الاجتهاد التي نقوم بها نحن تستند إلى المبادئ والقيم التوجيهية الإسلامية، وهنا وجب التمييز بين السياسة المدنية للحزب، بمعنى بحثه الدائم والمستمر على جلب المصالح ودرء المفاسد، وبين مرجعية الحزب التي تحدد معايير ذلك البحث»[31]. وبالنتيجة فإن اعتماد المرجعية الإسلامية من طرف حزب الأمة المحظور، باعتباره المعبر السياسي عن الحركة من أجل الأمة، لا يضفي أية قداسة على بيانه وعمله، لأن التصرف السياسي تصرف مدني، وكل تصرف مدني، تصرف نسبي يحتمل الصواب كما يحتمل الخطأ[32].

---

(29) **منشورات حزب الأمة: مقاربة العلاقة بين الديني والسياسي عند حزب الأمة** (تشرين الثاني/نوفمبر 2006)، ص 2، منشور بالموقع الإلكتروني لحزب الأمة: <http://www.aloummah.org>.

(30) المصدر نفسه، ص 2.

(31) محمد المرواني، في: صحيفة **المساء**، 1/3/2007.

(32) المصدر نفسه.

بناء على ما تقدم، نخلص إلى أن السياسي في الإسلام، وفق هذه الرؤية، اجتهادي، مدني، نسبي ومتغير، يخضع لقانون الخطأ والصواب لا قانون الحلال والحرام. وبالتالي يدخل ضمن القضايا المخولة نظر الخلق، لذلك يندرج ضمن مباحث المصالح. أما الديني فهو ثابت ومقدس، وليس شرطاً في المواطنة أو الانتماء للوطن؛ فوضع غير المسلمين في المغرب ـ مثلاً ـ هو وضع المواطنة الكاملة بالنسبة إلى حزب الأمة[33]، وذلك تأسيساً على وثيقة دستور المدينة[34] الآنف ذكرها.

وعليه، تتضح «مدنية» السياسي في خطاب حزب الأمة، رغم استناده إلى المرجعية الإسلامية، التي تمثل موجهاً عاماً لممارسته. وذلك لكون مجال السياسة مجالاً اجتهادياً لا توقيفياً؛ أي نسبياً وظنياً، حيث لا إثم في الظنيات، وهو ما يفيد أن الاجتهاد السياسي ليس ديناً بل هو قابل للرد والجدال. وذلك في إطار الدولة الإسلامية باعتبارها دولة مدنية مرجعيتها الإسلام[35].

2 ـ في مدنية الدولة الإسلامية

يتفق اللغويون والمفسرون ـ حسب الفرجاني ـ على أن كلمة «دُولة» (برفع الدال) أو «دَولة» (بفتحه)، تعني كل ما يمكن تقاسمه أو تناوبه. وهو المعنى المقصود من كلمة دولة في اللغة العربية: ما لا يدوم لأحد أو ما يقع تداوله تعاقباً بين مختلف الأشخاص والأسر الحاكمة. «لذلك نقول إن دولة العباسيين قد أعقبت دولة الأمويين. ويمكن القول إذن، بأن استعمال كلمة «دولة»، بالمعنى السياسي، ليس غريباً عن الطريقة التي كثيراً ما مورس بها الحكم، قبل ظهور الدولة الحديثة وبعده: فمنذ أن أصبح الحكم وظيفة متميزة محتكرة من قبل شريحة متسلطة على المجتمع، صار الماسكون به يتصرفون فيه وكأنه ملكية فردية أو غنيمة، يتداولونه الواحد بعد الآخر دون أن يكون مستقراً لأحد. وبذلك تكون كلمة دولة معبِّرة أحسن ما يكون عن هذه الخاصية المميزة للسلطة السياسية. ومهما يكن من أمر فإن المناسبة الوحيدة التي ترد فيها هذه الكلمة في النص القرآني لا صلة لها بالدولة ولا بما هو سياسي عموماً»[36] .

---

(33) **منشورات حزب الأمة: مقاربة العلاقة بين الديني والسياسي عند حزب الأمة**، ص 3.

(34) المتأمل في مضمون وثيقة صحيفة المدينة، وبخاصة الفقرة المتعلقة بحقوق المسلمين وغير المسلمين: «لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ (أي لايهلك) إلا نفسه أهل بيته»؛ يتضح له أنها لم تتعد حدود المطالبة بحسن المعاملة والاحترام فقط. ومن الملاحظ أن كلمة الأرض لم ترد مطلقاً في الوثيقة، وذلك لسبب بسيط، هو أن الدولة قائمة على أساس العقيدة الدينية، تهتم بالناس المؤمنين وليس الأرض أو الإقليم. لأنه من الممكن، أن يحمل المؤمنون عقيدتهم ويرتحلوا أو يهاجروا لو ساءت الظروف في مكان الإقامة. للاستزادة، انظر: حيدر ابراهيم علي، «حق المواطنة وشروط العقيدة،» ورقة قدمت إلى: **الإسلاميون والمجال السياسي في المغرب والبلاد العربية: أشغال الندوة العلمية المنظمة من طرف مركز الدراسات الدستورية والسياسية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور بمراكش في 21 ـ 22 يونيو 2007**، تنسيق امحمد مالكي (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2008)، ص 76.

(35) محمد المرواني، «الحركة الإسلامية بالمغرب ومطلب المراجعة في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية،» ص 4، منشور على موقع حزب الأمة <http://www.aloummah.org>.

(36) الفرجاني، **السياسي والديني في المجال الإسلامي**، ص 64.

ذلك بأن مصطلح الدولة لم يأخذ مفهومه السياسي المحدد في الأدبيات السياسية الإسلامية إلا بعد مرور قرون متعددة على قيام المجتمع الإسلامي الأول، فقد استخدم علماء المسلمين الأوائل مصطلح دار الإسلام أو الأمصار للإشارة إلى الأقاليم التابعة للسلطة الإسلامية، كما استخدموا مصطلحات الخلافة أو الإمامة أو الولاية للدلالة على الهيئات السياسية المركزية للأمة الإسلامية[37].

إن الدولة بطبيعتها دولة مدنية، وليست دولة دينية مقدسة. إنها معطى إنساني عقلاني، بقطع النظر عن الأساس الفكري الذي تقوم عليه، سواء كان مادياً أو إنسانياً.

وبالتالي، فالدولة في الإسلام شأنها شأن السياسة، من القضايا المخولة نظر الخلق. فرغم كونها تعبدية، توجب الزهد في السلطة، فإنها توجب إقامة دولة مبنية على أسس غير تسلطية، أي دولة يحل فيها الوازع الروحي الطوعي محل الوازع السلطاني القهري.

ذلك بأن الإسلام، وإن كان يشكل المرجعية الدينية لتدابيرها، ولئن كانت هذه المرجعية تقضي بإقامة التعاليم الدينية في مختلف شؤون الحياة، فلا يلزم منها أن إجراءات هذه الإقامة، تخرج من دائرة الاجتهاد البشري[38]، حيث استقر مفهومها على «حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية»، أي «إقامة الدين وتدبير مصالح المحكومين»[39]. ومن ثم فالدولة الإسلامية تندرج ضمن الأمور الاجتهادية، وليست من الأمور التوقيفية، ما دامت تستمد سلطانها من الجماعة، وتبقى مقيدة في كل تصرفاتها وأعمالها برأيها[40]، كون الأمة «جماعة حضارية تسعى وتتحرك لتحقيق مقاصد وأهداف وتستوعب وتتجاوز مختلف الوشائج الأخرى كالدم والنسب والقبيلة واللغة والقوم وغيرها»[41].

بناء على هذه المقاربة الاجتهادية النسبية، ترى الحركة من أجل الأمة أن الدولة في الإسلام تتأسس على أحد عشر مبدأ، نعرضها كالآتي:

أولاً: السيادة لقانون الشريعة، وذلك تميزا عن مبدأ سيادة القانون الوضعي، لسببين؛ **أولهما:** أن الأغلبية محكومة ومحجومة بتلك الشريعة، و**ثانيهما** أن حقوق الأقلية مضمونة ومصانة بمقتضى تلك السيادة.

---

(37) صافي لؤي، «الدولة الإسلامية بين الإطلاق المبدئي والتقييد النموذجي،» في: حمّاد [وآخرون]، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة** ص 118.

(38) طه عبد الرحمن، **روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 349 ـ 350.

(39) محمد المرواني، «الدولة الإسلامية دولة مدنية،» مجلة **منار الهدى** (أيار/مايو 2006)، ص 3.

(40) محمد جمال باروت، **يثرب الجديدة: الحركات الإسلامية الراهنة** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1994)، ص 24.

(41) **وثائق الحركة من أجل الأمة: رسالة البصيرة**، ج 1، ص 46.

ثانياً: السلطة للأمة كون الأمة هي الأصل وهي مبرر وجود الدولة[42].

ثالثاً: أداء الأمانات ومنه استعمال الأصلح وحسن تدبير المال العام.

رابعاً: العدل، طبقاً لقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾[43].

خامساً: المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات؛ باستثناء تلك التي تتعلق بالخصوصيات العقدية.

سادساً: الشورى، طبقاً لقوله تعالى: ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾[44]، والشورى في هذا السياق تفيد الإلزام؛ وبخاصة إذا صدرت عن إجماع المجتهدين ومؤسستهم أو إذا تعلقت «بمصلحة العامة، فهذا لا يجوز أن يبرمه الحاكم وحده، وإن رأى فيه المصلحة، بل عليه أن يستشير أهل الشورى وأن يلتزم برأيهم ولو خالف رأيه الشخصي»[45]. لكن يمكنه أن يعزم ويتوكل طبقاً لقوله تعالى:﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾[46]، والدعوة هنا اتخذت صيغة الأمر وهو ما يفيد الوجوب[47].

لكن الشورى التي تركز عليها الحركة من أجل الأمة، هي تلك التي تصطلح عليها بالشورى الجماعية، كونها «الوسيلة الشرعية التي تصدر بها الجماعة أو الأمة قراراً جماعياً في شأن من شؤونها الهامة»؛ قراراً يكون ملزماً في حدود القواعد الشرعية وليس «الاستشارة الاختيارية أي طلب الرأي أو النصيحة من ذوي التجربة والخبرة التي هي اختيارية لمن طلبها وتسفر عن رأي غير ملزم».

وعليه فإن الشورى تكتسب قوتها ووجاهتها من قرار الأغلبية ورأيها من حيث المستند الشرعي، وقوة قرار الأغلبية ورأيها من حيث التنفيذ[48].

سابعاً: كفالة الحريات وصيانتها، لأنها شرط لنظام الدين.

ثامناً: الاختيار والاتفاق في تنصيب الحاكم.

تاسعاً: مسؤولية الحاكم عن أقواله وأفعاله.

ولشرعنة الرؤية السالفة الذكر، يعرض محمد المرواني ما قاله بعض الأئمة: قال الإمام الشافعي: «إن الإمام ينعزل بالفسق والفجور». وقال الشهرستاني: «وإن ظهر بعد ذلك جهل أو جور أو ضلال أو كفر انخلع منها أو خلعناه». وقال الغزالي: «إن السلطان الظالم عليه أن يكفّ عن ولايته وهو إما معزول أو واجب العزل». وقال إبن حزم: «فهو الإمام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب

---

(42) المرواني، «الدولة الإسلامية دولة مدنية،» ص 4.

(43) المصدر نفسه.

(44) **القرآن الكريم**، «سورة الشورى،» الآية 38.

(45) المرواني، «الدولة الإسلامية دولة مدنية،» ص 5.

(46) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية 159.

(47) **وثائق الحركة من أجل الأمة: رسالة البصيرة**، ج 1، ص 100 ـ 101.

(48) المصدر نفسه، ص 102 ـ 103.

الله وسنّة رسوله، فإن زاغ عن شيء منهما من ذلك أقيم عليه الحد والحق، فإن لم يؤمن أذاه إلا بخلعه خُلع وَوُلي غيره»[49].

عاشراً: الفصل بين السلطات العامة للدولة.

حادي عشر: سمو السلطة القضائية[50].

انطلاقاً مما سبق، يتضح أن هناك خلطاً بين المبادئ العامة المؤسسة للدولة كمؤسسات وسلط من جهة والمواصفات المطلوب توافرها في حاكم هذه الدولة؛ بناء على اجتهادات بعض الفقهاء، وليس على التجربة التاريخية السياسية الإسلامية التي «استغرق» فيها الحاكم الدولة، من جهة ثانية. وأصبح يقرر بصفة فردية، رغم أن الآية 159 من سورة آل عمران تعني بشكل مباشر وحصراً الرسول، لكونه الوحيد في جماعته آنذاك، من كان يتمتع بالعصمة من ناحية وآخر الرسل من تلقى الوحي من الله من ناحية أخرى، وبالتالي فهو الوحيد المؤهل والقادر بدرجة كبيرة على العزم والتوكل.

إن «البديل الحضاري» تدعو إلى قيام علاقة تعاون وتكامل بين الأمة والدولة؛ بوصفها دولة مدنية، وذلك بإعادة الاعتبار إلى مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها، من خلال بناء علاقة متوازنة ومتكاملة بين المجتمع والدولة.

وإن كان محمد المرواني يرى أن التصرف بالإمامة تصرف اجتهادي مدني، شأنه شأن الدولة والسياسة المخولتين إلى نظر الخلق، ليخلص إلى أن الدولة في الإسلام؛ دولة مدنية مرجعيتها «الموجهة» الإسلام. وبالتالي ليست دينية لأن الحاكم فيها لا يحكم باسم الحق الإلهي كما أنها ليست دولة «ثيوقراطية» لكون السلطة فيها يجب أن تتأسس على الانتخاب، أي أن تكون منتخبة من ممثلي الأمة[51].

خلاصة لما تقدم، يمكن القول إن الدولة في الإسلام، حسب محمد المرواني المنظِّر الأيديولوجي والسياسي، واجب مدني اقتضاه الواجب الديني الذي فرضه الله على المؤمنين بالإسلام، فالسلطة فيها ليست معصومة؛ كون العصمة شرط رئيسي في الدولة الدينية. لكن مدنية الدولة هذه، لا تعني القطع مع الواجبات والفرائض الدينية، لأن الكثير من هذه الواجبات والفرائض، حسب محمد المرواني، متوقف على تحقيق الواجب المدني؛ الذي يعني انتفاء «الكهانة» و«الثيوقراطية» عن طبيعة الدولة في الإسلام، التي لا تحتمل التقابل بين حاكمية الله وسيادة الأمة، بل السيادة فيها للشريعة والسلطة للأمة[52]، كون هذه الأخيرة هي الأصل وهي مبرر وجود الدولة، رغم أن الحاكم وكيل عنها، فإنه مسؤول عن أفعاله وأقواله، وطاعته أو مقاومته مرهونتان بمدى التزامه بمقتضيات الشريعة الإسلامية.

---

(49) المرواني، «الدولة الإسلامية دولة مدنية،» ص 5.

(50) المصدر نفسه، ص 3 ـ 4.

(51) المصدر نفسه، ص 7.

(52) المصدر نفسه، ص 8.

ورغم أن قانون الشريعة الإسلامية هو السائد في الدولة الإسلامية، حسب الحركة من أجل الأمة، فهي تقوم على أساس الفصل بين السلطات وسمو السلطة القضائية وكفالة الحقوق والحريات، حيث تزيد شرعية الدولة بمدى احترامها للحقوق والحريات وتنقص ـ حتى تفتقد ـ إذا انتهكت فيها حقوق الإنسان. وكونها دولة قانونية، فلا مشروعية فيها لإقصاء المعارضة كضرورة شرعية يتم استدعاؤها واحترامها، ولا مجال فيها أيضاً للعنف مع المخالف في الرأي أو حتى في العقيدة التي لا تعد شرطاً في المواطنة، فوضع غير المسلمين في إطار الدولة الإسلامية هو وضع المواطنين[53].

بناء على ما تقدم، يمكن القول إن هناك محاولات من طرف هذا الفصيل الإسلامي، وإن كانت ملتبسة، لإعادة تأويل النصوص الدينية وما تمخضت عنه التجربة السياسية الإسلامية؛ وبخاصة أن الإسلام لديه قابلية لعدة تفسيرات وتأويلات، وبالتالي فالمجهود التأويلي الذي تبذله عينة البحث، قد يؤدي إلى تبلور تيار يستوعب مضامين مفاهيم الديمقراطية الليبرالية والنظام الاقتصادي الحر، ما قد يقود إلى بداية تشكل عقلية إسلامية استيعابية في الإسلام السياسي[54]، لمضامين هذا النموذج. لكن بعض الباحثين يرون أن جماعات الإسلام السياسي تختبئ فقط وراء الخطاب الحداثي لخلق الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين أنها حداثية/معتدلة، بينما تضمر خطابها الماضوي/المتطرف إلى حين تمكنها من مفاصل الحكم. فتنصِّب آنذاك أميرها حاكماً فرداً مطلقاً، كما حصل ويحصل عبر تاريخ المسلمين السياسي. لكن مقتضيات المدخل العلمي تفترض منا الوقوف على الحقيقة المؤقتة المرتبطة نسبياً بحالة المعرفة الراهنة. ذلك بأن موقف الفاعل السياسي، يتحدد من خلال ما تتطلبه الشروط الظرفية والمرحلية والاستراتيجية، ومن ثم محددات علاقات القوة القائمة على مستوى الاجتماع السياسي.

ثانياً: ثنائية دولة الأمة والميثاق السياسي من منظور «البديل الحضاري»

ترى «البديل الحضاري» أن الأمة «تطلق لغة على الدين، والجماعة، والرجل الفرد الإمام، والحين والجيل، كما تحمل في طياتها معنى القصد والمرجع والأصل. وقد استعمل القرآن الكريم لفظ الأمة في مواقع متعددة. فبالنسبة إلى الاستعمال الخاص بالمسلمين، نجد أنها استُخدمت لتشير إلى المسلمين كافة، كما استعملت للدلالة على جماعة خاصة من المسلمين، ودلت على رجل فرد إمام»[55].

---

(53) المصدر نفسه، ص 8.

(54) أحمد الموصللي، «الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع،» في: **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002)، ص 116.

(55) جمعية البديل الحضاري: الورقة السياسية، رقم الإيداع القانوني 2002/0553، ردمك 9981 ـ 1630 ـ 4 ربيع 2002، ص 5.

في حين تعني كلمة دَولة التعاقب والسيطرة، ثم صارت تعني التعاقب بين شخص وآخر، أو بين حال وحال.

وقد ظل مصطلح الدولة غامضاً في الحضارة العربية ـ الإسلامية، ومشوباً بالالتباس، قبل أن يستقر فهمها على المستوى العالمي، وتتجه أذهان الناس نحو وظيفتها السياسية. ويمكن القول إن الدولة ارتبطت بالأمة في الفكر الإسلامي، حيث تقوم على خدمتها في مصالحها العليا[56].

يقول عز وجل: **﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾** [57].

يفهم من الآية، أن هناك ترادفاً وتداخلاً بين مفهوم الأمة والدولة؛ فالأمة هي الناس الذين يؤمنون بالله، ويقيم فيهم حدود الحق والهداية، نبي بإذن من ربه وإرادته ومشيئته. فالأمة جماعة تؤمن بالله ورسوله[58]. أما الدولة فقد «نشأت على يد الأنبياء ورسالات السماء، واتخذت صيغتها السوية، ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الإنساني، وتوجيهه من خلال ما حققه الأنبياء في هذا المجال، من تنظيم اجتماعي قائم على أساس الحق والعدل يستهدف الحفاظ على وحدة البشرية، وتطور نموها في مسارها الصحيح»[59].

إذن، فالأمة والدولة على حد سواء، يحكمهما الأنبياء بشرع الله، الذي يتسم بالعدل والحق. وكذلك كان الشأن مع الرسول محمد بن عبد الله، الذي ظل طوال حياته على رأس «الدولة الإسلامية» بوصفها آنذاك دولة دينية، يتلقى الوحي من السماء بخصوص كل المستجدات؛ صغيرها وكبيرها، سرها وظاهرها. ومن أدلة ذلك قوله تعالى:**﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾**[60]، مما استوجب طاعته باعتبارها فرض ديني: **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾**[61]. إلى أن وافاه الأجل، حيث انتهت معه الدولة الدينية.

وما يدل على ذلك، هو غياب آيات أو أحاديث في طبيعة الدولة أو أمور الحكم؛ ذلك بأنها لو وجدت لبادر بذكرها واستشهد بها الصحابة الذين حضروا اجتماع ساقفة بني ساعدة سواء من المهاجرين أو الأنصار، وهم من كبار الصحابة وأعلامهم وأعلمهم وألصقهم برسول الله وأكثرهم ملازمة له منذ نزول الوحي الإلهي عليه[62].

---

(56) عدنان السيد حسن، «جدلية العلاقة بين المواطنة والدولة المدنية،» ورقة قدمت إلى: **الإسلاميون والمجال السياسي في المغرب والبلاد العربية: أشغال الندوة العلمية المنظمة من طرف مركز الدراسات الدستورية والسياسية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور بمراكش في 21 ـ 22 يونيو 2007**، ص 84.

(57) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية 213.

(58) حسين سعد، **الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 53، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 343.

(59) المصدر نفسه، ص 345.

(60) **القرآن الكريم**، «سورة المجادلة،» الآية 1.

(61) **القرآن الكريم**، «سورة الحشر،» الآية 7.

(62) خليل عبد الكريم، **الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية** (القاهرة: سينا للنشر، 1995)، ص 13.

وبالتالي، يمكن القول إن الدولة بطبيعتها دولة مدنية، وليست دولة دينية مقدسة. إنها معطى إنساني عقلاني، بقطع النظر عن الأساس الفكري الذي تقوم عليه، سواء كان مادياً أو إنسانياً. ففي الإسلام، ثمة اتجاه فقهي غالب يشير إلى مدنيتها، أي أن الدولة ليست كياناً مقدساً، والقانون ليس جامداً وأبدياً، بل هو عرضة للإلغاء أو التعديل والتطوير.

يقول محمد عبده مفتي الديار المصرية في زمانه: «ليس في الإسلام سلطة دينية.. وأصل من أصوله: قلبها والإتيان عليها من أساسها.. والخلافة هي بالسياسة أشبه، بل هي أصل السياسة... والخليفة حاكم مدني من جميع الوجوه..»[63].

وفي الاتجاه نفسه يسير الشيخ محمد مهدي شمس الدين، بقوله: «في الفكر والفقه الإسلاميين، الدولة كلها غير مقدسة، ولا يوجد فيها مقدس على الإطلاق. والمقابلة ليست بين المقدس وغير المقدس في الدولة، وإنما بين الدولة والأمة، أي بين المقدس وغير المقدس في الفقه، وفي الفكر الإسلامي..»[64].

إذا كانت الدولة تنشأ لخدمة الناس، فإنها قد تتبدل وتتغير، وقد تندثر لتقوم مكانها دولة أخرى[65]. ولكي تقوم دولة الأمة، بوصفها دولة مدنية (الفقرة الأولى) بدورها التاريخي؛ فلا بد لها من ميثاق سياسي، تجتمع حوله أطراف المشهد السياسي ـ الحالة المغربية أنموذجاً ـ يؤسس لإجماع وطني على أساس المرجعية العليا للشعب وثوابته، وذلك من خلال كتلته التاريخية؛ بوصفها إطاراً تنظيمياً يجمع مختلف فرقاء وفعاليات الجمعيات المدنية، من أجل العمل على إيجاد دولة حقوق الإنسان (الفقرة الثانية).

1 ـ في مدنية دولة الأمة

تعَدُّ الدولة الإسلامية من منظور البديل الحضاري ضرورة شرعية وحضارية. وهي دولة مدنية شورية؛ تستمد شرعيتها من اختيار الأمة وتفويضها لمن تراه مؤهلاً لذلك، في إطار تعاقد يحدد حقوق الطرفين وواجباتهما، على أساس أن السيادة للشريعة والسلطة للشعب، الذي يمتلك صلاحية تفويض ممارسة هذه السلطة لحاكم يختاره. وهذا يقود إلى أن شرعية رئيس الدولة مستمدة من الأمة وليس من الدين، باعتباره خليفة للأمة وليس خليفة لرسول الله. مما ينفي عن مهام رئاسة الدولة ومقاصدها، أي امتداد لمهام النبوة ومقاصدها. وبهذا تكون شرعية الحاكم مرهونة باختيار الأمة له ورضاها عنه[66].

من هنا، يأتي وصف دولة الإسلام بالمدنية؛ حيث إن شرعيتها ومشروعيتها قائمة على تعاقد بينها وبين الشعب. ذلك بأن المرحلة الدينية التي عاشتها الدولة الإسلامية لم تتجاوز مرحلة تأسيسها في عهد الرسول، الذي كان مرسلاً من الله وكان بهذا يمثل المشروعية الدينية والسياسية

(63) السيد حسن، «جدلية العلاقة بين المواطنة والدولة المدنية،» ص 89.
(64) المصدر نفسه.
(65) المصدر نفسه، ص 90.
(66) جمعية البديل الحضاري: الورقة السياسية، ص 7.

في الآن نفسه؛ على عكس الخلفاء الراشدين الذين استمدوا شرعية حكمهم من التعاقد الذي ربطهم بالأمة[67]، ولم يستمدوها من الدين.

وبالتالي فدولة الإسلام من هذه الزاوية، ليست نهاية التاريخ؛ لكون استمرارها رهين بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التي تعاقدت على أساسها مع الشعب[68]. رغم أن الإسلام هو المرجعية القانونية للدولة، فإن الشأن السياسي شأن عام غير قابل للاحتكار، ومسؤولية مشتركة بين جميع المواطنين؛ على أساس أن الشورى مبدأ ضابط لصناعة واتخاذ القرار، الذي تصرفه الدولة لإدارة شؤون الأمة، بوصفها ممثلاً شرعياً لإرادتها[69].

إن الدولة وفق هذا التصور كيان ثقافي، يتأسس على أرضية ثقافية؛ مرجعيتها الإسلام، «وهي بهذا ولهذا ليست منفصلة عن الأمة وإرادتها وخياراتها وإنما هي جزء من إرادة الأمة وجسرها لإنجاز مفاهيم السيادة والعزة والاستقلال. وبالتالي فالدولة لا تكسب الشرعية إلا بمقدار انتمائها للأمة، وبمقدار ما تستطيع البرهان على أنها تدافع عنها وتبذل الجهد لحل مشاكلها»[70]. على اعتبار أن الأمة الإسلامية تنفرد بمجموعة من الصفات يمكن إجمالها في ما يلي:

أ ـ الوسطية: وسطية الأمة الإسلامية وسطية عامة وشاملة لكل مناحي الحياة.

ب ـ الاجتباء: الأمة الإسلامية أمة مجتباة من طرف الله؛ أي مقصودة برحمة الله وكرمه بجمع شملها وحفظها من التفرق والتشتت شريطة الإيمان بالله وإفراده بالعبودية وفعل الخير خالصاً لوجهه والجهاد في سبيله.

ج ـ الابتلاء: الابتلاء صفة ملازمة للأمة وآلية من آليات تكوينها وصقل شخصيتها، فهو امتحان وتمحيص للإنسان على إخلاصه وتوحيده لله عز وجل وخضوعه لأمره.

د ـ الخيرية: يقول الله تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾[71]. خيرية الأمة إذاً، ليست تمييزاً عنصرياً على الناس، إنها نتيجة لثلاثة اشتراطات، حسب البديل الحضاري: هي الإيمان بالله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. إنها خير أمة بميزان الإسلام.

هـ ـ الانفتاح: يتجاوز مفهوم الأمة ـ الجماعة، حدود العرق واللغة والمكان بل يتجاوز حدود الزمن أيضاً، فالأمة الإسلامية أمة منفتحة على جميع الناس الراغبين في الالتحاق بها والالتزام بمبادئها وقيمها.

فالأمة بهذه المواصفات هي المستخلفة عن الله، بحسب البديل الحضاري، وهي المخاطبة بالتكاليف الشرعية، وهي التي تحمل أمانة عمارة الأرض[72].

---

(67) المصدر نفسه.

(68) المصدر نفسه.

(69) المصدر نفسه.

(70) المصدر نفسه، ص 8.

(71) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية 110.

(72) جمعية البديل الحضاري: الورقة السياسية، ص 6.

وبالتالي فإن الدولة الإسلامية ليست مخالفة ومناوئة للأمة، وليست آلة قهر في يد طبقة أو فئة تستخدمها لإخضاع طبقة أو فئة أخرى؛ الدولة الإسلامية مؤسسة سياسية اجتماعية أخلاقية من مؤسسات الأمة، تقوم بإدارة شؤونها وتجسد رأيها وتعبر عن إرادتها في إطار الشرع الحنيف[73].

إن هويتنا الحضارية ليست هوية خلافية [...]. إن هويتنا بقدر ما تضمن لنا ذاتيتنا الحضارية والثقافية، تضمن لنا الانفتاح على التجربة الإنسانية العامة في إطار علاقة تفاعلية إيجابية.

والمقصود بالشرع هنا، هو النظر إلى الإسلام في سياقه المتحرك والمتطور، الذي يتمشى مع الحكمة الإنسانية كمرتكز ثانٍ في الخلفية الفكرية للبديل الحضاري، حيث يتداخل البعدان الإسلامي والإنساني في انسجام وتعايش، كون العنصرين معاً يلتقيان في مصبّ واحد؛ هو بناء الوجود الراقي للإنسان، الذي تختزله دولة حقوق الإنسان، من خلال خدمتها للشعب وخضوعها لمراقبته، حيث يضمن فيها احترام الهوية الحضارية للأمة وحق الجميع في التنظيم والتعبير عن آرائه ومراقبة القرار السياسي، في إطار التداول على السلطة. فالدولة المعنية، هي تلك التي تحول دون الاعتقال السياسي والاعتقال بسبب الرأي وتغيب فيها ممارسة العنف والإقصاء والتهميش[74].

هذا التمثّل المزدوج للإسلام والحكمة الإنسانية هو ما تسعى «البديل الحضاري» أن تتميز به، ساعية إلى الإجابة عن معضلة العلاقة بين البعدين[75] السالفَي الذكر.

نستشف مما سبق، أن «البديل الحضاري» تدعو إلى قيام علاقة تعاون وتكامل بين الأمة والدولة؛ بوصفها دولة مدنية، وذلك بإعادة الاعتبار إلى مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها، من خلال بناء علاقة متوازنة ومتكاملة بين المجتمع والدولة، بحيث يتم الحد من تطاول الدولة على أدوار المؤسسات غير الحكومية. وهذا لا يعني إضعاف الدولة أو تهميشها، لأن دورها مركزي في إدارة شؤون الأمة وتأمين مصالحها والحفاظ على مكتسباتها. لذلك فإن تحرير القرار السياسي والاقتصادي للدولة، يعد من المهمات الرئيسية المنوطة بالجميع، لتصبح مؤسسة سياسية اجتماعية، وكيلة عن الأمة، قوية بشرعيتها السياسية، بخياراتها ومشاريعها المعبرة عن مصالحها وقوية أيضاً بكفاءتها الإدارية. إن التزام الدولة بهذا الدور وتعبير مشاريعها وخياراتها عن مصالح الأمة وقيمها، هو صمام الأمان لعلاقة متميزة ومتكاملة بين الدولة والأمة وضمان للاستقرار السياسي.

---

(73) المصدر نفسه، ص 8.

(74) محمد الأمين الركالة، «الحوار وأهميته في تأسيس المشروع الحضاري الإسلامي،» ورد في: وثيقة البديل الحضاري وتحديات المرحلة الراهنة، ص 31.

(75) مصطفى المسعودي، عضو الأمانة العامة لحزب البديل الحضاري، «حزب البديل الحضاري... من أجل نهوض جديد (إشارات في طريق الإسلاميين الديمقراطيين)،» منشور بتاريخ 19 أيار/مايو 2011 على الموقع الإلكتروني لحزب البديل الحضاري، <http://www.albadilalhadari.ma>.

من هنا، يبدو أن مركز الثقل في المشروع «النهضوي» الذي ترومه وتتوخاه البديل الحضاري يكمن في صوغ تصور حضاري للعلاقة بين الأمة والدولة، على أساس الصفات التي تنفرد بها الأمة الإسلامية والتي من أهمها الوسطية، يعمد إلى إزالة كل أسباب التناقض والتوتر بينهما، ويوفر شروط التحول إلى دولة ديمقراطية تحتضن الجميع ولا تستثني أو تهمش أية فئة من فئات المجتمع ولا تحمي مصالح فئة على حساب فئات أخرى[76]. كل ذلك بناء على ميثاق سياسي يجمع ويجتمع حوله الفاعلون السياسيون كافة.

2 ـ في جدوائية الميثاق السياسي

يمثل الميثاق السياسي في نظر البديل الحضاري، ذاك الإطار التاريخي المرحلي، الذي كان من المحتمل أن يمكن أطراف المشهد السياسي في المغرب على وجه الخصوص، من تجاوز معيقات التنازع السياسي، الذي كان متمظهراً، في سياق ظهور البديل الحضاري، في تسعينيات القرن العشرين، بين السلطة السياسية، بمعنى الحكم من جهة وأحزاب الحركة الوطنية والمكونات الإسلامية من جهة ثانية، لو أن هذه الأطراف تبنته آنذاك.

فالسلطة السياسية بوصفها المسؤول الأول والأخير ـ حسب البديل الحضاري ـ عن كل مظاهر الخلل والتردي المنتشرة في كل مكان، لم يكن أمامها إلا أن تبرهن عملياً عن قابليتها للتحول نحو زمن مغربي منشود؛ وذلك من خلال تدشين عهد الصحوة الديمقراطية الحقيقية، على أساس استكمال خطوات الانفراج السياسي بإطلاق سراح من تبقى من المعتقلين السياسيين، وإنجاز إصلاحات دستورية حقيقية، تسمح بحياة سياسية سليمة وتحد من الهيمنة المطلقة لوزارة الداخلية، وتفضي إلى بناء مؤسسات تمثيلية تعكس بالفعل إرادة الشعب المغربي[77].

أما الجماعات الإسلامية، فكان مطلوباً منها آنذاك أن ترقى إلى مستوى التحديات الحضارية وأن تجيب بشكل واضح وملموس عن مختلف الأسئلة التي تطرحها المرحلة ويستلزمها الواقع. من قبيل مواضيع: الديمقراطية ـ الرؤية ـ البرنامج المجتمعي ـ العلاقة مع الأطراف الأخرى ـ الوحدة الإسلامية... إلخ. كما أنها مطالبة بأن تتمثل الحد الأقصى من الوضوح الذاتي والوضوح في اتجاه الموضوع. يقول الركالة: «ولسنا نبالغ إذا قلنا إن هذا الصف يقف [...] بين خيارين: إما الارتقاء استجابة لمطلب التجديد والتكيف مع سيرورة الأحداث المتسارعة وإما الركون إلى الجمود والتقوقع الذاتي بما يعنيه من انسحاب خارج دائرة الواقع المحلي. وربما لا يزال البعض منا يخدع بهذا الزخم الراهن الذي تعرفه الأمة في إطار الصحوة الإسلامية المباركة، لكن ينبغي أن نعلم أن الحياة دول والتاريخ تدافع وتناوب وأن هذا الزخم والامتداد فرصة للحركة الإسلامية قد تترجمه إلى كيان حضاري جديد وعادل، كما قد تضيعه وتحوله إلى نموذج عكسي مشوه»[78].

---

(76) جمعية البديل الحضاري: الورقة السياسية، ص 12 ـ 13.

(77) محمد الأمين الركالة، «لا بديل عن الحوار.. لا بديل عن الميثاق السياسي،» ورد ضمن وثيقة البديل الحضاري وتحديات المرحلة الراهنة، ص 37.

(78) المصدر نفسه.

إذا كانت السلطة السياسية مسؤولة إلى جانب المكونات الإسلامية عن جزء من أزمة السياسة في المغرب، فإن الأحزاب الوطنية تتحمل هي الأخرى الجزء الآخر من هذه الأزمة، حيث بات يتجلى فيها كثير من مظاهر الشيخوخة والعجز عن تأطير وفهم ومواكبة سيرورة الشعب المغربي وتحولاته. وهي بالأمس كما اليوم، تقف بين رهان التجديد والانقراض والتشتت أو الاستقطاب الكامل من قبل «حمى السلطة» ضداً على الشعب وطموحاته في التغيير. «إن هذه الأحزاب، صارت تتخبط بشكل واضح وتختنق في أزمة حادة هي أزمة الهوية سواء تعلق الأمر باستنادها إلى فراغ أيديولوجي عميق أو بفقدانها لمصداقية الخطاب وشرعية الامتداد بين ثنايا الشعب المغربي، الذي أصبح فاقداً للثقة في جميع الخطابات التقليدية الفاقدة حتى لبريق اللمعان النظري»[79].

لذلك فـ «الأحزاب الوطنية»، مطالبة هي الأخرى بمراجعة نظرتها إلى الأشياء والقضايا، بما في ذلك النظرة إلى الجماعات الإسلامية، كمكونات وطنية لا يمكن إسقاطها من حسابات السياسة.

خلاصة لما سبق، يمكن القول إن استفراد الحكم بالقرار وسيطرته على المجال السياسي المغربي وتهميشه لباقي الفاعلين السياسيين، الذين يعانون أزمة ذاتية تتمثل بغياب البرنامج السياسي لدى الفاعلين الإسلاميين والفراغ الأيديولوجي وشيخوخة النخب لدى الفاعلين الوطنيين؛ كلها تشكل عناصر الأزمة التي تعتري المكونات الرئيسية الفاعلة في المشهد السياسي المغربي.

ولتجاوز هذه الأزمة، تقدمت «البديل الحضاري» بالميثاق السياسي، الذي تضمن البنود التالية:

أولاً: التأسيس لإجماع وطني: يشمل الأسس المرجعية العليا للشعب المغربي وثوابته، ذلك بأن أي مشروع نهضوي يروم التقدم والرقي ولا يقوم على الهوية الحضارية للشعب المغربي مآله الفشل. «كما أن التحول الديمقراطي إذا لم يستحضر هذه الهوية فإنه سيصطدم لا محالة مع القيم الدينية لأمتنا وسيؤدي إلى إعادة إنتاج القهر والاستبداد من جديد. إن هويتنا الحضارية ليست هوية خلافية [...]. إن هويتنا بقدر ما تضمن لنا ذاتيتنا الحضارية والثقافية، تضمن لنا الانفتاح على التجربة الإنسانية العامة في إطار علاقة تفاعلية إيجابية. وتضمن لنا القدرة على النظرة النقدية لذواتنا بعيداً من كل نرجسية جماعية، كما تضمن لنا القدرة على النهوض والمواجهة وإقامة العدل في أنفسنا وبين الناس. هوية تضمن التماسك الداخلي لشعبنا وأمتنا وتسع وتستوعب في نفس الوقت الاختلافات ووجهات النظر المتعددة»[80].

فسؤال الهوية سؤال مصيري، بالنسبة إلى البديل الحضاري، كونه يحدد موقع الأمة من كل القضايا، رغم تعقد الإجابة عن هذا السؤال وتعددها، نتيجة لتشرذم الساحة السياسية والفكرية في المغرب وتعدد المرجعيات والمشارب داخلها.

لكن هذا التشرذم والتعدد في مجمله مصطنع ويتسم بعدم الوضوح الفكري والأيديولوجي، ويزيد من غموضه غياب التواصل والحوار الفكري الرصين والعميق بين مكونات المشهد

---

(79) المصدر نفسه، ص 37.

(80) جمعية البديل الحضاري: الورقة السياسية، ص 13.

السياسي[81] المغربي؛ ذلك بأن الأزمة بنيوية ويستعصي حلها على أي جهد منفرد يقوم به الحكم أو الأحزاب الوطنية أو الجماعات الإسلامية، وهو ما يتطلب تكاثف جهود فرقاء الساحة السياسية بمختلف مشاربهم ومواقعهم من أجل صياغة برنامج إصلاح وطني استعجالي، وتنزيله على أرض الواقع وشيْد حالة من الإجماع الوطني تضم النخب السياسية، حكاماً ومعارضة، والشعب المغربي لمواجهة التحديات الداخلية والمخاطر الخارجية. وهذا لن يتأتى من دون القطع مع ذهنية الماضي، «ذهنية المزايدات الشعاراتية والانغلاق السياسي وادعاء احتكار الحقيقة. لن يتأتى أيضاً بدون التأسيس للاختلاف والقبول الفعلي بالآخر والإيمان بأهمية مشاركة الجميع في إنقاذ الحاضر وصناعة المستقبل، متجاوزين بذلك لواقع الشك والريبة ومؤسسين للثقة بين مختلف المكونات عبر مراكمة تتطلب أساساً دفن الماضي في نواحيه السلبية والتأسيس لمسلكية سياسية تكرس هذه الثقة المتبادلة»[82].

ثانياً: الكتلة التاريخية: والمقصود بها هنا، شكلاً تنظيمياً يجمع مختلف فرقاء وفعاليات المجتمع المدني المغربي، وتاريخيتها تستند إلى طبيعة المهمة الموكولة إليها وليس لتاريخ أفرادها. فمن مهماتها العمل على إيجاد دولة حقوق الإنسان «وهذه مهمة تاريخية [يقول محمد لامين الركالة] بكل معنى الكلمة، إنها تحرير للإنسان المغربي من منطق الحمى السياسي وفتح الأبواب مشرعة أمام الجميع ليعمل في إطار الضمانات الديمقراطية وحقوق الإنسان»[83].

إن العمل على إقامة دولة حقوق الإنسان مهمة وطنية ومن ثم فهي ليست مهمة «الحركة الإسلامية» وحدها، بل هي مسؤولية جميع مكونات المشهد السياسي، كونها كشعار لبرنامج حد أدنى بين فرقاء «الكتلة التاريخية»، سيسمح بنوع من التعاون والتنسيق لتنزيله على أرض الواقع. وآنذاك تنتهي مهمة الكتلة التاريخية بتحقق هذا الشعار، لكنها تبقى قابلة للتشكل في كل مرة تتعرض دولة حقوق الإنسان لخطر الزوال[84].

من خلال ما سبق، يتضح أن الغاية من الميثاق السياسي السالف الذكر هي تحقيق نتيجتين أساسيتين، هما: متطلبات الوحدة الوطنية ومستلزمات الحرية الفردية والجماعية. ذلك أن الإكراه، تحت أية يافطة كان، لا يمكن أن يحقق وحدة وطنية.

إن الحرية، وبخاصة حرية الرأي وحرية الاعتقاد، بطبيعتها متعالية على المصادرة والإكراه. يقول محمد لامين الركالة بهذا الخصوص: «إن الآراء والأفكار كما المعتقدات لا يزيدها الإكراه إلا تجذراً ورسوخاً، فالآراء والقناعات، لا تفرض، كما إنها لا تواجه، بالقوة والعنف، وإنما بالحوار والسجال الفكري الرصين والمتعقل [...] فالحرية هي قبل كل هذا وذاك إشكال مرتبط بـ «الأنا» الفردية والجماعية، يتطلب إنجازه وتحقيقه، مصادرة أنانياتنا واحتكارنا للحقيقة ومنطق الإقصاء المتجذر فينا عبر عقود من التنشئة القسرية القائمة على منطق «لا أريكم إلا ما أرى». لذلك فإن

---

(81) رسالة مفتوحة وجهها البديل الحضاري إلى اليسار المغربي، منشورة بجريدة **الجسر**، العدد 60 (شباط/فبراير 2000).

(82) جمعية البديل الحضاري: الورقة السياسية، ص 14.

(83) الركالة، «الحوار وأهميته في تأسيس المشروع الحضاري الإسلامي،» ص 31.

(84) المصدر نفسه.

قيام الوحدة الوطنية يستلزم احترام التعدد والاختلاف، وقيام المجتمع على أساس المواطنة التي بقدر ما تحقق مساواة الجميع تضمن لهم حريتهم كاملة غير منقوصة»[85].

ولبلوغ هذا المرمى لا بد من القطع مع ذهنية الماضي وادعاء احتكار الحقيقة، وإعمال عقل جديد يؤسس للاختلاف والقبول الفعلي بالآخر ويؤمن بأهمية مشاركة الجميع في إنقاذ الحاضر وصناعة المستقبل، عقلاً يقطع مع الذهنية التكتيكية والمزايدات الشعاراتية والانغلاق السياسي من جهة، ومن جهة ثانية لا بد من تجديد الثقة بين الفاعلين السياسيين والشعب؛ حيث سادت بين الحكم والمعارضة علاقة موسومة بالعنف والصدام (...) من هنا، تتجلى أهمية إعادة بناء الثقة «بما هي عملية مراكمة تتطلب أساساً دفن الماضي في نواحيه السلبية والتأسيس لمسلكية سياسية تكرس هذه الثقة المتبادلة»[86].

بناء على ما تقدم، يمكن أن نخلص إلى أن البديل الحضاري، كما الحركة من أجل الأمة، تقر بـ «مدنية» ما تصطلح عليه «دولة الأمة»، وإن كان مضمون «المدنية» لا يعني في الحقيقة، قطعاً نهائياً مع الدين ولكن فقط تمييز إجرائي، على اعتبار أن الدولة الدينية انتهت تاريخياً مع وفاة الرسول وبالتالي أصبحت شرعية ومشروعية كل الدول التي جاءت بعد ذلك، قائمة على التعاقد بينها وبين الشعب، أو لنقل بين الحاكم والمحكوم، على أساس الصفات التي تنفرد بها الأمة الإسلامية، ومن أهمها مبدأ الوسطية. من منطلق أن النظر إلى الإسلام يجب أن يندرج في سياقه المتحرك والمتطور بما يتمشى مع الحكمة الإنسانية ويتماهى معها؛ تأسيساً على الميثاق السياسي الذي من أهم معالمه: الإجماع الوطني على أساس الهوية الحضارية المغربية في سياقنا هذا من ناحية، و«الكتلة التاريخية» كإطار جامع لمكونات الفعل السياسي في المغرب من ناحية ثانية □

---

(85) **البديل الحضاري: وثيقة معالم استراتيجية جديدة لحزب البديل الحضاري، 2004 ـ 2010**، ص 4. وثيقة زودنا بها عز الدين العلام عضو الأمانة العامة لحزب البديل الحضاري المحظور.

(86) محمد الأمين الركالة، في: جريدة **الصحيفة الجديدة**، العدد 49 (10 أيلول/سبتمبر 1999).

باسل الأعرج ... في حضرة الفكرة والشهادة قراءة في كتاب «وجدت أجوبتي»(*)

محمد العبدالله

كاتب سياسي فلسطيني.

عامان مرّا على ذلك الفجر الدامي ليوم السادس من شهر آذار/مارس 2017 حينما بادر مُطارد فلسطيني إلى إطلاق النار على عناصر وحدة «يمام» في جيش الغزاة المحتلين، الذين طوقوا المكان الذي يختفي فيه منذ عدة أشهر في مدينة البيرة بالضفة الفلسطينية المستباحة، بهدف إعدام/تصفية «باسل الأعرج». قاوم «المطلوب الرقم (1)» المتحصن في سدة المونة في المنزل المحاصر، ببسالة ثورية حتى استُشهد، ولم يرفع الراية البيضاء كما قال شقيقه في نعيه: «لم تُسَلّم لهم، ومثلك لا يعرف التسليم. اخترت أن تكون مقاوماً وأن تموت شهيداً مقبلاً مشتبكاً لا خانعاً».

رغم سنوات العمر الـ «32» التي عاشها باسل، فهي، رغم قصرها، كانت زاخرة بالإنجازات. فما بين التحصيل الجامعي «الصيدلة» والامتلاك المعرفي ـ النظري فقد «أتم قراءة 3000 كتاب، حتى الخامسة والعشرين من عمره، في كل المجالات من التاريخ والسياسة والاجتماع والفكر والعسكرية التي ركز عليها في الفترة الأخيرة» (الاقتباس من حوار على موقع بيلست الإخباري في 20 آذار/مارس 2017 مع شيرين الأعرج عمة الشهيد باسل، وهي الأكثر قرباً منه، إذ أسهمت بصقل شخصيته في المراحل الأولى من حياته).

لهذا لا يمكن بضع صفحات أن تكون كافية للتحدث عن حياة الشهيد بما تدّخره من معرفة وتجربة ودور. هذه الحياة التي نجد تكثيفاً لها في كتاب **وجدت أجوبتي**[1]. هذه الحدود المتاحة

(*) الورقة التي قُدمت في اللقاء الحواري في دار الندوة ـ بيروت، الذي دعا إليه «أصدقاء الشهيد» بتاريخ 18 آذار/مارس 2019 في ذكرى مرور عامين على استشهاد المثقف المشتبك باسل الأعرج.

(1) الكتاب صدر عن دار بيسان في بيروت عام 2018: **وجدت أجوبتي: هكذا تكلم الشهيد باسل الأعرج** (400 ص).

لا تكفي لعرض ما يمتلكه عقل مثقف ومناضل في كل المواقع التي وُجد فيها، ولا لسماع نبضات قلب مُفعمة بالثورة وحب الشعب وأرض الوطن. لأننا أمام سردية تاريخية، وطنية وقومية وأممية، كتبها الشهيد في فترات متقطعة، وتم جمعها على يد أصدقاء وصديقات لباسل بعد استشهاده: «عدد من الأبحاث والدراسات، والتعليقات والبوستات على شبكة التواصل الاجتماعي، والمحاضرات واللقاءات التي أنجزها في جولاته الميدانية في القرى والبلدات على اليوتيوب» التي «تُقَدر بآلاف الصفحات». وقد تمكن أحبة باسل، الشخص والنهج، بجهد استثنائي في ظروف الاحتلال، من تجميع جزء منها في كتاب **وجدت أجوبتي... هكذا تكلم الشهيد باسل الأعرج**، الذي طُبع في القدس المحتلة في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاده، ليُطبع بعدها بأسابيع قليلة في بيروت. بعض ما نُشر له علاقة بالحدث السياسي المباشر، والجزء الأكبر منها، استحضار للتجارب الوطنية بكل تفاصيلها ومنمنماتها، لتحليلها واستخلاص الدروس والعِبَر منها لتَستفيد منها الأجيال في معركة التحرر الوطني التي تخوضها ضد الغزاة المحتلين. لأن الشهيد قد تعامل مع تلك «الأحداث والتجارب» بخلفية نظرية، نهلت من الأفكار التحررية العالمية لمفكرين ثوريين أمثال غيفارا وماوتسي تونغ وفرانز فانون ومالكولم إكس وعلي شريعتي. وسأحاول في الحدود المتاحة لي استعراض أبرز ما تضمنه الكتاب، رغم أن مئات الصفحات التي كوّنت محتواه، نجد فيها ما يمكن أن يُشكل مادة للحوار في عدة لقاءات، لأن أهمية الموضوعات تأتي كونَهَا جزءاً مما صاغه باسل في حياته من أفكار وملاحظات واستنتاجات.

لم يكن استهداف استخبارات المحتلين وأجهزة التنسيق الأمني لباسل على مدى السنوات السابقة بسبب نشاط شاب في التظاهرات التي كانت تشهدها ميادين رام الله المستباحة وفي مواجهة حواجز الاحتلال العسكرية، فقط؛ بل لكون هذا «المتمرد الثوري» رأس حربة في كل المواجهات ودينامو الحراك الشبابي، والأخطر، أنه العقل الذي يصوغ الشعارات والأهداف، من خلال ما كان يكتبه أو يتحدث به في جولاته وزياراته الميدانية للأماكن التي لها دلالاتها في حدث سياسي أو مواجهة مع المحتل أو في موقعة لاستشهاد قائد أو مجموعة فدائية في مواجهة المستعمر. ولكون هذا الشاب قد ثبت في مواجهة المحققين، في سجون السلطة التي دخلها مع خمسة من رفاقه في شهر نيسان/أبريل 2016 بتهمة التحضير لعمل مسلح ضد المحتلين، بعدما اعتُقل وبعض رفاقه في وديان قرية عارورة في قضاء رام الله. في أثناء التحقيق، تعرض الشباب لأشد صنوف التعذيب، حتى إن قلب باسل توقف عن النبض ثلاث مرات، كما قالت والدته بالصوت والصورة (شريط فيديو)، وهذا ما اضطر جهاز التحقيق لتحويله إلى الخدمات الطبية عدة مرات. وقد اضطرت السلطة بعد عدة أشهر لإطلاق سراح الموقوفين الستة بعد أن خاضوا إضراباً عن الطعام منذ تاريخ 28 آب/أغسطس ولغاية 6 أيلول/سبتمبر، واستطاعوا بإرادتهم الصلبة، إطلاق حملة شعبية واسعة وضاغطة، أثمرت تحويلهم لأول مرة إلى المحاكمة وتم إطلاق سراحهم، بكفالة، يوم 8 أيلول/سبتمبر.

لم تكن شوارع المدن هي المجال الحيوي للتحرك الشبابي الشعبي الذي يكون باسل في مقدمته، بل إنه جال في قرى وجبال الوطن ووديانه وسهوله، باحثاً في تربتها وصخورها وكهوفها عن تاريخ الناس وعلاقتهم بالأرض، وعن كل فدائي قاتل واختفى بعيداً من عيون المخبرين والعملاء والمحتلين من أجل الانطلاق لجولة جديدة من القتال، ثم استُشهد. كان باسل

يستلهم من دروس كل التجارب في نقاشاته العديدة مع الفلاحين في تلك المناطق، تقديم النماذج المضيئة في تاريخ الشعب، بهدف ربط الماضي بالحاضر من أجل صياغة المستقبل: التحرر من الغزاة المحتلين.

بعد ذلك، أخذ الباسل قراره، توارى عن الأنظار، بعد أن اعتقل العدو بعضاً من رفاقه. قرر الاختفاء، ليس خوفاً أو جُبناً، بمقدار ما كان لصوغ خطة عمل ونهج كفاحي يجب العمل عليه، لجيل يقود المعركة مع المحتلين. تنقل باسل متخفياً تحت اسم مستعار، في حركة حذرة، لمتابعة تواصله مع الحلقة الضيقة التي تحيط به والتي مثلت ديمومة العلاقة مع الحراك الشبابي. اختفى، من أجل أن يستعد ويتحضر للساعة الحاسمة والفاصلة. جَهَّز المكان بضرورات الحياة البشرية من طعام وماء، ومن غذاء العقل: الكتب. خبأ السلاح والطلقات وأصبح بكامل جهوزيته. واستطاع بعد كل تلك التجارب والدروس، أن يصل إلى الإجابة عن كل تلك الأسئلة الكبرى المرتبطة بالوطن والتحرر من الغزاة المحتلين ومن كل مظاهر التخلف والقهر والزيف والتضليل التي روج لها صانعو «اتفاق أوسلو» بالحديث عن «سلطة بدون سلطة»، كما قال رئيسها أمام مجلس الأمن الدولي يوم 2018/2/20. هذه السلطة التي قامت بتسجيل سابقة تاريخية غير معروفة حينما حاكمت الشهيد باسل على وقائع استشهاده.

ارتقى الباسل شهيداً بعد أن «عاش نيصاً وقاتل كالبرغوث» كما كتب عنواناً لإحدى مقالاته. قاتل من المسافة صفر، وهو المُعجب بعمليتي «وادي عيون الحرامية» قرب بلدة سلواد 2002/3/3، و«زقاق الموت» الخليل 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

في وصيته التي افتتحها بـ «تحية العروبة والوطن والتحرير» تكثيف واضح للثوابت التي آمن بها الباسل. فقد كانت العروبة بالنسبة إليه انتماءً ووعياً ومقاومة. لهذا كانت زيارته للبنان، تجسيداً لذلك الانتماء وترجمة لعمق الوعي المقاوم. أما الوطن والتحرير فقد تجسدا فكراً واستشهاداً، بالتوأمة بينهما. أما خاتمتها، فتحمل من كاتبها اعترافاً بالقناعة التامة بما وصل إليه، بوعيه وثقافته التي مارسها على أرض الواقع: أنا الآن أسير إلى حتفي راضياً مقتنعاً وجدت أجوبتي، يا ويلي ما أحمقني وهل هناك أبلغ أو أفصح من فعل الشهيد. وكان من المفروض أن أكتب هذا قبل شهور طويلة إلا أنَّ ما أقعدني عن هذا هو أن هذا سؤالكم أنتم الأحياء فلماذا أجيب أنا عنكم فلتبحثوا أنتم. أما نحن أهل القبور فلا نبحث إلا عن رحمة الله.

مقتطفات مختصرة مما كتبه باسل:

1 ـ في «البوستات» التي امتدت لتسعين بوستاً، بعضها سطر واحد ومعظمها عدة صفحات، كتب خلالها الشهيد، تعليقات سريعة على الأحداث، كما عالج بعضها بتفصيل من أجل الاستخلاصات المهمة. في أحد النصوص الرائعة، كما تجسد في البوست الرقم (6) ص 235 الذي يحمل عنوان «مدونات بانوراما اغتيال زئيفي» نجد أنفسنا للوهلة الأولى أمام كاتب لم يتخيل الحدث، بل شارك في صناعته، إذ يعتقد القارئ أن الشهيد باسل كان ضمن المجموعة التي نفذت إعدام الوزير السابق المجرم المستعمِر «رحبعام زئيفي» صاحب نظرية الترانسفير للفلسطينيين. لهذا يعتقد القارئ بأنه كان مع «مجدي الريماوي وحمدي قرعان وباسل الأسمر» وعلى معرفة

بالقائد المخطط والمشرف، مسؤول الجناح العسكري للجبهة الشعبية في الضفة الغربية «عاهد أبو غلمة» الذي قدمه، قائداً ثورياً مُجرباً، مُطلقاً عليه صفة «مثقفٌ مشتبك بكل معنى الكلمة».

وفي البوست الرقم (8) ص 245 يكتب «سنن ثورية فلسطينية» عن شكل الثورة المتوج والمتحرك وعن تيارين يتصارعان داخل الشعب (التعامل مع العدو ورفض التعامل) وعن فترات الكمون بالحركة الشعبية وتفجرها.

وفي «البوست الرقم (41) ص 282» يقوم باسل بطرح مجموعة قضايا مجتمعية، تبدو للوهلة الأولى وكأنها تعبير لإبراز سذاجة وبساطة سكان الريف الفلسطيني. فتحت عناوين «قصة الحمامات العامة وقصة الشلحات النسائية وقصة الكهرباء» يتوجه باسل لكشف مضمون تلك الحالة الشعبية الرافضة لكل منها، لسبب واضح ومحدد أنها «جاءت من اليهود المحتلين» وهي كما يؤكد الكاتب «نوع من أنواع المقاومة الخفية التي تملكها المجتمعات لكل ما هو استعماري».

أما في «البوست الرقم (90) ص 326» كتب باسل (لماذا نذهب إلى الحرب) نصاً يرقى إلى نوع الحوار مع الذات، حتى ولو أنه جاء بصيغة رسالة توجه بها إلى «صديقي العزيز». هنا، نجد مصارحة في تقييم التجربة الذاتية النضالية التي استمرت لسنوات عديدة من خلال ما يكتبه بـ «دهشة الأطفال وإيمان الأنبياء» ليصل للإجابة عن السؤال، إننا «نذهب للحرب بحثاً عن الرومانسية، رومانسية الحرب التي تخلق صنفاً آخر من البشر، فلا أحد قبل الحرب كما بعدها، نطارد الرومانسية ولا يوجد أي شيء في الدنيا قادر على أن يُثير الرومانسية أكثر من الحرب». نستنتج من هذا النص أن باسل قد وصل للإجابة عن سؤال الوجود لباحث عن المعرفة في الكتب والسيَر والسرديات، ولمُثقف مناضل ومقاتل بالكلمة والحجر وصولاً إلى السلاح الناري، التزاماً بما أعلنه «إذا بدّك تصير مثقف، لازم تصير مثقف مشتبك، ما بدّك تشتبك، ما في فايدة لا منك ولا من ثقافتك». لهذا، وحتى لا تتحول الثقافة والمعرفة إلى حبر على ورق، أو للتسويق على إحدى وسائل الإعلام، لئلا يتحول ذلك الجهد النظري إلى ترف، حسم قراره واستعد للحظة الحقيقة: ساعة الاشتباك والمواجهة المباشرة مع الغزاة المستعمرين.

2 ـ يكتب باسل عن مسار الانتفاضات والثورات المسلحة والمعارك التي قاتل فيها الشعب ضد الغزاة، العديد من الدراسات والأبحاث: في فصل «الكفاح المسلح في ثورة 1936» يتحدث عن تلك الثورة بعد سردية تاريخية مهمة عن سنوات الركود «1921 ـ 1925» التي انتهت باشتباكات آب/أغسطس 1928 التي مهدت لثورة البراق عام 1929 لتنتشر حينها شرارة الثورة لتشعل النار في كل مناطق وجود الغزاة المستعمرين. من القدس إلى الخليل فصفد إلى يافا وعمال الموانئ، وهو ما وفر البيئة الشعبية الوطنية لتنطلق بعدها بسنوات ثورة عز الدين القسام تشرين الثاني/نوفمبر 1935 التي كانت بروفة لثورة 1936. وقد شكلت الثورة الكبرى في ذلك العام انعطافة مهمة في تطوير الوعي ورفع درجة الاستعداد للمواجهة الشاملة، وهذا ما ظهر في التنسيق الكامل بين العمليات العسكرية والتمرد الثوري الشعبي الذي استمر في إضرابه الشهير لستة أشهر.

كما كتب باسل عن معارك الدفاع عن المدن والقرى في مواجهة العصابات اليهودية الصهيونية المسلحة والمدربة جيداً. ويشير إلى دور القادة الكبار: فرحان السعدي وأحمد طافش وعبد الرحيم الحاج أحمد وأبو ابراهيم الكبير وعبد الحليم الجولاني وعبد القادر الحسيني وعارف

عبد الرزاق. ولا ننسى دور الشهيد باسل في التركيز على فدائيَّين أسطوريَّين هما: فوزي نامق القطب وأنطوان جميل بارود. فوزي القطب: الفدائي الشبح الذي أفقد العدو صوابه، لأنه العقل العلمي والتقني، وقائد فرقة التدمير العربية وأحد أبرز القيادات الفدائية المتخصصة بتصنيع المتفجرات وتفخيخ السيارات، كما يُسجل له أنه كان سباقاً في صناعة البالونات المتفجرة ـ استمرارها اليوم في غزة ـ وإلقاء القنابل على مقاهي اليهود. أما الفدائي الآخر أنطوان بارود، فهو المقاتل الأممي، الفلسطيني الجذور، لأسرة من بيت لحم هاجرت إلى أمريكا الجنوبية، الكولومبي المولد عام 1909، الذي قاتل تحت قيادة عبد القادر الحسيني وبشراكة كفاحية وعملية مع فوزي القطب، ثم عاد إلى أمريكا الجنوبية ليقاتل في أكثر من مكان ضد الجيش الاستعماري الأمريكي وليدخل مع كاسترو وغيفارا هافانا، وبعد ذلك رافق غيفارا إلى بوليفيا وقاتل معه. وقد انضم لاحقاً إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ووافته المنية في الكويت في أغسطس/آب 1969 أثناء زيارةٍ لأقاربه هناك.

تصدى باسل مباشرة لما يتعرض له مقاومو شعبنا في الجزء المحتل من الوطن الفلسطيني عام 1948 على يد أجهزة العدو السياسية والإعلامية التي تصف كل فدائي بأنه «مريض نفسي»!؟. الكارثة هنا، كما يكتب باسل، أن يردد ذلك بعض أبناء الشعب، ويستشهد بما دار من ثرثرات وترهات عن الفدائي نشأت ملحم الذي نفذ العملية البطولية في شارع ديزنغوف في تل أبيب في 2016/1/1 ولوحق لمدة أسبوع قبل أن يسقط شهيداً في اشتباك مع وحدة «يمام» . لقد كتب باسل في تحليل السقوط الوطني والأخلاقي لبعض أبناء الشعب من خلال تبنيهم تفسير المحتلين، مشيراً إلى أن «فرانز فانون» عالج هذه الظاهرة في الجزائر، وذلك من خلال كون المستعمَر يشعر بالدونية مما يجعله يتبنى ما يقوله المستعمِر الذي ينفي الصفة الوطنية والقومية عن المقاوم ويُقدمه كحالة مريضة فقط، من أجل تسخيف روح المقاومة وإسقاط أي فكرة للمواجهة.

تحت عنوان «الانتفاضة دمرتنا» يتحدث باسل عن هذه الادعاءات مفنداً ما يردده بعض أفراد الشعب من تكرار لما تقوله ماكينة العدو الإعلامية (ص 122) يكتب باسل: «المطلوب لكي يكون النقد موضوعياً ووطنياً وثورياً، أن يقوم على مراجعة التطبيق وليس النظرية أو الأيديولوجيا التي تقف وراء التجربة».

وفي معالجة باسل أهمية دور الشباب والشابات في معركة التحرر، يمكننا الاستنتاج أن التحليلات والاستخلاصات تكون أقرب إلى الموضوعية منها إلى التوصيف المجرد. ففي فصل «حزب الكنبة الفلسطيني، ص 176» المنشور في **مجلة الدراسات الفلسطينية** المجلد الرقم (23)، عام 2012 بالمشاركة مع زيد الشعيبي، تأكيد أن الشباب كانوا هم وقود جميع المراحل النضالية وجنودها. لكنهم الآن بمرحلة الإقصاء أو العزوف عن المشاركة بالحياة السياسية، بخلاف دورهم في انتفاضتَي 1987 و2000، والسبب في رأي الشهيد: دور السلطة في قيادة المجتمع من خلال مؤسسات بيروقراطية تعمل بمحددات اتفاق أوسلو، بهدف تشويه الرموز الوطنية في عقول الجيل الجديد، وهو ما أدى إلى انتشار ثقافة الخلاص الفردي على حساب المصلحة العامة، وهنا يبرز دور المنظمات غير الحكومية (NGOs) بالتخريب الناعم. على الجانب الآخر، يؤكد باسل ضرورة أن يعمل القادة الشبابيون داخل الحراك الشعبي، من أجل إعادة تفعيل وتنشيط القيم

الوطنية الجماعية لإعادة النهوض بالشعب، بعدما بدأت معاول قوى التخريب المحلية والاحتلالية في هدمها.

في فصل «لا تكن مع الاحتلال ضدهن»، (ص 191) يُقدم باسل رؤية فكرية معرفية جذرية لتبديد العديد من أنماط التفكير، وأساليب التعامل مع المرأة. يكتب «تنشأ عند أبناء المجتمعات المقهورة، والواقعة تحت الاستعمار، خاصة، علاقة ازدراءٍ ضمنية للذات والآخر «داخل المجتمع» فَتُصَبُّ على غيرهم من أفراد المجتمع حيث يعكسون العار والمأساة ضمن منهجية واحدة. وعندما يجاهر المقهور بمقولات مسيئة لغيره من الواقعين تحت القهر ذاته، إنما هو يعبر عن مدى شعوره بالضعف والدونية والذنب، وذلك من أجل الحصول على توازن نفسي والتخلص مما يحيط به من توتر وانفعال». لهذا فإن رفض استلاب المرأة انطلاقاً من استلابها العقائدي لدورها بالمجتمع، إلى رفع الظلم الذي يلحق بها بالاستلاب الاقتصادي ووضع العراقيل لمنعها من الاعتماد على إنتاجها الذاتي، ثم استلابها الجنسي. لذلك، فإن رفع التسلط الداخلي الذي يحيط بالمرأة، ضرورة من أجل تمكين نصف المجتمع للانتقال من موقع الضحية إلى موقع الحرية والتحرر من غلال التخلف والنظرة الدونية، وبالتالي، إلى رحاب الميادين في مواجهة المحتل الذي يضطهد كل الشعب.

دَرَسَ باسل البيئة الطبيعية المحيطة به ليستنتج منها الدروس والعِبَر. في النص الذي حمل عنوان «عش نيصاً وقاتل كالبرغوث» (ص 166)، الذي كتبه في أواخر عام 2013 اقتباس من حياة حيوان النيص في عالمه الخاص داخل جوف الأرض عبر الأنفاق. وعن قدرة تلك الحشرة الصغيرة جداً «البرغوث» التي تمتص دم ضحيتها من خلال معرفتها بنقاط الضعف الجسدي، وبقدرتها على القفز والتنقل الدائمين فوق ذلك الجسد. في ذلك النص الجميل والبسيط، أراد باسل أن يقدم لكل مهتم بالمقاومة تلك النماذج التي يعرفها أبناء الريف الفلسطيني، للتعلم من أسلوب حياتها في الاختفاء والحركة.

في فصل «وهم اليسار المتضامن» (ص 146)، يتصدى الشهيد لكتبة يعملون بسوء النية لتحسين صورة الاحتلال ولدفع الأجيال الصاعدة لسراب السلام، الذي هو الاستسلام. يدحض باسل واحدة ممن يُصفق لها البعض في مجالسهم وكتاباتهم، الكاتبة الصحافية عميرة هس. يكتب باسل «عميرة هس لا تختلف عن أي مثقف من مثقفي المُستَعِمر، وهي ليست إلّا جندياً في المعركة الخلفية التي يطلقها المستعمر في ميدان الثقافة والقيم... تعترف بـ «حقوقك» لكن بشروط، وأهم تلك الشروط أن تظل تدور في فلكها وأن لا تحاول التمرد على ما تُلقنه لك، وصار لزاماً على المستَعمَر أن يهضم ثقافة مضطهديه».

يكتب باسل عن المجلس الوطني، وكأنه بيننا ومعنا في مراقبته ومتابعته للمجلس ولكل مؤسسات المنظمة. يقول «في كل المظاهرات التي شهدتها شوارع بعض مدن الضفة وقادها الحراك الشبابي، بُح صوت الشباب والشابات بهتاف «الشعب يريد مجلساً وطنياً جديداً». ويغوص باسل في تفاصيل الهدف المنشود: كيف تتم الانتخابات لعضوية المجلس؟ وعلى أي أرضية نقف؟ وهل نتوجه لها وفق التزامات منظمة التحرير أم وفق الميثاق المشوَّه «المُعدل»؟ وهل يتم ضمن سياسة الكوتا والمحاصصة بين الفصائل؟ أم بما يخدم مصالح الكومبرادورات وهوامير

المال والأعمال؟ يجيب الشهيد عن ذلك باستفاضة (ص 203) ليصل إلى استنتاج: «أنا لا أؤمن إلا بالتغيير الجذري للنظام الاجتماعي والسياسي».

استنتاجات

بعد هذه الجولة السريعة على بعض الأفكار التي كتبها أو تحدث عنها باسل، يمكن تكثيف القضايا التي ركز عليها في ثلاث نقاط أساسية:

1 ـ أهمية الوعي النظري المنغمس في قضايا الناس ـ الطبقات الشعبية، والمُعبر عن تطلعاتها في التحرر؛ لأن هذا الوعي هو الذي يوفر للشعب ومناضليه، القدرة على تحليل الراهن: الاحتلال والاستعمار، الاضطهاد والاستغلال، التخلف والاستبداد، وصولاً إلى مقاومته بالعنف الثوري من أجل تغيير الواقع. لهذا فإن «التخفف من الأيديولوجيات» كما احتوت مقدمة الكتاب، لا يعني أن الحيادية في الصراع الأيديولوجي والنظري كانت سمة الشهيد، لأن انحيازه إلى الطبقات الفقيرة بالمجتمع كان واضحاً ولا يحتمل الالتباس، انطلاقاً من وعي بتحالف الرأسمالية مع الصهيونية في مواجهة حركات التحرر. وهذا ما عبَّرَ عنه ص 307: «حربنا لن تنتهي حتى يتم انهيار إسرائيل وانهيار الرأسمالية العالمية».

2 ـ المقاومة، بكل أشكالها، وفي مقدمتها الكفاح المسلح. وقد أفرد الشهيد في أوراقه مساحات لتحليل الهبّات والانتفاضات الشعبية في مسار الصراع الأبدي مع الغزاة. وتناول تجارب المقاومة الاقتصادية: نموذج بيت ساحور خلال انتفاضة 1987. كما كان للمقاومة من أجل التنمية، مُركزاً على نظرية التنمية بالحماية الشعبية، أي المقاومة الاقتصادية: مقاطعة بضائع العدو والاعتماد على الإنتاج المحلي من خلال المشاركة الجماعية المحلية، كنهج مُقاوم في مواجهة الدعوات التضليلية التي أطلقها بعض دعاة الارتباط بالسوق الاقتصادي للمستعمر من خلال «التنمية تحت الاحتلال».

3 ـ حماية النسيج المجتمعي الفلسطيني من الأمراض الاجتماعية، وبخاصة عند الشباب: الاستلاب وترسيخ الاكتئاب الوجودي لديهم، والنظرة الاستهلاكية في رسم أسلوب الحياة، وترسيخ مفهوم الدولة القُطرية وتشجيع الشوفينية الفلسطينية في الترويج لمتسابق فلسطيني في برامج الفضائيات الغنائية من أجل تصنيع «قدوة» مزيفة لشعب يقاتل الغزاة. يكتب باسل في البوست الرقم (24) (ص 263): «أنا شخصياً أُصوت لحذاء الدقامسة ولا أُصوتُ لأكبر رأس مشارك في مثل هذه البرامج».

خاتمة

في داخل ساحته التي استعد فيها للمواجهة وللإجابة عن الأسئلة التي طرحها الواقع المباشر، كانت أدوات الإجابة تختزل أي اجتهادات وتوفر الوقت لكل باحث عن الحرية: الكتاب/ الوعي والبندقية المُسيَّسة والإرادة.

باسل الأعرج، كان مثقفاً ثورياً وفدائياً مقاتلاً من أجل قضيته وقضيتنا جميعاً ونموذجاً للمثقف المشتبك. وقد جمع في ذاته نموذجين بارزين في حركتنا الوطنية التحررية: غسان كنفاني ووديع حداد.

يكتب شهيد قضية التحرر الوطني والقومي غسان كنفاني: «كل قيمة كلماتي كانت في أنها تعويض صفيق وتافه لغياب السلاح، وإنها تنحدر الآن أمام شروق الرجال الحقيقيين الذين يموتون كل يوم في سبيل شيء احترمه».

الباسل أحد أولئك الرجال الحقيقيين الذين مزجوا الأفكار مع النضال الميداني، من أجل حرية وطنهم وكرامة شعبهم.

باسل/سنبقى نردد ما أكدته «لا تحلموا بعالم سعيد ما دامت «إسرائيل» موجودة» □

George Corm

La Nouvelle Question d’Orient

(Paris: La Découverte, 2017). 317 p.

المسألة الشرقية الجديدة

جنى القادري

باحثة من لبنان.

- 1 -

يستكمل جورج قرم في كتابه الصادر حديثاً **المسألة الشرقية الجديدة**، الفكرة التي انطلق منها في كتابه **تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب** الذي يناقش فيه ضعف حركات المقاومة العربية ضد القوى الغربية وحلفائها في المنطقة، ويشير إلى الأزمة الأيديولوجية التي أضرّت بشدة بالطريقة التي يتم بها تقييم الواقع بموضوعية، ولا سيَّما في الأوساط الأكاديمية المعاصرة كون الأيديولوجيا التي يفرضها الواقع السياسي السبب وراء هذه المعضلة، حيث يعاني تحليل ديناميات الاستراتيجيا والجيوبوليتك في المنطقة العربية الراهنة من هيمنة النموذج الفكري الذي تقدمه نظرية صموئيل هنتنغتون (صدام الحضارات)، وهو النموذج الذي يعتبر الخصوصيات الثقافية العامل الرئيسي في الصراعات بدلاً من الأيديولوجيات. وهذا لا يعني فقط أن الدين يؤدي دوراً رئيسياً في تحليل السياسة الخارجية، ولكنه أيضاً يضفي شرعية على تدخل الغرب في المجتمعات التي لا تعتمد القيم النيوليبرالية كلياً، وهي ممارسة يشير إليها قرم باسم «الإمبريالية الإنسانية».

يجدد عنوان الكتاب الفكرة القديمة عن المسألة الشرقية، التي تشير إلى الصراع الجيوسياسي بين القوى الغربية من أجل السيطرة على الشرق في وقت كانت فيه الإمبراطورية العثمانية في حالة انهيار. ويعالج الكتاب أوجه التشابه بين ذلك الصراع وبين الصراعات التي تدور منذ منتصف القرن العشرين في سياق ما يسميه المؤلف المسألة الشرقية. النقطة الأساسية في هذه الصراعات هي أن الإرهاب والصراع الطائفي هما السمات الرئيسية للصراع الجيوسياسي المعاصر، وهما نتاج السياسات الخارجية الغربية التي يمكن إرجاعها إلى المسألة الشرقية القديمة والأحداث التي تميزت بالانتقال بين الظروف لصنع السؤالين. يمكن تلخيص هذه الأحداث

على النحو الواجب بوصفها التدافع من أجل السيطرة على المنطقة. بسبب «الفوضى العقلية» أو حالة من الحيرة الفكرية التي سادت نتيجة للأزمة الأيديولوجية التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفياتي، عززت الأوساط الأكاديمية السائدة الاعتقاد بأن العرب غير قادرين على إقامة علاقات دبلوماسية بسبب الخصائص الثقافية المرتبطة بالقيم الإسلامية، وبالتالي فهم مسؤولون عن قمع التطور في المجتمع. وهذه هي النقطة ذاتها التي أوجدت أيضاً أسباب التدخل الاستعماري الأوروبي في النصف الأول من القرن العشرين. إن هدف قرم هو أن يكشف بواسطة القياس التاريخي كيف أن الصراعات بين الشعوب العربية في الشرق الجديد هي انعكاس للمصالح المتناقضة بين القوى الغربية والشرقية.

ـ 2 ـ

يفترض قرم أن تحليل النزاعات الدولية والإقليمية يتخذ أكثر فأكثر أبعاداً تاريخية وعرقية ودينية، وهي أيضاً أدوات لإضفاء الشرعية على التدخلات المالية أو العسكرية التي يقودها الغرب. من بين الكثير من التعثرات التي تُنقل باستمرار عبر وسائل الإعلام، بطرائق تشبه «الروايات الكنسيّة»، يُصوّر الإسلام على أنه دين جوهره العنف وأنه من المستحيل استبعاد جذوره البدائية. والعثرة الأخرى هي أن القادة العرب غالباً ما يتآمرون ضد قيم الديمقراطية، وهو ما يذكر بالحجة الاستعمارية بأن المستعمرات ليست مستعدة لاستقبال القيم الغربية الديمقراطية لأسباب تراثية ثقافية دينية تاريخية. من هذه المفاهيم الخاطئة المبنية على الأيديولوجيات الغربية، نشأ عدد من التغييرات المشحونة عاطفياً بالمفردات السياسية في الغرب، مثل عبارة «محور الشر»، حيث تمت الإشارة إلى العراق وإيران وكوريا الشمالية. استند الغرب إلى فكرة الديمقراطية النابعة من العنصر الأخلاقي على أنها أهم وأسمى؛ واعتمد هذا المصطلح لتحليل الصراعات الدولية. ولكن هذه الفكرة كانت السبب الرئيسي وراء فقدان الموضوعية في السياسة الدولية. ويلاحظ تأثير مجاور لمثل هذا السرد في الطريقة التي يعكف بها القادة الغربيون، في عملية إملاء ما هو موضوعي وما هو غير موضوعي، على إعطاء قيمة أخلاقية للأمور على طريقة القيادات الدينية.

من السمات المميِّزة الأخرى للمسألة الشرقية الجديدة أن نوع الإسلام السياسي الذي يستخدمه الوكلاء الغربيون لتوسيع نطاق نفوذهم إقليمياً يختلف كلياً عن النسخ السابقة للإسلام السياسي. وفقاً لجورج قرم، يجب فهم ذلك، ليس فقط في ضوء الديناميات الجيوسياسية والتاريخية الحالية، ولكن في الماضي أيضاً في ضوء الهياكل الأساسية التي تحكم إعادة توزيع رأس المال في فترات تاريخية مختلفة. ومن ثم، فإن الإسلام السياسي في زمن الثورة الصناعية يختلف عن الإسلام السياسي في العصر النيوليبرالي المعاصر. فشل النموذج السائد، أي أطروحة هنتنغتون، في التفريق بين الاثنين، وتأتي هذه الأطروحة لتؤثر سلباً في بنية الإيمان التي هي الإسلام، وهذا يؤدي إلى استبعاد جزء كبير من الإنسانية من خلال إثارة كليشيهات فاضحة وأحكام مسبقة ضد الإسلام. وقد استعمل الغرب هذه الأكاذيب لتفريغ الانتفاضات العلمانية للربيع العربي من فحواها وتحويلها إلى استعراضات إسلامية دينية. أحد الأمثلة التي استخدمها قرم لإثبات ملاءمة الإيمان هو مقارنة الطريقة التي عوملت بها الأقليات منذ الحكم العثماني إلى اليوم: في حين أن الأقليات

كانت في يوم من الأيام مندمجة بصورة جيدة في أوقات الإقطاعية، فإنها أصبحت الآن تعاني التميز والتهميش والاضطهاد في كثير من الأحيان في مجتمعات معينة. هذا الموضوع تمت مناقشته أكثر في الفصل السادس، الذي يدرس الظروف التي أدت إلى التقسيم العرقي للمنطقة من خلال عقد الأقليات المسيحية كدراسة حالة قابلة للحياة.

المثال أعلاه هو واحد من الانتقادات الرئيسية لدى قرم لنظريات مشابهة لتلك المستخدمة من قبل هنتنغتون: من الغريب أن تكون المجتمعات التي تنتمي إلى الحضارة نفسها بعضها في حالة حرب مع بعض. بالنسبة إلى قرم، لا تنشأ الصراعات نتيجة لصدام الثقافات والقيم، وإنما بسبب المصالح المتناقضة بين الدول القوية. في الفصل الأخير من الكتاب، يشرح قرم كيف أن عدم قدرة نظرية هنتنغتون على مراعاة الأبعاد التاريخية للحضارة العربية وتاريخ الأقليات يخلق انفصالاً بين «أنا» الغربي الذي يتكون من القيم الجمهورية ويسعى لإنشاء نظام معيَّن يعتبر الوضع الراهن، بالضرورة من السوق الحرة، و«أنا» شرقية تذكِّرنا بالأمثلة المفقودة لحضارة مهزومة، سواء كان ذلك من الإمبراطورية الإسلامية أو تلك من العصر الناصري. هذه هي الصيغة التي يصفها قرم بأنها أساس سيناريو هنتنغتون لتحقيق الذات: في عملية فرض نظام مثالي على حضارات أخرى، استخدام القوة (كما هو موضح في التدخلات العسكرية الغربية أو تمويل وكلاء في المنطقة)، يمكن أن يؤدي فقط إلى تفاقم الوضع. العنف يخلق المزيد من العنف، والإرهاب يخلق المزيد من الإرهابيين. على الرغم من كونه النموذج المهيمن في الأوساط الأكاديمية المعاصرة، فإن النظرية الأيديولوجية الدالة هنتنغتون لا يمكن إلا أن تعمل على تأجيج الحروب بين العرب والمجتمعات الأخرى التي لم تُدمج بالكامل بعد في النظام الغربي المهيمن النيوليبرالي، والمقصود منه في النهاية خدمة المصالح الاستراتيجية للغرب الإمبريالي.

ـ 3 ـ

الكتاب عمل متماسك البنية، حيث يستكشف المؤلف في كل فصل موضوعاً وقضية محددة، ويغوص في أعماقها مميطاً اللثام عن عناصر الاستمرارية والانقطاع التي تربط بين كل من الأسئلة القديمة والأسئلة الجديدة المتعلقة بالمسألة الشرقية. لا شك في أن الفصل الأهم هو الفصل السابع الذي يناقش جورج قرم فيه الأسباب البنيوية وراء الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة في المنطقة العربية، وهذا يشير إلى حقيقة أن الاقتصادات الريعية لها عواقب وخيمة على قطاع الصحة العامة والتعليم وتوظيف الخرّيجين الشباب في العديد من البلدان العربية. يتم استخدام تعابير لتصنيف بلدان معيَّنة بوجه جيِّد لإظهار كيف أن المبادئ والسياسات النيوليبرالية قابلة للتبادل، ولكن آثارها تختلف من بلد إلى آخر. على سبيل المثال، يستخدم قرم تعبير «الاستبداد الكربوني» لوصف اقتصادات دول الخليج، مع الأخذ في الحسبان التأثير المنهك للسياسات النيوليبرالية في التنويع الاقتصادي، وكذلك في قدرة المواطنين على تطوير التفكير النقدي وأن يكونوا نشطاء سياسياً في المجتمع. كما يستعير تعبير «تحديث الفقر» الذي صاغه جلال أمين لوصف البلدان ذات الأعداد الكبيرة من سكان الريف مثل السودان واليمن ومصر. وينقل هذا الأخير فكرة أن الإجراءات الليبرالية

قد تُظهر نتائج إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، لكن هذه مظاهر سطحية في جوهرها لأنها لا تقدم أي مساهمة على الإطلاق في تعزيز ظروف المعيشة والحقوق الاجتماعية الأساسية.

ـ 4 ـ

كما يسرد قرم إخفاقات كل محاولة لتصنيع المنطقة العربية: تلك التي حدثت في مصر في بداية القرن التاسع عشر، والتي حدثت مرة أخرى في مصر خلال القرن العشرين، والتي وقعت في الجزائر خلال حقبة ولاية هواري بومدين 1965 ـ 1978، وواحدة حدثت خلال حكم صدام حسين. وفقاً لقرم، يجب أن يفهم التخلف التكنولوجي والعلمي في ضوء هذه المحاولات الفاشلة. من الواضح أن هذه المحاولات كانت كلها ستفشل بسبب القوى الخارجية. ومع ذلك، فإن العنصر الجديد الذي يضيفه قرم إلى الفهم السائد للتحليل الاستعماري الجديد هو أن القوى الداخلية تشارك أيضاً في عملية طويلة الأمد لتدمير الحضارة العربية. فهو يعرّف هذه القوى الداخلية بأنها قادة سياسيون عرب لم يكونوا صبورين بما فيه الكفاية للقيام ببناء أساس متين ومستقر لدولهم المستعصية حديثاً، الأمر الذي كان من شأنه أن يمنع الفشل الكامل للدولة.

في حين أن المؤسسات الأكاديمية والمالية الدولية «تستحوذ» على مسائل زيادة تحرير السوق، وهو ما يعني في الأساس تفكيك الحماية الجمركية ونظم ترخيص الاستيراد/التصدير، وتفكيك أنظمة مراقبة صرف العملات، وعدد من تدابير التحرير الأخرى: البطالة والجهل والعدالة الاجتماعية والفقر تتدنى على الرغم من الظروف القاسية التي يتعرض لها الناس، ولا سيّما في المناطق الريفية. أدى عدم وجود التعليم إلى، جانب الافتقار إلى الفرص الاقتصادية، إلى تسهيل قيام الجماعات المتطرفة بتوسيع نفوذها على المجتمعات الضعيفة. هكذا، وفقاً لقرم، تقوم الأحزاب المتطرفة بتجنيد أعضائها. لذا فإن الظروف التي عززت الإرهاب ليست عسكرية بطبيعتها فحسب، بل إنها تشمل أيضاً نوعاً من أنواع الحرب الاقتصادية على العرب، وهذا يفسر فشل المحاولات السابقة للتصنيع في الوطن العربي الذي فشل بسبب التدخل الأوروبي. أما المجموعات الإسلامية الأكثر اعتدالاً، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها يروِّجون لها من أجل تسريع ثورات الربيع العربي.

ـ 5 ـ

مع ذلك، يصعب على المُراجع أن يكون عادلاً في تقييم هذا العمل الذي يهديه جورج قرم إلى القراء في العالم الغربي حيث سيتم اعتباره غنياً ومفيداً، وبخاصة في ما يتعلق بتقييمه ونقده لنظرية هنتنغتون. أما بالنسبة إلى الجمهور العربي، فإن الرسالة التي يحملها الكتاب واضحة جداً في ذاتها ولن يختلف القراء العرب في تقدير مستوى الموضوعية في تحليلات قرم المعروف بقيمة مساهماته وكتاباته في ما يشغل العرب ويواجههم كمحلل وكمثقف ملتزم لا يغفل أيضاً دوره كمؤرخ يكشف عن المصادر الأساسية للأحداث الماضية. هذا الكتاب جدير بالقراءة وهو بلا شك يمثل إضافة تسهم في تطوير فهم أوضح من منظور عربي للديناميات الجيوسياسية الراهنة والاتجاهات الأيديولوجية التي تكمن في السياق الذي تتناقض فيه المصالح الشرقية والغربية بعضها مع بعض □

أشرف منصور

ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة

(بيروت: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2018). 614 ص.

يوسف بن عدي(*)

أستاذ ومؤلف في الفلسفة العربية الإسلامية وقضايا الفكر العربي المعاصر ـ المغرب.

يأتي هذا الكتاب في معرض البحث في الأثر الرشدي ومصيره لدى الفلاسفة الغربيين المحدثين (ديكارت، كانط وسبينوزا وسليمان ميمون ولودفيغ فويرباخ). وهو أيضاً لا يخرجُ عما رسَمه الباحث الأكاديمي المصري أشرف منصور في المؤلفين السابقين من قبيل: **سبينوزا ونقد العقل الخالص: دراسة لنظرية كانط المعرفة والميتافيزيقا في ضوء فلسفة سبينوزا** (2013)؛ و**العقل والوحي: منهج التأويل بين ابن رشد وموسى بن ميمون وسبينوزا** (2014) (ص 38، هامش 1). بيد أنَّ هذا المؤلف الجديد، الذي نحن بصدد تقديمه، قد تفرَّد بالبحث في وتيرة حضور إشكالات أبي الوليد بن رشد في تاريخ الفلسفة الغربية الحديثة على أساس استراتيجية القراءة والفهم تستند إلى رؤية منهجية لا تكتفي بالتأويل والنقد بقدر ما ترنو إلى بيان ما يقوله النص الفلسفي الغربي وما يسكت عنه.

ويتحقق من هذا أيضاً أنّ ما حررهُ أشرف منصور لم يكن لينكر منجزات المفكرين العرب المعاصرين وقولهم الرصين في فلسفة ابن رشد، ولا سيَّما تلك التي تحضرُ الأيديولوجيا والمذهبية فيها على جهة العرض لا بالذات؛ وقد نشير في هذا الباب إلى بعضها على سبيل التنبيه والاستئناس: **أثر ابن رشد في فلسفة العصور الوسطى**، زينب محمود الخضيري (2009)؛ **ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب في الذكرى المئوية لوفاته** (ندوة، تونس 1999)؛ **ابن رشد في المصادر العربية**: عبد الحمن التليلي (2002)؛ و**تحولات في تاريخ الوجود والعقل** لمحمد المصباحي (1995). وبهذا الاعتبار نقول إنّ ما طرقته هذه المؤلفات الرشدية العربية من

(*) البريد الإلكتروني: youssef_ben_addi@yahoo.fr.

موضوعات و«تيمات» هي حاضرة بصورة أو بأخرى في نسيج نص: **ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة** (2018) للباحث الأكاديمي أشرف منصور؛ وهو الذي لا يمنع من حضور بصمة المؤلف وجدة إشكاليته ورشاقة تأمله وفحصه.

أولاً: بنية الكتاب وعدّتهُ المنهجية

جاء توزيع **ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة** (2018) على النحو التالي: مقدمة ومدخل: في المنهج، 1 ـ إمكان البحث الميتافيزيقي بين ابن رشد وكانط. 2 ـ مفهوم اللامتناهي بين ابن رشد وسبينوزا وكانط. 3 ـ نظرية سبينوزا في «واجب الوجود» وأصولها. 4 ـ أصداء نظرية العقل الرشدية في الفلسفة الحديثة. 5 ـ نظرية سبينوزا في أزلية العقل أصولها الرشدية. 6 ـ نظرية العقل اللامتناهي عند سليمان ميمون. 7 ـ لودفيغ فيورباخ: الرشدي الأخير. بيبلوغرافيا والفهرس.

ومن بعد ومن قبل، يمكن التقرير بأنّ فصول الكتاب ومحاورها قد اختزلها الباحث بصورة قوية وكثيفة في عنوانه الموسوم بـ «ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة» وهو الأمر الذي يخفق فيه بعض الباحثين والكتاب. وأعني أنّ أشرف منصور قد وضع اسم ابن رشد وهو يقصد ابن رشد كإشكالية فكرية وثقافية وحضارية إن جاز التعبير فضلاً عن ذلك دلالة «المرايا» التي تعبرُ بقوة عن الحذف الزائف والمراوغة المكشوفة وهو البعد الثالث الذي لا تقدمه لنا المرآة بل يتطلب منّا كشفه وفضحه من طريق التحليل النقدي للخطاب. يقول الباحث: «لكنها لا تقدم البعد الثالث حقيقة، والبعد الثالث الذي يختفي من الفلسفة الحديثة ثنائية الأبعاد هو البعد السبينوزي ـ الرشدي المكبوت الأكبر في تاريخ هذه الفلسفة، الفلسفة الحديثة، ليست سوى مرآة لذاتها، لا ترى سوى ذاتها وتستبعدُ آخرها الرشدي ـ السبينوزي...» (ص 44، هامش 1). وعلى هذا شرع الباحث المصري أشرف منصور في كشف عملية التلاعب بالفلسفة الرشدية وقضاياها الميتافيزيقية والعقلية والمنطقية واللاهوتية في الأصول الفلسفية الغربية الحديثة. هل يعني هذا العمل هو بحث فيلولوجيا عن أصول العناصر والأجزاء أم هي قراءة إسقاطية فجّة؟!

الجواب في حقيقة الأمر لا هذا ولا ذاك. إذ إنّ الباحث يتوفر على وعي دقيق وعميق بخطورة القراءتين أو المنهجيتين اللتين كان لهما الأثر السلبي والسيئ في نهوض الفكر العربي الحديث. لهذا انتخب الكتاب منهجية تتأسس على مقدمة إبستيمولوجية عامة مفادها أن طبيعة الموضوع هو الذي يحدد طبيعة المنهج، وأنّها ليست إلّا تأطيراً لهذا المنهج. وهذا أيضاً لا يمنع من أن تكون الرؤية، في بعض الأحيان متقدمة على خطة المنهج وإجراءاته. ثم إنّ رؤية ومنهج الباحث جاءا على خلاف وتضاد مع القراءة الإسقاطية التي تصوغ لنا منطق التفوق والأنانوية المفلسة التي ليست أكثر من رد فعل، في الوقت الذي نطمح فيه إلى تحصيل الفعل الفلسفي الحقيقي والأصيل.

إذاً، كانت «القراءة الأعراضية» لدى ألتوسير ومنهج تحليل الخطاب لفوكو هما المرشد الأمين لخلفية الباحث أشرف منصور، الأمر الذي دفعه إلى الإقرار بأن هذه المنهجية المتوسل بها هي ما اكتشفه الباحث بعد

الانتهاء من هذه الدراسات الميتافيزيقية والعقلية (السيكولوجية)، رغم ما قد يثار من تساؤلات فلسفية ومنهجية حول هذه القضية هل يعمل الباحثون والأكاديميون في قراءتهم للنصوص الفلسفية على أساس تطويع النص وتفصيله على مقدمات المنهج أم يعملون على أساس الاكتشاف والحدس؟

أحسب أنّ الجواب يظهر في قول الباحث: «يفاجأ الباحث المهتم بتاريخ الفلسفة الرشدية في أوروبا بسكوت مطبق من قبل الباحثين الغربيين عن مصير الرشدية في أوروبا بعد عصر النهضة أي ابتداء من القرن السابع عشر وما يليه وهي الفترة التي اصطلح على تسميتها بتاريخ الفلسفة الحديثة» (ص 7)[1]. ونفهم من هذا أن عملية الحذف الأصلي والتلاعب بالمصدر الرشدي وأثره، بل أكثر من ذلك كله، الحذف الراديكالي حيث لم يذكر في بعض الأحايين اسم ابن رشد بل صارت السبينوزية تتصدر المشهد الفلسفي الغربي الحديث، لكن رغم ذلك تعرضت هذه الأخيرة أيضاً لعملية الإقصاء أو الاندماج الرهيب في تصورات لا تمت بصلة إلى القول الفلسفي لسبينوزا!؟

ومن ثم اعتبر أن البحث عن مصير الفلسفة الرشدية وأثرها أضحى من الندرة والقلة أو أعز ما يطلبُ، بل وإن سلمنا بوجود دراسات في هذا الشأن فإنها ظلت أغلبها «يلتفُ حول نظرية العقل الرشدية وتفاعل فلاسفة أوروبا المحدثين معها وهي لا تقدم صورة شاملة لحضور الفكر الرشدي في عصر الفلسفة الحديثة» (ص 9).

الحقُ أنّ القراءة الأعراضية أو التشخيصية هي المدخل المنهجي الملائم في رصد الأثر الرشدي في الفلسفات والمذاهب الغربية الحديثة من طريق البحث في الإشكاليات والقضايا من دون الانشداد إلى الترتيب التاريخي المكرور، وبالتالي بالطريقة النسقية المتمثلة بالتركيز على الموضوعات والقضايا التي ظهر فيها الأثر الرشدي وعرضها بأسلوب نسقي دون الالتزام بالترتيب التاريخي» (ص 11)[2]. فالقراءة الأعراضية تنظر إلى الغياب والحضور أو الأثر على أساس أنه تفجير مكبوتات النص أي ما لم يقله أو ما يسكت عنه ضد هذه الفلسفة أو هذا المذهب. يقول الباحث في هذا الأمر: «وأكبر أثر تتركه البنية الرشدية في النص الديكارتي هو طابعه المغرق في الذاتية أي ظهور بمظهر التأمل الذاتي والانعكاس على الذات وعلى أفعالها المعرفية والنزعة الأنوية المطلقة (egoism)...» (ص 26)[3]. وبهذا الاعتبار، نستشفُ أن منهجية الباحث في رصد الأثر الرشدي منهجية تروم تشخيص

(1) يقول المؤلف: «ظلوا يتفاعلون مع الفكر الرشدي وإن على نحو غير معلن كما أن أهمهم كان رشدياً تماماً وهو سبينوزا» (ص 10) قارن: «لقد كانت الرشدية ملء السمع والبصر في أوروبا الوسيطة والنهضوية محل مراقبة شديدة وإدانة من السلطات الكنسية طوال تلك الفترة» (ص 10).

(2) لا نوافق الباحث أشرف منصور على أنّ الترتيب التاريخي يضعف من إبراز التمايز الإشكالي والنظري والفلسفي عند ديكارت وكانط... وينشر التكرار والنسخ. ربما يبدو الأمر لنا على المستوى الظاهر لكن الاشتكال وطريقة معالجته هو السر في تفرد الكانطية على الديكارتية. لهذا التمييز بين المحتوى المعرفي والمضمون الأيديولوجي في تاريخ الفلسفة كما يقول الجابري يمنعنا من السقوط في آفة التكرار.

(3) يقول الباحث: «القراءة الأعراضية: إنها تكشف عن صمت النص وعلى الانقطاع في موضوعه الانقطاع الخفي الذي يوازيه الاتصال الظاهري للنص» (ص 27).

الأعـراض المرضيـة الـتي تعمل بين الفينة والأخـرى على إخفـاء الأسبـاب الحقيقية وراء محـاولات الـحذف والإقصـاء وكذلك التلاعب بالقول الفلسفي الرشدي. وهذا ما ذهب إليه الباحث في قوله: «بل يجب العثور على أسباب ظـهورهـا فـي فـترتـين مختلفتين؛ فـي إطـار فلسفتين مختلفتين الأرسطية والسبينوزية» (ص 51). وهو الأمر الذي أبرزه الكتاب على جهتين فلسفيتين هما النظر الميتافيزيقي والنظر السيكولوجي العقلي.

ثانياً: مصير الميتافيزيقا الرشدية

ليس مـن الـعَجـب والـغـرابـة أن يلتقي الـغزالي وكانط فـي مسألـة الإنـكـار المطلق لـلميتـافيـزيـقـا، ولا سيّـمـا أنـهـمـا يستعملان وسائل الإخفاء والتلاعب والسفسطة في بناء القضـايا الفلسفية فضـلاً عن ذلك ربطهما الميتافيزيقا بالأقاويل الجدلية. أما ابن رشد فقد تنبَّه بنظر شديد وحـذر دلالـي قولي دقيق إلى أنّ الجدل له أدوار كثيرة، منها رفع الغموض وحل الشكوك. يقول الباحث أشرف منصور: «وأوضح كيف عمل كانط على رد كلّ الميتافيزيقا إلى الجدل ما ساعده على رفضها جملة وتفصيـلاً والـتوقف عن الـحكم على مسائلها وإنكار علميتها» (ص 61). ويتحقق من هذا أن الجدل عند أبي الوليد هو جزء من القول البرهاني، وهذا لا يخفى على المطلع على حضوره في علم ما بعد الطبيعة. إذاً، لماذا هذا الرفض الكانطي؟

إنّ الـجـواب عـن هـذا الإشـكـال يـرجـعُ إلـى تمييز إيمانويل كانط بين عالـم الأشياء وعالم الأشياء في ذاتها وهذا ما انعكس أيضاً وبصورة آلية على تصوره للنفس من حيث هي مفارقة للبدن في حذف وسكوت مطبق على الميتافيزيقا الأرسطية ـ الرشدية السبينوزية (ص 67 ـ 68) حيث يضعنا الـقـارئ في نقد العقل الـخـالص أمـام معضلات وشكوك مفـارقـة، أي بين الـضـرورة والـحـريـة، الـقدم والـحـدوث، التناهي واللاتناهي من دون أي رغبة تُذكر أو على الأقل تحمسها على صوغ الحلول[4]. وأحسب أيضاً أنّ تصور ابن رشد وكانط للجدل إنما مـردُّهُ إلـى استعمال الأول القول البرهاني الذي ينتقل من الأعرف عندنا إلـى الأعـرف فـي الطبيعة، واستعـمـال الثاني قيـاس الـغائب على الـشـاهد وهـو الـذي جعل كانط ينكر «إمكان معرفة الأعرف عند الطبيعة في ذاتها وقصر المعرفة على الأعرف عندنا عن الطبيعة وحسب» (ص 79)[5]. والحصيلة أن ابن رشد وفقه منهجه البرهاني الفريد لم يرفض إلا الميتافيزيقا الكلامية، أي الأشعرية، لأن مدارها هو الخطاب الجدلي السلبي، في حين رفض كانط كلّ الميتافيزيقا من دون شرط أو قيد!

(4) «الحلول الوسطى المقدمة لهذه النقائض أبرزها حلول ابن رشد نفسه» (ص 68). «لكن ابن رشد كان مدركاً لمدى التداخل بين الجدل والميتافيزيقا وكانت المهمة التي أخذها على عاتقه هي وضع الجدل في مقامه الصحيح داخل البحث الميتافيزيقي لا الاستغناء عنها [...] وهذا معاكس لكانط الذي اكتفى بإبراز تناقض الميتافيزيقا في «الجدل الترانسندنتالي دون البحث عن حل لهذا التناقض» (ص 107).

(5) «[...] فإن ابن رشد بعد أن نراه ينقد قياس الغائب على الشاهد لا نراه يقدح في صحة الميتافيزيقا بل يثبت لها المشروعية العلمية لمنهج آخر مختلف عن قياس الغائب على الشاهد وهو منهج الانتقال من المعلوم إلى المجهول بعد التيقن من استواء طبيعة الطرفين الذي ينطوي على توظيف برهان الدليل» (ص 62).

نفهمُ من هذا أن الواجهة الفكرية والمذهبية قد كانت مع فلسفة ابن رشد وامتداداتها في الوجه السبينوزي التي كانت تتوافر بالفعل على حلول دقيقة لمسألة المفارق وعلاقته بالمحسوس وعلاقة الإرادة الإلهية بالفعل الإنساني، بيد أن كانط أصرّ أيّما إصرار على التلاعب بالتراث الرشدي وحذفه. وهو يعلم، أي كانط، أن الميتافيزيقا ليس في مُكنة الفيلسوف شطبها من تاريخها؛ إذ ما تفتأ تظهر بأشكال ملتوية أو صريحة فذلك قدرها الأنطولوجي الرهيب. ويبدو هذا الحذف أو الإلغاء في النص الكانطي لا يبرحُ مكانه في موقفه من اللامتناهي ورفضه لوجود مثل هذه العوالم. يقول الباحث في هذا المعرض: «هدف كانط من تقديم إشكالية تناهي ولاتناهي العالم بهذا الشكل أن يوضح استحالة حلها، نظراً لوجاهة ومنطقية برهان كلّ قضية ما يؤدي إلى استحالة الفصل بينهما وضرورة التخلي عنهما معاً» (ص 132). الحال أنّ تناول كانط لهذه المسألة إنما ظهر فساد أقيستها لأن تناولها كان على جهة الزمان من دون الحركة، الأمر الذي أسفر عن الطابع الجدلي النقائضي. وعليه، جاء «برهان ابن رشد على قدم العالم يتجاوز النقد الكانطي لأنه ليس برهاناً من جهة الزمان بل من جهة الحركة» (ص 167) فضلاً عن ذلك إبداعية ابن رشد في حل معضلة (علاقة المتناهي باللامتناهي) التي أرّقت تاريخ الفلسفات والمذاهب وتمييزه بين ما وقع في الماضي وهو حادث وما وقع في الماضي وهو قديم. فلاتناهي الحركة هي في المتحرك الأول الأزلي لا في مدار سلسلة الحركات الجزئية الحادثة (ص 171 ـ 173).

بهذا الاعتبار، ترى هنا كيف أن ابن رشد قد وضع تمييزات في طبيعة اللامتناهي وفي علاقته بالمتناهي لم يعرفها كانط ولم يستطع القيام بها نظراً إلى تقيده في نقده الميتافيزيقا بنظريته في المعرفة، تلك النظرية التي حوّلت كل الموجودات الأنطولوجية إلى مقولات إبستيمولوجية ومن ثم قطعتْ أمامها الطريق نحو أي دلالة ميتافيزيقية» (ص 175). وفوق هذا وذاك لم يستطع كانط أن ينتبهَ إلى نظرية سبينوزا في اللامتناهي وواجب الوجود؛ أو لنقل لم يكن أمام فيلسوف الفلسفة النقدية إلا السكوت على مذهب باروخ، بل إنه حذف مضاعف أعني إخفاء أصل الأصل وهو الأثر الرشدي. يقول المؤلف: «إذا كان سبينوزا قد أكد أن كل ما هناك في الوجود هو جوهر وأحوال فإن لاتناهي الجوهر عنده يحمل معنى مختلفاً عن لاتناهي الأحوال، والاثنان يناظران بوعي اللامتناهي عند ابن رشد» (ص 201)، ثم إنّ اللامتناهي الحقيقي عند اسبينوزا متصل بالدوام والكم، وهو ما نافح عنه ابن رشد. أما مفهوم واجب الوجود عند اسبينوزا فهو لا يكاد ينفصل في عبارته وصياغته عن عبارات ابن رشد، وإن بدا أنه من الجهاز المفاهيمي ـ السينوي، إذ إن باروخ لم يكن يتفق مع ابن سينا في واهب الصور من الخارج ذلك أن الجوهر وواجب الوجود يكون محايثاً للأحوال؛ وبالتالي يكون الوجود والماهية لا ينفصلان في مذهب سبينوزا (ص 268)[6].

(6) «صحيح أن ابن رشد لا يساوي بين الإله والعالم بالطريقة التي نجدها عند سبينوزا وكان لا يزال ينظر إليهما على أنهما منفصلان حتى وهو يضع أفكاره الخاصة حول وحدة الوجود» (ص 334 ـ 335).

ثالثاً: آثار نظرية العقل الرشدية وامتداداتها

من البيّن أن مصير نظرية العقل الرشدية في الفلسفة الغربية الحديثة قد كان مصيراً مضطرباً بسبب اضطراب الأفكار والمفاهيم التي كانت في ذلك العصر، إذ من الفلاسفة من دافع عن وحدة العقل البشري بلواحقه الكلية والخالدة والثابتة ومنهم كذلك من لجأ إلى التحريض الديني والمذهبي. وكما وعدتنا وقائع التاريخ ومنطقه أن تلجأ الكثير من العقلانية والتنويرية إذا ما اشتد عليها ضغط التقليد والاتكالية إلى السير في مسار الإخفاء والتستر في صيغ فكرية أخرى، سواء كان هذا الوضع اضطرارياً أم اختيارياً.

وهكذا لم يكن ديكارت إلا الوجه الآخر للنزعة الرشدية؛ فالأنا والكوجيطو هما أعراض مرضية لنظرية العقل الهيولاني الذي ما زال فينا. ومن ثم، يكون «القصد الخفي لديكارت موجهاً ضد نظرية ابن رشد في فناء النفوس الفردية وخلود النوع البشري» (ص 351). والغريب أن سبينوزا وهو الرشدي الهوى والمنزع قد مارس الحذف الراديكالي لاسم ابن رشد من خطه الفكري والفلسفي؛ بيد أن هذا القهر والكبت ما يفتأ يبرز في شكل أعراض في قوله عن الجزء الأزلي والمعقولات الأزلية والعقل والكائن غير الفاسد وغير الكائن (ص 410 ـ 413)، وقد يعود هذا السكوت إلى السياق التاريخي العام حيث كانت الرشدية تعد تهمة.

وهو الأمر أيضاً الذي يتجلى في أفكار الفيلسوف سليمان ميمون الذي انتقد فلسفة كانط في زمنه على أساس المصادر الرشدية، بل لنقل الحلول الرشدية الهائلة. يقول الباحث أشرف منصور في هذا السياق: «ومعنى هذا أن سليمان ميمون كان محملاً بكل التراث الرشدي اليهودي وقرأ على خلفيته. ونقد على أساسه الفلسفة الأوروبية ولا سيّما فلسفة كانط» (ص 451 ـ 452). ولعل أكبر مشغل فلسفي لفت انتباه سليمان ميمون هو كيف تنطبق المقولات القبلية لملكة الفهم الخالص على موضوعات الخبرة التجريبية؟ وقد جاء الحل لهذه المسألة حلاً رشدياً: «ليس هناك قبلي وبعدي، وليس هناك وحدة تصور خالص وحدس تجريبي. فالاثنان واحد وهما الشيء نفسه لأن الموضوعات في العلم الإلهي مخلوقة من تفكر في الإله فيها. ومن ثم الحل الذي قدمه هو: هناك وحدة أصلية بين الأفكار والأشياء في العقل الإلهي» (ص 455). فالعقل اللامتناهي هو نموذج المعرفة البشرية وهذا قول رشدي واضح. والظاهر أيضاً أن الرشدي الأخير لودفيغ فيورباخ لم يحد عما قاله سليمان ميمون، إذ صار الكمال الحقيقي هو الكمال البشري النوعي وليس الكمال الفردي؛ والمتأتى من هذا أن الخلود يكون للنوع لا للشخص للكلي ولا للجزئي. يقول الباحث في قول جامع: «إنّ ما يشترك فيه فويرباخ وابن رشد هو الإقرار بأنّ الأزلي هو الكلي فقط وأنّ الجزئي لا يمكن أن يكون أزلياً» (ص 549)[7].

(7) يقول أيضاً في تضاد الكمالين الفردي والنوعي: «إذا كان الإنسان يسعى نحو الأشياء الأزلية، فإن هذه الأشياء الأزلية لا يمكن تحقيقها طالما تمسك الفرد بفرديته، ذلك لأنّ الأزلية مختلفة بالمطلق عن الفردية» (ص 549).

رابعاً: إشارات وتنبيهات

لا بد من الاعتراف بأنّ نص **ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة** (2018) للباحث الأكاديمي أشرف منصور قد حقق بالفعل ما كان يرنو إليه من حفر معرفي وفلسفي عن أشكال حضور القول الرشدي وإشكالاته عند الفلاسفة الغربيين المحدثين من طريق الحذف الراديكالي أو السكوت المقصود أو غير المقصود؛ وهذه مؤشرات، ربما، يصعب على القارئ تعقلها واستيعابها ما لم يستعن بالرؤية التاريخية والأيديولوجيا وإلا سوف تبقى النماذج التي تفحصها وندرسها صورية!

لعلي أحسب أنّ الغائب الأكبر في هذا النص هو السياق التاريخي والثقافي للأفكار والمشكلات الفلسفية؛ إذ إنّ مؤرخ المذاهب والأفكار لا يقبل بأن بميلادها ونشأتها من دون وجود دواعٍ وأسباب لذلك فضلاً عن ذلك أن الصور التاريخية للفلسفات بل لنقلْ الإشكالات والقضايا تختلف من أفق وسطوي وحديث ومعاصر. من هنا ربما لا يقبل شراح فلسفة سبينوزا وكانط على وجه التحديد بالقول إن أثراً رشدياً كان فاعلاً في مكتوبهما بصورة أو بأخرى، إذ برهانهم في ذلك وجود تحولات مشهودة في منطق التاريخ والأحداث، وهو منطق لا يمكن مقارنته بأفق قرسطوي حيث كان فيه العلم والإنسان والعقل غير العلم والعقل والإنسان في عصر النهضة والحداثة.

بيد أن الباحث قد توسل بمدخل «القراءة الأعراضية» وهو الأمر الذي وضحه في مدخل هذا الكتاب، وبالتالي يكون هذا الاختيار مشروعاً في قراءة مصير وامتدادات الفلسفة الرشدية في الفلسفة الغربية الحديثة. وعطفاً على هذا نقول إنّ الباحث قد أمعن في الجمع بين مفاهيم و«مقولات» متضاربة ومتضادة كمفهوم الهوية والقطيعة والاستمرارية بالرغم مما أقدمَ عليه من تبريرات لهذا الوضع المشتكل. فهذه القراءة الأعراضية أو التشخيصية مهمتها رصد علامات التحول من وضع إلى وضع آخر أو بيان التناقضات التي تملأ هذا النص أو ذاك؛ كلّ ذلك في منأى عن بناء القول الفلسفي. ومن ثم لا غرابة أن تكون هذه الاستراتيجية في القراءة ترتكز على المضمون المعرفي دون المحتوى الأيديولوجي. ومن ثم، قد تكون فكرة التجاوز الرشدي وقدرته على تقديم حلول ناجعة لإشكالات الفكر الحديث إنما تحتاج إلى توضيحات هائلة، إذ كيف يتحصل لنا هذا التجاوز في الإشكالات والقضايا من داخل البنية المشتركة التي عمل الباحث على رصد ملامح على طول صفحات الكتاب، ثم إنّ هذا النوع من البحث يتطلب منّا الوقوف عند بنى مستقرة وآليات مستحكمة في هذا العقل وكيفية إنتاجه للقول والخطاب فضلاً عن ذلك المسالك والطرق التي يوظف بها الأثر الرشدي في العصور الوسطى والعصور الحديثة.

وبكلمة نقول إن **ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة** للباحث أشرف منصور هو إضافة غنية للدراسات الرشدية العربية اليوم □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

(1)

أحمد حنيطي. **التجمعات البدوية في وسط الضفة الغربية كحالة دراسية.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018. 175 ص. (سلسلة القضية الفلسطينية: آفاق المستقبل؛ 11)

يعود أصل البدو المنتشرين في الضفة الغربية إلى المنطقة الصحراوية في جنوب الخليل وفي الأطراف الجنوبية للبحر الميت، من المنطقة الممتدة من بئر السبع حتى القرى الجنوبية لمحافظة الخليل. وقد هُجِّر معظمهم من أراضيهم في الفترة 1949 ـ 1953، وباتوا يشكلون نحو 70 بالمئة من مجمل البدو في الضفة الغربية.

وتنتشر التجمعات البدوية في كل مناطق الضفة الغربية، لكن كثافتها تختلف من منطقة إلى أخرى، إذ ينتشر البدو على شكل عائلات صغيرة فردية في شمال الضفة، في حين يلاحظ انتشار كثيف للتجمعات البدوية في المنطقة الجنوبية والوسطى وغور الأردن. وتقع الأماكن التي يقيم فيها البدو حالياً في معظمها ضمن المنطقة المصنفة (ج)، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، الأمر الذي يجعلهم عرضة للسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تهجيرهم من مناطق إقامتهم الحالية، لما يشكلونه من عائق أمام المشاريع الاستيطانية.

وفي هذا السياق، يتناول مؤلف هذا الكتاب التجمعات البدوية في وسط الضفة الغربية، التي تنتشر في المناطق الحيوية للاستيطان الإسرائيلي، ولا سيَّما في المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية القليلة. ويرى أن صمودها في هذه المناطق يعوق عملية تهويدها واستيطانها بصورة كاملة.

ولذا يُعد التخلص من هذه التجمعات أولوية لدى السلطات الإسرائيلية، التي تستخدم مشاريع التهجير القسري (مخططات التوطين بالمفهوم الإسرائيلي) كإحدى الآليات لـ «تنظيف الأرض» من التجمعات البدوية.

وقد لجأت السلطات الإسرائيلية إلى مختلف الممارسات المنافية لأبسط حقوق الإنسان من أجل تهجير التجمعات البدوية في الضفة قسرياً، فحظرت تطوير البنية التحتية وبناء المنازل بما يتوافق مع النمو السكاني الطبيعي لهذه التجمعات، ووضعت القيود على توسيع شبكتي المياه والكهرباء، وحرية التنقل وسبل العيش، بينما قلصت المساحات المسموح بها للري، ولم تتردد في هدم المنازل، ومحاصرة السكان في معازل، استمراراً لسياسة تهجير البدو التي انطلقت مع تهجير معظم بدو النقب خلال نكبة 1948.

وعلى الرغم من تمكن التجمعات البدوية من الصمود في أماكنها حتى الآن، يتوقع أن تستخدم السلطات الإسرائيلية أدوات أكثر عنفاً لحسم مشاريع التهجير القسري للبدو بما في ذلك فرض حظر الوصول إلى مناطقهم، ما يدفعهم حينها بسبب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية إلى اتباع آليات جديدة للتكيف مع آليات التهجير القسري، بحيث من المتوقع أن يلتحق جزء قليل منهم، وخصوصاً من فئة الشباب بفرص العمل التي يوفرها سوق العمل الإسرائيلي، بينما قد يعيد الجزء الآخر من جديد انتشاره الجغرافي المعتمد على الثروة الحيوانية.

(2)

ناصيف نصار. **التنبيهات والحقيقة: مقالات إضافية حول الفلسفة والديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019. 288 ص.

نصوص هذا الكتاب، كما يأتي في تقديمه، مداخلات فلسفية أو مقالات صدرت في شكل محاضرات حول الديمقراطية وحول قضية الفلسفة وكيفية تصور المؤلف لها وممارستها منذ ستينيات القرن الماضي حتى اليوم. وقد أجريت تعديلات وتنقيحات محدودة على بعض فقرات هذه النصوص من أجل الدقة والتناسق بينها، وسمها المؤلف بالتنبيهات. وتتناول هذه التنبيهات بوجه عام ثلاث مسائل: مسألة الحقيقة، ومسألة حرية الفكر، ومسألة التعدد العقائدي، وهي من أمهات المسائل التي يعوزها المسار الديمقراطي في البلدان العربية. وقد توزعت نصوص الكتاب على قسمين، ضم القسم **الأول** نصوصاً تحت عنوان «حول الديمقراطية»، بينما ضم **الثاني** نصوصاً تحت عنوان «حول الفلسفة».

يدور التفكير في **القسم الأول** على التذكير بالمبادئ الأساسية العامة للديمقراطية، بوصفها الاسم الأصح للسياسة الراشدة والحكم العادل. ويتناول على نحو خاص سياسة الحقيقة، وحرية التفكير، وتعددية العقائد، ويضم ثلاثة تنبيهات، **الأولى** بعنوان: في الديمقراطية وسياسة الحقيقة، وتتناول الانتقال إلى الديمقراطية ومسألة الحقيقة، والحقيقة كموضوع للسياسة، وكيفية احتضان الديمقراطية لمسألة الحقيقة، والمبادئ الديمقراطية

لسياسة الحقيقة، ومنها مبدأ الحياد المبدئي للدولة في المجال الديني، ومبدأ الاستثمار النقدي للتعدد الأيديولوجي، ومبدأ توظيف العلوم في خدمة التنمية العادلة، إضافة إلى الاستنارة بالفلسفة باعتبارها من المبادئ الرئيسية لسياسة الحقيقة في الديمقراطية.

وتعرض **التنبيهات الثانية** بعنوان في معنى حرية التفكير وحدودها، لحرية التفكير، وإعلان الكوجيتو (Le Cogito) عظمة الفكر في وجود الإنسان وقضية البحث عن الحقيقة، ومطلب التنوير بوصفه عنواناً لحرية التفكير بعد منعطف الكوجيتو، وتعميق النقد باعتباره دافعاً مهماً لحرية التفكير، وشرعية الاختلاف والتعدد، وحدود حرية التفكير.

أما **التنبيهات الثالثة** بعنوان في الديمقراطية والصراع العقائدي فتعنى ببطلان القول بأفول الأيديولوجيا، وأركان الديمقراطية وشروطها الأساسية، وتعقيدات المشهد العقائدي المعاصر، والعناوين الناظمة للصراع العقائدي في الديمقراطية.

ويضم **القسم الثاني** من الكتاب **التنبيهات الرابعة والخامسة**، وتتركز على التوالي على شرح تصور المؤلف لماهية الفلسفة وضرورتها في وجه العلم والدين والأيديولوجيا، وكيفية فهم تاريخية الفلسفة والانخراط في ميادينها الفسيحة، في ارتباط بالديمقراطية أو في معزل عنها.

(3)

فؤاد مطر. **أنياب الخليفة وأنامل الجنرال: رواية انقضاض السادات على الناصرية.. وإسرائيل ومداواة السيسي للجراح الروسية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ دار الناشر العربي الدولي، 2019. 608 ص.

يسعى هذا الكتاب لتقديم قراءة جديدة لأحداث حقبتين عاصفتين في الحياة السياسية لمصر، تتعلق **الأولى** بالحقبة الناصرية بعد حرب حزيران/يونيو 1967 ووراثة الرئيس السادات لقائد «ثورة يوليو» 1952 الرئيس جمال عبد الناصر عقب وفاته عام 1970، ومن ثم انقلابه على الناصرية، و**الثانية** بالحقبة الساداتية التي لم تكتف بإبعاد رموز الناصرية عن المشهد السياسي، بل شملت علاقات مصر الخارجية في خضم الحرب الباردة والصراع العربي ـ الإسرائيلي ولا سيَّما انقلاب السادات الدراماتيكي على الاتحاد السوفياتي السابق، وتدهور العلاقات المصرية ـ السوفياتية التي استعادت حدها الأدنى مع تسلُّم الرئيس مبارك الحكم حيث عمل على تحسين العلاقات بين البلدين قبل أن تترسخ مع الرئيس عبد الفتاح السيسي.

والواقع كُتب الكثير عن الصراع بين السادات الذي انتُخب رئيساً بعد أسبوعين من رحيل عبد الناصر و«مراكز القوى الناصرية» الذي انتهى لصالح السادات بعد اتهامات متبادلة بالتخطيط للانقلاب على الآخر. لقد اتهم السادات مراكز القوى الناصرية بالتخطيط للإيقاع به وإحداث انهيار دستوري في البلاد والتبعية للاتحاد السوفياتي السابق من خلال استقالاتهم الجماعية، بينما اتهمت مراكز القوى السادات بالعمل على تصفية إرث عبد الناصر والتوجه في سياسته الخارجية نحو الرهان والتبعية للولايات المتحدة. ومثّل عام 1971 محطة حاسمة في انقلاب السادات على الناصرية، إذ أعلن في

شباط/فبراير 1971 عن مبادرة عرض فيها على إسرائيل الانسحاب من ضفة القناة إلى المضايق، مقابل إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، الأمر الذي أثار استياءً لدى مراكز القوى الناصرية والسوفيات، إلى أن كان خطاب ثورة التصحيح للسادات منتصف أيار/مايو 1971، الذي أكد فيه انقلابه الكامل على الناصرية وعلى السوفيات؛ فبعد أن وقّع السادات اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفياتي عام 1971، قرر الاستغناء عن آلاف الخبراء والمستشارين السوفيات في تموز/يوليو 1972 ما أثار جدلاً واسع النطاق حول خلفية ذاك القرار قبل «حرب أكتوبر» 1973، وما إذا كان قد اتخذ في إطار تكتيكي لمفاجأة إسرائيل والولايات المتحدة بالحرب، أو في سياق استراتيجي للانعطاف بالسياسة الخارجية المصرية نحو الولايات المتحدة.

الثابت في كل الأحوال، ولا سيَّما بعد اتفاقيات كامب ديفيد 1978، أن السادات أنجز انقلابه على الناصرية ووضع هيبة الاتحاد السوفياتي على المحك، وذلك قبل أن ينخرط بالكامل في عملية السلام الأمريكية في المنطقة. ويرى المؤلف أن الرئيس مبارك سعى إلى مد الجسور مع الاتحاد السوفياتي، ومن ثم مع روسيا الاتحادية، وهو ما أسهم في تحسين العلاقات بين مصر وروسيا؛ بينما عمل الرئيس السيسي بعناية فائقة لمعالجة أزمة العلاقات بين البلدين من خلال إزالة الشوائب الشائكة منها، ما مكّنه من بناء علاقة متوازنة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

بوجه عام، قد يجادل البعض بأن عملية اتخاذ القرارات في مصر لتحديد الخيارات الرئيسية كانت دائماً تتأثر بأزمات الحكم نتيجة للصراع على السلطة الداخلية، وكذلك بسبب التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لمصر. ولا غرابة في ذلك نظراً إلى دور مصر الحيوي والمؤثر في المنطقة، وبخاصة في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي ومصالح القوى الكبرى في المنطقة.

(4)

السلاح السيبراني في حروب إسرائيل المستقبلية: دراسات لباحثين إسرائيليين كبار. إعداد رندة حيدر. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018. 176 ص

يعرّف عدد من الخبراء الحرب السيبرانية بأنها هجوم على أجهزة كومبيوتر وشبكات معلومات تابعة لدولة أخرى، وإلحاق الضرر بها بواسطة فيروسات، ووضعها خارج الخدمة» (ص xiii وxiv). وهذه الحرب يمكن أن تمثل أداة مهمة في وقت الحروب التقليدية والمواجهات العسكرية، وكذلك في أوقات التوتر أو الأوقات العادية على السواء. ويمكن استخدام هذا السلاح للتدخل في السياسات الداخلية للدول، أو للتأثير في الرأي العام في دولة معينة لصالح الدولة الخصم. كما يمكن أن تشكل الحرب السيبرانية مجالاً لمواجهة غير متناظرة بين دولة قوية وخصم أضعف منها كثيراً، مثل تنظيمات غير تابعة لدولة أو تنظيمات إرهابية لها قدرات سيبرانية على توجيه ضربات مؤلمة لهذه الدولة على الرغم من عدم التوازن الكبير بينهما في موازين القوى العسكرية.

ونظراً إلى أهمية الحروب السيبرانية، كانت إسرائيل من الدول الأولى في المنطقة التي بدأت تولي حرب المعلومات والحرب

السيبرانية اهتماماً خاصاً. ويعود اهتمام «الجيش الإسرائيلي» بالمجال السيبراني إلى سنة 2009 حين اعتبره حيزاً عملانياً جديداً ومهماً. وفي سنة 2015 أعلنت رئاسة أركان «الجيش الإسرائيلي» تأسيس سلاح رابع في الجيش، إلى جانب سلاح الجو والبر والبحر، هو سلاح السيبر.

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات تتناول تطور مفهوم الحرب السيبرانية في إسرائيل، ودورها في العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي، وذلك استناداً إلى أبحاث كتبها خبراء إسرائيليون بهذا المجال. وتُجمع هذه الدراسات على أن استخدام السلاح السيبراني في المواجهات العسكرية لا يزال غير قادر على حسم هذه المواجهات على الرغم من أهميته المتزايدة. لكن الحيز السيبراني في إسرائيل لا يقتصر على الجيش والدولة، بل أصبح يشكل أيضاً حيزاً مهماً في عمل الشركات السيبرانية الخاصة في إسرائيل التي تعمل في مجال الأمن السيبراني من خلال إنتاج برامج حماية ودفاع عن أنظمة الكومبيوتر وشبكات المعلومات في المصارف والشركات الخاصة، وحتى في المنشآت العامة الحساسة. لكن النشاط الأكثر أهمية لهذه الشركات هو إنتاجها برامج تجسس هدفها المراقبة والرصد والتعقب، تقوم ببيعها لجميع دول العالم، وبخاصة لدول أفريقية وجنوب أمريكية، وحتى لدول عربية، وتستخدمها هذه الدول في ملاحقة المعارضين للأنظمة وفي التجسس عليهم.

ووفق ما جاء في تحقيق نشرته صحيفة **هآرتس** في 2018/10/19، ثمة في إسرائيل حالياً 700 شركة سيبرانية أسسها 2300 إسرائيلي، منهم نحو 80 بالمئة من خريجي أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وخصوصاً الوحدة 8200، وسلاح السيبر في الجيش الإسرائيلي الذي يؤدي الدور الحاضن لهذه الشركات الناشئة، فيستفيد منها وتستفيد منه.

وتقدر صادرات هذه الشركات الخاصة بملايين الدولارات سنوياً، إذ تراوحت حصة إسرائيل سنة 2016 من السوق السيبرانية العالمية ما بين 10 و20 بالمئة. كما تأتي الصناعة الإسرائيلية السيبرانية في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة.

وهكذا، تسعى إسرائيل، التي أصبح السلاح السيبراني جزءاً أساسياً من عقيدتها العسكرية، إلى تحقيق تفوقها النوعي في مجال التزود بالقدرات السيبرانية من أجل فرض هيمنتها على دول المنطقة. وعلى الأرجح سيكون للسلاح السيبراني انعكاساته أيضاً على النزاع مع الفلسطينيين، وعلى موازين القوى بين إسرائيل وسائر دول المنطقة.

(5)

طيبة خلف عبد الله. **العلاقات العمانية ـ الأمريكية، 1930 ـ 1958**. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2019. 200 ص.

يعود تاريخ جذور العلاقات العُمانية ـ الأمريكية ـ بحسب العديد من الدراسات ـ إلى قرنين من الزمن عندما بدأت السفن الأمريكية ترسو على سواحل عُمان في إطار رحلاتها التجارية في المنطقة عام 1790. وقد تطورت هذه العلاقات مع معاهدة الصداقة والتجارة التي وُقِّعت بين البلدين في مسقط في 21 أيلول/سبتمبر 1833، وطرأ

عليها تحولات مهمة خلال حقبة الثلاثينيات وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمت بتوقيع معاهدة الصداقة، العلاقات الاقتصادية، وحقوق القنصلية التي وقعت في صلالة في 20 كانون الأول/ديسمبر 1958 والتي حلت محل «اتفاقية 1833».

من هنا يركز هذا الكتاب على حقبة الثلاثينيات التي شهدت أحداثاً مهمة على صعيد تطور العلاقات العمانية ـ الأمريكية تمثلت بانتشار شركات النفط الأمريكية في منطقة الخليج، ومحاولات السلطان سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعُمان، الاتصال بتلك الشركات، وكذلك مساعي الولايات المتحدة لإحياء مصالحها في مسقط من طريق تجديد معاهدة 1833 المعقودة مع سعيد بن سلطان التي تعتبر أول اتفاقية من نوعها مع دولة عربية في منطقة الخليج. كما تميزت تلك الفترة بأنشطة صحية وتعليمية للإرساليات التبشيرية الأمريكية في السلطنة. ولعل أبرز ما يمكن التوقف عنده في رصد العلاقات العُمانية ـ الأمريكية، تطور العلاقات التجارية والدبلوماسية والمصالح النفطية والاستراتيجية ومواقف بريطانيا صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة آنذاك حيال العلاقات الأمريكية ـ العمانية والأمريكية ـ الخليجية بوجه عام.

لقد اتجهت أنظار الولايات المتحدة وعُمان على السواء نحو تطوير العلاقات بينهما، ولا سيَّما بعدما أعلن عام 1922 عن وجود النفط في عُمان بكميات تجارية وافرة. وتطورت الاتصالات بين الطرفين لتكون عُمان أول من يعترف باستقلال الولايات المتحدة وترسل مبعوثاً لها إلى نيويورك عام 1840. لكن النفوذ البريطاني الأوسع في المنطقة في تلك الحقبة كان يستدعي موافقة بريطانيا على معظم خطوات تطوير العلاقات العُمانية ـ الأمريكية بما في ذلك السماح لشركات النفط الأمريكية باستثمار النفط في عُمان. ولم يطرأ تغيير يذكر على الموقف الأمريكي في تلك الحقبة، إلا بعد دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية عام 1941، ما أدى إلى معطيات جديدة حتمت زيادة الانتشار العسكري الأمريكي في الخليج وتقاسم النفوذ مع بريطانيا في المنطقة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تبنَّت الحكومة الأمريكية سياسة جديدة نحو منطقة الخليج العربي تشدد على حماية مصالحها الأمنية والنفطية الاستراتيجية، إذ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية منتصف آذار/مارس 1946 مذكرة أكدت فيها أنه في الوقت الذي تعترف فيه الولايات المتحدة بالوضع الخاص لبريطانيا العظمى في إمارات الكويت والبحرين وقطر والساحل العُماني، فإن سياستها نحو هذه المنطقة تعتمد على أن الوضع البريطاني الخاص في هذه الإمارات لن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية، مؤكدة أن السياسة الأمريكية نحو سلطنة مسقط وعُمان تستند إلى معاهدة الصداقة والتجارة الموقعة بين الطرفين عام 1833 والتي حلت محلها معاهدة 1958.

والواقع، يشكل موقع عمان الاستراتيجي في الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية ومضيق هرمز، أهمية إقليمية بارزة بالمعنى العسكري للمصالح الأمريكية. ومنذ عام 1980، أصبحت سلطنة عمان أول دولة خليجية ترحب بقاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها.

ثانياً: كتب أجنبية

(1)

Victor Davis Hanson
The Case for Trump
New York: Basic Books, 2019. 400 p.

يسعى مؤلف هذا الكتاب إلى شرح كيفية فوز رجل الأعمال دونالد ترامب الذي لا يتمتع بأي خبرة سياسية أو عسكرية بالرئاسة الأمريكية عام 2016 بعد تفوقه على ستة عشر منافساً جمهورياً له، ومن ثم على المرشحة الديمقراطية البارزة هيلاري كلينتون، وسط حملة إعلامية معادية له لم يكن من السهل احتواء تأثيرها في الناخب الأمريكي، وفي مقدمها اعتبار ترشيح ترامب في البداية مجرد «مزحة».

ويرى المؤلف في تحليله لحملة ترامب الذي مثل انتصاره مفاجأة لقطاع واسع من الأمريكيين وفي الخارج، أن ترامب قدَّم نفسه خلال حملته الانتخابية مدافعاً عن العاملين في الداخل الأمريكي الذين تجاهلتهم النخب السياسية التي تملك القوة والمال في الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السواء لأكثر من عقد من الزمن. وتبنى في خطابه الانتخابي مطالب الطبقة العاملة وشرائح الطبقة الوسطى لقطاع الناخبين البيض، التي تمثل كتلة انتخابية ثقيلة الوزن في عدد ملموس من الولايات المتأرجحة، وأسمع هذه الكتلة ما أرادت سماعه، وفاز بها، علماً أن هذه الكتلة تميل تقليدياً إلى الحزب الديمقراطي، الأقرب إلى العمال وأصحاب الدخل المحدود والأقليات. لكن ما حدث خلال العقد الماضي، أن شعرت هذه الكتلة بأن إدارات الديمقراطيين تخلَّت عنهم واستمرت في سياسة تشجيع التجارة الحرة عبر العالم، وتركتهم فريسة للبضائع المستوردة وهجرة الصناعات الأمريكية إلى دول العمالة الرخيصة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وتبنى ترامب خطاباً شعبوياً معادياً لأمريكا الليبرالية، وللطبقة السياسية التقليدية، وللمهاجرين، وللمسلمين، وللمواطنين وغير المواطنين من أصول لاتينية. وعلى مستوى السياسة الخارجية، أبدى استعداده للتعامل مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لوضع العلاقات الأمريكية ـ الروسية على سكة جديدة. كما أبدى استعداده للتعامل مع مختلف الأنظمة، الديمقراطية والمستبدة على السواء، من أجل مواجهة «الإرهاب» والجماعات المعادية لأمريكا ومصالحها. وأعلن عن عزمه على مواجهة الصعود الصيني وحماية الصناعات الأمريكية من المنتجات الصينية الرخيصة، وتصميمه في الوقت نفسه على إلغاء اتفاقية التجارة للدول الأمريكية (نافتا)، المعتمدة منذ سنوات. وتحدث ترامب عن علاقات أمريكية مع دول الخليج العربية أساسها أن تدفع هذه الدول أموالاً مقابل تأمين الحماية لها. كما تحدث عن حلٍّ لأزمة الشرق الأوسط والأزمة السورية، وأكد موقفه المعادي لإيران، وللتيار الإسلامي السياسي، بينما شدد على صداقته لإسرائيل وتعاطفه معها.

ويرى مؤلف الكتاب أنه على الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة لترامب، وما سببته سياساته من تناقضات وانقسام داخلي وتأزم في علاقات أمريكا الخارجية، فإنه لا يزال يقدم نفسه رئيساً قادراً على إدخال

تغييرات سياسية طال انتظارها في الداخل الأمريكي وإلى قدرته على فعل ما لا يستطيع السياسيون العاديون فعله ولا يستطيعون فعله. وبغض النظر عن نسبة ما حققه من نجاح في سياساته على المستوى الداخلي أو الخارجي، فإنه لا يزال يتابع القضايا التي أثارها خلال حملته الانتخابية؛ إذ إنه على المستوى الداخلي يقر معارضوه من الديمقراطيين أنفسهم قبل أنصاره من الجمهوريين رغم حالة السخط عليه، بالنمو الاقتصادي للولايات المتحدة الذي تحقق خلال السنتين ونصف السنة التي مضت من فترته الرئاسية. وعلى المستوى الخارجي، أعلن المواجهة التجارية مع الصين، واتخذ مواقف متشددة إزاء فنزويلا والحدود مع المكسيك. وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط، فإنه لا يزال يسعى إلى دور أمريكي في تسوية الأزمة السورية،على الرغم من النفوذ الروسي في سورية، وإلى قيام تحالف مع دول الخليج العربية وإسرائيل لمواجهة إيران بعد أن أعلن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني رغم استمرار الاتحاد الأوروبي وروسيا بالعمل به. وأكد حرصه على تعاطفه مع إسرائيل، فقرر نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة وإنهاء قضية اللاجئين في سياق فرض «صفقة القرن» على الفلسطينيين، ضارباً بعرض الحائط القرارات الدولية المتعلقة بتسوية القضية الفلسطينية والتقليد الأمريكي بتجميد الوعود بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس لما لهذه الخطوة من آثار سلبية في عملية السلام في المنطقة.

برأي المؤلف، إن متابعة ترامب للقضايا التي أثارها خلال حملته الانتخابية تمثل نجاحاً يؤمِّن له الاستمرارية لينافس على ولاية ثانية. لكن هناك آراء مغايرة لرأي المؤلف تشير إلى أن سياسات ترامب الضيقة والمثيرة للجدل وتعثرها ستؤدي لا محالة إلى تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة، في مقابل تصاعد دور القوى الإقليمية والكبرى في النظام الدولي، ولا سيَّما تصاعد النفوذين الصيني والروسي.

(2)

Angela Stent

Putin's World: Russia Against the West and with the Rest

New York: Twelve Books, 2019. 448 p.

تتابع الخبيرة الأمريكية في الدراسات الروسية والأوروبية والآسيوية أنجيلا ستنت في هذا الكتاب سياسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التي أعادت روسيا إلى المسرح الدولي كقوة يحسب لها حساب، وذلك من خلال دراسة علاقاتها مع الناتو، ولا سيَّما أوروبا والولايات المتحدة، ومع الصين واليابان والشرق الأوسط، إضافة إلى جيرانها، وبخاصة علاقتها المتوترة مع أوكرانيا. وتثير المؤلفة عدة تساؤلات حول استراتيجية بوتين لتقديم روسيا كقوة عظمى، والتحديات الجيوسياسية التي أثارها، وصولاً إلى عالم أكثر خطورة من الحرب الباردة، في ظل اقتناع روسي بأن الغرب عموماً ـ وعلى رأسه الولايات المتحدة ـ لا يزال يحاول حرمان روسيا مقعداً على طاولة القوى العظمى منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، مقابل نظرة غربية ترى في سياسة بوتين توجهاً نحو قيام عالم من صنعه بجنون العظمة والاستقطاب، مشحوناً بنوع من «الاستثنائية الروسية» التي ترتبط

بفهم الروس لبلادهم عبر التاريخ والجغرافيا والإمبراطورية وقصص «الرجال العظماء» وتسعى إلى رسم خرائط القوة في أوراسيا، وصولاً إلى فرض تحديات روسية للولايات المتحدة في كل ركن من أركان المعمورة.

وتعتبر ستنت أن الغرب لم يقرأ جيداً الوضع في روسيا خلال حقبة ما بعد الانهيار السوفياتي السابق، إذ ساد الاعتقاد في الغرب بأنه بمجرد سقوط الشيوعية تصبح روسيا ـ وريثة الاتحاد السوفياتي ـ ديمقراطية. كما ساد الاعتقاد بأن روسيا لا تصنف بأكثر من «قوة إقليمية» بينما يعتقد الروس ـ وهذا شيء يريدهم بوتين أن يصدقوه ويتحدثون عنه كثيراً ـ أنهم «حضارة استثنائية»، ويمكنهم إبراز قوتهم ويستحقون ما يكفي من الاحترام، على الرغم من تراجع إمكاناتهم الاقتصادية والمادية والديمغرافية. وتوضح أن الغرب فشل في فهم عمق الاستياء في روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي، وعبّر بوتين عن ذلك بقوله إن انهيار الاتحاد السوفياتي كان كارثة جيوسياسية في القرن العشرين، مشيراً إلى ضرورة تغيير النظام الدولي بعد الحرب الباردة. وتتوقف المؤلفة عند دور روسيا المهم في الشرق الأوسط، لتشير إلى أن دورها تخطى كثيراً دور الاتحاد السوفياتي السابق، ولا سيَّما من الناحية الدبلوماسية، إذ تمكن بوتين من دعم وتعزيز موقف الرئيس الأسد في سورية حليفته الاستراتيجية. وبخلاف الاتحاد السوفياتي السابق، لروسيا اليوم شبكة اتصالات وعلاقات دبلوماسية مع كل أطراف النزاع في سورية، مع تركيا وإيران وإسرائيل والسعودية. ويسود الاعتقاد لدى الدوائر الدبلوماسية الإسرائيلية والسعودية أنه يمكن لروسيا أن تستخدم نفوذها لدى إيران لتهدئة الطموحات الإيرانية، وعلى الولايات المتحدة أن تتأقلم مع هذا الواقع في منطقة الشرق الأوسط.. وترى المؤلفة أنه على الغرب عموماً أن يتابع مرحلة ما بعد بوتين عند انتهاء ولايته عام 2024، في إشارة إلى صعوبة تحديد هوية روسية الاتحادية الجيوسياسية عقب هذه المرحلة.

وبطبيعة الحال، لدى روسيا وجهة نظر ومعطيات تتجاوز ما تقدمت به المؤلفة من أفكار وانطباعات، وتحمِّل الجانب الغربي وتحديداً الولايات المتحدة مسؤولية عودة العالم إلى الحرب الباردة وحتى إلى الفوضى. وترى روسيا أن الولايات المتحدة أمعنت في انتهاك القوانين الدولية عندما انفردت بإدارة نظام دولي أحادي الجانب عقب انهيار الاتحاد السوفياتي. فقد أباحت لنفسها التدخل في شؤون الدول الداخلية وحتى احتلالها وتفكيكها تحت شعارات مختلفة، منها نشر الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، والتدخل الوقائي في الدول الأخرى لاحتواء النزاعات، وغيرها من الشعارات التي لم تخلُ من ازدواجية المعايير في استخدامها خدمة للمصالح الأمريكية الاستراتيجية. ويستشهد الجانب الروسي بتفكيك الغرب ليوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وغزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق وتأييدها محاولات الانفصال الشيشانية عن الاتحاد الروسي، ونشر درع الصواريخ في «أوروبا الشرقية» مع اتجاه ضم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق إلى حلف الناتو، ومحاصرة روسيا تمهيداً لتفكيكها.

(3)

Vicky Ward

Kushner, Inc.: Greed – Ambition – Corruption: The Extraordinary Story of Jared Kushner and Ivanka Trump

New York City: St. Martin’s Press, 2019.
304 p.

هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ هو الأول من نوعه الذي يتناول بالتفصيل دخول غريد كوشنر، زوج ابنة ترامب إيفانكا إلى البيت الأبيض وصعوده وإياها إلى السلطة بصورة غير مسبوقة، بعد تعيينهما مستشارين للرئيس ليشكّلا ثنائياً قوياً في إدارة ترامب، لديهما ما يكفي من النفوذ للتأثير في علاقات موظفي ومستشاري الرئيس في البيت الأبيض، الأمر الذي أدى إلى خلافات داخل إدارة ترامب لعل من أبرزها الخلافات بين كوشنر وكبير استراتيجيي البيت الأبيض ستيف بانون التي أدت إلى تهميش الأخير.

وعلى الرغم من افتقاره إلى أي خبرة في المجال الدبلوماسي، ترأس كوشنر مكتباً خاصاً في البيت الأبيض مهمته محاربة البيروقراطية، وكُلف بحل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي المعقد. كما كلف بالإشراف على ملفات العلاقات الأمريكية مع الصين والمكسيك وكندا. ويعمل كوشنر في سياق ما عرف بـ «صفقة القرن» الهادفة إلى فرض تسوية على الفلسطينيين تشطب ملف القدس من المفاوضات وكذلك قضية عودة اللاجئين، بعدما قررت إدارة ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، اعترافاً منها بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وإذ ترصد مؤلفة الكتاب صعود كوشنر وإيفانكا السريع إلى السلطة في البيت الأبيض، وسلوكهما كأمير وأميرة، تكشف مدى بُعدهما عن القواعد والقوانين وسعيهما المستمر للسلطة والثروة والوصول إلى أعلى المستويات بالحكومة الأمريكية من دون اعتبار لقيم وقواعد الديمقراطية. وبحسب الكتاب اختلطت المصالح الشخصية لكوشنر وإيفانكا وقضايا السياسة الخارجية. وأشار كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، إلى ضرورة التحقق من هذا الخلط، بينهم وزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون، وكبير مستشاري ترامب للشؤون الاقتصادية سابقاً، غاري كوهين.

وترى المؤلفة أن كوشنر وإيفانكا يعملان مثل سمك القرش تحت السطح، لتثير بذلك التساؤل حول المدة التي سيسمح بها الحزب الجمهوري باستمرار هذا النوع من المحسوبية والفساد الخطير في البيت الأبيض.

(4)

Beatrice Heuser

Brexit in History: Sovereignty or a European Union?

London: C. Hurst and Co Publishers, 2019.
208 p.

من الصعوبة بمكان إنكار الصراعات والحروب الأوروبية التي خلفت الدمار في المدن اليونانية أو بوربون وهابسبورغ وغيرها. وقد وعدت الإمبراطورية الرومانية بالسلام، لكنها انهارت قبل أن تتمكن من تحقيقه، بينما شدد الحكام المتنافسون على استقلالهم السيادي. مع ذلك، فمنذ العصور القديمة، كان هناك توق إلى سيادة القانون، «باكس رومانا» (السلام الروماني) الذي تحقق لفترة طويلة في الإمبراطورية الرومانية.

وعلى مدى سبعة قرون، سعى فلاسفة أوروبا ودبلوماسيوها إلى بناء مؤسسات تنظم المنافسة غير المقيدة بين الدول القومية والملكية العالمية للإمبراطوريات القديمة، فبرز مفهوم الكونفدرالية الذي يجمع ممثلي الدول لحل خلافاتهم وتنظيمها. وترجم ذلك جزئياً على الأقل في الحلول والعلاقات المتعددة الأطراف مثل نظام الكونغرس، وعصبة الأمم، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

لكن مع تصويت بريطانيا على مغادرة الاتحاد الأوروبي (البريكست) في حزيران/يونيو 2016، تجدد الحديث عن مفهوم سيادة الدولة وسيره في اتجاه معاكس لمسار التكتلات الكبرى التاريخي. وتظهر نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن انعدام الثقة في «أوروبا الكبرى» والإصرار الشديد على سيادة الدولة ما زالتا من القضايا الحية في سياسات اليوم. من هنا يأتي هذا الكتاب للبحث في أحداث البريكست، وسبل التوفيق والموازنة بين مصالح الدولة القومية والتكتلات الإقليمية والدولية والعوامل التاريخية والثقافية التي غالباً ما تتحكم في مساراتها.

والواقع، تخوض بريطانيا مفاوضات شاقة مع الاتحاد الأوروبي للخروج من الاتحاد الذي وافق مؤخراً على تأجيل موعد خروج بريطانيا الذي كان مقرراً أواخر آذار/مارس 2019 لمدة ثلاثة أشهر، وسط جدل مستمر حول فرضية تصويت البريطانيين على الخروج كرد فعل على العولمة (نسبة التصويت على البريكست كانت بحدود 51.9 بالمئة)، أو نتيجة موجة واسعة النطاق من الاستياء القومي إزاء الاتحاد الأوروبي. ويزداد موضوع البريكست تعقيداً لدى أنصاره مع غياب الحلول الوسط، وفي مقدمتها، كيفية تحرير بريطانيا من قيود الاتحاد الأوروبي ـ وخاصة متطلبات الهجرة المفتوحة من أوروبا ـ مع الحفاظ على الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي الكبير.

ثالثاً: تقارير بحثية

(1)

Dennis Ross,
«What Washington and Iran Should Take Away from the Warsaw Conference,»
Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 3080 (19 February 2019).

في هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يدعو الدبلوماسي الأمريكي دنيس روس واشنطن وطهران إلى استخلاص الدروس من «مؤتمر وارسو «الذي انعقد في العاصمة البولندية يومي 13 و14 شباط/فبراير 2019، وذلك من خلال ما استخلصه هو نفسه من المؤتمر من دروس تمثل في نهاية الأمر وجهة نظر أمريكية، إن لم تكن إسرائيلية.

وفي هذا السياق يعتبر روس أن المؤتمر تميز بمجموعة من التقاربات في وجهات النظر، التي يجدر بإيران التنبه إليها، وأبرزها أن الوزراء الأوروبيين أعادو التأكيد أن دولهم لن تنسحب من الاتفاق النووي الإيراني، لكنهم تمسكوا مع ذلك بالحاجة إلى التصدي

للسلوكيات الإيرانية «غير المقبولة، من بينها اختبارات الصواريخ البالستية والتهديد باتخاذ إجراءات عسكرية في الشرق الأوسط. كما شعر الأوروبيون بالقلق من الأخبار المماثلة اللافتة للنظر التي سمعوها من وزراء خارجية السعودية والإمارات والبحرين ومن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عن الأعمال التي تقوم بها إيران لزعزعة الاستقرار في المنطقة واستغلال النزاعات فيها، سواء من طريق تهريب الأسلحة إلى البحرين والسعودية، أو تزويد «حزب الله» و«حماس» والحوثيين، بالصواريخ، إضافة إلى نشر الصواريخ في قواعد في سورية وغرب العراق، أو إنشاء مصانع لتزويد آلاف الصواريخ بخصائص التوجيه الدقيق في كل من لبنان وسورية.

واعتبر روس أن المشهد الاستراتيجي العربي ـ الإسرائيلي يتغير على ما يبدو حتى وإن لم يكن «الشرق الأوسط الجديد» الذي تصوره رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز على وشك أن يبصر النور. فمؤتمر وارسو لم يكن شبيهاً بالتجمعات الدولية الأخرى أو مؤتمرات السلام التي شارك فيها كبار المسؤولين العرب والإسرائيليين. ففي اللقاءات السابقة، بدءاً من مؤتمر مدريد عام 1991 وصولاً إلى مؤتمر أنابوليس عام 2007، كان كل طرف يلقي خطابات معدّة مسبقاً دون حدوث أي نقاش فعلي أو مشاركة حقيقية. لكن الأمر اختلف في وارسو: فقد كان المؤتمر عبارة عن جلسة أسئلة وتعليقات يديرها رئيس حلقة نقاشية، حيث جلس كل المشاركين في قاعات مغلقة وأصغوا مباشرةً لبعضهم البعض، بمن فيهم وزراء الخارجية العرب ورئيس الوزراء الإسرائيلي. واعتبر أن مقاطعة الفلسطينيين للمؤتمر تمثل خسارة لهم لكونهم لم يتمكنوا من إثارة المطالب الفلسطينية أمام المؤتمر.

وبالنسبة إلى سورية، رأى أن المشاركين أظهروا توافقاً على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2254 لتسوية الأزمة السورية على أساس وقف الأعمال العدائية، وصياغة دستور جديد، وتنفيذ عملية انتقال سياسي على مدى ثمانية عشر شهراً. كما اعتبر أنه طالما استمر التمرد في سورية، ولو على مستوى متدن، فستبقى روسيا بحاجة إلى وجود عسكري إيراني على أرض المعركة، وهذا يعني استبعاد توسيع الخلاف بين موسكو وطهران في سورية.

ويشير إلى تركيز المؤتمر على إيران وحلفائها، فيتحدث عن إدراج «حزب الله» بأكمله كمنظمة إرهابية بدلاً من التمييز بين «أجنحته» السياسية والعسكرية، ويستبعد أن تغير إيران من سلوكها إذا لم يدرك صانعو القرار في إيران ثمن تدخل «فيلق القدس» وغيره من الأجهزة في الخارج ـ وليس فقط فوائد ذلك التدخل.

(2)

International Crisis Group [ICG],
«The Best of Bad Options for Syria's Idlib,»
Middle East and North Africa Report, no. 197 (14 March 2019).

يتناول هذا التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية الوضع في محافظة إدلب شمال غرب سورية في ظل تعهد القيادة السورية استعادة السيطرة على المحافظة التي يقطنها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة،

والتي تستضيف آلاف «الجهاديين» المتطرفين من «هيئة تحرير الشام» ـ النسخة الأحدث لجبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة في سورية ـ التي بسطت سيطرتها على كل منطقة إدلب في كانون الثاني/يناير 2019.

ويرى التقرير أنه منذ أيلول/سبتمبر 2017، ساعد وقف جزئي لإطلاق النار بموجب اتفاق «خفض التصعيد» بين تركيا وإيران وروسيا في حماية إدلب. كما منع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في «منتجع سوتشي» على البحر الأسود بين روسيا وتركيا في أيلول/سبتمبر 2018، ما كان يبدو هجوماً وشيكاً للقوات السورية النظامية على إدلب وعزز الاتفاق السابق. ويلزم اتفاق «خفض التصعيد» أساساً جميع الأطراف بعزل ومحاربة التنظيمات الجهادية، بينما يحدد «اتفاق سوتشي» إجراءات إضافية لتطهير منطقة منزوعة السلاح داخل إدلب من «التنظيمات الإرهابية المتطرفة». ويقع عبء تنفيذ «اتفاق سوتشي» بشكل رئيسي على تركيا، التي قصّرت حتى الآن في الوفاء بمسؤولياتها، على الرغم من الدوريات التي بدأتها مؤخراً في إدلب.

ويتعرض الاتفاق بين تركيا وروسيا لحماية إدلب لضغوط متزايدة في ظل تصاعد الصدامات بين الفصائل «الجهادية» المتطرفة وغيرهم من المسلحين داخل إدلب من جهة والقوات السورية النظامية من جهة أخرى.

ويوضح التقرير أن الهجوم العسكري للقوات السورية بدعم روسي ليس وشيكاً، لكون روسيا تبدو ميالة لإعطاء الأولوية لعلاقتها مع تركيا والمحافظة على العملية السياسية في سورية. لكن موسكو ودمشق أشارتا صراحة إلى أن استمرار الوضع على ما هو عليه في إدلب غير مقبول. من هنا، يحذر التقرير من هجوم سوري ـ روسي واسع النطاق على إدلب قد تكون تداعياته العسكرية والإنسانية كارثية. ويرى أنه ينبغي على تركيا وروسيا أن تؤكدا التزامهما باتفاقهما لـ «خفض التصعيد» في إدلب، وتعزيزه بإجراءات لشراء الوقت ريثما يتم التوصل إلى اتفاق دائم. ويتطلب ذلك مزيداً من الدوريات التركية داخل منطقة إدلب بحيث تغطي كامل المنطقة منزوعة السلاح، إضافة إلى ممارسة ضغوط تركية على هيئة تحرير الشام كي تتخلى عن سيطرتها على الطرق الرئيسية السريعة التي تعبر المنطقة، وأن تقوم أنقرة مع روسيا بتأمين الطرق أمام التجارة.

وبحسب التقرير، لا يمثل تجنب مواجهة عسكرية كارثية في إدلب واحتواء مسلحي المنطقة حلاً دائماً. لكن حتى الآن، يعَدّ ذلك أفضل خيار متوافر يحمي حياة السكان □



AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

No. 482 | April 2019

482

2019/4



A monthly journal published by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi", Beit al-Nahda Bldg., Basra Str.
P. O. Box 113-6001 | Hamra, Beirut 2034 2407 – Lebanon

Tel: +961 1 750084/5/6/7
Fax: +961 1 750088

 **info@caus.org.lb**  **www.caus.org.lb**

@CausCenter  **CausCenter** **@CausCenter**

ANNUAL SUBSCRIPTION (Including Shipping)

	Paper	E-Journal	E-Journal + paper
Individuals:	$ 100	$ 10	$105
Institutions:	$ 150	$ 40	$180



PRICE LIST

Cyprus **€ 5**
France **€ 6**
Germany **€ 4**
Greece **€ 6**
Italy **€ 3**
UK **£ 4**
Switzerland **CHF 10**
Iran **IRR 25000**
USA & Other Countries **$ 8**

سعر العدد

لبنان 4000 ليرة	البحرين دينار واحد	السودان دولار واحد
سورية دولار واحد	قطر 10 ريالات	ليبيا دولار واحد
الأردن 2 دولار	السعودية 10 ريالات	الجزائر 2 دولار
العراق 2 دولار	اليمن دولار واحد	تونس 4 دنانير
الكويت 1 دينار	عُمان ريال واحد	المغرب 15 درهماً
الإمارات 10 دراهم	مصر 20 جنيهاً	موريتانيا 300 أوقية

ISSN 1024-9834